

# الأدبُ الفقهِيُّ في شرح المُعْتَرِ الدِّشْقِيَّةِ

أحمد بن الحارث

كتاب

الْجِهَادِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ  
وَالْقَضَاءِ وَالْوَقْفِ وَالْعَطِيَّةِ



آية الله الفقيه مآجد المستأظف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ

نویسنده:

ماجد کاظمی

ناشر چاپی:

دار الہدی

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانہ ای قائمیہ اصفہان

## فهرست

فهرست	٥
الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقيہ المجلد ٨	١٣
اشارہ	١٣
اشارہ	١٣
(کتابُ الجہاد) -	١٦
اشارہ	١٦
وجوب الجہاد علی الکفایہ	٢٠
حكم الجہاد فی زمن الغيبہ	٢١
الجہاد الدفاعی	٢٧
حكم الجہاد ضد حکام الجور	٢٨
شرائط الجہاد	٣٤
حرمہ المقام فی بلد الشریک لمن لا یتمکن من إظهار شعار الإسلام	٣٦
و للأبوين منع الولد مع عدم التعيين	٣٧
و المدين يمنع الموسر مع حلول الدين	٣٨
استحباب الرباط دائماً	٣٩
(و هنا فصول)	٤٢
الفصل الأول فیمن يجب قتاله	٤٢
وجوب قتال الحربی بعد الدعاء إلى الإسلام	٤٢
و الكتابی كذلك إلا أن يلتزم بشرائط الذمہ	٤٦
شرائط الذمہ	٤٩
و تقدير الجزیه الى الامام	٥٠
و یبدء بقتال الأقرب	٥٢
عدم جواز الفرار إذا كان العدو ضعفاً	٥٤
جواز المحاربه بطرق الفتح	٥٦

٥٧	كراهه إرسال الماء عليهم
٦٣	كراهه التبييت
٦٨	الجهاد بالمال
٦٩	وجوب مواراه المسلم المقتول
٧٢	(الفصل الثاني: في ترك القتال)
٧٢	اشاره
٧٦	النزول على حكم الإمام أو من يختاره
٧٨	الإسلام و بذل الجزية
٧٨	المهادنه على ترك الحرب مدّه معينه
٨٣	(الفصل الثالث: في الغنيمه)
٨٣	تملك النساء و الأطفال بالتبى
٨٧	و يعتبر البلوغ بالإنبات
٨٩	ما لا ينقل لجميع المسلمين
١٠٠	و لا يسهم المخدّل و لا المرجف و لا القحم و لا الضرع
١٠٢	أحكام الأرض
١٠٥	(الفصل الرابع: في أحكام البغاه)
١٠٥	من خرج على المعصوم من الأئمه عليهم السلام فهو باغ
١١٠	هل يجوز تقسيم أموال البغاه؟
١١٦	(الفصل الخامس في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر)
١١٩	استحباب الأمر بالمندوب و النهي عن المكروه
١٢٠	شرائط الامر بالمعروف والنهي بالمنكر
١٢٥	عدم اختصاص الأمر و النهي بصنف
١٢٦	و في التدرج الى الجرح و القتل قولان
١٢٨	وجوب الإنكار بالقلب على كل حال
١٣٠	جواز إقامة الحدود للفقهاء حال الغيبه
١٣٧	(كتاب الكفّارات)

١٣٧	اشاره
١٣٧	فالمرتبه كفّاره الظهار و قتل الخطأ
١٤٣	و المخيره كفّاره شهر رمضان
١٤٨	كفّاره خلف النذر و العهد
١٥٢	الخلاف فى كفّاره جزاء الصيد
١٥٤	و كفّاره الجمع لقتل المؤمن عمدا ظلما
١٥٥	و الحالف بالبراءه من الله و رسوله يكفر كفّاره ظهار
١٦١	حكم جز المرأة شعرها فى المصاب
١٦٦	و قيل من تزوج امرأه فى عدتها فارقيها وكفر
١٦٧	حكم نام عن صلاه العشاء حتى تجاوز نصف الليل
١٦٩	كفّاره ضرب العبد فوق الحدّ عتقه
١٧٣	كفّاره الإيلاء كفّاره اليمين
١٧٣	و يتعتن العتق المرتبه بوجدان الرقيه ملكا أو تسببها
١٩١	و إذا كسا الفقير فتوب
١٩٣	من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز صام ثمانية عشر يوما
١٩٦	حكم كفّاره الظهار عند العجز
٢٠٢	(كتاب النذر و توابعه)
٢٠٢	من العهد و اليمين
٢٠٩	وصيغه النذر ان كان كذا فله على كذا
٢١٠	و ضابطه أن يكون طاعه أو مباحا راجحا
٢١٣	و الأقرب احتياجه الى اللفظ
٢١٦	حكم النذر المتبرع به
٢١٩	و لا بدّ من كون الجزاء طاعه و الشرط سائغا
٢٢٧	و العهد كالنذر
٢٢٨	حكم من نذر اتفاق جميع ماله
٢٢٩	و اليمين الحلف بالله

و اتباع مشيه الله تعالى لليمين يمنع الانعقاد	٢٣٤
و التعليق على مشيته الغير يحبسها على مشيته	٢٣٧
و متعلق اليمين كمتعلق النذر	٢٣٧
(كتاب القضاء)	٢٤٧
اشاره	٢٤٧
(القول فى أحكامه)	٢٤٨
و هو وظيفه الإمام أو نائبه	٢٤٨
و فى الغيبه ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء	٢٤٩
و تثبت ولاية القاضى بالشياع أو بشهاده عدلين	٢٥١
و لا بد من الكمال و العداله و أهليه الإفتاء و الذكوره	٢٥٢
جواز ارتزاق القاضى من بيت المال	٢٥٧
و المرتزقه من بيت المال	٢٥٩
و تجب على القاضى التسويه بين الخصمين فى الكلام و السلام	٢٦٢
و له أن يرفع المسلم على الكافر فى المجالس	٢٦٣
و لا تجب التسويه فى الميل القلبى	٢٦٤
و إذا بدر أحد الخصمين بالدعوى سمع منه	٢٦٤
حرمة الرشوه	٢٦٦
حرمة تلقين أحد الخصمين حجته	٢٦٧
استحباب ترغيبهما فى الصلح	٢٦٨
(القول فى كيفيه الحكم)	٢٧٤
اشاره	٢٧٤
و جواب المدعى عليه اما إقرار أو إنكار أو سكوت	٢٧٦
فالإقرار يمضى مع الكمال	٢٧٦
حكم الإنكار	٢٧٩
حكم السكوت	٣٠١
(القول فى اليمين)	٣٠٣

- ٣٠٣ ..... اشارة
- ٣٠٤ ..... لا تنعقد اليمين الموجهه للحق أو المسقطه للدعوى آلا بالله
- ٣٠٤ ..... و لو رأى الحاكم ردع الذمى بيمينهم فعل
- ٣٠٥ ..... و ينبغى التغليظ بالقول و الزمان و المكان فى الحقوق كلها
- ٣٠٧ ..... استحباب الحاكم وعظ الحالف قبله
- ٣٠٨ ..... كفايه الحلف على نفى الاستحقاق
- ٣١٠ ..... شروط سماع الدعوى
- ٣١٤ ..... (القول فى الشاهد و اليمين)
- ٣١٤ ..... كل ما يثبت بشاهد و امرأتين يثبت بشاهد و يمين
- ٣١٨ ..... قيام شهاده مرأتين مقام شهاده الرجل
- ٣١٩ ..... حكم الشاهد واليمين فى جميع الحقوق
- ٣٢٦ ..... و لو كان المدعون جماعة فعلى كل واحد يمين
- ٣٢٦ ..... و يشترط شهاده الشاهد أولا و تعديله
- ٣٢٨ ..... و يقضى على الغائب عن مجلس القضاء
- ٣٣١ ..... (القول فى التعارض)
- ٣٣١ ..... اشارة
- ٣٣١ ..... لو تداعيا ما فى أيديهما حلفا و اقتسماه
- ٣٣٦ ..... لو لم تكن العين فى يديهما فهى لذى البينه
- ٣٤٥ ..... حكم ما لو كان تاريخ احدى البينتين أقدم
- ٣٤٩ ..... (القول فى القسمه)
- ٣٤٩ ..... اشارة
- ٣٥٠ ..... و يجبر الشريك لو التمس شريكه
- ٣٥٢ ..... و لو ظهر غلط فى القسمه بطلت
- ٣٥٣ ..... حكم ما لو ظهر استحقاق بعض معتين بالسوئه
- ٣٥٤ ..... (كتاب الشهادات)
- ٣٥٤ ..... اشارة



٣٥٥	الفصل الأول الشاهد
٣٥٥	اشاره
٣٦١	العقل و الإسلام
٣٦٦	و الايمان
٣٦٩	و العدالة
٣٧٥	و طهاره المولد
٣٧٦	و عدم التهمه
٣٨٢	المعتبر فى الشروط وقت الأداء
٣٨٤	و تمنع العداوه الدينيه
٣٨٥	و لا تقبل شهاده كثير السهو
٣٨٧	مستند الشهاده
٣٩١	و تثبت بالاستفاضه سبعه
٣٩٢	و يجب التحمل على من له أهليه الشهاده
٣٩٤	و يصح تحمل الأخرس و أدائه
٤٠٠	و من نقل عن الشيعة جواز الشهاده بقول المدعى
٤٠٢	الفصل الثانى فى تفصيل الحقوق
٤٠٢	فمنها ما يثبت بأربعه رجال
٤١٣	و منها ما يثبت برجلين
٤١٧	و منها ما يثبت بالرجال و النساء و لو منفردات
٤٢٥	و منها ما يثبت بالتساء منضقات خاصه
٤٢٧	الفصل الثالث فى الشهاده على الشهاده
٤٢٧	و محلها حقوق الناس كافه
٤٢٨	و لا يثبت فى حق الله تعالى محضا
٤٢٩	و لو اشتمل الحق على الأمرين
٤٣٥	الفصل الرابع فى الرجوع
٤٣٥	حكم رجوع الشاهدين قبل الحكم

و لو كانت الشهاده على قتل أو رجم أو قطع أو جرح ثم رجعوا	٤٣٧
و لو شهدا بطلاق ثم رجعا	٤٤٠
و لو ثبت تزوير الشهود نقض الحكم	٤٤٢
(كتاب الوقف)	٤٤٤
اشاره	٤٤٤
ماهيه الوقف	٤٤٤
الوقف عقد ام ايقاع	٤٤٧
شرطيه القربه فى الوقف وعدمها	٤٤٩
عدم لزوم الوقف بدون القبض	٤٥٢
و يدخل فى وقف الحيوان لبنه و صوفه الموجودان	٤٥٥
و إذا تم لم يجز الرجوع فيه	٤٥٥
و شرطه التنجيز	٤٥٩
و شرطه الدوام	٤٦٠
و شرطه الإقباض	٤٦٦
و شرطه إخراجہ عن نفسه	٤٦٦
و شرط الموقوف أن يكون عينا مملوكه ينتفع بها	٤٦٨
و لو وقف ما لا يملكه وقف على اجازہ المالك	٤٦٩
جواز وقف المشاع	٤٦٩
شرائط الواقف	٤٧١
و يجوز أن يجعل النظر لنفسه و لغيره	٤٧٣
و شرط الموقوف عليه وجوده	٤٧٥
و المسلمون من صلى إلى القبلة	٤٨٠
و الهاشميه من ولده هاشم بأبيه	٤٨٠
و إطلاق الوقف على متعدد يقتضى التسويه	٤٨١
(و هنا مسائل)	٤٨٣
نفقه العبد و الحيوان الموقوف على الموقوف عليهم	٤٨٣

٤٨٤	لو وقف فى سبيل الله انصرف الى كل قربه
٤٨٦	إذا وقف مسجدا لم ينفك وقفه بخراب القريه
٤٨٧	إذا آجر البطن الأول الوقف ثم انقروا
٤٨٨	(كتاب العطيه)
٤٨٨	اشاره
٤٨٩	شرطيه القربه فى الصدقه
٤٩٠	حرمه الرجوع فى الصدقه
٤٩١	حرمه الصدقه الواجبه على بنى هاشم من غيرهم
٤٩٥	عدم كفايه الدعوى فى ثبوت الانتساب
٤٩٦	جواز الصدقه على الذمى لا الحربى
٤٩٩	و صدقه السر أفضل
٥٠٠	الهبه
٥٠٢	و تفتقر إلى الإيجاب و القبول
٥٠٥	و القبض بإذن الواهب
٥١١	و هل يكره تفضيل بعض الولد على بعض؟
٥١٣	صحّه الرجوع فى الهبه بعد الإقباض ما لم يتصرف
٥١٩	حكم الزياده المتصله
٥٢٠	حكم منجزات المريض
٥٢٦	السكنى
٥٢٦	فان أقتت بأمد أو عمر أحدهما لزمّت
٥٢٩	و يعبر عنها بالعمرى ان قرنت بعمر أحدهما
٥٣٠	و إطلاق السكنى يقتضى سكناه بنفسه
٥٣١	التحبيس
٥٣٢	و لو حبس على رجل و لم يعين وقتا و مات الحابس
٥٣٤	الفهرس
٥٤٨	درباره مركز

سرشناسہ : کاظمی، ماجد، محقق

عنوان و نام پدیدآور : الدرر الفقہیہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ / تالیف ماجد الکاظمی. الشارح

مشخصات نشر : قم: دارالہدی، ۱۳۹۴. ۱۴۳۷ هـ \_ ق

مشخصات ظاہری : ۱۲۴ ص.

۸ - ۴۱۶ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸ (دورہ)

وضعیت فهرست نویسی : برون سپاری.

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامہ بہ صورت زیر نویس.

۵۸۲ ص، عربی.

الفہرستہ طبق نظام فیبا

الموضوع: الشہید الاول، محمد بن مکی، ۷۳۴ - ۷۸۶ ق. اللمعہ الدمشقیہ - النقد و التفسیر.

الموضوع: الفقہ الجعفری القرن ۸ ق.

التعریف الاضافی: الشہید الاول، محمد بن مکی، ۷۳۴ - ۷۸۶ ق. اللمعہ الدمشقیہ - الشرح.

الايداع فی المكتبة الوطنیہ:

BP ۱۸۲ / ۳ / ۹ ش ۸۰۴۲۲۳، ۱۳۹۴

۳۸۶۷۷۲۱ - ۲۹۷ / ۳۴۲

ص: ۱

الدرر الفقهيہ

فی ش \_\_\_\_\_ رح

اللمعہ الدمشقیہ

کتاب

الْجِهَاد والامر بالمعروف والقضاء

والوقف والعطیہ

الجزء الثامن

ایہ اللہ الشیخ ماجد کاظمی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد و اشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و رسوله و ان الائمه من بعده ائمة و سادة و قادة و منار الهدى من تمسك بهم لحق و من تخلف عنهم غرق اللهم صل على محمد و على ال محمد الطيبين الابرار .

## (كتاب الجهاد)

### اشاره

وجوب الجهاد فى الجملة من ضروريات الدين , و تدلّ عليه الآيات الكثيرة. و الروايات فى ذلك فوق حدّ الإحصاء(١).

وقد وردت الايات فى الجهاد واقسامه فقسم منها مع الكفار وقسم اخر مع الباغين.

ص:٣

---

١- وسائل الشيعة الباب ١ و ما بعده من أبواب جهاد العدو .

اما مع الكفار فقال تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ. وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ} (١).

وقال تعالى {فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} (٢).

وقال جل و علا {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} (٣).

وأیضا {وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} (٤).

و أيضا {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى

ص: ٤

١- البقره ١٩٤

٢- النساء: ٧٤

٣- البقره ٢١٩

٤- الحج ٧٨



الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَ مَغْفِرَةً وَ رَحْمَةً وَ كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا { (١).

و أيضا { إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَ يُقْتَلُونَ وَ عِدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَ الْإِنْجِيلِ وَ الْقُرْآنِ وَ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ - إِلَى - الثَّابِتُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ { (٢).

و أيضا { لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَ لَا عَلَى الْمَرْضَى وَ لَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَّيْ حُوا لِلَّهِ وَ رَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ { (٣).

و أيضا { لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَ لَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَ لَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ - الْآيَةُ { (٤).

ص: ٥

١- النساء ٩٥

٢- التوبة ١١١

٣- التوبة ٩١

٤- الفتح ١٧

و اما مع الباغيين فقال تبارك و تعالیٰ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (١).

و قال فيهما ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فَمَنِ أَقَامَ الدِّينَ فَلَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْحَرَمُ﴾ (٢) قاله في «التوبة» و في «التحریم» فجاهد النبي صلى الله عليه و آله الكفار، و في كلها شاركه أمير المؤمنين (عليه السلام)، و جاهد المنافقين بأمر المؤمنين (عليه السلام) الذي كان نفسه كنفسه مع الناكثين و القاسطين و المارقين.

و ورد في الناكثين ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَانَهُ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ (٣) و «عن أمير المؤمنين (عليه السلام): ما قاتلوا منذ نزلت» (٤).

ص: ٦

١- الحجرات ٩

٢- التوبة ٧٣

٣- التوبة ١٢

٤- قرب الإسناد (ط - الحديثه) ؛ النص ؛ ص ٩٧

(و يجب) الجهاد (على الكفايه بحسب الحاجه)

أما ان الوجوب كفائي فلان الغرض ما دام يتأتى بقيام جماعه به فلا وجه للعينه. نعم عند عدم قيام من به الكفايه يصير عينيا.

(و أقله مره في كل عام بشرط الإمام)

أما كون الوجوب ثابتا مع وجود الإمام (عليه السلام) فلائنه القدر المتيقن من أدله وجوب الجهاد و النصوص به مستفيضه .

ثم ان جهاد الكفار واجب مع وجود الإمام (عليه السلام) حتى يسلموا أو يعطوا الجزية إن كانوا من أهل الكتاب أو حتى يسلموا إن كانوا من غيرهم أمّا التخيير بين الأمرين في أهل الكتاب فلقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (١).

و أمّا تعيين القتال حتى يتحقق الإسلام في غير أهل الكتاب فلان الآية الكريمة المتقدمه الداله على أخذ الجزية مختصه بأهل الكتاب و يبقى إطلاق الآيات

ص:٧

المتقدّمه الداله على وجوب القتال حتى تحقق الإسلام على حاله بالنسبه إلى غيرهم. هذا مضافا إلى دلالة جملة من الروايات على ذلك<sup>(١)</sup>.

### حكم الجهاد في زمن الغيبة

(أَوْ نَائِبِهِ) الخاص فانه بحكم الامام كما هو واضح .

و اما مع النائب العام كما في زمان الغيبة وشمول وجوب الجهاد لعصر الغيبة أيضا فيكفي فيه إطلاق الآيات الكريمه المتقدّمه. و لا دليل على التقييد سوى أحد أمور ثلاثه:

١- صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كُلّ رايه ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله عزّ وجلّ»<sup>(٢)</sup> و غيرها ممّا دلّ على حرمة الخروج بالسيف قبل قيام القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف.

و الجواب عنها واضح لعدم نظرها إلى قتال الكفار للدعوه إلى الإسلام بل إمّا إلى الثورات الداخليه التي كان يقوم بها بعض العلويين ضد السلطه العباسيه بدوافع خاصّه غير إسلاميه، أو إلى بعض الحركات التي كانت تقوم تحت شعار المهدويّه ويشهد لذلك ان النعماني نقل هذه الاخبار في باب من ادعى الامامه من

ص: ٨

---

١- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب جهاد العدو .

٢- وسائل الشيعة الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦ .

دونهم ويشهد لما قلنا ففى صحيح عيص بن القاسم قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول «عليكم بتقوى الله وحده لا شريك له و انظروا لأنفسكم فو الله إن الرجل ليكون له الغنم فيها الرّاعى فإذا وجد رجلاً هو أعلم بغنمه من الذى هو فيها يخرجها ويحبىء بذلك الرجل الذى هو أعلم بغنمه من الذى كان فيها و الله لو كانت لأحدكم نفسان يقاتل بواحدة يجرب بها ثم كانت الأخرى باقية فعمل على ما قد استبان لها و لكن له نفس واحدة إذا ذهبت فقد و الله ذهبت التّوبه فأنتم أحق أن تختاروا لأنفسكم إن أتاكم آت منّا فانظروا على أى شىء تخرجون و لا تقولوا خرج زيد فإنّ زيدا كان عالماً و كان صدوقاً و لم يدعكم إلى نفسه إنّما دعاكم إلى الرّضا من آل محمّد (عليه السلام) و لو ظهر لوفى بما دعاكم إليه إنّما خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه فالخارج منّا اليوم إلى أى شىء يدعوكم إلى الرّضا من آل محمّد (عليه السلام) فنحن نشهدكم أنّا لسنا نرضى به و هو يعصينا اليوم و ليس معه أحد و هو إذا كانت الزّايات و الألويه أجدر أن لا يسمع منّا إلّا مع من اجتمعت بنو فاطمه معه فو الله ما صاحبكم إلّا من اجتمعوا عليه» (١) و قد أيد الامام (عليه السلام) فيها ثوره زيد صراحه , و يؤيد ذلك ايضاً روايه زكريا: «و من رفع رايه ضلال فصاحبها طاغوت» (٢).

ص: ٩

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٨، ص: ٢٦٤ ح ٣٨١

٢- الكافى ٨: ٢٩٧ الحديث ٤٥٦

٢- صحيحه بشير الدهان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قلت له: إني رأيت في المنام أني قلت لك: ان القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير فقلت لى: نعم هو كذلك. فقال أبو عبد الله: هو كذلك هو كذلك» (١)

و نحوها غيرها. إلّا انها لو تَمَّت سندا قاصره دلالة لكونها ناظره إلى الخروج مع الظالم و القتال معه.

٣- التمسك بالإجماع المدعى على الشرطية. و هو- لو كان ثابتا حقا- محتمل المدرك، و بالإمكان استناده إلى الروايات التي تقدّم ضعف دلالتها. و قد صرح صاحب الجواهر بما ذكر و انه لو لا الإجماع فبالإمكان المناقشة في الشرطية لعموم أدله الجهاد، و يظهر منه الميل إلى نفي الشرطية بل اختيار ذلك (٢).

اقول: و هو الصحيح لما يقتضيه إطلاق الأدله.

حكم الجهاد تحت لواء حكام الجور

و اما الجهاد تحت لواء حكام الجور فالنصوص مستفيضه بحرمة كما في صحيحه بشير الدهان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قلت له: إني رأيت في المنام أني قلت لك: ان القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير فقلت

ص: ١٠

---

١- وسائل الشيعة الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١

٢- جواهر الكلام ٢١: ٤١.

لى: نعم هو كذلك. فقال أبو عبد الله: هو كذلك هو كذلك»(١) و حديث الاربعمائه الصحيح سندا كما تقدم «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن على الحكم و لا ينفذ فى الفى ء ما أمر الله عزّ و جلّ فإنّه إن مات فى ذلك كان معينا لعدونا فى حبس حقنا و الإشاطه بدمائنا، و ميته ميتة الجاهليّة»(٢).

و معتبره الفضل بن شاذان عن الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) فى جوابه (عليه السلام) للمأمون فى جوامع الشريعة لمّا سأله، فى خبر: «و الجهاد واجب مع إمام عادل، و من قاتل فقتل دون ماله و رحله و نفسه فهو شهيد، و لا يحلّ قتل أحد من الكفّار فى دار التّقيه إلّا قاتل أو ساع فى فساد(٣) و ذلك إذا لم تحذر على نفسك و لا- أكل أموال النّاس من المخالفين و غيرهم، و التّقيه فى دار التّقيه واجبه، و لا حث على من حلف تقّيه يدفع بها ظلما عن نفسه»(٤).

و صحيح عبد الله بن المغيرة وهو من اصحاب الاجماع عن طلحه بن زيد، عنه (عليه السلام): سألته عن رجل دخل أرض الحرب بأمان، فغزا القوم الذين دخل عليهم قوم آخرون؟ قال: على المسلم أن يمنع نفسه و يقاتل على حكم الله و حكم

ص: ١١

---

١- وسائل الشيعة الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١

٢- الخصال ج ٢ ص ٦٢٥ ؛ وسائل الشيعة؛ ج ١٥، ص: ٤٩؛ ١٢ باب اشتراط وجوب الجهاد بأمر الإمام و إذنه و تحريم الجهاد مع غير الإمام العادل ؛ ج ١٥، ص: ٤٥

٣- فى نسخه اخرى «او باغ» .

٤- عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، ج ٢، ص: ١٢٤

رسوله، و أما أن يقاتل الكفار على حكم الجور و سنتهم فلا يحل له ذلك» (١) و غيرها .

نعم يظهر من بعض الاخبار جواز الجهاد اذا امكنه اقامه حكم الله جل وعلا كما فى خبر أبى عمره السلمى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سأله رجل فقال: إئنى كنت أكثر الغزو و أبعد فى طلب الأجر، و أطيل الغيبه فحجر ذلك على، قيل لى: لا غزو إلّا مع إمام عادل، فما ترى - إلى - قال: إئن الله يحشر الناس على ثياتهم يوم القيامة - إلى - قال الرجل: غزوت فواقعت المشركين فينبغى قتالهم قبل أن أدعوهم؟ فقال: إن كانوا غزوا و قتلوا و قاتلوا، فإنك تجترى بذلك، و إن كانوا قوما لم يغزوا و لم يقاتلوا فلا يسعك قتالهم حتى تدعوهم، قال الرجل: فدعوتهم فأجابنى مجيب فأقرّ بالإسلام فى قلبه، و كان فى الإسلام، فجير عليه فى الحكم فانتهكت حرمة و أخذ ماله و اعتدى عليه فكيف بالخروج و أنا دعوته، فقال: إنكما مأجوران على ما كان من ذلك و هو معك يحفظك من رواء حرمتك، و يمنع قبلك و يدفع عن كتابك و يحفظ دمك خير من أن يكون عليك، يهدم قبلك و ينتهك حرمتك و يسفك دمك و يحرق كتابك» (٢) لكنه ضعيف سنداً بابى عمره فانه لم يوثق.

ص: ١٢

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٣٥ ح ٥

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٣٥ ح ٤



و اما قول المصنف «أقله مره فى كل عام» فيستدل له بعموم قوله تعالى {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} (١).

و اما ما فى تفسير القمى من «ان المراد من قوله تعالى {فَسَيَحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ} هى أشهر السياحه عشرين من ذى الحجه، و المحرم و صفر و ربيع الأول و عشره من شهر ربيع الآخر» و مثله ما فى مرسل زراره، عن الباقر (عليه السلام) فى قوله تعالى {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} قال: هى يوم النحر إلى عشر مضين فى شهر ربيع الآخر (٢) من ان المراد من الأشهر الحرم فى هذه الآيه غير تلك الآيه {مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ} التى هى ذو القعدة و ذو الحجه و المحرم و رجب وحيثذ فالاستدلال لوجوب الجهاد فى العام مره بآيه «فَإِذَا انْسَلَخَ» غير صحيح لأنه كان خاصا به صلى الله عليه و آله و سلم .

اقول: هذا الاستدلال يبنى على ما فى تفسير القمى الذى لم يعلم كونه روايه وعلى مرسل العياشى الذى لا دليل على حجتيه مضافا الى انه تفسير بما يخالف السياق وما يخالف ظهور الايه فسياق قوله تعالى {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} يشهد بانها هى المراد من قوله تعالى {فَسَيَحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ} كما وان ظهور قوله تعالى { الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ } انها هى نفس ما

ص: ١٣

١- التوبه ٥

٢- تفسير العياشى (فى ٢٢ من أخبار تفسير براءته)

فى قوله تعالى فى ايه اخرى {منها اربعة حرم} ولا يصار الى خلاف الظاهر لاجل روايه مرسله وعليه فالايه تامه الاستدلال .

نعم يحرم الجهاد فى تلك الأربعة باستثناء حرمة إذا بدء المخالف فقال: {الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ}.

## الجهاد الدفاعى

(أو هجوم عدوّ يخشى منه على بيضه الإسلام)

أمّا وجوب الدفاع فلضروره وجوب الحفاظ على بيضه الإسلام على الجميع مع قدره كما فى صحيح يونس، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) فى خبر «فقال له يجاهد(1) قال لا إلّا أن يخاف على ذرارى المسلمين (فقال) أ رأيتك لو أنّ الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ لهم أن يمنعوهم قال: يرباط ولا- يقاتل، وإن خاف على بيضه الإسلام و المسلمين قاتل، فيكون قتاله لنفسه و ليس للسلطان، قلت: فإن جاء العدو إلى الموضع الذى هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال: يقاتل على بيضه

ص: ١٤

---

١- أى يتدبّر بالجهاد من غير أن يهجموا عليهم.

الإسلام لا عن هؤلاء لأنّ في دروس الإسلام دروس دين محمّد صلّى الله عليه وآله»<sup>(١)</sup>.

### حكم الجهاد ضد حكام الجور

و بقى الكلام بالنسبه الى حكم الجهاد ضد حكام الجور و تاره يفرض الكلام مع تصدى الفقيه الجامع للشرائط واخرى مع عدمه .

اما مع قياده الفقيه الجامع للشرائط فمقتضى القاعده انه من وظائفه ومسؤولياته ألا اذا قام الدليل على عدم وجوب ذلك في زمن الغيبه وقد يقال بدلاله الروايات التاليه عليه:

١- مرفوعه ربعى عن على بن الحسين عليهما السلام: «و الله لا يخرج واحد منّا قبل خروج القائم إلّا كان مثله كمثل فرخ طار من وكره قبل أن يستوى جناحاه، فأخذه الصبيان فعبثوا به»<sup>(٢)</sup>.

ص: ١٥

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٢١٢ باب الغزو مع الناس اذا خيف على الاسلام) و رواه العلل فى أواخر نوادر آخره، مع تفاوت و رواه التهذيب فى ٢ من ٣ من جهاده، و رواه الحميرى فى ٥ من أخباره مع تفاوت.

٢- روضه الكافى فى ٣٨٢

وفيه: ان ظاهرها ان القيام للحكومة الاسلاميه العامه قبل خروج الامام الحجه فاشل ولا ثمره منه لا انه حرام كما وانها غير ناظره للثوره فى بقعه معينه.

٢- صحيحه أبى بصير، عنه (عليه السلام): «كلّ رايه ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله عزّ و جلّ» (١).

وفيه: ما تقدم من الجواب عنها واضح لعدم نظرها إلى قتال الكفار للدعوه إلى الإسلام بل إمّا إلى الثورات الداخليه التي كان يقوم بها بعض العلويين ضد السلطه العباسيه بدوافع خاصّه غير إسلاميه، أو إلى بعض الحركات التي كانت تقوم تحت شعار المهدويّه ويشهد لذلك ان النعماني نقل هذه الاخبار فى باب من ادعى الامامه من دونهم ويشهد لما قلنا ففى صحيح عيص بن القاسم قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول «عليكم بتقوى الله وحده لا شريك له و انظروا لأنفسكم فو الله إنّ الرّجل ليكون له الغنم فيها الرّاعى فإذا وجد رجلاً هو أعلم بغنمه من العذى هو فيها يخرجّه و يجىء بذلك الرّجل الذى هو أعلم بغنمه من الذى كان فيها و الله لو كانت لأحدكم نفسان يقاتل بواحدٍ يجزّب بها ثمّ كانت الأخرى باقيةً فعمل على ما قد استبان لها و لكن له نفسٌ واحدةٌ إذا ذهب فقد و الله ذهب التّوبه فأنتم أحقّ أن تختاروا لأنفسكم إن أتاكم آتٍ منّا فانظروا على أى شىءٍ تخرجون و لا تقولوا خرج زيدٌ فإنّ زيدا كان عالماً و كان صدوقاً و لم يدعكم إلى نفسه إنّما دعاكم إلى الرّضا من آل محمّد عليهم السلام و لو ظهر لوفى بما

ص: ١٦

١- وسائل الشيعة الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦ و روضه الكافى فى ٤٥٢

دعاكم إليه إنما خرج إلى سلطانٍ مجتمعٍ لينقضه فالخارج منّا اليوم إلى أيّ شيءٍ يدعوكم إلى الرضا من آل محمّدٍ ع فنحن نشهدكم أنّا لسنا نرضى به وهو يعصينا اليوم وليس معه أحدٌ وهو إذا كانت الزايات والألوية أجدر أن لا يسمع منّا إلّا مع من اجتمعت بنو فاطمه معه فوالله ما صاحبكم إلّا من اجتمعوا عليه..» (١) وقد ايد الامام (عليه السلام) فيها ثوره زيد صراحه، و يؤيد ذلك ايضا روايه زكريا: «و من رفع رايه ضلال فصاحبها طاغوت» (٢) وبذلك يظهر الجواب عن كل الاخبار الاتيه.

٣- معتبر الفضل الكاتب، عن الصادق (عليه السلام) «كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) فأتاه كتاب أبي مسلم فقال ليس لكتابك جوابٌ اخرج عنا فجعلنا يسار بعضنا بعضاً فقال أيّ شيءٍ تسارون يا فضل إنّ الله عزّ ذكره لا يعجل لعجله العباد ولازاله جبلٍ عن موضعه أيسر من زوال ملكٍ لم ينقض أجله ثم قال إنّ فلان بن فلانٍ حتّى بلغ السابع من ولد فلانٍ قلت فما علامه فيما بيننا وبينك جعلت فداك قال لا تبرح الأرض يا فضل حتّى يخرج السفيناني، فإذا خرج السفيناني فأجيئوا إلينا- يقولها ثلاثا- وهو من المحتوم» (٣). وفيه: انه كسابقه ايضا ويشهد له صدره في رد رساله ابى مسلم الخراساني .

ص: ١٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٨، ص: ٢٦٤ ح ٣٨١

٢- الكافي ٨: ٢٩٧ الحديث ٤٥٦

٣- روضه الكافي في ٤١٢

٤- معتبر سدير: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا سدير ألزم بيتك وكن حلسا(١) من أحلاسه و اسكن ما سكن الليل و النهار، فإذا بلغك أنّ السفيناني قد خرج فارحل إلينا و لو على رجلك»(٢) وفيه: انه كالسابقين ايضا.

٥- خبر عمر بن حنظله، عنه (عليه السلام): «خمس علامات قبل قيام القائم الصيحه و السفيناني و قتل النفس الزكيه و اليماني، فقلت: إن خرج أحد من أهل بيتك قبل هذه العلامات أ تخرج معه، قال: لا- الخبر»(٣). وفيه انه كالاخبار السابقه .

٦- خبر المعلّى بن خنيس: «ذهبت بكتاب عبد السلام بن نعيم و سدير و كتب غير واحد إلى أبي عبد الله (عليه السلام) حين ظهرت المسوّده قبل أن يظهر ولد العباس: بأنّا قد قدّرنا أن يؤول الأمر إليك فما ترى؟ قال: فضرب بالكتب الأرض، ثم قال: أفّ أفّ ما أنا لهؤلاء بإمام، أما يعلمون أنّه إنّما يقتل السفيناني»(٤). وفيه: انه كالاخبار السابقه.

٧- خبر الحسين بن خالد الكوفي، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام): «قلت: حديث كان يرويه عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زراره فقال لي: ما هو، قلت له: روى عن

ص: ١٨

---

١- اي لا تبرح قال الجوهري: أحلاس البيوت: ما يبسط تحت حر الثياب.

٢- روضه الكافي في ٣٨٣

٣- روضه الكافي في ٤٨٣

٤- روضه الكافي في ٥٠٩

عبيد بن زرارہ أَنه لقي أبا عبد الله (عليه السلام) في السَّنة التي خرج فيها إبراهيم ابن عبد الله بن الحسن فقال له: إِنَّ هذا قد أَلْف الكلام و سارع النَّاس إليه فما الذي تأمر به؟ فقال: اتَّقوا الله و اسكنوا ما سكنت السَّماء و الأرض. قال: و كان عبد الله بن بكير يقول: و الله لئن كان عبيد بن زرارہ صادقاً فما من خروج و ما من قائم، فقال لى أبو الحسن (عليه السلام): الحديث على ما رواه عبيد و ليس على ما تأوَّله عبد الله بن بكير إِنما عنى أبو عبد الله (عليه السلام) بقوله: ما سكنت السَّماء من النداء باسم صاحبك و ما سكنت الأرض من الخسف بالجيش» (١) وفيه: انه كالأخبار السابقة.

٨- خبر إبراهيم الثقفي في غاراته في خبر خطبه أمير المؤمنين (عليه السلام) في النهروان و ذكره الفتن به «فقام رجل فقال: ما يصنع في ذلك الزَّمان، فقال: انظروا أهل بيت نبيكم فإن لبدوا فالدوا و إن استصرخوكم فانصروهم، و لا تستبقوهم فتصرعكم البليَّة، ثم ذكر حصول الفرج بخروج صاحب الأمر (عليه السلام)» (٢).

قلت: و مراده بقوله «فإن لبدوا» قعود ابنه الحسن و الحسين عليهما السَّلام أيَّام معاويه، و بقوله: «و إن استصرخوكم» قيام ابنه الحسين (عليه السلام) أيَّام يزيد.

و فيه: انه كسابقه مضافاً لضعف سنده.

ص: ١٩

---

١- المعاني (في ١٢١ من أبوابه، باب معنى الخبر الذي - إلخ)

٢- وسائل الشيعة؛ ج ١٥، ص: ٥٦؛ ١٣ باب حكم الخروج بالسيف قبل قيام القائم ع؛ ج ١٥، ص: ٥٠

٩- ما فى أوّل الصّحيفه السّجّاديه مسندا عن المتوكّل بن هارون قال: لقيت يحيى بن زيد بن عليّ - إلى - قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): كيف قال لك يحيى بن زيد: إنّ عمّى محمّد بن عليّ و ابنه جعفر، دعوا النّاس إلى الحياه و نحن دعوناهم إلى الموت، قلت: نعم، قد قال لى ابن عمّك يحيى ذلك - إلى - ثمّ قال (عليه السلام): ما خرج منّا و لا يخرج منّا إلى قيام قائمنا (عليه السلام) أحد ليدفع ظلما أو ينعش حقّا إلّا اصطلمته البليّة، و كان قيامه زياده فى مكروهنا و مكروه شيعتنا<sup>(١)</sup> وفيه انه مضافا لضعف سنده هو كسابقه .

و الحاصل انه لم يتم شىء من هذه الاخبار فى الخروج عن مقتضى الادله الداله على جواز و وجوب تصدى الفقيه للجهاد ضد حكام الجور .

و اما حكم الجهاد ضد حكام الجور مع عدم الفقيه الجامع للشرائط فظاهر الايه المباركه { شرع لكم من الدين ... ان اقيموا الدين } بعد كون المخاطب فيها هو عموم المسلمين داله على وجوب ذلك .

حصيله البحث:

وجوب الجهاد فى الجملة من ضروريات الدين و يجب على الكفايه بحسب الحاجه و جهاد الكفّار واجب مع وجود الإمام (عليه السلام) حتى يسلموا أو يعطوا الجزية إن كانوا من أهل الكتاب أو حتى يسلموا إن كانوا من غيرهم و أقلّه مرّة فى كلّ

ص: ٢٠



عام بشرط الإمام أو نائبه الخاص أو العام، و يجب الجهاد لصد هجوم عدوٍّ يخشى منه على بيضه الإسلام، و يحرم الجهاد تحت لواء حكام الجور، كما و يحرم الجهاد فى الأشهر الحرم وهى رجب و ذو القعدة و ذو الحجة و محرم إلّا إذا بدء المخالف.

### شروط الجهاد

(و يشترط البلوغ و العقل و الحرية و البصر و السلامة من المرض المانع و العرج و الفقر)

أمّا اشتراطه بالتكليف و القدره فلكونهما من الشروط العامّة لاصل التكليف.

و أمّا اشتراطه بالذكره فلانعتقاد السيره القطعيّه زمن الرسول الأعظم صلّى الله عليه و آله على عفو النساء عن ذلك. على ان بالإمكان استفاده ذلك من بعض الروايات الخاصّه (١).

و أمّا الحرّيّه فليس فيها نصّ على اشتراطها و لا على إسقاطها و عليه فالاصل عدم اشتراط الجهاد بالحرية للعمومات و الاطلاقات لكن فى المختلف «الحرّيّه شرط فى الجهاد و هو المشهور و يظهر من كلام الإسكافى عدم الاشتراط فإنّه قال: و الخطاب بفرض الجهاد إنّما هو للعاقل من البالغين سواء كان شاباً أو شيخاً إذا كان

ص: ٢١

مَنْ يطيق مبارزته الرّجال - إلى - ثمّ روى بعد ذلك «أنّ رجلاً جاء إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) ليبايعه، فقال: يا أمير المؤمنين أبسط يدك على أن أدعو لك بلساني، وأنصحك بقلبي، وأجاهد معك بيدي، فقال: أحرّ أنت أم عبد؟ فقال: بل عبد، فقبض (عليه السلام) يده فبايعه» (١) قلت: فلو ثبتت شهره من المتقدمين على اشتراطها كما قال العلامة قلنا بها فلا بد من مراجعته كلام المتقدمين.

و أمّا البصر و السلامه من المرض و العرج و الفقر فيشهد لها ما في صحيح الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابه: «كتب أبو جعفر (عليه السلام) في رسالته إلى بعض خلفاء بني أميّة: و من ذلك ما ضيّع الجهاد الذي فضّله الله تعالى على الأعمال - إلى - ثمّ كلّف الأعمى و الأعرج و الذين لا يجدون ما ينفقون على الجهاد بعد عذر الله تعالى إيّاهم - الخبر» (٢) و الامام (عليه السلام) في مقام عد بعض مثالب بني اميه وقد اشار الامام بقوله بعد عذر الله تعالى لهم الى قوله تعالى { ليس على الضّعفاء و لا على المرضى و لا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحو الله و رسوله، ما على المحسنين من سبيل و الله غفورٌ رحيمٌ } وقوله تعالى بين آيات في الجهاد: { ليس على الأعمى حرج و لا على الأعرج حرج و لا على المريض حرج و من يطع الله - الآية } (٣).

ص: ٢٢

١- المختلف مساله ٢ من مسائل جهاد

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣ ح ٤

٣- سورة الفتح ١٧

## حرمة المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعار الإسلام

(و يحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعار الإسلام)

إِلَّا لِمَنْ لَا يَتِمُّكَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْمُسْتَضْعَفُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. أَمَّا وَجُوبُ الْهَجْرَةِ مِنْ بِلَدِ الْكُفْرِ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مِرْيَأُوهُمْ جَهَنَّمَ وَاسْمَاءُتْ مَصِيرًا\* إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...} (١). و الروايات في ذلك كثيرة (٢) و لوجوب امتثال الاحكام الالهيه و من الكبائر التعرّب بعد الهجره قال تعالى {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا} (٣).

و يدل عليه معتبر السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «بعث النبي (ص) جيشا إلى خثعم فلما غشيهم استعصموا بالسجود، فقتل بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أعطوا الورثة نصف العقل بصلاتهم، و قال النبي صلى الله عليه

ص: ٢٣

١- النساء: ٩٧-٩٨

٢- وسائل الشيعة الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو

٣- الانفال ٧٢

و آله و سلم: ألا إني بريء من كل مسلم نزل مع مشرك في دار الحرب»<sup>(١)</sup>، و به افتى الكافي.

### و للأبوين منع الولد مع عدم التعيين

(و للأبوين منع الولد مع عدم التعيين)

كما في صحيح يونس بن عبد الرحمن عن عمرو بن شمر عن جابر قال: «أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني رجل شاب نشيط و أحبّ الجهاد و لى والده تكره ذلك؟ فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ارجع فكن مع والدتك فوالذي بعثني بالحق لأنسها بك خير من جهادك في سبيل الله سنة»<sup>(٢)</sup> والرواية ضعيفة سنداً وعمرو لكنها موثوق بها بعد اعتماد يونس والكليني عليها و اما دلالة فالامر فيها للوجوب الآ مع القرينه الصارفه وهي مفقوده.

ويؤيده خبر جابر، عن الصادق (عليه السلام) «أتى رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني راغب في الجهاد نشيط، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: له: فجاهد في سبيل الله فإنك إن تقتل تكن حياً عند الله يرزق، و إن تمت فقد وقع أجرك على الله و إن رجعت من الذنوب كما ولدت، قال: إن لى والدين كبيرين يزعمان أنّهما

ص: ٢٤

---

١- الكافي ج ٥، ص: ٤٣١ باب أنّه لا يحلّ للمسلم أن ينزل دار الحرب

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٢، ص: ١٦٣ ح ٢٠

يَأْنَسَانِ بِي وَ يَكْرَهَانِ خُرُوجِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله فَقَرَّ مَعَ وَالِدَيْكَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْسَهُمَا بِكَ يَوْمَا وَ لَيْلِهِ خَيْرَ  
مَنْ جِهَادَ سَنَةٍ»(١).

## والمدين يمنع الموسر مع حلول الدين

(والمدين يمنع الموسر مع الحلول)

يعني ان الدائن له حق المطالبة بدينه فان اداه المديون فهو وآلًا وجب على الإمام أن يأخذ الدين من الموسر.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَوْسِرِ فَقِيلَ: يَشْتَرِطُ إِجَازَتُهُ ظَاهِرًا لِنَّاهُ يَذْهَبُ حَقُّهُ وَقَدْ يَسْتَشْهَدُ لَهُ بِمَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ «عَنِ الضَّحَّاكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
الْمَشْرِقِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ وَ مَالِكُ بْنُ النُّضْرِ الْأَرْحَبِيُّ عَلَى الْحُسَيْنِ - إِلَى - قَالَ: فَمَا يَمْنَعُكُمَا مِنْ نَصْرَتِي فَقَالَ: مَالِكُ بْنُ النُّضْرِ عَلَى  
دِينٍ وَ لِي عِيَالٌ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَلِيَّ دِينَا وَ إِنَّ لِي لِعِيَالًا - وَ لَكُنَّيْكَ إِنْ جَعَلْتَنِي فِي حَلٍّ مِنَ الْإِنْصِرَافِ إِذَا لَمْ أَجِدْ مَقَاتِلًا قَاتَلْتُ  
عَنْكَ مَا كَانَ لَكَ نَافِعًا وَ عَنْكَ دَافِعًا، قَالَ: فَأَنْتَ فِي حَلٍّ»(٢).

ص: ٢٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٢، ص: ١٦٠ ح ١٠

٢- النجعة في شرح اللمعة؛ ج ٦، ص: ١٥٤؛ و المدين يمنع الموسر مع الحلول ؛ ج ٦، ص: ١٥٤

اقول: اما غير الموسر فقال تعالى في حقه {فنظره الى ميسره} فهو لا حرج عليه من جهه الدين واما ما ذكر من شاهد فلا دلاله فيه و الا فلا معنى لقوله «لكنك إن جعلتني في حلّ من الانصراف» مضافا لضعفه سنداً .

### استحباب الرباط دائماً

(و الرباط مستحب دائماً و أقله ثلاثه أيام و أكثره أربعون يوماً)

إلّا إذا كانت البلاد الاسلاميه فى معرض الخطر فيجب.

اما استحبابه فلصحيح ابن ابى عمير عن رواه عن حريز عن محمّد بن مسلم و زراره، عن الباقر و الصادق عليهما السّلام قالاً: «الرباط ثلاثه أيام و أكثره أربعون يوماً فإذا جاوز ذلك فهو جهاد»<sup>(١)</sup>.

و أمّا وجوبه فى حاله المعرضيه للخطر فلوجوب الحفاظ على الإسلام و أرضه.

(و لو أعان بفرسه أو غلامه أثيب، و لو نذرهما أو نذر صرف مال الى أهلها وجب و ان كان الإمام غائباً)

ص: ٢٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٢٥ ح ١

فى ضمن حكومه الامامى العادل . و اما فى ظل حكومه الجور فلا يجوز له الرباط و أنّ نذره غير صحيح كما فى صحيح على بن مهزيار كتب رجل من بنى هاشم إلى أبى جعفر الثانى (عليه السلام): أنى كنت نذرت نذرا منذ سنتين أن أخرج إلى ساحل من سواحل البحر إلى ناحيتنا ممّا يربط فيه المتطوّعه نحو مرابطهم بجده و غيرها من سواحل البحر، أفترى أنّه يلزمنى الوفاء به أولا يلزمنى أو أفترى الخروج إلى ذلك الموضع بشىء من أبواب البرّ لأصير إليه إن شاء الله تعالى؟ فكتب إليه بخطّه و قرأته: إن كان سمع منك نذرك أحد من المخالفين فالوفاء به إن كنت تخاف شنعتة، و إلّا فاصرف ما نويت من ذلك فى أبواب البرّ و فّقنا الله و إياك لما يحبّ و يرضى»(١).

و صحيح يونس «قال: سأل أبا الحسن (عليه السلام) رجلٌ و أنا حاضرٌ فقال له جعلت فداك إنّ رجلاً من مواليك بلغه أنّ رجلاً يعطى سيفاً و فرساً فى سبيل الله فأتاه فأخذهما منه ثمّ لقيه أصحابه فأخبروه أنّ السبيل مع هؤلاء لا يجوز و أمرّوه برّدهما قال فليفعل»(٢) .

ص: ٢٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٢٦ ح ٤

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٢١ ح ٢ باب الغزو مع الناس اذا خيف على الاسلام) و رواه العلل فى أواخر نوادر آخره، مع تفاوت و رواه التهذيب فى ٢ من ٣ من جهاده، و رواه الحميرى فى ٥ من أخباره مع تفاوت.

و اطلاق خبر عبد الله بن سنان: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في هؤلاء الذين يقتلون في هذه الشغور؟ فقال: الويل يتعجلون قتله في الدنيا و قتله في الآخرة، و الله ما الشهيد إلّا شيعتنا و لو ماتوا على فرشهم» (١).

حصيله البحث:

يشترط في وجوب الجهاد: البلوغ و العقل و البصر و السلامه من المرض و العرج و الفقر.

و يحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكّن من إظهار شعائر الإسلام، إلّا لمن لا يتمكّن من ذلك و هو المستضعف من الرجال و النساء و الولدان.

و للأبوين منع الولد مع عدم التّعين، و المدين يمنع الموسر مع الحلول، يعنى ان الدائن له حق المطالبة بدينه فان اداه المديون فهو إلّا و جب على الإمام أن يأخذ الدين من الموسر.

و الرّباط مستحبّ دائماً و أقلّه ثلاثه أيّام و أكثره أربعون يوماً إلّا إذا كانت البلاد الاسلاميه في معرض الخطر فيجب، و لو أعان بفرسه أو غلامه أثيب، و لو نذرهما أو نذر صرف مالٍ إلى أهلها و جب و إن كان الإمام غائباً في ضمن حكومه

ص: ٢٨



الامامى العادل . و اما فى ظل حكمه الجور فلا يجوز له الرباط و أنّ نذره غير صحيح.

## (وهنا فصول)

### الفصل الأول فيمن يجب قتاله

#### وجوب قتال الحربى بعد الدعاء إلى الإسلام

(الأول: يجب قتال الحربى بعد الدعاء إلى الإسلام و امتناعه، حتى يسلم أو يقتل)

أمّا بعد الدعاء فهو القدر المتيقن من الوجوب ولا يختصّ بالحربى كما فى عموم خبر مسمع بن عبد الملك، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لَمَّا وَجَّهَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: يَا عَلِيُّ لَا تَقَاتِلْ أَحَدًا حَتَّى تَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَ أَيْمَ اللَّهُ لِأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى يَدَيْكَ رَجُلًا خَيْرَ لَكَ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَ غَرَبَتْ، وَ لَكَ وَلَاؤُهُ»(١) وهو ضعيف سنداً إلا ان الكافى اعتمده .

و اما كيفية الدعاء ففى خبر الزهرى: «دخل رجال من قريش على على بن الحسين عليهما السلام فسألوه كيف الدّعوة إلى الدّين؟ قال: تقول: بسم الله

ص: ٢٩

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى دِينِهِ. وَجَمَاعَهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْآخَرُ الْعَمَلُ بِرِضْوَانِهِ، وَ إِنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَعْرِفَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعِزَّةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعُلُوَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَ إِنَّهُ النَّافِعُ الضَّارَّ الْقَاهِرَ لِكُلِّ شَيْءٍ الَّذِي لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ، وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، وَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ مَا سِوَاهُ هُوَ الْبَاطِلُ، فَإِذَا أَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ» (١) وَ هُوَ ضَعِيفٌ سَنَدًا .

هَذَا، وَ رَوَى الطَّبْرِيُّ «أَنَّ مِنَ السَّنَةِ الَّتِي سَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَ بَدْرٍ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةُ الْجِهَادِ عِنْدَ الْكُفَّارِ وَ هِيَ «الْأَنْفَالُ» وَ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ وَ كَانَ الْقَارِي يَوْمَ يَرْمُوكَ مَقْدَادًا» (٢).

ثُمَّ وَجُوبُ الدَّعَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَعَا مِنْ قَبْلِ وَ إِلَّا فَيَسْقُطُ كَمَا فِي خَبَرِ أَبِي عَمْرٍة السَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَكْثَرَ الْغَزْوِ وَ أَبْعَدَ فِي طَلَبِ الْأَجْرِ، وَ أَطِيلُ الْغَيْبَةَ فَحَجَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قِيلَ لِي: لَا غَزْوَ إِلَّا مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ، فَمَا تَرَى - إِلَى - قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَحْشُرُ النَّاسَ عَلَى نِيَاتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - إِلَى - قَالَ الرَّجُلُ: غَزَوْتُ فَوَاقَعَتِ الْمُشْرِكِينَ فَيَنْبَغِي قِتَالَهُمْ قَبْلَ أَنْ أَدْعُوهُمْ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانُوا غَزَوْا وَ قَتَلُوا وَ قَاتَلُوا، فَإِنَّكَ تَجْتَزِي بِذَلِكَ، وَ إِنْ كَانُوا قَوْمًا لَمْ يَغْزُوا وَ لَمْ يَقَاتِلُوا فَلَا يَسْعُكَ

ص: ٣٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٦ ح ١

٢- النجعة في شرح اللمعة؛ ج ٦، ص: ١٥٦

قتالهم حتّى تدعوهم، قال الرّجل: فدعوتهم فأجابني مجيب فأقرّ بالإسلام في قلبه، و كان في الإسلام، فجبر عليه في الحكم فانتهكت حرمة و أخذ ماله و اعتدى عليه فكيف بالخروج و أنا دعوته، فقال: إنكما مأجوران على ما كان من ذلك و هو معك يحفظك من رواء حرمتك، و يمنع قبلتك و يدفع عن كتابك و يحفظ دمك خير من أن يكون عليك، يهدم قبلتك و ينتهك حرمتك و يسفك دمك و يحرق كتابك»<sup>(١)</sup> لكنه ضعيف سنداً بابي عمره فانه لم يوثق .

قال الشهيد الثاني: «و يسقط اعتباره في حقّ من عرّفه بسبق دعائه في قتال آخر أو غيره، و من ثمّ غزى النّبىّ صلّى الله عليه و آله من غير إعلام و استأصلهم»<sup>(٢)</sup>.

اقول: إنّما لم يعلمهم لأنّهم كانوا أرادوا قتاله (عليه السلام)، قال الطبريّ: «بلغ النّبىّ صلّى الله عليه و آله، بالمصطلق يجتمعون له، و قائدهم الحارث بن أبى ضرار أبو جويريه زوجته صلّى الله عليه و آله، فلمّا سمع بهم خرج إليهم حتّى لقيهم على ماء من مياههم يقال له: المريسيع من ناحيه قديد إلى الساحل، و اقتتلوا قتالا فهزم الله بنى المصطلق و نفل النّبىّ صلّى الله عليه و آله أبناءهم و نساءهم و أموالهم. و كانت في شعبان سنة ستّ، و بنو المصطلق من خزاعة»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٣١

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٣٥ ح ٤

٢- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (ط - كلانتر)؛ ج ٢، ص: ٣٨٧؛ الفصل الأول.

٣- النجعة في شرح اللمعة؛ ج ٦، ص: ١٥٧

وَأَمَّا وَجوب قتال الحربى فدل عليه قوله تعالى { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصِيهِمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا (يعنى آمنوا) وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأَخِوانُكُمْ فِي الدِّينِ } (١)، وقوله تعالى { فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِإِمْامًا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمْامًا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا } (٢) وقد جاء شرح ذلك فى خبر حفص بن غياث، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سأل رجل أبى (عليه السلام) عن حروب أمير المؤمنين (عليه السلام) و كان السائل من محبينا، فقال له الباقر (عليه السلام): بعث الله محمدا صلى الله عليه وآله بخمسه أسياف ثلاثة منها شاهره - إلى - أما السيوف الثلاثة المشهورة فسيف على مشركى العرب، قال الله عز وجل { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصَرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا (يعنى آمنوا) وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأَخِوانُكُمْ فِي الدِّينِ } فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول فى الإسلام، و أموالهم و ذراريهم سبى على ما سنَّ النبى صلى الله عليه وآله فإنه سبى و عفا، و قبل الفداء - إلى - و السيف الثالث سيف على مشركى العجم يعنى الترك و الديلم و الخزر، قال الله عز وجل فى أول السورة التى يذكر فيها { الَّذِينَ كَفَرُوا } فقص قصتهم ثم قال { فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِإِمْامًا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمْامًا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا } فأما قوله { فِإِمْامًا مِّنَّا بَعْدُ } يعنى بعد السبى منهم، { وَإِمْامًا فِدَاءً } يعنى المفاداة بينهم و بين أهل

ص: ٣٢

١- التوبة ٥

٢- محمد ٤

الإسلام، فهؤلاء لن يقبل منهم إلّا القتل أو الدّخول في الإسلام، ولا يحلّ لنا منا كحتهم ما داموا في دار الحرب - الخبر (١).

### و الكتابي كذلك إلّا أن يلتزم بشرائط الذمه

(و الكتابي كذلك)

كما دل عليه قوله تعالى {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} (٢) وقد جاء شرح ذلك في خبر حفص بن غياث، عن أبي عبد الله (عليه السلام): سألت رجل أبي (عليه السلام) عن حروب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكان السائل من محبينا، فقال له الباقر (عليه السلام): بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله بخمسة أسياف - إلى - و السيف الثاني على أهل الذمه قال الله تعالى {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} نزلت هذه الآية في أهل الذمه، ثم نسخها قوله عز وجل {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} فمن كان منهم في دار الإسلام فلن يقبل منهم إلّا الجزية أو القتل، و ما لهم فيء، و ذراريهم سبي، و إذا قبلوا الجزية على أنفسهم حرم علينا سبيهم و

ص: ٣٣

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٠ ح ٢

٢- التوبة ٢٩

حرمت أموالهم و حلّت لنا منا كحتهم، و من كان منهم فى دار الحرب حلّ لنا سبيهم و أموالهم و لم تحلّ لنا منا كحتهم، و لم يقبل منهم إلّا الدّخول فى دار الإسلام أو الجزية أو القتل - الخبر» (١) و الظاهر زياده «دار» فى قوله «إلّا الدّخول فى دار الإسلام» فأى أثر فى الدخول فى دار الإسلام، و يشهد لزيادته روايه الخصال له وفيه «و لم يقبل منهم إلّا القتل أو الدّخول فى الإسلام» (٢).

و اهل الكتاب هم اليهود و النصارى و امرهم معلوم ، و اما المجوس فيشهد لهم انهم اهل كتاب صحيح احمد بن عمر فى خبر «... إن لم تجد من أهل الكتاب فمن المجوس لأنّ رسول الله (ص) قال: سنّوا بهم سنّ أهل الكتاب» (٣) و رواه العياشى عن ابن الفضيل عن ابى الحسن (عليه السلام) (٤) و رواه امالى ابن الشيخ عن الامام الرضا (عليه السلام) عن جده الامام السّجاد (عليه السلام) (٥).

و خبر أبى يحيى الواسطى، عن بعض أصحابنا: «سئل الصادق (عليه السلام) عن المجوس أ كان لهم نبى؟ فقال: نعم، أمّا بلغك كتاب النّبىّ صلّى الله عليه و آله إلى أهل مكّه أن أسلموا و إلّا نابذتكم بحرب، فكتبوا إلى النّبىّ صلّى الله عليه و آله أن خذ منّا

ص: ٣٤

---

١- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٠ ح ٢

٢- الخصال باب الخمسة «باب بعث النّبىّ صلّى الله عليه و آله بخمسة أسياف» .

٣- من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٤٧ باب من يجب رد شهادته و من يجب قبول شهادته

٤- تفسير العياشى، ج ١، ص: ٣٤٩ ح ٢١٩

٥- الأمالى (للطوسى ص ٣٦٥، المجلس الثالث عشر

الجزية و دعنا على عباده الأوثان فكتب إليهم النبي صلى الله عليه وآله إنني لست آخذ الجزية إلّا من أهل الكتاب، فكتبوا إليه يريدون بذلك تكذيبه زعمت أنك لا تأخذ الجزية إلّا من أهل الكتاب ثم أخذت الجزية من مجوس هجر، فكتب إليهم النبي صلى الله عليه وآله أنّ المجوس كان لهم نبي فقتلوه و كتاب أحرقوه أتاهاهم نبيهم بكتابهم في اثني عشر ألف جلد ثور<sup>(١)</sup>. و به افتى الكليني و كذلك افتى الفقيه فقال « و المجوس يؤخذ منهم الجزية لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قال سنّوا بهم سنّه أهل الكتاب، و كان لهم نبي اسمه دامسب، فقتلوه، و كتاب يقال له: جاماسب كان يقع في اثني عشر ألف جلد ثور فحرقوه<sup>(٢)</sup>. »

وروى الصدوق عن الأصمغ، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر «فقام إليه الأشعث فقال: يا أمير المؤمنين كيف يؤخذ الجزية عن المجوس و لم ينزل عليهم كتاب و لم يبعث إليهم نبي؟ فقال: بلى يا أشعث قد أنزل الله عليهم كتابا و بعث إليهم نبيا و كان لهم ملك سكر ذات ليلة فدعا بابنته إلى فراشه فارتكبها فلما أصبح تسامع به قومه فاجتمعوا على بابه فقالوا: أيها الملك دّنت علينا ديننا فأهلكته، فاخرج نطهرك و نقم عليك الحدّ، فقال لهم: اجتمعوا و اسمعوا كلامي، فإن يكن لي مخرج ممّا ارتكبت و إلّا فشأنكم، فاجتمعوا، فقال لهم: هل علمتم أنّ الله عزّ و

ص: ٣٥

- 
- ١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٣، ص: ٥٦٧ ح ٤ والمراد من جلد ثور يعني أوراقه .
  - ٢- الفقيه في ١١ من باب الخراج ١٠ من زكاته بعد خبر «عن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)» و بعد خبره قال ذلك . و هل هو جزء سابقه يعني خبر ابن مسلم أو من كلامه؟ احتملان .

جَلَّ لم يخلق خلقاً أكرم عليه من أيننا آدم و أمنا حواء؟ قالوا: صدقت أيها الملك قال: أ فليس قد زوج بنيه بناته و بناته من بنيه، قالوا: صدقت هذا هو الدين فتعاقدوا على ذلك فمحا الله ما في صدورهم من العلم و رفع عنهم الكتاب فهم الكفرة يدخلون النار بلا حساب و المنافقون أشدَّ حالاً منهم - الخبر» (١).

### شروط الذمة

(أما أن يلتزم بشرائط الذمة و هي بذل الجزية و التزام أحكامنا و ترك التعرض للمسلمات بالنكاح و للمسلمين بالفتنة و قطع الطريق عليهم و إيواء عين المشركين و الدلالة على عورات المسلمين و إظهار المنكرات و نكاح المحارم في دار الإسلام)

كما في صحيح زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَبْلَ الْجَزِيَةِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى أَنْ لَا يَأْكُلُوا الرِّبَا وَ لَا يَأْكُلُوا لَحْمَ الْخَنزِيرِ وَ لَا يَنْكَحُوا الْأَخْوَاطَ وَ لَا بَنَاتِ الْأَخِ وَ لَا بَنَاتِ الْأُخْتِ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَ ذِمَّةُ النَّبِيِّ، قَالَ: وَ لَيْسَتْ لَهُمُ الْيَوْمَ ذِمَّةٌ» (٢). هذا و المراد من قوله: «و ليست لهم اليوم ذمة» أنهم إذا فعلوا في دار الإسلام شيئاً مما عوهدوا على تركه، تصير ذمتهم باطلة .

ص: ٣٦

---

١- الأماي ( للصدوق) ص ٣٤٣ , المجلس الخامس و الخمسون

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٥٨ ح ١ والفقيه، ج ٢، ص: ٥٠



و خبر فضيل بن عثمان الأعور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «ما من مولود يولد إلّا على الفطره فأبواه اللذان يهودانه و ينصرّانه و يمجسانه، و إنّما أعطى النّبيّ صلّى الله عليه و آله الذّمّه و قبل الجزية عن رؤوس أولئك بأعيانهم، على أن لا يهودوا أولادهم و لا ينصروهم، و أمّا أولاد أهل الذّمّه اليوم فلا ذّمّه لهم»<sup>(١)</sup> و به افتى الفقيه.

و المراد من قوله « أمّا أولاد أهل الذّمّه اليوم فلا ذّمّه لهم » أنّ بإعطاء النّبيّ صلّى الله عليه و آله آباءهم الذّمّه لا يصيرون أهل ذّمّه فيشترط فيهم ما اشترط على آبائهم .

هذا و فى صحيح محمّد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن صدقات أهل الجزية و ما يؤخذ منهم من ثمن خمورهم و لحم خنازيرهم و ميتهم، قال: عليهم الجزية فى أموالهم يؤخذ منهم من ثمن لحم الخنزير أو خمر، فكلّ ما أخذوا منهم من ذلك فوزر ذلك عليهم و ثمنه للمسلمين حلال يأخذونه فى جزيتهم»<sup>(٢)</sup>.

### و تقدير الجزية الى الامام

(و تقدير الجزية الى الامام و ليكن التقدير يوم الجباية و يؤخذ منه صاغرا)

ص: ٣٧

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ٤٩

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٣، ص: ٥٦٨ ح ٥

كما في صحيح زراره قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «ما حدّ الجزية على أهل الكتاب و هل عليهم في ذلك شيء م موظف لا ينبغي أن يجوزوا إلى غيره؟ فقال: ذاك إلى الإمام أن يأخذ من كلّ إنسان منهم ما شاء على قدر ماله بما يطيق، إنّما هم قوم فدوا أنفسهم من أن يستعبدوا أو يقتلوا فالجزية تؤخذ منهم على قدر ما يطيقون له أن يأخذهم به حتّى يسلموا، فإنّ الله تبارك و تعالى قال {حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} و كيف يكون صاغرا و هو لا يكثرث لما يؤخذ منه حتّى يجد ذلا لما أخذ منه فيألم لذلك فيسلم، قال: و قال ابن مسلم: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أ رأيت ما يأخذ هؤلاء من هذا الخمس من أرض الجزية و يأخذ من الدّهاقين جزية رؤوسهم أما عليهم في ذلك شيء م موظف، فقال: كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم و ليس للإمام أكثر من الجزية، إن شاء الإمام وضع ذلك على رؤوسهم، و ليس على أموالهم شيء م، و إن شاء فعلى أموالهم و ليس على رؤوسهم شيء م، فقلت: فهذا الخمس؟ فقال: إنّما هذا شيء م كان صالحهم عليه النّبيّ صلّى الله عليه و آله» (١) و به افتي الفقيه (٢).

و في صحيح محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) «في أهل الجزية يؤخذ من أموالهم و مواشيهم شيء م سوى الجزية؟ قال: لا» (٣).

ص: ٣٨

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٣، ص: ٥٦٦ ح ١

٢- الفقيه في ٤ من ١٠ من زكاته

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٣، ص: ٥٦٨ ح ٧

و فى الصحيح «و سأل محمد بن مسلم الباقر (عليه السلام) عن سيره الإمام فى الأرض التى فتحت بعد النبى صلى الله عليه وآله؟ فقال: إن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد سار فى أهل العراق بسيره فهى إمام لسائر الأرضين، و قال: إن أرض الجزية لا ترفع عنها الجزية و إنما الجزية عطاء المجاهدين، و الصدقات لأهلها الذين سَمى الله عزَّ و جلَّ فى كتابه ليس لهم من الجزية شىء - الخير» (١) دلَّ هذا الصحيح على أنَّ ما جعله (عليه السلام) على أرض الجزية لا تغيّر.

### و يبدأ بقتال الأقرب

(و يبدأ بقتال الأقرب)

قال الله تعالى ﴿فَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾.

(إلا مع الخطر فى البعيد)

و أمّا الابتداء بالبعيد مع الخطر فلحكم العقل بذلك وقد فعله النبى صلى الله عليه وآله و سلّم فى غزوه المريسيع قال كاتب الواقديّ: قالوا: إن بنى المصطلق من خزاعه، و هم حلفاء بنى مدلج و كانوا ينزلون على بئر لهم يقال لها: المريسيع و

ص: ٣٩

كان رأسهم الحارث بن أبي ضرار فصار في قومه، و من قدر عليه من العرب فدعاهم إلى حرب النبي صلى الله عليه وآله و تهيأوا للمسير إليه صلى الله عليه وآله فبلغه (عليه السلام) ذلك فندب الناس إليهم فأسرعوا- إلخ» (١) وفيها قال: سييت جويزيه بنت الحارث إحدى أزواجه، وقال: وفيها وقع نزاع في الطريق بين قريش و الأنصار فقال ابن أبي {لَيْتُنْ رَجَعْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ} (٢).

وكذا فعل النبي صلى الله عليه وآله بسفيان بن خالد الهذلي كما في طبقات كاتب الواقدي: سريه عبد الله بن أنيس إلى سفيان بن خالد الهذلي بعرضه على رأس خمسه و ثلاثين شهرا من مهاجرته صلى الله عليه وآله بلغه صلى الله عليه وآله أن سفيان في ناس من قومه قد جمع الجموع فبعثه ليقبله، ثم ذكر كيفيته قتله» (٣). ولا يخفى أن الحارث بن أبي ضرار رئيس بني المصطلق و سفيان بن خالد الهذلي كليهما على ما نقل عن الواقدي و كاتبه أقدموا بحرب المسلمين ابتداء و النبي صلى الله عليه وآله حاربهم دفاعا لا تهاجما.

ص: ٤٠

---

١- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٦٤؛ و يبدء بقتال الأقرب ؛ ج ٦، ص: ١٦٤

٢- المنافقون ٨

٣- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٦٤؛ و يبدء بقتال الأقرب ؛ ج ٦، ص: ١٦٤

(و لا يجوز الفرار إذا كان العدو ضعفا أو أو أقلّ إلاّ لمتحرف لقتال أو متحيزا الى فئة)

أما عدم جواز الفرار إذا لم يكن العدو أكثر من ضعف فكما قال تعالى ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ. وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (١).

وكان الواجب أولاً مقابله الواحد للعشرة فنسخ بالواحد لل اثنين، فقال تعالى أولاً ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٢).

و أما استثناء المتحرف و المتحيز فالأصل فيه قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ\* وَ مَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَصَدَّ بَاءٌ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَ مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ بُئْسَ الْمَصِيرُ (٣) و التحرف لغه هو من الحرف بمعنى الطرف و الجانب، و المراد: الابتعاد عن وسط

ص: ٤١

١- الانفال ٦٦

٢- الانفال ٦٥

٣- الأنفال: ١٥- ١٦

المعركة إلى جانبها ليتمكن الكرّ على العدو بشكل أقوى وفسّر المتحرّف بالمتهيّء، كالانحراف من استقبال الشمس إلى استدبارها، أو إصلاح أسلحته، أو إعادة قوّته، و بأن يريد الكرّه.

و التحيّز لغّه من الحيّز بمعنى المكان، و المراد: الذهاب إلى مكان آخر فيه جماعه من المسلمين تمكن الاستعانه بهم .

و اما ما رواه العياشى مرسلًا عن زيد الشحام في تأويل المتحيز بانه الذى لا يجد من يكون معه فيترك الجهاد ففيه: «قال قلت لأبى الحسن (عليه السلام): إنهم يقولون: ما منع علينا إن كان له حق أن يقوم بحقه؟ فقال: إن الله لم يكلف بهذا أحدا إلّا نبيّه، فقال {فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ} و قال لغيره {إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ} أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ {فَعَلَى (عليه السلام) لم يجد فئه و لو وجد فئه لقاتل، ثم قال: لو كان جعفر و حمزه حيّين». و قال في قوله {إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ} أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ { قال: متطرّدا يريد الكرّه عليهم، و متحيزا يعنى متأخرا إلى أصحابه من غير هزيمه، فمن انهزم حتّى يجوز صفّ أصحابه فقد باء بغضب من الله» (1) وفيه: انه ضعيف سندًا ودلاله بمعنى انه لا ينفي معنى المتحيز بل يثبت له فردا اخر ولا يصار الى مثل هذه التأويلات بون دليل قاطع.

ص: ٤٢

---

١- تفسير العياشى (في ٣١ من أخبار تفسير أنفاله)

(و يجوز المحاربة بطرق الفتح كهدم الحصون و المنجنيق و قطع الشجر)

للاصل ونقل التاريخ لنا ذلك ففي الطبري «عن محمد بن إسحاق: أن بني النضير تحصّوا منه في الحصون فأمر النبي صلى الله عليه و آله بقطع النخل و التحريق فيها، فنادوه: يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد و تعيبه على من صنعه، فما بال قطع النخل و تحريقها» (١).

وفيه: «حاصر النبي صلى الله عليه و آله الطائف و تراموا بالنبل حتّى إذا كان يوم الشدخه عند جدار الطائف دخل نفر من أصحابه صلى الله عليه و آله تحت دبابه ثم زحفوا بها إلى جدار الطائف، فأرسلت عليهم ثقيف سكك الحديد محماه بالنار فخرجوا من تحتها فرمتهم ثقيف بالنبل و قتلوا رجالا- فأمر النبي صلى الله عليه و آله بقطع أعناب ثقيف، فوقع فيها الناس يقتطعون» (٢).

ص: ٤٣

---

١- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٦٧؛ و يجوز المحاربة بطرق الفتح ؛ ج ٦، ص: ١٦٧

٢- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٦٧؛ و يجوز المحاربة بطرق الفتح ؛ ج ٦، ص: ١٦٧

و فى تفسير القمى «كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم إذا ظهر بمقدم بيوت بنى النضير حصنوا ما يليهم و خربوا ما يلى النبى، و كان الرجل منهم ممن كان له بيت حسن خربه»<sup>(١)</sup>.

(و ان كره)

ذلك عند المصنف و لا استحضر وجه الكراهه فانه ان توقف الفتح على ذلك وجب من باب مقدمه الواجب واجبه و الا كان مباحا للاصل .

### كراهه إرسال الماء عليهم

(و كذا يكره إرسال الماء عليهم و إرسال النار)

كما فى خبر مسعده بن صدقه فقيه: «و لا- تغرقوه بالماء، و لا- تقطعوا شجره مثمره و لا- تحرقوا زرعاً لأنكم لا تدرون لعلكم تحتاجون إليه»<sup>(٢)</sup> و سيأتى بكامله و خبره لا اشكال فيه سنداً الا من جهة مسعده حيث انه لم يوثق الا على كبرى اسانيد كامل الزيارات و لا- نقول بها لكن الصدوق اعتمد على كتابه وجعله فى عداد الكتب التى اليها المرجع وعليها المعول كما تجده فى مشيخه الفقيه<sup>(٣)</sup>، و الظاهر

ص: ٤٤

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٦٧؛ و يجوز المحاربه بطرق الفتح ؛ ج ٦، ص: ١٦٧

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٢٩٨

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٤٤٠



ان الكليني اخذه من كتابه لاتحاد طرقه و طريق الصدوق وعلى اى حال فقد اعتمد هذا الخبر الاصحاب وكفى به وثوقا .

و اما دلالة على الكراهه فبقريه ذيله « لائكم لا تدرون لعلكم تحتاجون إليه » .

(و إلقاء السم)

كما فى معتبر السكوني، عنه (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): نهى النبي صلى الله عليه وآله أن يلقى السم فى بلاد المشركين» (1)، ولا يخفى ان الاصحاب اعتمدوا على كتاب السكوني و هو ينحصر سنده بالنوفلى الذى لم يوثق فاما ان يكشف اعتماد الاصحاب على الكتاب عن وثاقته و اما ان يكشف عن موثوقيه الكتاب وعلى اى حال فلا اشكال فى البين .

واما من جهة الدلالة فظاهره الحرمة لا الكراهه .

(و لا يجوز قتل الصبيان و المجانين و النساء و ان عاونوا الا مع الضرورة و لا الشيخ الفانى)

كما فى معتبر مسعده بن صدقه الذى تقدم الكلام عن سنده انفا عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ كَانَ: إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا لَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ أَمْرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ثُمَّ فِي أَصْحَابِهِ عَامَّةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: اغْزِ بِسْمِ

ص: ٤٥

اللّٰهُ وَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ قَاتِلُوا مِنْ كُفْرٍ بِاللّٰهِ وَ لَا تَغْدُرُوا وَ لَا تَغْلُوا وَ لَا تَمْثَلُوا وَ لَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَ لَا مَبْتَلًا فِي شَاهِقٍ وَ لَا تَحْرِقُوا النَّخْلَ وَ لَا - تَغْرِقُوهُ بِالْمَاءِ، وَ لَا تَقْطَعُوا شَجَرَهُ مَشْمَرَهُ وَ لَا تَحْرِقُوا زَرْعًا لِأَنْتُمْ لَا تَدْرُونَ لَعَلَّكُمْ تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَ لَا تَعْقُرُوا مِنَ الْبَهَائِمِ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِلَّا مَا لَا بَدَّ لَكُمْ مِنْ أَكْلِهِ وَ إِذَا لَقِيتُمْ عَدُوًّا لِلْمُسْلِمِينَ فَادْعُوهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثٍ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكُمْ إِلَيْهَا فَاقْبَلُوا مِنْهُمْ وَ كَفُّوا عَنْهُمْ وَ ادْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ دَخَلُوا فِيهِ فَاقْبَلُوهُ مِنْهُمْ وَ كَفُّوا عَنْهُمْ وَ ادْعُوهُمْ إِلَى الْهِجْرَةِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا فَاقْبَلُوا مِنْهُمْ وَ كَفُّوا عَنْهُمْ، وَ إِنْ أَبَوْا أَنْ يَهَاجَرُوا وَ اخْتَارُوا دِيَارَهُمْ وَ أَبَوْا أَنْ يَدْخُلُوا فِي دَارِ الْهِجْرَةِ كَانُوا بِمَنْزِلَةِ أَعْرَابِ الْمُؤْمِنِينَ يَجْرَى عَلَيْهِمْ مَا يَجْرَى عَلَى أَعْرَابِ الْمُؤْمِنِينَ وَ لَا - يَجْرَى لَهُمْ فِي الْفَى ء وَ لَا - فِي الْقِسْمَةِ شَيْ ء إِلَّا أَنْ يَهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ - الْخَبِيرُ (١).

وَ فِي صَحِيحِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْرَانَ، وَ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً دَعَا بِأَمِيرِهَا فَأَجْلَسَهُ إِلَى جَنْبِهِ وَ أَجْلَسَ أَصْحَابَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: سِيرُوا بِسْمِ اللّٰهِ وَ بِاللّٰهِ وَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللّٰهِ لَا تَغْدُرُوا وَ لَا تَغْلُوا وَ لَا تَمْثَلُوا وَ لَا تَقْطَعُوا شَجَرَهُ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا إِلَيْهَا وَ لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا وَ لَا صَبِيًّا وَ لَا امْرَأَةً، وَ أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَدْنَى الْمُسْلِمِينَ وَ أَفْضَلِهِمْ نَظَرَ إِلَى أَحَدِ الْمُشْرِكِينَ فَهُوَ جَارٌ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللّٰهِ، فَإِذَا سَمِعَ كَلَامَ

ص: ٤٦

اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ تَبِعَكُمْ فَأَخُوكُمْ فِي دِينِكُمْ وَإِنْ أَبَى فَاسْتَعِينُوا بِاللّٰهِ عَلَيْهِ وَابْلُغُوهُ مَأْمَنَهُ»(١).

و اما ما فى خبر حفص بن غياث، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن مدائن أهل الحرب هل يجوز أن يرسل عليهم الماء و تحرق بالنار أو ترمى بالمناجيق حتّى يقتلوا و فيهم النساء و الصبيان و الشيخ الكبير و الأسارى من المسلمين و التجار؟ فقال: يفعل ذلك بهم و لا يمسك عنهم لهؤلاء و لا ديه عليهم للمسلمين و لا كفّاره، و سألته عن النساء كيف سقطت الجزية عنهنّ و رفعت عنهنّ؟ فقال: لأنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم نهى عن قتال النساء و الولدان فى دار الحرب إلّا أن يقاتلوا فإن قاتلت أيضا فأمسك عنها ما أمكنك و لم تخف حالا، فلمّا نهى عن قتلهنّ فى دار الحرب كان فى دار الإسلام أولى و لو امتنعت أن تؤدّى الجزية لم يمكن قتلها، فلمّا لم يمكن قتلها رفعت الجزية عنها، و لو امتنع الرّجال أن يؤدّوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلّت دماؤهم و قتلهم لأنّ قتل الرّجال مباح فى دار الشرك، و كذلك المقعد من أهل الذّمّة و الأعمى و الشيخ الفانى و المرأة و الولدان فى أرض الحرب، فمن أجل ذلك رفعت عنهم الجزية»(٢) فالخبر ضعيف فان حفص بن غياث عامى من قضاه العامه و لم يوثق، و راويه كما فى الكافى سليمان المنقرى و هو مختلف فيه، و راوى راويه القاسم بن محمد

ص: ٤٧

---

١- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٠ ح ٩

٢- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٢٨ ح ٦

الجوهري واقفي لم يوثق، فلا- يمكن الاستدلال بصدر هذا الخبر على جواز قتل صبيان الكفار و أسارى المسلمين بالإحراق و إرسال الماء، و المجانيق غير سديد مع ان ذيله يدل على الحرمة , نعم الجمع بين صدره وذيله يقتضى حمل الصدر على الضرورة والتراحم بين الاهم والمهم وان الواجب الاهم هو المقدم .

و اما قول المصنف « و ان عاونوا » فلا إطلاق الادله المتقدمه , و اما قوله « ألما مع الضروره » كأن يتوقف الفتح على قتلهم لمشاركتهم فى الميدان مثلاً فلان الضرورات تبيح المحظورات و الاهم يتقدم على غيره فى باب التراحم.

(و لا الخنثى المشكل)

بناء على ان حكم القتل يختص بالرجال و هذه لم يحرز كونها رجلا .

(و يقتل الراهب و الكبير إن كانا ذا رأى أو قتال)

فان الراهب لو كان ذا قتال يخرج عن موضوع راهبته و كذا الكبير فالكبير إذا كان قادرا على الحرب يقتل كالشاب و ليس الكبير عنوانا حتى يستثنى، و إنما الشيخ الفانى الذى لا يقدر على القتال لو كان ذا رأى يقتل , و الشيخ الفانى الذى كان ذا رأى و قتلوه دريد بن الصمه فى غزوه المريسيع التى كان رأسها الحارث بن أبى ضرار، قال الطبرى: كان شيخا كبيرا ليس فيه شىء إلا التيمّن برأيه و معرفته بالحرب، قال: و لما انهزموا أدرك ربيعه بن رفيع السلمى دريدا فأخذ

بخطام جملة و هو يظنّ أنّه امرأه فلما رآه و لا يعرفه، قال: لماذا تريدني؟ قال: أقتلك ثمّ ضربه بسيفه، فلم يغن شيئا، فقال: بئسما سلّحتك أمّك خذ سيفي هذا من مؤخر الرحل في الشجار ثمّ اضرب به و ارفع عن العظام و اخفض عن الدماغ فأنّي كذلك كنت أقتل الرّجال»(١).

و في معتبر السكونيّ، عن جعفر عن أبيه، عن آبائه عليهم السّلام: «أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: اقتلوا المشركين و استحيوا شيوخهم و صبيانهم»(٢) و المراد الشيوخ الفانين غير القادر على القتال و لو برايه.

(و يجوز قتل الترس ممن لا يقتل)

لان الضرورات تبيح المحظورات و الاهم يتقدم على غيره في باب التراحم.

لكن تقدم في خبر حفص ان المرأة لا تقتل مهما امكن والخبر ضعيف سنداً لكن اعتمده الكليني.

(و لو تترسوا بالمسلمين كف عنهم ما أمكن)

لانه لا يجوز قتل المسلمين.

ص: ٤٩

---

١- النجعة في شرح اللمعة؛ ج ٦، ص: ١٧٠؛ و كذا يكره إرسال الماء عليهم ؛ ج ٦، ص: ١٦٧

٢- التّهذيب (في أوّل ١٠ من جهاده)

(و مع التعذر)

فلاجل ان الضرورات تبيح المحظورات و الالههم يتقدم على غيره فى باب التراحم فيجوز قتلهم و عليه:

(فلا قود و لا ديه)

لان قتلهم كان بحكم الشرع .

(نعم تجب الكفاره)

لعموم ما دل على وجوبها فى قتل المؤمن لكن خبر حفص المتقدم «و لا ديه عليهم للمسلمين و لا كفّاره» يدل على عدم وجوب الكفاره فتخصص به «بناءً على موثوقيته» تلك العمومات , لكنها لم تثبت و عليه فالمختار وجوب الكفاره.

### **كراهه التبييت**

(و يكره التبييت)

ص: ٥٠

كما في صحيح عباد بن صهيب، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ما بُيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدوا قطَّ»<sup>(١)</sup>.

(و القتال قبل الزوال و لو اضطرَّ زالت)

و مستنده أعم من الكراهه و إنما غايته استحباب القتال بعد الزوال كما في صحيح يحيى بن أبي العلاء، عن الصادق (عليه السلام): «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يقاتل حتى تزول الشمس و يقول: تفتح أبواب السماء و تقبل الرحمة و ينزل النصر، و يقول: هو أقرب إلى الليل و أجدر أن يقلَّ القتل، و يرجع الطالب و يفلت المنهزم»<sup>(٢)</sup> و يحيى بن أبي العلاء هو يحيى بن العلاء الثقة مضافا الى ان في طريق الرواية ابن ابي عمير .

هذا و من الاضطرار لو شرع العدو قبل الزوال.

(و ان يعرقب الدابة)

ص: ٥١

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٢٨ ح ٣

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٢٨ ح ٥

و كذا من البهائم، فى الصَّحاح: «عُرِقت الدَّابَّة قطع عرقوبها، و عرقوب الدَّابَّة فى رجلها بمنزله الركبة فى يدها، قال الأصمعيّ: كلّ ذى أربع عرقوباه فى رجله و ركبتاه فى يديه»(١).

كما تقدّم فى معتبر مسعده بن صدقه، عن الصَّيَّادق (عليه السلام) فى خبر: «و لا تعقروا من البهائم ممّا يؤكل لحمه إلّا ما لا بدّ لكم من أكله - الخبر»(٢).

و معتبر السيِّكونى، عن جعفر عن أبيه عليهما السَّلام «عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله: إذا حرن على أحدكم دابّته ، يعنى إذا قامت فى أرض العدوّ فى سبيل الله ، فليذبها و لا يعرقها»(٣).

و فى معتبره الآخر عنه، عن أبيه عليهما السَّلام فى خبر: «و أوّل من عرقب الفرس فى سبيل الله جعفر بن أبى طالب ذو الجناحين عرقب فرسه - الخبر»(٤).

(و) تكره (المبارزه من دون اذن الامام (عليه السلام)

ص: ٥٢

---

١- الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربيه؛ ج ١، ص: ١٨٠؛ عرقب ؛ ج ١، ص: ١٨٠

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٢٩٨

٣- التّهذيب (فى ١٥ من نوادر جهاده)

٤- التّهذيب (فى ٦ من نوادر جهاده)



بل لم يعلم جوازها ، كما و أنه ورد الذم في ما لو دعاه أحد من الأعداء إلى البراز و لم يبرز ففي خبر ابن القدّاح، عن الصادق (عليه السلام): «دعا رجل بعض بنى هاشم إلى البراز فأبى أن يبارزه فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام) ما منعك أن تبارزه؟ قال: كان فارس العرب فخشيت أن يقتلني، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): فيأنه بغى عليك و لو بارزته لغلبته، و لو بغى جبل على جبل لهدّ الباغي. و قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ الحسين (عليه السلام) دعا رجلا إلى المبارزة فعلم به أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: لئن عدت إلى مثل هذا لأعاقبنك و لئن دعاك أحد إلى مثلها فلم تجبه لأعاقبنك أما علمت أنه بغى»(١) قلت: نهى الامام له لعله من باب اياك اعنى واسمعى يا جاره بدليل ايه التطهير.

و في خبر عمرو بن جميع، عن الصادق (عليه السلام) «سئل عن المبارزة بين الصّفين بعد إذن الإمام (عليه السلام) قال: لا بأس، و لكن لا يطلب إلّا بإذن الإمام»(٢).

و في روايه الشيخ بدل «بعد إذن الإمام» «بغير إذن الإمام»(٣) و من المحتمل صحه الاول و معناه انه بعد الاذن العام لا يحتاج الى اذن بخلاف النسخه الثانيه فيلزم فيها التناقض بين صدرها و ذيلها.

ص: ٥٣

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٤٢

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٤١

٣- التّهذيب في أوّل نوادر جهاده

هذا و الخبران وان كانا ضعيفين ألّا انهما مما اعتمد عليهما الاصحاح لكن ظاهرهما حرمتها لا كراهتها فلا عقوبه على المكروه كما و ان قوله لا يطلب ظاهر فى الحرمه مضافا الى ان تصرف المجاهدين فى ميدان الحرب بدون اذن القائد محل اشكال.

(و تحرم ان منع و تجب ان ألزم)

و أمّا حرمته إن منع الامام و وجوبه إن ألزم فلوجوب إطاعه الإمام قال تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١).

و روى عيون ابن قتيبه «عن أبى الأعز التيمي، قال: إني لواقف يوم صفين، إذ نظرت إلى العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب و هو شاك فى السلاح، على رأسه مغفر، و بيده صحيفه يمانية، و هو على فرس أدهم و كأن عينيه عينا أفعى إذ هتف به هاتف من أهل الشام يقال له: عرار بن أدهم: يا عباس هلم إلى البراز، فبرز إليه العباس فقتله - إلى أن قال - فقال أمير المؤمنين له: يا عباس؟ قال: ليبيك، قال: أ لم أنهك و حسنا و حسينا و عبد الله بن جعفر ألّا تخلّوا مراكزكم و تبارزوا أحدا؟ قال: إنّ ذلك لكذلك، قال: فما عدا ممّا بدا، قال: فأدعى إلى البراز فلا أجيب؟ قال: نعم طاعه إمامك أولى بك من إجابته عدوك، و دّ معاويه أنّه لا

ص: ٥٤

يبقى من بنى هاشم نافخ ضرمه إلما طعن فى نيظه، و رفع يديه و قال: اللّهم اشكر للعَيَّاس معاييه، و اغفر ذنبه فإننى قد غفرت له»(١).

## الجهاد بالمال

الجهاد كما يجب بالنفس كفايه، فكذلك بالمال فيجبان كفايه معا على القادر. و مع التمكن من أحدهما فقط كان هو الواجب. أمّا وجوب الجهاد بالمال أيضا فلقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢).

و غيره من الآيات الكريمه. على ان الدعوه إلى الإسلام لما كانت واجبه بالضروره كان ما تتوقف عليه واجبا بالضروره أيضا. و أمّا وجوب أحدهما عند القدره عليه دون الآخر فلكونه مقتضى استقلاليه وجوب كل واحد منهما.

ص: ٥٥

---

١- تفسير العياشى / ج ٢ / ٨١ / [سوره التوبه(٩): الآيات ١٤ الى ١٥] ..... ص: ٧٩

٢- التوبه: ٤١

(و تجب مواريه المسلم المقتول، فإن اشتبه فليوار كميّش الذكر)

استنادا الى صحيح البنزطى عن حمّاد بن يحيى عن أبى عبد الله (عليه السلام): «قال النّبىّ صلّى الله عليه وآله: يوم بدر لا تواروا إلّا كميّشا- يعنى به من كان ذكره صغيرا- و قال: لا يكون ذلك إلّا فى كرام الناس»<sup>(١)</sup> و النسخ فى حمّاد بن عيسى و حمّاد بن يحيى تختلف. و «المختلف» نقله عن حمّاد بن عيسى فقط، و الوافى نقله عن حمّاد بن يحيى فقط، و حمّاد بن يحيى و إن كان مهملا إلّا أنّ بعد كون الرّاوى عنه البنزطى و هو من أصحاب الإجماع لا يضرّ إهماله .

و فى المبسوط «إذا اختلط قتلى المسلمين بالمشرّكين روى أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: ينظر إلى مؤترهم فمن كان صغير الذكر يدفن»<sup>(٢)</sup>.

و أفتى بذلك فى المبسوط و النهايه، و ذهب الحلّى فيه إلى القرعه طرحا للرّوايه و اعرض الكافى و الفقيه عن الخبر فلم يروياه، كما و لم ينقل عمّن قبل الشيخ الفتوى به لكنه اعم من الاعراض عنه و كيف كان فالخبر موثوق به بعد روايه البنزطى له و تاييده بمرسله المبسوط ولولا الوثوق به فالعمل على القرعه اذا علم

ص: ٥٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٧٢ ح ١٤

٢- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ١، ص: ١٨٢؛ كتاب الجنائز؛ ج ١، ص: ١٧٤

اجمالاً بوجود المسلم فى ما بين القتلى لأنها لكل امر مجهول. ثم ان الصلاه أيضا تابعه للدفن وذلك لان ما فى الصحيح انما هو من باب الطريقيه كما انها فى القرعه كذلك .

حصيله البحث:

يجب قتال الحربى بعد الدعاء إلى الإسلام و امتناعه حتى يسلم أو يقتل ولا يختص الدعاء الى الاسلام بالحربى، و الكتابى كذلك إلا أن يلتزم بشرائط الذمه و هى: بذل الجزية و التزام أحكامنا و ترك التعرض للمسلمات بالنكاح و للمسلمين بالفتنه و قطع الطريق و إيواء عين المشركين و الدلاله على عوره المسلمين و إظهار المنكرات فى الإسلام فى دار الإسلام. و تقدير الجزية إلى الإمام و ليكن يوم الجبايه و يؤخذ منه صاغراً، و اهل الكتاب هم اليهود و النصارى و المجوس.

و يبدأ بقتال الأقرب إلّا مع الخطر، و لا يجوز الفرار إذا كان العدو ضعفاً أو أقلّ إلّا لمتحرّف لقتالٍ أو متحيّزٍ إلى فئه، و التحرّف: الابتعاد عن وسط المعركة إلى جانبها ليتمكن الكرّ على العدو بشكل أقوى و فسّر المتحرّف بالمتهيّئ، كالانحراف من استقبال الشّمس إلى استدبارها، أو إصلاح أسلحته، أو إعادته قوّته، و بأن يريد الكره، و المراد التحيّز: الذهاب إلى مكان آخر فيه جماعه من المسلمين تمكن الاستعانه بهم .

ص: ٥٧

و تجوز المحاربه بطرق الفتح كهدم الحصون و المنجنيق و قطع الشجر، و كذا يكره بإرسال الماء و النار و العله فى ذلك ما ورد من «أنكم لا تدرّون لعلكم تحتاجون إليه»(١).

و يحرم إلقاء السمّ، و لا يجوز قتل الصبيان و المجانين و النساء و إن عاونوا إلّا مع الضروره، و لا الشيخ الفانى، و يقتل الزّاهب و الكبير إن كان ذا رأيٍ أو قتالٍ و الترس ممّن لا يقتل، و لو تترّسوا بالمسلمين اجتنب ما أمكن و مع التّعذر فلا قود و لا ديه، نعم تجب الكفّاره.

و يكره التّبيت و يستحب القتال بعد الزّوال ، و يكره أن يعرّقب الدّابّه و البهيمة ممّا يؤكل لحمها إلّا مما لا بدّ من أكله .

قيل: و تكره المبارزه من دون إذن الإمام . قلت: بل لم يعلم جوازها، و يحرم إن منع منها و يجب لو ألزم بها، و تجب مواراه المسلم فلو اشتبه فليوار كمش الذّكر.

و الجهاد كما يجب بالنفس كفايه، فكذلك يجب بالمال فيجبان كفايه معا على القادر. و مع التمكن من أحدهما فقط كان هو الواجب.

ص: ٥٨

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)؛ ج ٥، ص: ٢٩؛ باب وصيه رسول الله ص و أمير المؤمنين (عليه السلام) .

(و يترك لأُمُور أحدها الأمان)

و النصوص به فوق حد الاستفاضه مثل صحيح ابن ابي عمير عن محمّد بن الحكم، عن الصادق (عليه السلام) أو الكاظم (عليه السلام): لو أنّ قوما حاصروا مدينه فسألوهم الأمان، فقالوا: «لا، فظنّوا أنّهم قالوا: نعم، فنزلوا إليهم كانوا آمنين»<sup>(١)</sup> وقد دل على نفوذ الامان ولو كانوا ظانّين .

و صحيح يونس عن عبد الله بن سليمان، عن الباقر (عليه السلام) «ما من رجل أمين رجلا على ذمّه، ثمّ قتله إلّا جاء يوم القيامة يحمل لواء الغدر»<sup>(٢)</sup> وغيرهما وسياتي بعضها في العنوان الاتي .

(و لو من آحاد المسلمين لآحاد الكفار)

كما في صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام): «و أيّما رجل من المسلمين نظر إلى رجل من المشركين في أقصى العسكر و أدناه فهو جار»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٥٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣١ ح ٤

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣١ ح ٤

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٠ ح ١٠

و فى معتبر السيكوني، عنه (عليه السلام): «قلت له: ما معنى قول النبي صلى الله عليه وآله: «يسعى بذمتهم أدناهم»؟ قال: لو أن جيشا من المسلمين حاصروا قوما من المشركين فأشرف رجل فقال: أعطوني الأمان حتى ألقى صاحبكم و أناظره فأعطاه أدناهم الأمان وجب على أفضلهم الوفاء به»<sup>(١)</sup>.

و فى معتبر مسعده بن صدقه، عنه (عليه السلام) «أنّ عليا (عليه السلام) أجاز أمان عبد مملوك، لأهل حصن من الحصون، و قال: هو من المؤمنين»<sup>(٢)</sup>.

هذا و قيل « ان المراد بالآحاد العدد اليسير و هو هنا العشره فما دون»<sup>(٣)</sup>.

قلت: مع كونه خلاف ما تقدم من النصوص المعتبره لا دليل عليه مع انه لم يقل أحد من المتقدمين باشتراط التعدّد .

قال فى الشرائع «و يجوز أن يذمّ الواحد من المسلمين لآحاد من أهل الحرب و لا يذمّ عامّا و لا لأهل إقليم، و هل يذمّ القرية أو حصن؟ قيل نعم كما أجاز على

ص: ٦٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٠ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣١ ح ٢

٣- الروضة البهية فى شرح اللمعه الدمشقيه (المحشى - سلطان العلماء)؛ ج ١، ص: ٢٢١



(عليه السلام) ذمام الواحد لحصن من الحصون. وقيل: لا، وهو الأشبه وفعل عليّ (عليه السلام) قضيه في واقعه» (١).

اقول: المراد هو معتبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أَنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) أجاز أمان عبد مملوك لأهل حصن من الحصون وقال هو من المؤمنين» (٢) ومورده امان عبد و أنه (عليه السلام) قال: هو من المؤمنين فمعناه أن كل مؤمن يجوز له ذلك والعبد أيضا مؤمن وعليه فيصح ذمامه لحصن من الحصون.

و اما ان يذم احاد المسلمين عامًا او لا لأهل إقليم فالادله قاصره عن شموله كما وانه يعد من شؤون امام المسلمين .

و كذلك المرأه لها ان تجير لعموم ما تقدم كما وقد نقل لنا التاريخ ان زينب بنت النبي صلى الله عليه وآله استجار بها ابو العاص فأجارته وامضى فعلها رسول الله (ص) ففي الطبري «خرج أبو العاص بن الربيع قبيل فتح مكّه تاجرا إلى الشام، فلما فرغ وأقبل قافلا لقيته سريّه للنبي صلى الله عليه وآله فأصابوا ما معه وأعجزهم هربا، فلما قدمت المدينة بما أصابوا من ماله أقبل أبو العاص تحت الليل حتّى دخل على زينب بنت النبي صلى الله عليه وآله فاستجار بها فأجارته في طلب ماله، فلما خرج النبي صلى الله عليه وآله إلى الصبح، قال محمد بن إسحاق: فلما

ص: ٦١

---

١- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام؛ ج ١، ص: ٢٨٥؛ أما العاقد ؛ ج ١، ص: ٢٨٤

٢- وسائل الشيعة، ج ١٥، ص: ٦٧ باب ٢٠ من ابواب جهاد العدو

كبر و كبر النَّاس معه صرخت زينب من صفِّه النساء: أيها الناس إني قد أجرت أبا العاص بن الربيع، فلما سلّم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله قال: أيها النَّاس هل سمعتم ما سمعت؟ قالوا: نعم، قال: أما و الذي نفسى بيده ما علمت بشىء حتى سمعت ما سمعتم، إنه يجير على المسلمين أذنهم، ثم ذكر طلب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله عن الفئه ردّ ماله عليه أن يحسنوا و إن أبوا فهو فى ء الله الذى أفاءه الله عليهم- إلى- ثم أقبل إلى مكّه فأدى إلى كلّ ذى مال ماله، فقالوا: وجدناك دينا كريما، ثم أقرّ بالإسلام و قال ما معنى من الإسلام عنده إلّا تخوّف أن يظنوا إني أردت أكل أموالكم ثم خرج حتى قدم عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله»(١).

(و شرطه أن يكون قبل الأسر ) فانه بعد الاسر سالبه بانتفاء الموضوع.

(و عدم المفسده كما لو أمن الجاسوس فإنه لا ينفذ)

و ذلك لانصراف الادله السابقه عن شمولها له وقد نقل لنا التاريخ بعض نماذجه ففى أنساب البلاذرى «كان معاويه بن المغيره بن أبى العاص الذى جدع أنف حمزه و مثّل به فى من مثل، قد انهزم من يوم أحد فمضى على وجهه فبات قريبا من المدينه، فلما أصبح دخل المدينه فأتى منزل عثمان- إلى- قال: فجتك لتجيرنى فأدخله عثمان داره و حيّزه فى ناحيه منها، ثم خرج إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله ليأخذ له منه أمانا، فسمع عثمان يقول: إنّ معاويه بالمدينه و قد أصبح

ص:٦٢

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٧٥؛ أحدها الأمان ؛ ج ٦، ص: ١٧٤

بها فاطلبوه، فقال بعضهم: ما كان ليعدو منزل عثمان فاطلبوه فيه، فدخلوا منزل عثمان فأشارت أمّ كلثوم إلى الموضع الذى حيزه عثمان فيه، فاستخرجوه من تحت حمّاره لهم فانطلقوا به إلى النّبىّ صلّى الله عليه وآله فقال عثمان حين رآه: و الذى بعثك بالحقّ ما جئت إلّا لأطلب له الأمان منك فهبه لى و أّجله ثلاثا، و أقسم أنّه لو وجد بعدها فى شىء من أرض المدينة و ما حولها ليقتلنّ، فخرج عثمان و جهّزه و اشترى له بعيرا، ثمّ قال له: ارتحل و صار النّبىّ صلّى الله عليه وآله إلى حمراء الأسد و أقام معاويه إلى الثالث لتعرف أخبار النّبىّ صلّى الله عليه وآله و يأتى بها قريشا، فلمّا كان فى الرابع قال النّبىّ صلّى الله عليه وآله و سلم: إنّ معاويه أصبح قريبا، فاطلبوه و اقتلوه - إلى - و يقال: إنّ الذى قتل معاويه علىّ (عليه السلام) «(١)».

### النزول على حكم الإمام أو من يختاره

(و ثانيها) يعنى ثانى موارد ترك القتال (النزول على حكم الإمام أو من يختاره فينفذ حكمه ما لم يخالف الشرع) كما هم معلوم وقد نقل لنا التاريخ بعض النماذج فى الطبرى «عن محمّد بن إسحاق: حاصر النّبىّ صلّى الله عليه وآله بنى قريظه خمسا و عشرين ليلة حتّى جهدهم الحصار، و قذف الله فى قلوبهم الرعب - إلى - ثمّ إنّهم بعثوا إلى النّبىّ

ص: ٦٣

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٧٦؛ أحدها الأمان ؛ ج ٦، ص: ١٧٤

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ ابْعَثْ إِلَيْنَا أَبَا لُبَابَةَ - وَكَانُوا حُلَفَاءَ الْأَوْسِ - نَسْتَشِيرُهُ فِي أَمْرِنَا، فَأَرْسَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَيْهِمْ فَلَمَّا رَأَوْهُ قَامَ إِلَيْهِ الرِّجَالُ وَبَهَشَ إِلَيْهِ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ يَبْكُونِ فِي وَجْهِهِ، فَرَقَّ لَهُمْ وَقَالُوا لَهُ: يَا أَبَا لُبَابَةَ أَتَرَى أَنْ نَنْزِلَ عَلَى حَكْمِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَعَمْ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ أَنَّهُ الذَّبِيحُ - قَالَ أَبُو لُبَابَةَ فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ قَدَمَايَ حَتَّى عَرَفْتُ أَنِّي قَدْ خَنْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، ثُمَّ انْطَلَقَ أَبُو لُبَابَةَ عَلَى وَجْهِهِ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى ارْتَبَطَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَى عَمُودٍ مِنْ عَمْدِهِ، وَقَالَ: لَا - أُبْرَحَ مَكَانِي هَذَا حَتَّى يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ - إِلَى - قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَلَمَّا أَصْبَحُوا نَزَلُوا عَلَى حَكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَتَوَاثَبَتِ الْأَوْسُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ مَوَالِينَا دُونَ الْخَزَرَجِ، وَقَدْ فَعَلْتَ فِي مَوَالِي الْخَزَرَجِ بِالْأَمْسِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَبْلَ بَنِي قُرَيْظَةَ حَاصِرَ بَنِي قَيْنِقَاعَ وَكَانُوا حُلَفَاءَ الْخَزَرَجِ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِهِ فَسَأَلَهُ إِيَّاهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْ سُلُولٍ فَوَهَبَهُمْ لَهُ، فَلَمَّا كَلَّمَهُ الْأَوْسُ، قَالَ النَّبِيُّ: أَلَا تَرْضَوْنَ يَا مَعْشَرَ الْأَوْسِ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِ رَجُلٌ مِنْكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَذَاكَ إِلَى سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ - إِلَى - فَلَمَّا انْتَهَى سَعْدٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالمُتَسَلِّمُونَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: قَوْمُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ، فَقَامُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: يَا أَبَا عَمْرٍو إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ وَلَّاكَ مَوَالِيكَ لِتَحْكُمَ فِيهِمْ، فَقَالَ سَعْدٌ: عَلَيْكُمْ بِذَلِكَ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ أَنْ الْحُكْمَ فِيهَا مَا حَكَمْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: وَاعْلَمُوا أَنَّ هَهُنَا فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ مُعْرَضٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِجْلَالًا لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: نَعَمْ، قَالَ سَعْدٌ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ بِأَنْ تَقْتُلَ الرِّجَالُ وَتَقْسِمَ الْأَمْوَالُ

و

تسبى الذّراريّ و النساء، ثمّ روى «عن علقمه بن وقاص الليثي أنّ النّبىّ صلّى الله عليه وآله قال لسعد: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعه» (١).

## الإسلام و بذل الجزية

(و الثالث و الرابع الإسلام و بذل الجزية)

فمتى أسلم أحد كتابيًا كان أو غير كتابي سقط القتال، و متى بذل الكتابي الجزية ترك قتاله، و يترك أيضا قتال الفئة الباغيه إذا فاءت أو تترك القتال كما فعل الزبير، مع عدم رجوعه إلى متابعه أمير المؤمنين (عليه السلام) .

## المهادنه على ترك الحرب مدّه معينه

(و الخامس المهادنه على ترك الحرب مدّه معينه و أكثرها عشر سنين و هي جائزه مع المصلحه للمسلمين)

المهادنه انما امرها الى امام المسلمين حسب الضروره والمصلحه المهمه التي تكون اهم من القتال فتتقدم عليه من باب تقدم الاهم على غيره وقد نقل لنا التاريخ مهادنه الرسول الاكرم مع قريش .

ص: ٦٥

---

١- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٧٧؛ و ثانيها النزول على حكم الإمام أو من يختاره .

و اما ان اكثرها عشر سنين فلا دليل عليه الا فعل رسول الله (ص) ففي خبر محمد بن اسحاق الاتي «اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين»<sup>(١)</sup>. قلت: وهو اعم فلا دلالة فيه على ان اكثرها عشر سنين.

هذا وقد نقل الطبري قصه عمره الحديبيه فقال: «عن محمد بن إسحاق قال الزهري: بعثت قريش سهيل بن عمرو أخا بني عامر بن لؤي إلى النبي صلى الله عليه وآله وقالوا له: ائت محمداً فصالحه ولا يكن في صلحه إلما أن يرجع عنا عامه هذا، فوالله لا تحدث العرب أنه دخل علينا عنوه أبداً، قال: فأقبل سهيل بن عمرو، فلما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقبلاً، قال: قد أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل فلما انتهى سهيل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم فأطال الكلام و تراجعاً، ثم جرى بينهما الصلح فلما التأم الأمر ولم يبق إلّا الكتاب وثب عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر فقال: يا أبا بكر أليس برسول الله؟ قال: بلى، قال أ لسنا بالمسلمين؟ قال: بلى، قال: أو ليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال فعلام نعطي الدّنيه في ديننا- إلى- ثم أتى النبي فقال: يا رسول الله أ لست برسول الله؟ قال: بلى، قال: أو لسنا بالمسلمين؟ قال: بلى، قال: أو ليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال فعلام نعطي الدّنيه في ديننا، فقال: أنا عبد الله و رسوله لن أخالف أمره، و لن يضيعني»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٦٦

- 
- ١- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٧٨؛ و الخامس المهادنه على ترك الحرب مده معينه .
  - ٢- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٧٨؛ و الخامس المهادنه على ترك الحرب مده معينه .

ثم روى بإسناده عن محمد بن إسحاق بإسناده «عن علقمه بن قيس النخعي عن أمير المؤمنين (عليه السلام): دعاني النبي صلى الله عليه وآله فقال: اكتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: سهيل لا أعرف هذا ولكن اكتب «باسمك اللهم» فقال رسول الله: «اكتب باسمك اللهم» فكتبتها، ثم قال: «اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو» فقال سهيل بن عمرو: «لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك ولكن اكتب اسمك واسم أبيك، فقال النبي صلى الله عليه وآله: اكتب «هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو، اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين، يأمن فيهن الناس ويكف بعضهم عن بعض على أنه من أتى النبي صلى الله عليه وآله من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم، ومن جاء قريشا ممن مع النبي لم تردّه عليه، وإن بيننا عيبه مكفوفه، وأنه لا إسلال ولا أغلال وأنه من أحب أن يدخل في عقد النبي وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه - فتواثبت خزاعه فقالوا: نحن في عقد النبي وعهده وتواثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم - وأنك ترجع عنا عامك هذا فلا تدخل علينا مكره، وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقمت بها ثلاثا، وأن معك سلاح الراكب السيوف في القرب لا تدخلها بغير هذا» قال: فبينما النبي صلى الله عليه وآله يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو إذ جاء أبو جندل بن سهيل بن عمرو يوسف في الحديد قد انفلت إلى النبي صلى الله عليه وآله - إلى - فلما رأى سهيل أبا جندل قام إليه فضرب وجهه، وأخذ بلبيه فقال: يا محمد قد لجت القضية بيني وبينك قبل أن يأتيك

هذا، قال: صدقت، قال: فجعل ينتر بلبيه و يجزّه ليردّه إلى قريش، و جعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته يا معشر المسلمين أردّ إلى المشركين يفتنونى فى دينى، قال: فقال النّبىّ صلّى الله عليه و آله: يا أبا جندل احتسب فإنّ الله جاعل لك و لمن معك من المستضعفين فرجا و مخرجا، إنّنا قد عقدنا بيننا و بين القوم عقدا و صلحا، و أعطيناهم على ذلك و أعطونا عهدا، و إنّنا لا نغدر بهم»(١).

ونقل الطبرى عن الزّهرى انه قال: «فما فتح فى الإسلام فتح قبله كان أعظم منه، إنّما كان القتال حيث التقى الناس، فلمّا كانت الهدنه و وضعت الحُرْبُ أَوْزَارَهَا و آمن الناس كلّهم بعضهم بعضا فالتقوا و تفاوضوا فى الحديث و المنازعه فلم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئا إلّا دخل فيه فلقد دخل فى تينك السنتين فى الإسلام مثل ما كان فى الإسلام قبل ذلك، و أكثر و قالوا جميعا فى حديثهم عن الزّهرى عن عروه، عن المسور و مروان: «فلمّا قدم النّبىّ صلّى الله عليه و آله المدينة جاءه أبو بصير- رجل من قريش- قال ابن إسحاق فى حديثه: أبو بصير عتبه بن أسيد بن جاريه و هو مسلم و كان ممّن حبس بمكّه فلمّا قدم على النّبىّ كتب فيه أزهري بن عبد عوف و الأخنس بن شريق بن عمرو ابن وهب الثقفىّ إلى النّبىّ صلّى الله عليه و آله و بعثا رجلا من بنى عامر بن لؤى و معه مولى لهم، فقدموا على النّبىّ صلّى الله عليه و آله بكتاب الأزهري و الأخنس، فقال النّبىّ صلّى الله عليه و آله: يا أبا بصير إنّنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما قد علمت و لا يصلح لنا فى

ص: ٦٨

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٧٨؛ و الخامس المهادنه على ترك الحرب مده معينه .



ديننا الغدر و إنّ الله جاعل لك و لمن معك من المستضعفين فرجا و مخرجا، قال: فانطلق معهما حتّى إذا كان بذي الحليفة جلس إلى جدار و جلس معه صاحباه فقال أبو بصير: أ صارم سيفك هذا يا أخا بني عامر؟ قال: نعم، قال: أنظر إليه؟ قال: إن شئت، فاستلّه أبو بصير، ثمّ علاه به حتّى قتله و خرج المولى سريعا حتّى أتى النّبيّ صلّى الله عليه و آله و هو جالس في المسجد، فلما رآه طالعا قال: إنّ هذا رجل قد رأى فزعا، فلما انتهى إلى النّبيّ صلّى الله عليه و آله قال: ويلك مالك؟ قال: قتل صاحبكم صاحبى فو الله ما برح حتّى طلع أبو بصير متوشحا السيف حتّى وقف على النّبيّ صلّى الله عليه و آله فقال: يا رسول الله وفّت ذمتك و أدّت عنك، أسلمتني و رددتني إليهم، ثمّ أنجاني الله منهم، فقال النّبيّ صلّى الله عليه و آله: ويل أمّه مسعر حرب، و قال ابن إسحاق فى حديثه: «محشّ حرب لو كان معه رجال» فلما سمع ذلك عرف أنّه سيرده إليهم، قال: فخرج أبو بصير حتّى نزل بالعيص من ناحيه ذى المروه على ساحل البحر بطريق قريش الذى كانوا يأخذون إلى الشام و بلغ المسلمين الذى كانوا احتبسوا بمكّه قول النّبيّ صلّى الله عليه و آله لأبى بصير «ويل أمّه محشّ حرب لو كان معه رجال» فخرجوا إلى أبى بصير بالعيص و انفتل أبو جندل ابن سهيل بن عمرو فلحق بأبى بصير فاجتمع إليه قريب من سبعين رجلا منهم فكانوا قد ضيقوا على قريش فو الله ما يسمعون بغير خرجت لقريش إلى الشام إلّا اعترضوا لهم فقتلوهم و أخذوا أموالهم، فأرسلت

قريش إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يناشدونه بالله وبالرحم لما أرسل إليهم فمن أتاه فهو آمن، فأواهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدموا عليه» (١).

حصيلة البحث:

يترك القتال لأمر أحدها: الأمان، ولو من آحاد المسلمين حتى المرأة لآحاد الكفار أو من الإمام أو نائبه للبلد، ولا يجوز أن يذم آحاد المسلمين عامًا أو لأهل إقليم، وشرطه أن يكون قبل الأسر وعدم المفسده كما لو آمن الجاسوس فإنه لا ينفذ. و ثانيها: النزول على حكم الإمام أو من يختاره فينفذ حكمه ما لم يخالف الشرع. الثالث والرابع: الإسلام وبذل الجزية. الخامس: المهادنه على ترك الحرب مدّة معيّنه المهادنه امرها الى امام المسلمين حسب الضروره والمصلحه المهمه و هي جائزه مع المصلحه للمسلمين.

### (الفصل الثالث: في الغنيمة)

#### تملك النساء و الأطفال بالسبي

(و تملك النساء و الأطفال بالسبي)

كما دلت عليه النصوص المعتره وقد تقدمت .

ص: ٧٠

---

١- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٨٢؛ والخامس المهادنه على ترك الحرب مده معينه .

(و الذكور البالغون يقتلون حتما إن أخذوا و الحرب قائمه ألا أن يسلموا، و ان أخذوا بعد أن وضعت الحرب أوزارها لم يقتلوا و يتخير الامام فيهم بين المنّ و الفداء و الاسترقاق فيدخل ذلك في الغنيمه)

اقول: لا- شك في ان الامام مخير بعد ان تضع الحرب اوزارها لكونه القدر المتيقن من الايه المباركه انما الكلام في انه مخير حتى لو كانت الحرب قائمه ام لا؟ فذهب العماني بالتخير بين المنّ و الفداء و الاسترقاق مطلقا استنادا إلى إطلاق الآية فقال: «إذا استأسروا المشركين فالإمام في رجالهم البالغين بالخيار إن شاء استرقهم و إن شاء فاداهم، و إن شاء منّ عليهم، قال تعالى {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتَّمُوهُم مَّ فَشُدُّوا الوثاقَ، فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءٌ، حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا} (١).

قلت: لكن في ما تقدم من خبر حفص بن غياث، عن الصادق (عليه السلام): ... «و السيف الثالث سيف على مشركي العجم- إلى- فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتَّمُوهُم مَّ فَشُدُّوا الوثاقَ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ «فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ» يعني بعد السبي منهم، و «إِمَّا فِدَاءٌ» يعني المفاداه بينهم و بين أهل الإسلام- الخبر» (٢) دلالة ان المراد من التخير في الايه هو ما بعد ان تضع الحرب اوزارها لكن هذا التفسير خلاف ظاهر الايه المباركه مضافا الى ان الخبر خص هذا

ص: ٧١

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٠ ح ٢

٢- الكافي (ط - الإسلامية)؛ ج ٥، ص: ١١؛ باب وجوه الجهاد ؛ ج ٥، ص: ٩

الحكم بمشركى العجم واخرج اهل الكتاب عنه وهذا مخالف لاطلاق فتوى الاصحاب بعدم الفرق بين الكفار.

و اما خبر طلحه بن زيد، عن الصادق (عليه السلام) كان أبى (عليه السلام) يقول: «إِنَّ للحرب حكمين إذا كانت الحرب قائمه لم تضع أوزارها و لم يثخن أهلها فكل أسير أخذ في تلك الحال فإن الإمام فيه بالخيار إن شاء ضرب عنقه و إن شاء قطع يده و رجله من خلاف بغير حسم و تركه يتشخط في دمه حتى يموت و هو قول الله عز و جل {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} ألا ترى أن المخير الذى خيّر الله الإمام على شىء واحد و هو الكفر و ليس هو على أشياء مختلفه، فقلت لأبى عبد الله (عليه السلام): قول الله عز و جل «أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ؟ قال: ذلك الطلب أن تطلبه الخيل حتى يهرب فإن أخذته الخيل حكم عليه ببعض الأحكام التى وصفت لك، و الحكم الآخر إذا وضعت الحرب أوزارها و أثخن أهلها فكل أسير أخذ في تلك الحال فكان في أيديهم، فالإمام فيه بالخيار إن شاء من عليهم فأرسلهم و إن شاء فاداهم أنفسهم، و إن شاء استعبدهم فصاروا عبيدا» (١). إلّا أن الخبر ضعيف فروايه طلحه بن زيد عامى بترى و خلاف الأخبار المستفيضه بل المتواتره فى كون المراد بآيه {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ} ليس أسير الجهاد بل المراد

ص: ٧٢

بالمحارب فى الآيه من أخاف السبيل و لو كان مسلما و لشذوذہ لم يجعل الكافى له عنوانا بل اقتصر على «باب» فهو فى معنى باب نادر . ثم أى ربط فى جعل قوله تعالى { أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ } بأسير الجهاد و بعد معلوميته عدم ارتباط الآيه بأسير الجهاد يظهر لك ما فى روايه الشيخ له معتمدا عليه(١)، و إفتائه فى نهايته به بكون الإمام مخيرا بين ضرب رقبته و قطع يديه و رجله و تركه حتى ينزف الدّم و يموت و تبعيه الحلبي و القاضي و ابن حمزه و ابن زهره و الحلبي له.

ثم قوله فى النهايه « و الأسارى على ضربين: ضرب منهم هو كل أسير أخذ قبل أن تَصْعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، و ينقضى القتال، فإنه لا يجوز للإمام استبقاءهم، و يكون مخيرا بين أن يضرب رقابهم أو يقطع أيديهم و أرجلهم، و يتركهم حتى ينزفوا و يموتوا. و الضرب الآخر هو كل أسير أخذ بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فإنه يكون الإمام فيه مخيرا: إن شاء منّ عليه فأطلقه، و إن شاء استبعده، و إن شاء فاداه»(٢). و الحاصل ان الصواب قول العماني.

و لو عجز الأسير عن المشى لم يجز قتله

(و لو عجز الأسير عن المشى لم يجز قتله)

ص:٧٣

---

١- التهذيب (فى آخر باب كيفيه قتال المشركين، ١٠ من أبواب جهاده)

٢- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٢٩٦؛ باب قسمه الفى ء و أحكام الأسارى .

كما في خبر الزهرى، عن السَّجَّاد (عليه السلام) قال: «إذا أخذت أسيرا فعجز عن المشى و ليس معك محمل فأرسله و لا تقتله، فإنَّكَ لا تدري ما حكم الامام فيه، قال: و قال: الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا»<sup>(١)</sup> والخبر ضعيف سنداً و الزهرى من العامه لكن الكليني اعتمد عليه و يشهد لصحه مضمونه انه حكم الاسير بيد الامام و لا يجوز قتله ما دام لا يعلم حكم الامام فيه .

لكن قيل انه يعارضه خبر الحميرى في أخبار قرب إسناده إلى الكاظم (عليه السلام) «عن على بن جعفر، عنه (عليه السلام): سألته عن رجل اشترى عبدا مشركا و هو فى أرض الشرك؟ فقال العبد: لا أستطيع المشى، و خاف المسلمون أن يلحق العبد بالعدو أ يحل قتله، قال: إذا خاف قتله»<sup>(٢)</sup>، و العبد المشرك من مولاه كالأسير. قلت: قياس العبد المشرك على الاسير المشرك قياس مع الفارق فقد يقال ان العبد بيد مولاه بخلاف الاسير فحكمه الى الامام.

### و يعتبر البلوغ بالإنبات

(و يعتبر البلوغ بالإنبات)

ص: ٧٤

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٥٥ ح ١

٢- وسائل الشيعة؛ ج ١٥، ص: ٧٣؛ ب ٢٣ حكم الأسارى فى القتل و من عجز منهم عن المشى.

اقول: لقد تقدم الكلام عن علامات البلوغ فى اخر بحث الصوم وذكرنا أنّ من علامات البلوغ الانبات بلا فرق بين إنبات الشارب واللّحية وإنبات العانه بدليل معتبر حمزه بن حمران المتقدم: «سألت الباقر (عليه السلام) قلت له: متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامّه و يقام عليه و يؤخذ بها؟ فقال: إذا خرج عنه اليتيم و أدرك؟ قلت: فلذلك حدّ يعرف به، فقال: إذا احتلم أو بلغ خمسة عشر سنه أو أشعر أو أنبت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامّه و أخذ بها و أخذت له...قال: و الغلام لا يجوز أمره فى الشراء و البيع و لا يخرج من اليتيم حتّى يبلغ خمس عشره سنه أو يحتلم أو يشعر أو ينبت قبل ذلك»(١) وهو معتبر لان فى سنده ابن محبوب وهو من اصحاب الاجماع فالخبر موثوق به وان لم يوثق حمزه وقد اعتمده الاصحاب ايضا .

و يؤيده خبر أبى البخترى، عن جعفر، عن أبيه عليهما السّلام «أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله عرضهم يومئذ على العانات فمن وجده أنبت قتله، و من لم يجده أنبت ألحقه بالذرارى»(٢).

و خبر العوالى «فى الحديث أنّ سعد بن معاذ حكم فى بنى قريظه بقتل مقاتليهم و سبى ذراريهم و أمر بكشف مؤترهم فمن أنبت فهو من المقاتله و من لم ينبت فهو من الذّرارى. فصوّبه النّبىّ صلّى الله عليه و آله»(٣).

ص: ٧٥

---

١- الكافى ج ٧ ح ١ ص ١٩٧

٢- التّهذيب (فى ١٧ من نوادر جهاده)

٣- عوالى اللّئالى العزيزيه؛ ج ١، ص: ٢٢١؛ الفصل التاسع .

(و ما لا ينقل و لا يحول لجميع المسلمين و المنقول بعد الجعائل و الرضخ و الخمس و النفل و ما يصطفيه الامام (عليه السلام) لنفسه يقسم بين المقاتله و من حضر حتى الطفل المولود بعد الحيازه و قبل القسمه و كذا المدد الواصل إليهم حيثئذ للفارس سهمان و للراجل سهم و لذوى الأفراس ثلاثه و لو قاتلوا فى السفن)

و لكن لا يقسم للأعرابى و إن قاتل، و من يستحقّ الخمس إنّما يستحقه ممّا فى العسكر، كما فى صحيح حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبى الحسن (عليه السلام) فى حديث «يؤخذ الخمس من الغنائم فيجعل لمن جعله الله عزّ و جلّ له و يقسم أربعة أخصاس بين من قاتل عليه و ولّى ذلك، قال: و للإمام صفو المال أن يأخذ الجارية الفارقه و الدّابة الفارقه و الثوب و المتاع ممّا يجبّ أو يشتهى فذلك له قبل قسمه المال و قبل إخراج الخمس، قال: و ليس لمن قاتل شىء من الأرضين و لا ما غلبوا عليه إلّا ما احتوى عليه العسكر، و ليس للأعراب من الغنيمه شىء و إن قاتلوا مع الإمام لأنّ النّبى صلّى الله عليه و آله صالح الأعراب أن يدعهم فى ديارهم و لا يهاجروا على أنّه إن دهم من عدوّه دهم أن يستنفرهم فيقاتل بهم، و ليس لهم فى الغنيمه نصيب، و سنّته جاريه فيهم و فى غيرهم، و الأرضون الّتى أخذت عنوه بخيل أو ركاب فهى موقوفه متروكه فى يد من



يعتمرها و يحييها و يقوم عليها على ما صالحهم الوالى على قدر طاقتهم من الحقّ النصف و الثلث و الثلثين و على قدر ما يكون لهم صلاحا و لا- يضرّهم- إلى- و يؤخذ بعد لما بقى من العشر فيقسم بين الوالى و بين شركائه الذين هم عمّال الأرض و أكرتها، فيدفع إليهم أنصباؤهم على ما صالحهم عليه و يؤخذ الباقي، فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله، و فى مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدّين فى وجوه الجهاد و غير ذلك ممّا فيه مصلحه العامّة، ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير، و له بعد الخمس، الأنفال، و الأنفال كلّ أرض خربه قد باد أهلها، و كلّ أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال، و له رؤوس الجبال و بطون الأودية و الآجام و كلّ أرض ميتة لا ربّ لها و له صوافى الملوك ممّا كان فى أيديهم من غير وجه الغصب، لأنّ المغصوب كلّ مردود، و هو وارث من لا وارث له يعول من لا حيله له- إلى- و الأنفال إلى الوالى و كلّ أرض فتحت فى أيام النّبىّ صلّى الله عليه و آله إلى آخر الأبد، و ما كان افتتاحا بدعوه [النّبىّ صلّى الله عليه و آله من] أهل الجور و أهل العدل لأنّ ذمّة النّبىّ صلّى الله عليه و آله فى الأوّلين و الآخرين ذمّة واحده، لأنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله قال: المسلمون إخوة تتكافى دماؤهم، يسعى بذمتهم أدناهم- الخبر»(١).

ص: ٧٧

و يدلّ بالخصوص على حرمان الأعراب صحيح عبد الكريم بن عتبة الهاشمي، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر طويل في دخول جمع من المعتزله منهم عمرو بن عبيد و واصل... قال (عليه السلام) «لعمرو بن عبيد: أ رأيت الأربعة أخماس تقسمها بين جميع من قاتل عليها؟ قال: نعم، قال: فقد خالفت النبي في سيرته، بيني و بينك فقهاء أهل المدينة و مشيختهم فاسألهم فإنهم لا يختلفون و لا يتنازعون في أنّ النبي صلى الله عليه و آله إنّما صالح الأعراب على أن يدعهم في ديارهم و لا يهاجروا على أنّه إن دهمه من عدوّه دهم أن يستنفرهم، فيقاتل بهم و ليس لهم في الغنيمه نصيب، و أنت تقول: بين جميعهم - الخبر» (١).

و كذا ليس لهم من الجزية شيء، و لا يجب عليهم الجهاد ابتداء إلّا أن يخاف على الإسلام فيدعوهم الإمام. كما في صحيح هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الأعراب عليهم جهاد؟ قال: لا، إلّا أن يخاف على الإسلام فيستعان بهم، قلت: فلهم من الجزية شيء؟ قال: لا» (٢).

ص: ٧٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٢٣ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٤٥ ح ٥

و أما النفل فيشهد له موثق سماعه، عن أحدهما عليهما السّلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله خَرَجَ بِالنِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ يَدَاوِينَ الْجَرَحَى وَ لَمْ يَقْسَمْ لَهُنَّ مِنَ الْفَيْءِ شَيْئًا وَ لَكِنَّهُ نَفَلَهُنَّ» (١).

و يدلّ على شركه المولود في الحرب معتبر مسعده بن صدقه، «عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السّلام أَنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) قال: إِذَا وَلَدَ الْمَوْلُودُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قَسَمَ لَهُ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» (٢).

وخبر أبي البختری، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام: «إِذَا وَلَدَ الْمَوْلُودُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ أَصْهَمَ لَهُ» (٣).

و أما شركه المدد و كون الفارس ذا سهمين و إن قاتلوا في البحر فيدل عليه خبر حفص بن غياث قال: «كتب إليّ بعض إخواني أن أسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن مسائل من السنن فسألته و كتبت بها إليه فكان فيما سألته: أخبرني عن الجيش إذا غزا أرض الحرب فغنموا غنيمه، ثمّ لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا إلى دار السلام و لم يلقوا عدوّاً حتّى خرجوا إلى دار الإسلام هل يشاركونهم؟ فقال: نعم، و عن سرّيه كانوا في سفينه و لم يركب صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمه

ص: ٧٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٨٤٥ ح ٨

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ١٤٧ ح ٣

٣- قرب إسناد الحميري (ط - الحديث) ص ١٣٨

بينهم؟ فقال: للفارس سهمان و للزّاجل سهم، فقلت: و إن لم يركبوا و لم يقاتلوا على أفراسهم؟ فقال: أ رأيت لو كانوا في عسكر فتقدّم الرّجال فقاتلوا و غنموا كيف كان يقسم بينهم أ لم اجعل للفارس سهمين و للزّاجل سهمًا و هم اللّذين غنموا دون الفرسان» (١) و رواه الشيخ و زاد «قلت: فهل يجوز للإمام أن ينفل؟ فقال: له أن ينفل قبل القتال فأما بعد القتال و الغنيمه فلا يجوز ذلك لأنّ الغنيمه قد أحرزت» (٢) و هو و ان كان ضعيفا إلّا ان الاصحاب عملوا به و رفضوا معارضه مما سيأتي فعمل الكافي و العمانيّ و الشيخ و من بعده به.

و في صحيح زراره قال «الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما شاء قبل أن تقع السيّهام و قد قاتل النّبىّ صلى الله عليه و آله بقوم لم يجعل لهم في الفىء نصيبا و إن شاء قسم ذلك بينهم» (٣).

و اما أنّه لا يقسم لأكثر من فرسين كما في خبر حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إذا كان مع الرّجل أفراس في الغزو لم يسهم له إلّا للفرسين منها» (٤) و به افتى الكليني لكنه ضعيف سنداً.

ص: ٨٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٤٤٢

٢- التّهذيب باب ١٢ من جهاده ح ١

٣- الكافي ج ١ ص ٥٤٤ ح ٩

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٤٤٣

و فى خبر طلحه بن زيد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه عليهم السّلام، عن عليّ (عليه السلام) فى الرّجل يأتى القوم و قد غنموا و لم يكن شهد القتال، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): هؤلاء المحرمون و أمر أن يقسم لهم<sup>(١)</sup> و به عمل الكافى .

و فى صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الغنيمه فقال يخرج منها خمسٌ لله و خمسٌ للرّسول و ما بقى قسم بين من قاتل عليه و ولى ذلك<sup>(٢)</sup> فالظاهر زياده «و خمس» وصحيحها خمس لله والرّسول والا كانت مخالفه للقران ويشهد لذلك صحيح معاويه بن وهب قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) السّريّه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف تقسم قال إن قاتلوا عليها مع أميرٍ أمّره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرّسول و قسم بينهم أربعة أخماسٍ و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كلّ ما غنموا للإمام يجعله حيث أحبّ»<sup>(٣)</sup>.

و اما موثق إسحاق بن عمّار، عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام: «أنّ عليّا (عليه السلام) . كان يجعل للفارس ثلاثه أسهم و للرّاجل سهماً»<sup>(٤)</sup> فحمله الشيخ على ما إذا كان الفارس ذا فرسين. و استشهد له بخبر أبى البختريّ، عن جعفر، عن أبيه أنّ عليّا (عليه السلام) كان

ص: ٨١

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٤٥ ح ٦

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٤٥ ح ٧

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٤٣ ح ١

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٤٧ ح ٣

يسهم للفارس ثلاثه أسهم سهمين لفرسه و سهما له، و يجعل للزاجل سهما»<sup>(١)</sup> و هو كما ترى فحمله تبرعى ومخالف للظهور و الدليل على أنّ تأويله باطل عمل الإسكافى بهما و إفتائه بأنّ للفارس ذى فرس واحد ثلاثه أسهم، و الصواب حملهما على الشذوذ بعد عدم عمل غيره بهما فعمل الكافى و العمانى و الشيخ و من بعده بالأخبار الأولى.

و غياث بن كلوب الذى فى سند إسحاق بن عمار، و أبو البخترى و حسين بن علوان عاميئون، و أخبار جعل الفرس ذا سهمين محموله على التقيّه، فهو قول العامّه، و رواته عاميئون و نقل أصحابنا لها لأنّهم أسندوها إلى أئمتنا و فى تاريخ بغداد «عن يوسف بن أسباط أنّه قال: ردّ أبو حنيفه على النّبىّ صلّى الله عليه و آله أربعمائه حديث أو أكثر، فقال له أبو صالح الفراء: أخبرنى بشىء منها، قال: قال النّبىّ صلّى الله عليه و آله: للفرس سهمان و للرجل سهم، فقال أبو حنيفه: إنّنا لا أجعل سهم بهيمه أكثر من سهم المؤمن»<sup>(٢)</sup> و هذا يدلّ على أنّ عندهم أنّ كون للفرس سهمين أمر مقطوع.

هذا و المجاهد الشريف و الوضيع مثلان فى التساوى فى أهلهم، كما فى ما تقدم فى خبر حفص بن غياث، عن الصادق (عليه السلام) «سئل عن قسم بيت المال فقال أهل الإسلام هم أبناء الإسلام استوى بينهم فى العطاء و فضائلهم بينهم و بين الله

ص: ٨٢

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٤٧ ح ٥

٢- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٩١؛ و ما لا ينقل و لا يحول لجميع المسلمين .

أَجْمَلُهُمْ كِبَى رَجُلٍ وَاحِدٍ لَا نَفْضَلُ أَحَدًا مِنْهُمْ لَفْظُهُ وَصَلَاحُهُ فِي الْمِيرَاثِ عَلَى آخِرِ ضَعِيفٍ مَنْقُوصٍ، وَقَالَ: هَذَا هُوَ فَعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي بَدْءِ أَمْرِهِ، وَقَدْ قَالَ: غَيْرُنَا أَقْدَمُهُمْ فِي الْعَطَاءِ بِمَا قَدْ فَضَّلَهُمُ اللَّهُ بِسَوَابِقِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا كَانُوا فِي الْإِسْلَامِ أَصَابُوا ذَلِكَ فَأَنْزَلَهُمْ عَلَى مَوَارِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ وَأَوْفَرُ نَصِيْبًا لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا وَرَثُوا بِرَحْمَتِهِمْ وَكَذَلِكَ كَانَ عَمْرُ يَفْعَلُهُ» (١).

وَأَمَّا الرِّضْخُ فَقَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِي: «الْمُرَادُ بِالرِّضْخِ عَطَاءٌ لَا يَبْلُغُ سَهْمًا كَالْمَرْأَةِ وَالْخَتْنَى وَالْعَبْدَ وَالْكَافِرَ إِذَا عَاوَنُوا. وَالْمُرَادُ بِالنَّفْلِ زِيَادَةُ بَعْضِ الْغَنَمِينَ عَلَى سَهْمٍ لِمَصْلَحَتِهِ كَدَلَالِهِ وَإِمَارَتِهِ وَسِرِّيَّتِهِ وَتَهَجُّمِهِ عَلَى قَرْنٍ أَوْ حَصْنٍ وَتَجَسُّسِ حَالٍ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِيهِ نَكَايَةُ الْكَفَّارِ» (٢).

أَقُولُ: لَمْ يَظْهَرْ لَمَّا قَالَ مُسْتَنَدٌ، وَقَدْ عَرَفْتُ: أَنَّ مُوْتَقَّ سَمَاعَهُ فَتَيَّرَ النَّفْلَ بِمَا قَالَهُ فِي الرِّضْخِ، وَالْمَبْسُوطُ جَعَلَ الرِّضْخَ وَالنَّفْلَ غَيْرَ مَا قَالَ: فَقَالَ: «ثُمَّ يَرْضَخُ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ لِأَهْلِ الرِّضْخِ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ: الْعَبِيدُ وَالْكَفَّارُ وَالنِّسَاءُ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَا سَهْمَ لَهُمْ. فَأَمَّا الصَّبِيَّانِ فَلَهُمَا سَهْمٌ مِثْلُ الرِّجَالِ، وَالرِّضْخُ أَنْ يُعْطَى الْإِمَامُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ فِي الْحَالِ ثُمَّ يُعْزَلُ الْخُمْسُ لِأَهْلِهِ وَالْأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٌ لِلْغَنَمِينَ فَيَبْتَدَأُ بِقِسْمَتِهَا بَيْنَهُمْ وَلَا يُؤَخَّرُ قِسْمُهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانُوا فِي دَارِ الْحَرْبِ لِأَنَّ أَهْلَهَا

ص: ٨٣

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ١٤٦ ح ١

٢- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (ط - سلطان العلماء)؛ ج ١، ص: ٢٢٢.

حاضرون، و أهل الخمس إن كانوا حاضرين قسمه فيهم، و إن لم يكونوا حاضرين آخر ذلك إلى العود و قد قلنا: إن الذى لهم الرضخ ثلاثه العبيد سواء خرجوا بإذن سيدهم أو بغير إذنهم فإنه لا سهم لهم. و أما الكفار فلا سهم لهم لأنهم إن قاتلوا بغير إذن الإمام فلا سهم لهم و لا إرضاخ، و إن قاتلوا معه بأمره فإنه يرضخ لهم إن شاء و لا سهم لهم و الإرضاخ يجوز أن يكون من أصل الغنيمه و هو الأولى، و إن أعطاهم من ماله خاصه من الفىء و الأنفال كان له و قال قوم: إنه يكون من أربعه أقسام المقاتله، و الأول أصح لأنه لمصلحه الغنيمه لأنهم يعينونه»(١).

و اما السلب فلا- ذكر له فى أخبارنا، و أخبار العامه متفقّه على كونه للقاتل مطلقا فروى فتوح البلاذرى مسندا «عن ابن سيرين قال: إنّ البراء بن مالك بارز مرزبان الزراره قطعنه فوق صلبه و صرعه، ثم نزل فقطع يديه و أخذ سواريه و يلمقا كان عليه منطقته، فخمسه عمر لكثرتة و كان أول سلب خمّس فى الإسلام»(٢).

ص: ٨٤

---

١- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٢، ص: ٧٠؛ فصل: فى كيفيه قسمه الغنيمه ؛ ج ٢، ص: ٧٠

٢- سنن البيهقى ٦: ٣١٠، المصنّف لابن أبى شيبة ٧: ٦٤٩ الحديث ٨.



و أفتى بذلك الإسكافيّ لكنّه زاد أنّ القاتل إذا كان من ليس له سهم ليس له السِّلْب إلّا بالشرط<sup>(١)</sup>، و الشيخ قال: «لا يستحقّه القاتل إلّا مع الشرط»<sup>(٢)</sup> و قال ابن حمزه: «تخرج منها الصفايا للإمام قبل القسمة و هي ما لا نظير له من الفرس الفاره و الثوب المرتفع و الجاريه الحسناء و غير ذلك ثم تخرج منها المؤمن و هي ثمانيه أصناف أجره الناقل و الحافظ و النفل و الجعائل و الرضيحه للعييد و النساء و من عاونهم من المؤلفه و الأعراب على حسب ما يراه الإمام»<sup>(٣)</sup>.

اقول: لا عبره باخبار العامه و عليه فلا يملك احد ما سلب الّا مع الشرط مع الامام كما قاله الشيخ طبقا للقاعده .

و أمّا المؤلفه: ففي الطبريّ «عن عبد الله بن أبي بكر بعد ذكر أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله في حنين لمّا أسلموا بعد هزيمتهم و طلبوا من النّبىّ صلّى الله عليه و آله المنّ عليهم فخيرهم بين نسائهم و أبنائهم و بين أموالهم، فأخذوا نساءهم و أبنائهم» أعطى المؤلفه أبا سفيان بن حرب مائه بعير، و أعطى ابنه معاويه مائه بعير، و أعطى حكيم بن حزام مائه بعير، و أعطى النضير بن الحارث بن كلده بن

ص: ٨٥

---

١- قال في المبسوط: السلب يستحقّه القاتل إذا جعله الإمام له بشروط، أن يقتل المشرك و الحرب قائمه سواء قتله مقبلا أو مدبرا و ان لم يغزو بنفسه، و أن لا يكون مجروحا مثخنا بل يكون قادرا على القتال و كذا قال ابن الجنيد. الى آخره. (المختلف: ج ٤ ص ٤١٥).

٢- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ٢، ص: ٦٧؛ فصل: في حكم السلب ؛ ج ٢، ص: ٦٦

٣- الوسيطه إلى نيل الفضيله، ص: ٢٠٤

علقمه أخا بنى عبد الدار مائه بعير، و أعطى العلاء بن حارثة الثقفى حليف بنى زهره مائه بعير، و أعطى الحارث بن هشام مائه بعير، و أعطى صفوان بن أمية مائه بعير، و سهيل بن عمر و مائه بعير، و حويطب بن عبد العزى بن أبى قيس مائه بعير، و عينه بن حصن مائه بعير، و الأقرع بن حابس التميمى مائه بعير، و مالك بن - عوف النضرى مائه بعير، فهؤلاء أصحاب المئين، و أعطى دون المائه رجالا من قريش - إلى - عن أبى سعيد الخدرى قال: لما أعطى النبى صلى الله عليه و آله ما أعطى من تلك العطايا فى قريش و قبائل العرب، و لم يكن فى الأنصار منها شىء وجد هذا الحى من الأنصار فى أنفسهم حتى كثرت منهم القالة حتى قال قائلهم: لقي و الله النبى صلى الله عليه و آله قومه، فدخل عليه سعد بن عباد و ذكر أن هذا الحى من الأنصار وجدوا عليك فى أنفسهم لما صنعت فى هذا الفىء الذى أصبت، قسمت فى قومك و أعطيت عطايا عظاما فى قبائل العرب، و لم يكن فى هذا الحى من الأنصار شىء - إلى أن قال له - أجمع لى قومك فجمعهم، فقال لهم: يا معشر الأنصار ما قاله بلغتني عنكم و موجه و جدتموها فى أنفسكم، أ لم آتكم ضلّالاً فهذاكم الله، و عاله فأغناكم الله، و أعداء فألف الله بين قلوبكم؟ قالوا: بلى لله و لرسوله المنّ و الفضل، فقال: ألا تجيبونى يا معشر الأنصار؟ قالوا: و بما ذا نجيبك يا رسول الله، لله و لرسوله المنّ و الفضل، قال: أما و الله لو شئتم لقلتم فصدقتم و لصدقتم: أتيتنا مكذّبا فصدّقناك، و مخذولا فنصرناك، و طريدا فأويناك، و عائلا فأسيناك، و جدتم فى أنفسكم يا معشر الأنصار فى لعاعه من الدنيا تألفت بها قوما ليسلموا، و وكلتكم إلى إسلامكم، أفلا

ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاء و البعير و ترجعوا برسول الله إلى و حالكم؟ فوالذي نفس محمد بيده لو لا الهجره لكنت امراء من الأنصار، و لو سلك الناس شعبا و سلكت الأنصار شعبا لسلكت شعب الأنصار، اللهم ارحم الأنصار و أبناء الأنصار و أبناء أبناء الأنصار، قال: فبكى القوم حتى أخصلوا لحاهم، و قالوا: رضينا برسول الله قسما و حظا، ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه و آله و تفرقوا»(١).

### و لا يسهم المخذل و لا المرجف و لا القحم و لا الضرع

(و لا يسهم المخذل و لا المرجف و لا القحم و لا الضرع و الحطم و الرازح من الخيل)

اقول: «من الخيل» متعلق بالأربعة الأخيره: «و لا القحم و الضرع و الحطم و الرازح» و ليس بها خبر، و إنما قال الإسكافي: بعدم الإسهام لها، و يمكن الاستدلال له بانصراف أخبار الفارس عن ذى فرس من أحد الأربعة، و زاد المبسوط و الخلاف «الأعجف» و تردد فى الكل. فقالا: «على الإمام أن يتعاهد خيل المجاهدين و لا يترك أن يدخل دار الحرب حطما، و هو الذى ينكس، و لا قحما و هو الذى لا يمكن القتال عليه لكبير سنّه و هرمه، و لا ضرعا و هو الذى لا يمكن القتال عليه لصغره، و لا أعجف و هو المهزول، و لا رازحا و هو الذى لا

ص: ٨٧

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ١٩٤؛ و ما لا ينقل و لا يحول لجميع المسلمين .

حراك به لأن هذه الأجناس لا يمكن القتال عليها بلا خلاف، فإن خالف الإمام و أدخل دأبه بهذه الصِّفه فإنه يسهم لها لعموم الأخبار، و قال قوم لا يسهم له لأنه لا فائده فيه»(١).

قلت: وقد تقدم في خبر حفص بن غياث عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «و عن سريّه كانوا في سفينه و لم يركب صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغيمه بينهم، فقال: للفارس سهمان، و للرجل سهم، فقلت: و إن لم يركبوا و لم يقاتلوا- الخبر»(٢) و ظاهره أنّ المراد بالفارس من كان ذا فرس يركبه و يحارب عليه .

و القحم بالفتح فالسكون بمعنى الهرم يأتي للإنسان أيضا، و الضرع بفتحيتين أصل معناه الضعف، يأتي للمفرد و الجمع، و في الأساس: بغير رازح ألقى نفسه من الإعياء، و قيل: هو الشديد الهزال و به حراك(٣).

و أمّا المخدّل و المرجف اللّذين قالهما المصنّف أيضا لا يسهم لهما، فلم أره في كلام غيره لكن قد يقال بانصراف الاخبار عنهما .

حصيله البحث:

ص: ٨٨

١- المختلف في ٦ من مسائل الرابع من فصول الجهاد

٢- الكافي (ط - الإسلامية)؛ ج ٥، ص: ٤٤؛ باب قسمه الغنيمه ؛ ج ٥، ص: ٤٣

٣- تاج العروس من جواهر القاموس؛ ج ٤، ص: ٤٩؛ [رزح]؛ ج ٤، ص: ٤٩

و حكم الغنائم: تملك النساء و الأطفال بالسبي، و الذكور البالغون امرهم بيد الامام سواء أخذوا و الحرب قائمه أو أخذوا بعد أن وضعت الحرب أوزارها و يتخير الإمام فيهم بين المنّ و الفداء و الاسترقاق فيدخل ذلك في الغنيمه، و لو عجز الأسير عن المشي لم يجز قتله، و يعتبر البلوغ بالإنبات كما تقدم ذلك في باب الصيام، و ما لا ينقل و «لا» يحول لجميع المسلمين، و المنقول بعد الجعائل و النفل و الخمس و ما يصطفيه الإمام يقسم بين المقاتله و من حضر حتى الطفل المولود بعد الحيازه و قبل القسمه، و كذا المدد الواصل و الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما شاء قبل أن تقع السيّهام و قد قاتل النبي صلى الله عليه و آله بقوم لم يجعل لهم في الفىء نصيبا و إن شاء قسم ذلك بينهم. و أنّ النبي صلى الله عليه و آله خرج بالنساء في الحرب يداوين الجرحى و لم يقسم لهنّ من الفىء شيئا و لكنّه نفلهنّ.

## أحكام الأرض

١- الأرض المفتوحه عنوه إذا كانت محياه حاله الفتح فهى ملك لجميع المسلمين. و أمرها بيد وليّ الأمر، فله تقييلها مقابل الخراج بما يراه صلاحا. و لا يجوز بيع رقبتها و لا وقفها و لا هبتها.

أما ملكيه الأرض المفتوحة عنوه لجميع المسلمين فتدلّ عليها صحيحه محمد الحلبي الوارده في أرض السواد: (١) «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن السواد ما منزلته؟ فقال: هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم و لمن يدخل في الإسلام بعد اليوم و لمن لم يخلق بعد. فقلت: الشراء من الدهاقين (٢)، قال: لا يصلح إلّا أن تشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين، فإذا شاء وليّ الأمر أن يأخذها أخذها...» (٣) و غيرها.

٢- و يصرف وليّ الأمر الخراج في المصالح العامه للمسلمين. وهذا هو المراد من ملكيه جميع المسلمين لها وقد دلت الصحيحه السابقه على ذلك. و من ذلك يتّضح الوجه في عدم جواز بيعها و ما شاكله. نعم يجوز بيع الحق لعدم المانع من ذلك.

٣- و أمّا صرف الحاصل في المصالح العامه للمسلمين فلان ذلك معنى ملكيه جميع المسلمين لها، و لا يتصور معنى صحيح لها غير ذلك، على ان بعض الروايات قد دلت عليه صحيحه حمّاد بن عيسى عن بعض أصحابه (٤).

٤- و إذا كانت ميّته حال الفتح فهي لمن أحيّاها، و هكذا كلّ أرض ميّته.

ص: ٩٠

---

١- و هي أرض العراق المفتوحة عنوه زمن الخليفه الثاني .

٢- الدهقان- بكسر الدال و ضمّها- يطلق على رئيس القرية و التاجر، و من له مال و عقار، و هو اسم اعجمي مركب من (ده) و (قان).

٣- وسائل الشيعة الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٤

٤- وسائل الشيعة الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢

و ذلك لصحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أحيأ أرضا مواتا فهي له» (١) و غيرها، فانها باطلاقها تشمل الموات من المفتوحه عنه.

لا يقال: ان الإطلاق المذكور معارض بإطلاق ما دلّ على ان الأرض المفتوحه عنه لجميع المسلمين بما في ذلك الموات حاله الفتح، فلماذا الترجيح للأول؟

فإنه يقال: لم يثبت الإطلاق الثاني، فان صحيحه الحلبي وارده في أرض السواد و هي محياه حاله الفتح، و لا توجد روايه اخرى يمكن التمسك بإطلاقها.

حصيله البحث:

الأرض المفتوحه عنه إذا كانت محياه حاله الفتح فهي ملك لجميع المسلمين. و أمرها بيد وليّ الأمر، فله تقبيلها مقابل الخراج بما يراه صلاحا. و لا- يجوز بيع رقبتها و لا- وقفها و لا هبتها، و يصرف وليّ الأمر الخراج في المصالح العامه للمسلمين، و إذا كانت ميته حال الفتح فهي لمن أحيأها، و هكذا كلّ أرض ميته.

ص: ٩١

من خرج على المعصوم من الأئمة عليهم السلام فهو باغ

(من خرج على المعصوم من الأئمة (عليهم السلام) فهو باغ، واحدا كان أو أكثر، يجب قتاله حتى يفيىء أو يقتل كقتال الكفار)

كما قال الله عز وجل {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ} (١).

وقد جاء شرحها في خبر حفص بن غياث، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام في خبر: أمّا السيف المكفوف فسياف على أهل البغي والتأويل قال الله عز وجل {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ} فلمّا نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنّ منكم من يقاتل بعدى على التأويل كما قاتلت على التنزيل، فسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من هو؟ فقال: خاصف النعل يعنى أمير المؤمنين (عليه السلام) - الخبر (٢).

ص: ٩٢

١- الحجرات ٩

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٠ ح ٢



و خبر أبى البختري، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام: «قال على (عليه السلام): القتال قتالان: قتال لأهل الشرك لا ينفر عنهم حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون، و قتال لأهل الزيغ لا ينفر عنهم حتى يفيئوا إلى أمر الله أو يقتلوا»<sup>(١)</sup>.

فذو الفئه يجهز على جريحهم و يتبع مدبرهم

(فذو الفئه) قال الشهيد الثانى: «ذو الفئه كأصحاب الجمل و معاويه، و غيرهم كالخوارج» .

اقول: بل ذو الفئه أصحاب معاويه و غيرهم أهل الجمل لأن رؤساءهم ثلاثة الزبير و قد كان ترك العسكر قبل الفتح، و طلحه و قد قتله مروان، و عائشه و بعد عقر جملها صارت فى يد أصحابه (عليه السلام) فأنزلها محمد بن أبى بكر أخوها من المحمل، فأين كانت لهم فئه.

و اما الخوارج فقد كانوا ذوى فئات كلما انهزمت فئه منهم لحقوا بفئه اخرى، وهم إلى يومنا هذا باقون و قد أخبر (عليه السلام) ببقائهم لما قتل الخوارج ف قيل له: هلك القوم بأجمعهم، قال (عليه السلام): «كلّا و الله إنهم نطف فى أصلاب الرجال و قرارات النساء، كلما نجم منهم قرن قطع حتى يكون آخرهم لصوصا سلابين»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٩٣

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٤٤ ح ٢

٢- النهج فى ١ / ٥٨

و فى المروج «مرّ عليّ (عليه السلام) بالخوارج و هم صرعى؟ فقال: لقد صرّعكم من غرّكم، فقيل: و من غرّهم؟ قال: الشيطان و أنفس السوء، فقال أصحابه: قد قطع الله دابرهم إلى آخر الدهر، فقال (عليه السلام): كلّا و الذى نفسى بيده إنهم لفي أصلاب الرّجال و أرحام النساء لا تخرج خارجه إلّا خرج بعدها مثلها حتّى تخرج خارجه بين الفرات و دجله مع رجل يقال له: الأشمط فيخرج إليه رجل منّا أهل البيت فيقتلهم و لا تخرج بعدها خارجه إلى يوم القيامة»(١).

و روى الخطيب فى حبه العرنى عنه: «لمّا فرغنا من النهروان قال رجل منّا و إنّه لا- يخرج بعد اليوم حرورىّ أبدا، فقال (عليه السلام): لا تقل هذا فوالذى فلق الحبه و برأ النسمه إنهم لفي أصلاب الرّجال و أرحام النساء و لا يزالون يخرجون حتّى تخرج منهم طائفه بين نهرين حتّى يخرج إليهم رجل من ولدى فيقتلهم فلا يعودون أبدا»(٢).

(يجهز على جريحهم و يتبع مدبرهم و يقتل أسيرهم، و غيرهم يفرّقون)

كما فى خبر أبى حمزه الثمالىّ قلت لعلّى بن الحسين عليهما السّلام: «إنّ عليّا (عليه السلام) سار فى أهل القبله بخلاف سيره النّبىّ صلّى الله عليه و آله فى أهل الشرك، قال: فغضب ثمّ جلس، ثمّ قال: سار و الله فيهم بسيره النّبىّ صلّى الله عليه و آله يوم

ص: ٩٤

---

١- النجعه ج ٦ ص ١٩٨ نقلا عن مروج الذهب للمسعودى .

٢- النجعه ج ٦ ص ١٩٨ نقلا عن تاريخ بغداد الخطيب البغدادى .

الفتح، إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) كتب إلى مالك و هو على مقدّمته يوم البصره بأن لا يطعن في غير مقبل، و لا يقتل مدبراً، و لا يجيز على جريح، و من أغلق بابه فهو آمن، فأخذ الكتاب فوضعه بين يديه على القربوس من قبل أن يقرأه، ثم قال: اقتلوا، فقتلهم حتى أدخلهم سكك البصره، ثم فتح الكتاب فقرأه، ثم أمر منادياً فنادى بما في الكتاب»(١).

و خبر أبي خديجه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه قال إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) قال: كان لي أن أقتل المولى و أجهز على الجريح و لكنني تركت ذلك للعاقبه من أصحابي إن جرحوا لم يقتلوا و القائم له أن يقتل المولى و يجهز على الجريح»(٢).

و خبر عبد الله بن شريك، عن أبيه قال: «لما هزم الناس يوم الجمل قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا تتبعوا مولياً، و لا تجيزوا على جريح، و من أغلق بابه فهو آمن، فلمّا كان يوم صفّين قتل المقبل و المدبر و أجاز على جريح»(٣)، و رواه الشيخ و زاد «فقال: أبان بن تغلب لعبد الله بن شريك: هذه سيران مختلفتان؟ فقال: إِنَّ أهل الجمل قتل طلحه و الزبير، و أنّ معاويه كان قائماً بعينه و كان قائدهم»(٤).

ص: ٩٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٣٣ ح ٣

٢- الغيبة ( للنعماني) ص: ٢٣١ ح ١٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٣٣ ح ٥

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ١٥٥ ح ٧

و فى التحف فى ما روى فيه من أخبار الهادى (عليه السلام) فى جواب مسائل يحيى بن أكثم القاضى: «و أمّا قولك: إنّ علياً (عليه السلام) قتل أهل صفّين مقبلين و مدبرين و أجاز على جريحهم، و أنّه يوم الجمل لم يتبع مؤلّياً و لم يجر على جريح، و من ألقي سلاحه آمنه، و من دخل داره آمنه، فإنّ أهل الجمل قتل إمامهم و لم يكن لهم فئه يرجعون إليها، و إنّما رجع القوم إلى منازلهم غير محاربين و لا مخالفين، و لا منابذين، و رضوا بالكفّ عنهم فكان الحكم فيهم رفع السيّف عنهم و الكفّ عن أذاهم إذ لم يطلبوا عليه أعواناً، و أهل صفّين كانوا يرجعون إلى فئه مستعدّه و إمام يجمع لهم السّلاح و الدّروع و الرّماح و السيوف و يسنى لهم العطاء و يهيّئ لهم الانزال، و يعود مريضهم و يجبر كسيرهم و يداوى جريحهم، و يحمل راجلهم، و يكسو حاسرهم، و يردهم فيرجعون إلى محاربتهم و قتالهم، فلم يساو بين الفريقين فى الحكم لما عرف من الحكم فى قتال أهل التوحيد، لكنّه شرح ذلك لهم فمن رغب عرض على السيف أو يتوب عن ذلك» (١).

قلت: و هذه الاخبار وان كانت ضعيفه سنداً بل و مخالفه لاطلاق الايه {حتى تفيء الى امر الله} الا ان عمل الاصحاب بها يوجب موثوقيتها و تقييد اطلاق الايه المباركه.

ص: ٩٦

(و الأصح عدم قسمه أموالهم مطلقا)

اقول: لكن أخبارنا دالّة على أنّ قسمه أموالهم كانت حلالا لكن لم يكن بمصلحه لئلا يفعل ذلك العامّة بالشيعة بالمثل إذا غلبوا، لأنّ لهم اقتدار و دوله ما لم يقم القائم (عليه السلام) والنصوص بذلك مستفيضه منها معتبر أبي بكر الحضرمي: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لسيره عليّ (عليه السلام) في أهل البصره كانت خيرا لشيعة ممّا طلعت عليه الشمس، إنّ علم أنّ للقوم دوله فلو سباهم لسييت شيعة، قلت: فأخبرني عن القائم (عليه السلام) يسير بسيرته؟ قال: لا أنّ عليّا (عليه السلام) سار فيهم باليمن للعلم من دولتهم، و أنّ القائم عجل الله فرجه يسير فيهم بخلاف تلك السيره لأنّه لا دوله لهم» (١) و اما اسماعيل بن مرار الذي في سنده فهو اما ثقّه او لا يضر في موثوقيه ما يرويه عن يونس وذلك لان محمد بن الحسن بن الوليد قال: كتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحه معتمد عليها، إلا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس و لم يروه غيره، فإنّه لا يعتمد عليه و لا يفتى به، ذكره الشيخ، في ترجمه يونس (٢).

ص: ٩٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٣٣٣ ح ٤

٢- رجال الشيخ، ترجمه يونس (٨١٠)

و معتبر زرارہ، عن الباقر (عليه السلام) قال: «لولا- أنَّ عليًّا (عليه السلام) سار في أهل حربه بالكف عن السبي و الغنيمه للقيت شيعته من الناس بلاء عظيمًا، ثم قال: و الله لسيرته كانت خيرا لكم ممّا طلعت عليه الشمس»<sup>(١)</sup>.

و خبر عبد الله بن سليمان: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنَّ الناس يروون أنَّ عليًّا (عليه السلام) قتل أهل البصره و ترك أموالهم، فقال: إنَّ دار الشرك تحلّ ما فيها و دار الإسلام لا يحلّ ما فيها، فقال: إنَّ عليًّا (عليه السلام) إنّما منّ عليهم كما منّ النَّبيّ صلّى الله عليه و آله على أهل مكّ، و إنّما ترك عليّ (عليه السلام) أموالهم لأنّه كان يعلم أنّه سيكون له شيعه و أنّ دوله الباطل ستظهر عليهم، فأراد أن يقتدى به في شيعته و قد رأيتم آثار ذلك هو ذا يسار في الناس بسيره عليّ (عليه السلام)، و لو قتل عليّ (عليه السلام) أهل البصره جميعا و أخذ أموالهم لكان ذلك له حلالا لكنّه منّ عليهم ليمنّ على شيعته من بعده»<sup>(٢)</sup>.

هذا و في المختلف: «المشهور بين علمائنا تحريم سبي نساء البغاه و هو قول ابن أبي عقيل، و نقل عن بعض الشيعة أنّ الإمام في أهل البغى بالخيار إن شاء منّ عليهم و إن شاء سباهم قال: و احتجّوا بقول أمير المؤمنين (عليه السلام) للخوارج لما سألوه عن المسائل التي اعتلّوا بها؟ فقال لهم: أما قولكم إنّي يوم الجمل أحللت

ص: ٩٨

---

١- علل الشرائع، ج ١، ص: ١٤٦ ح ١

٢- علل الشرائع، ج ١، ص: ١٥٤

لكم الدماء و الأموال و منعتكم النساء و الذرية فَإِنِّي مننت على أهل البصره كما من النبي صلى الله عليه و آله على أهل مكه- إلخ»(١).

و قال ايضا «ذهب المرتضى في ناصرياته إلى عدم جواز أخذ أموالهم التي في العسكر، و أمّا المبسوط، فقال: «روى أبو قيس: أن عليا (عليه السلام) نادى من وجد ماله فليأخذه، فمرّ بنا رجل فعرف قدرا نطبخ فيها فسألناه أن يصبر حتّى نطبخ فلم يفعل.

و قال: روى أن عليا (عليه السلام) لما هزم الناس يوم الجمل قالوا: يا أمير المؤمنين ألا تأخذ أموالهم؟ قال: لا، لأنهم تحرموا بحرمة الإسلام فلا يحلّ أموالهم في دار الهجره، ثم قال: و روى أصحابنا: أن ما يحويه العسكر من الأموال فإنه يغنم، و حمله على ما إذا لم يرجعوا إلى طاعه الإمام(٢).

و قال في الخلاف و النهايه(٣) بجواز أخذ ما في العسكر مطلقا، و به قال الإسكافي و العماني(٤) و استدلل الأخير بما روى أن رجلا من عبد القيس قام يوم الجمل فقال: يا أمير المؤمنين ما عدلت حين تقسم بيننا أموالهم و لا تقسم بيننا نساءهم و لا

ص: ٩٩

---

١- المختلف في ٣ من مسائل السابع من فصول الجهاد

٢- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ٧، ص: ٢٦٦

٣- الخلاف: ج ٣ ص ١٦٩ المسأله ١٨ طبع إسماعيليان. النهايه و نكتها: ج ٢ ص ١٢.

٤- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٤، ص: ٤٥١

أبناءهم، فقال له: إن كنت كاذباً، فلا أمتك الله حتى تدرك غلام ثقيف و ذلك أنّ دار الهجره حرمت ما فيها و دار الشرك أحلت ما فيها، فأيتكم يأخذ أمّه من سهمه، فقام رجل فقال: و ما غلام ثقيف يا أمير المؤمنين؟ قال: عبد لا يدع لله حرمه إلّا هتكها، قال: يقتل أو يموت؟ قال: بل يقصمه الله قاصم الجبارين»(١).

قلت: ما قاله المبسوط: «روى أنّ عليّاً (عليه السلام) لما هزم الناس - إلخ».

فعرفت في خبر عبد الله بن سليمان المتقدم أنّ العامّة روي أنّه (عليه السلام) ترك أموالهم لأنّ دار الإسلام لا يحلّ ما فيها و كذّبه الصّادق (عليه السلام) و قال: بل كان ممّا منه (عليه السلام) ترك أموالهم و نساءهم لترتب مفسده عليه لولاه، و أمّا خبر أبي قيس الذي نقله المبسوط فمع كونه عامياً كخبر مروان بن الحكم لعنه الله قال: لمّا هزمنا عليّاً (عليه السلام) بالبصره ردّ على التّياس أموالهم من أقام بينه أعطاه و من لم يقم بينه أحلفه قال فقال له قائلٌ يا أمير المؤمنين اقسم الفى ء بيننا و السّبي قال فلمّا أكثروا عليه قال أيتكم يأخذ أمّ المؤمنين في سهمه فكفّوا»(٢) الدال على ردّه (عليه السلام) أموالهم عليهم فانه أعمّ من كونه قسمه أوّلاً بينهم، ثمّ أمر بالردّ حتّى يستدلّ بفعله (عليه السلام) أوّلاً على جوازه، و الظاهر أنّ عسكره نهبوا ما وجدوا في عسكر أهل البصره.

ص: ١٠٠

---

١- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٤، ص: ٤٥١

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ١٥٥ ح ٥



و إنما يدلّ على تقسيم الأموال بينهم ما نقله المختلف عن العمانيّ بما روى «أنّ رجلا من عبد القيس - إلخ» و هو خبر بلا سند و لعلّ طريقه العامّه بشهادة أخبارنا المتقدّمه .

و أيضا لا يفعل المعصوم أمرا متناقضا فكيف قسم الأموال أوّلا بينهم، ثمّ أبطله، و لم يحصل موجب كما حصل للنبيّ صلّى الله عليه و آله في «هوازن» أخذ أموالهم و نساءهم و بينهم، ثمّ استشفعوا إليه بحقّ الرّضاع فخيّرهم بين ردّ أموالهم أو نساءهم و بينهم، فاختاروا الثاني، فعلمهم أن يستشفعوا إلى النّاس به بعد الصّلاه ففعلوا ذلك فقال النبيّ صلّى الله عليه و آله: أنا وهبت حقّي لكم فتبعه المهاجرون و الأنصار و ردّوا عليهم نساءهم و بينهم، فلا- مناص للعمل بجميع الأخبار إلّا بما قلنا من أنّ النّاس أخذوا كلّ ما وجدوا في عسكر أهل البصره، ثمّ إنّ (عليه السلام) أراد أن يمنّ عليهم- كما منّ النبيّ صلّى الله عليه و آله على أهل مكّه- بعدم أخذ سبي و مال.

و ممّا ذكرنا يظهر لك ضعف ما قاله الشهيد الثاني من ان «الأكثر على قسمته كقسمه الغنيمه عملا بسيره عليّ (عليه السلام) المذكوره فإنّه قسمها أوّلا بين المقاتلين، ثمّ أمر بردّها، و لولا جوازه لما فعله أوّلا) و قوله الاخر: (و ظاهر الحال و فحوى الأخبار أن ردّها على طريق المنّ لا الاستحقاق كما منّ النبيّ صلّى الله عليه و آله على كثير من المشركين، بل ذهب بعض الأصحاب إلى جواز استرقاقهم لمفهوم

قوله: مننت على أهل البصره كما منّ النبيّ صَلَّى الله عليه و آله على أهل مكّه، و قد كان له صَلَّى الله عليه و آله أن يسبى فكذا الإمام، و هو شاذٌّ»(١).

فمن أين و في أيّ خبر و لو بالتلويح أنّه (عليه السلام) قسم أموالهم أولاً و أنّ المنّ كان بردّ ما أخذوا؟ بل كان منه (عليه السلام) بعدم التعرّض لشيء من أموالهم كنسائهم و بنهم. و من ذهب إلى جواز استرقاقهم ليس لمفهوم قوله «مننت على أهل البصره- إلخ» بل لتصريح منطوق خبر أبي بكر الحضرميّ فلو سباهم لسببت شيعته، و صريح معتبر زواره المتقدّم: «لو لا أنّ عليّاً (عليه السلام) سار في أهل حربته بالكفّ عن السبى و الغنيمه للقيت شيعته من الناس بلاء عظيمًا»، و قوله بشذوذه اجتهاد في مقابل النصّ.

حصيله البحث:

و من خرج على المعصوم من الأئمه عليهم السّلام فهو باغ و يجب قتاله حتّى يفيء أو يقتل كقتال الكفّار، فذو الفئه يجهز على جريحهم و يتبع مدبرهم و يقتل أسيرهم و غيرهم يفزقون و الأصحّ أنّ قسمه أموالهم كانت حلالاً لكن لم يكن بمصلحه لئلا يفعل ذلك العامّه بالشيعة بالمثل إذا غلبوا، لأنّ لهم اقتدار و دوله ما لم يقم القائم (عليه السلام).

ص: ١٠٢

(و هما واجبان عقلا)

بشهادته أنّ كلّ الملل والنحل حتّى الدهريّين قائلون به لكنّهم في المعروف الذي يحكم به العقل، و المنكر الذي ينهى عنه العقل، كالإحسان و الظلم، و الملتّون زادوا أنّ ما جعله الشرع واجبا معروف فليؤمر به، و ما جعله حراما منكر فلينه عنه (و نقلا) في الكتاب و السنّه .

فمن الايات {يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَ أْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَ أَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ ...} (١).

و من الروايات معتبر مسعده بن صدقه، عن الصّيادق (عليه السلام): قال النّبىّ صلّى الله عليه و آله: «إنّ الله عزّ و جلّ ليبيغض المؤمن الضعيف الذي لا دين له، فقليل له: و ما المؤمن الذي لا دين له؟ قال: الذي لا ينهى عن المنكر» (٢).

(على الكفايه)

ففي معتبر مسعده بن صدقه، عن الصّيادق (عليه السلام): «سئل عن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أ واجب هو على الأئمّه جميعا؟ فقال: لا، فقليل له: و لم، قال: إنّما هو

ص: ١٠٣

١- لقمان: ١٧

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٥٩-١٥

على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر، لا على الضعيف الذى لا يهتدى سبيلا - إلى - أى من أى، يقول من الحق إلى الباطل (أو من الباطل إلى الحق ط) والدليل على ذلك كتاب الله عز وجل قوله «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» فهذا خاص غير عام، كما قال عز وجل «وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ» ولم يقل: على أمه موسى ولا على كل قومه - الخبر (١).

و هل العلم شرط للوجوب أو للواجب؟ مقتضى إطلاق الخطابات هو الثانى.

و على هذا يجب التعلم على من يعلم بان بعض الناس فى مجتمعه يرتكب المعصيه و يترك الطاعه من دون تمييز بينهما. أجل، مع الشك فى صدور ذلك لا- يجب التعلم لعدم إحراز موضوع الخطاب، و مقتضى الأصل البراءه و من ثم لا- يجب الأمر و النهى.

و لئن وجب التعلم فذلك من باب وجوب التفقه فى الدين، و هو مطلب آخر.

هذا إلا ان المنسوب إلى جملته من الأعلام اختيار كونه شرطا للوجوب تمسكا بمعتبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سمعتة يقول و سئل عن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر: أ واجب هو على الأمه جميعا؟ فقال: لا. فقيل له: و لم؟ قال: إنما هو على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر لا على الضعيف

ص: ١٠٤

الذى لا يهتدى سبيلا إلى أى من أى يقول من الحق إلى الباطل و الدليل على ذلك كتاب الله عزّ و جلّ قوله: وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (١) فهذا خاصّ غير عام ...».

و قد تقرب شرطيه العلم لأصل التكليف بان الواجب النهى عن المنكر، و المنكر بمنزله الموضوع للحكم، و المقصود متى ما تحقق المنكر خارجا و جب الردع عنه، فإذا لم يعلم بالمنكر فلا- يحرز تحقّق الموضوع، و من ثمّ لا- تحرز فعلية التكليف ليجب التعلم.

و فيه: ان هذا وجه لو لم يعلم المكلف إجمالا بصدور بعض المنكرات بالفعل أو على طول خط الزمان فى مجتمعه الذى يعيش فيه، أمّا بعد العلم كذلك- كما يقتضيه الواقع فى كل زمان- فلا يتمّ ما ذكر.

ثم ان انكار المنكر واجب نفسى كما يشهد لذلك معتبر السيكونى، عنه (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): أمر النّبىّ صلّى الله عليه و آله أن تلقى أهل المعاصى بوجه مكفهره» (٢) والمكفهر: العبوس، قال الجوهري: اكفهر الرجل إذا عبس .

ص: ١٠٥

١- آل عمران: ١٠٤.

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٥٨ ح ١٠

(و يستحب الأمر بالمندوب والنهي عن المكروه)

و حيث إنّ فعل المندوب و ترك المكروه مستحبّ فالأمر بالمندوب والنهي عن المكروه مستحب بحكم العقل لانه من المعروف .

لكن ينبغي أن يكون كلا- منهما بالرّفق و قابليه الطرف ففي خبر خادم أبي عبد الله (عليه السلام)، عنه (عليه السلام) في خبر: «إنّ من المسلمين من له سهم، و منهم من له سهمان، و منهم من له ثلاثة أسهم، و منهم من له أربعة أسهم، و منهم من له خمسة أسهم، و منهم من له ستّة أسهم، و منهم من له سبعة أسهم، فليس ينبغي أن يحمل صاحب السهم على ما عليه صاحب السهمين و لا صاحب السهمين على ما عليه صاحب الثلاثة و لا صاحب الثلاثة على ما عليه صاحب الأربعة، و لا صاحب الأربعة على ما عليه صاحب الخمسة، و لا- صاحب الخمسة على ما عليه صاحب الستّة، و لا صاحب الستّة على ما عليه صاحب السبعة، و سأضرب لك مثلاً إنّ رجلاً كان له جار و كان نصرانيّاً فدعاه إلى الإسلام و زيّنه له فأجابه فأتاه سحراً ففرع عليه الباب فقال له: من هذا قال: أنا فلان، قال: و ما حاجتك؟ فقال: توفّأ و البس ثوبيك و مرّ بنا إلى الصيّلاه، ففعل و خرج معه فصلّيّا ما شاء الله ثمّ صلّيّا الفجر ثمّ مكثا حتّى أصبحا فقام يريد منزله فقال: أين تذهب، النهار قصير و الذي بينك و بين الظهر قليل، فجلس معه إلى أن صلّى الظهر، ثمّ قال له: و ما بين الظهر

و العصر قليل، فاحتبسه حتى صَلَّى العصر، ثم قام و أراد أن ينصرف، فقال له: إِنَّ هذا آخر النهار، و أقلّ من أوّله فاحتبسه حتى صَلَّى المغرب، ثم أراد أن ينصرف، فقال له: إِنَّمَا بقيت صلاه واحده، فمكث حتى صَلَّى العشاء، ثم تفرّقا، فلمّا كان سحرا غدا عليه قال: و ما حاجتك، قال: تَوْضُأ و البس ثوبيك و اخرج فصلّ، قال: اطلب لهذا الدّين من هو أفرغ منّي و أنا إنسان مسكين و عليّ عيال، فقال (عليه السلام): أدخله في شىء أخرجه منه»(١).

يعنى ا أنّ تحميله المستحبات عليه فوق طاقته، صار سببا لرجوعه إلى الكفر.

### شرائط الامر بالمعروف والنهي بالمنكر

(و انما يجبان مع علم المعروف و المنكر شرعا)

فلو كان جاهلا لا يجب عليه الامر بالمعروف و النهي عن المنكر كما تقدم في خبر مسعده بن صدقه عن الصادق (عليه السلام) «سئل عن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أ هو واجب على جميع الأمّة قال: لا إنّما هو على القويّ المطاع، العالم بالمعروف من المنكر - الخبير».

ص: ١٠٧

و فى آخره «و سئل عن الحديث الذى جاء عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله أَنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ كَلِمَهُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ، مَا مَعْنَاهُ؟ قَالَ: هَذَا عَلَى أَنْ يَأْمُرَهُ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ وَ هُوَ مَعَ ذَلِكَ يَقْبَلُ مِنْهُ وَ إِلَّا فَلَا»(١).

و لولا العلم بالمعروف و المنكر، يمكن أن يأمر بالمنكر، و ينهى عن المعروف .

(و إصرار الفاعل او التارك)

و ألما فهو سأل به بانتفاء الموضوع و يؤيده خبر جابر، عن الباقر (عليه السلام): «فَإِنْ اتَّعَظُوا وَ إِلَى الْحَقِّ رَجَعُوا فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ إِلَّا سَبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ - الخبر»(٢).

و هل يسقط التكليف بالظن بعدم الإصرار؟ وجهان .

الاول: عدم السقوط لإطلاق الخطابات و الاختصار على المتيقن فى تقييده.

الثانى: سقوطه ما دام يحتمل عدم الإصرار لان الإصرار ما دام قيذا فى الموضوع فمع عدم إحرازه لا يحرز الموضوع و من ثم يكون التمسك بالإطلاق تمسكا به فى الشبهه المصادقيه، و حيث انه لا يجوز فلا يبقى مانع من الرجوع إلى أصل البراءة.

ص: ١٠٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٥٩ ح ١٦

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٥٦ ح ١



اقول: الاصرار ليس قيذا فى الموضوع وانما الاعراض والانتهاى عن الحرام من قبل الفاعل يوجب سقوط التكليف لعدم الموضوع له وعليه فما دام لم يحرز الانتهاى عن المنكر تكفى الاطلاقات فى وجوب التكليف وعدم سقوطه .

(و الأمن من الضرر)

و ألا لو كان فيه ضرر لا يتحمل فهو مرتفع بدليل حديث لا ضرر المنصوص عليها فى صحيحه زرارہ(١) و غيرها بناء على ما هو المختار من تفسيرها بنفى الحكم الذى ينشأ منه الضرر وهو حاكم على الادله الاوليه ويدل عليه بالخصوص صحيح ابن ابي عمير عن مفضل بن يزيد «قال: قال لى يا مفضل من تعرض لسلطان جائر فأصابته بليته لم يؤجر عليها و لم يرزق الصبر عليها(٢).

هذا و الطريق لإحراز الضرر لا- يختص بالعلم بل يكفى الخوف لأنه طريق عقلائى فى مثل ذلك و لم يرد فيه ردع شرعى فيستكشف إمضاءه.

هذا ويعتبر تنجز التكليف وذلك لأنه بدونه- كما لو كان المرتكب معذورا لاشتباهه فى الموضوع أو فى الحكم اجتهادا او تقليدا- لا يصدق المنكر فى حقه ليلزم ردعه.

ص: ١٠٩

---

١- وسائل الشيعة الباب ١٢ من أبواب احياء الموات الحديث ٣

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٦٠ ح ٣

(و تجويز التأثير) و ذلك للزوم اللغويه بدون ذلك.

و هل يعتبر عدم الظن بعدم التأثير؟ كلاً لإطلاق الخطابات و عدم لزوم محذور اللغويه.

و يشهد لذلك صحيح ابن ابي عمير عن يحيى الطويل صاحب المقرئ، عن الصادق (عليه السلام): «إنما يؤمر بالمعروف و ينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ، أو جاهل فيتعلم، و أما صاحب سوط أو سيف فلا» (١).

ثم ان احتمال التأثير ليس شرطاً في جميع مراتب النهي يعنى ان انكار المنكر واجب نفسى بلا شرط .

(ثم يتدرج فى الإنكار بإظهار الكراهه، ثم القول اللين، ثم الغليظ، ثم الضرب)

لكن لا- دليل على التدرج من اظهار الكراهه الى القول اللين بل الظاهر ان اول مرتبه من مراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هى الموعظه الحسنه فقد قال تعالى لموسى و هارون لما بعثهما إلى فرعون: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} بل دلت الايه المباركه الوارده فى نشوز المرأه بالوعظ اولاً قال

ص: ١١٠

تعالى {...فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن...} (١) ولا يخفى عدم الخصوصية للنشوز .

نعم لو لم ينفع القول اللين انتقل الامر الى القول الغليظ بحكم العقل ولو لم ينفع فالى الضرب بحكم الايه المتقدمه .

وقال الصادق (عليه السلام) لقوم من أصحابه: «إنه قد حقّ لى أن آخذ البرىء منكم بالسقيم و كيف لا يحقّ لى ذلك و أنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا تنكرون عليه و لا تهجرونه و لا تؤذونه حتّى يتركه» (٢).

و خبر جابر عن الباقر (عليه السلام) «فجاهدوهم بأبدانكم و أبغضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطانا، و لا باغين مالا و لا يريدون بظلم ظفرا حتّى يفيئوا إلى أمر الله، و يمشوا على طاعته - الخبر» (٣).

و قد نقل لنا التاريخ شاهدا له ففى الطبرى فى غزوه مؤته فى رجوع الناس بعد قتل جعفر و صاحبيه فرارا مع خالد بن الوليد قالت أم سلمه لامرأه سلمه بن هشام بن المغيرة: مالى لا أرى سلمه يحضر الصلاه مع النبى صلى الله عليه و آله و المسلمين؟ قالت: و الله ما يستطيع أن يخرج، كلّما خرج صاح الناس: أفرتم فى

ص: ١١١

---

١- النساء ايه ٣٤

٢- المقنعه (فى باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، بعد حدوده)

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٥، ص: ٥٦ ح ١

سبيل الله، وفيه أيضا لما دنا الجيش من دخول المدينة تلقاهم المسلمون وجعلوا يحثون التراب على الجيش ويقولون: يا فرار في سبيل الله»(١).

و أما إظهار الكراهه فهو واجب نفسى لو لم ينفع الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما فى معتبر السيكونى، عن الصادق (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): أمرنا النبي صلى الله عليه وآله أن نلقى أهل المعاصى بوجوه مكفهرة»(٢) و ظاهره انهم لا ينتهون عن معاصيهم .

### عدم اختصاص الأمر و النهى بصنف

ثم ان وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يختص بصنف خاص كالحاكم السياسى و رجال العلم بل يعم كل قادر وذلك لإطلاق الأدله و عدم المقيّد لها , و بقوله تعالى: {الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْمَآرِضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ} (٣).

ص: ١١٢

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ٢١٠

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٥٨ ح ١٠

٣- الحج: ٤١

(و في التدرج الى الجرح و القتل قولان)

الأول: الجواز، ذهب إليه المرتضى و يمكن الاستدلال له بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ﴾ (١).

و روى سنن أبي داود «عن ديلم الحميري قلت للنبي صلى الله عليه و آله و سلم: أنا بأرض بارده نعالج فيها عملا شديدا، و إننا نتخذ شرابا من هذا القمح، نتقوى به على أعمالنا و برد بلادنا، فقال: هل يسكر؟ قلت: نعم، قال: فاجتنبوه، قلت: إن الناس غير تاركه، قال: فإن لم يتركوه فقاتلوهم» (٢).

و روى الطبري في قيام ابن الأشعث «عن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) يوم لقي أهل الشام: من رأى عدوانا يعمل به و منكرا يدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم و برىء، و من أنكر بلسانه فقد أجره، و هو أفضل من

ص: ١١٣

١- البقرة ٢٧٨

٢- النجعة في شرح اللمعة؛ ج ٦، ص: ٢١١

صاحبه، و من أنكر بالسيف لتكون كلمه الله العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى و نور فى قلبه باليقين»(١).

لكن قال الشهيد الثانى: «من استدلّ بعموم الأوامر و إطلاقها فإنما يتم فى الجرح دون القتل لفوات معنى الأمر و النهى معه»(٢).  
واجيب: بأننا لا ننزله على الشخص بل على النوع، فإذا قتل شخص على ترك المعروف و ارتكاب المنكر يكون سببا كلياً لصلاح الباقيين، كما أنّ فى قتل القاتل، حياه لباقي الناس.

اقول: ان الايه المباركه وان دلت على محاربه من يتعاطى الربا لكنها مثل ايات الجهاد و ايه القصاص {و من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا}(٣) و ايات اقامه الحدود فقله تعالى {السارق والسارق فاقطعوا ايديهما..}(٤) فهل هذه الايات داله على ان ذلك بلا اذن من الامام او من يقوم مقامه عند فقده , ولا شك بتقيدها بالرجوع الى من له ذلك وبذلك يظهر الجواب عن توهم اطلاق خبرى سنن ابن داود والطبرى مضافا الى ضعف سندهما مع كونهما عاميين , كما ويظهر

ص: ١١٤

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ٢١١

٢- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه (المحشى - سلطان العلماء)؛ ج ١، ص: ٢٢٥

٣- الاسراء ٣٣

٤- المائده ٣٨

الجواب عما استدل به الشهيد الثاني من ان الادله مطلقه وقد عرفت انها لا اطلاق لها .

الثاني: العدم إلّا بإذن الإمام، ذهب إليه المفيد فقال: «و الإنكار باليد يكون بما دون القتل و الجرح كما يكون بهما، و على الإنسان دفع المنكر بذلك في كل حال يغلب في ظنه زوال المنكر به، و ليس له القتل و الجرح إلّا بإذن سلطان الزمان المنصوب لتدبير الأنام»<sup>(١)</sup>.

### وجوب الإنكار بالقلب على كل حال

(و يجب الإنكار بالقلب على كل حال)

في حال الاقتدار على غيره و عدمه لأنه ميسر لكل أحد فان انكار المنكر واجب عيني كما يشهد لذلك معتبر السيكوني، عنه (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): أمر النبي صلى الله عليه وآله أن تلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهره»<sup>(٢)</sup> والمكفهر: العبوس، قال الجوهرى: اكفهر الرجل إذا عبس <sup>(٣)</sup>.

ص: ١١٥

---

١- المقنعه (في باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، بعد حدوده)

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٥٨ ح ١٠

٣- الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية؛ ج ٢، ص: ٨٠٩؛ كفهر؛ ج ٢، ص: ٨٠٩

و في صحيح ابن ابي عمير عن يحيى الطويل صاحب المقرئ: «حسب المؤمن غيرا إذا رأى منكرا أن يعلم الله عزّ وجلّ من قلبه إنكاره» (١) و غيره (٢).

ثم إن لم يقدر على غيره يكفيه و إن قدر معه على القول باللسان فقط وجب كما تقدم .

ثم انه ورد وجوب الامر بالمعروف و النهي عن المنكر في خصوص الاهل كما في معتبر عبد الأعلى مولى آل سام، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ جَلَسَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْكِي وَ قَالَ: أَنَا عَجَزْتُ عَنْ نَفْسِي [و] كَلَّفْتُ أَهْلِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: حَسْبُكَ أَنْ تَأْمُرَهُمْ بِمَا تَأْمُرُ بِهِ نَفْسُكَ، وَ تَنْهَاهُمْ عَمَّا تَنْهَى عَنْهُ نَفْسُكَ» (٣).

و موثق أبي بصير «في قول الله عزّ وجلّ ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ قلت: كيف أقيهم؟ قال: تأمرهم بما أمر الله، و تنهاهم عما نهاهم الله فإن أطاعوك كنت قد وقيتهم، و إن عصوك كنت قد قضيت ما عليك» (٤).

ص: ١١٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٦٠ ح ١

٢- ففى التهذيب (فى ٥ من نوادر جهاده) «عن جعفر، عن أبيه، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام، عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله: من شهد أمرا فكرهه كان كمن غاب عنه و من غاب عن أمر فرضيه كان كمن شهد».

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٦٢ ح ١

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ١٦٢ ح ٢



و موثقہ الآخر «عن الصادق (عليه السلام) في قول الله عزَّ و جلَّ {قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِيكُمْ نَارًا} كيف نقى أهلنا؟ قال: تأمرونهم و تنهونهم»<sup>(١)</sup>.

### جواز إقامة الحدود للفقهاء حال الغيبه

(و يجوز للفقهاء حال الغيبه إقامة الحدود مع الأمن من الضرر)

قال المفيد في مقنعته: «فأما إقامة الحدود فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله و هم أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام و من نصبوه لذلك من الأمراء و الحكام و قد فوضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان»<sup>(٢)</sup> كما سيأتي اثباته من التوقيع الشريف .

(و كذا الحكم بين الناس)

بنفس الدليل السابق مضافا الى مقبوله عمر بن حنظله فيها «قال: انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا فارضوا به

ص: ١١٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٦٢ ح ٣

٢- المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٨١٠؛ باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر .

حكما فإنني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكما فلم يقبله منه فإنما بحكم الله استخفّ و علينا ردّ و الزاد علينا الزاد على الله و هو على حدّ الشرك بالله»(١).

(مع اتصافهم بصفات المفتى و هي الايمان و العدالة و معرفه الأحكام بالدليل و القدره على ردّ الفروع إلى الأصول)

والمراد من معرفه الاحكام بالدليل الفقه المنصوص، و من رد الفروع الى الاصول ما ليس فيه نصّ خاصّ، و إنّما يستنبط من قواعد كُتِبَتْ بالكتاب أو السنّه ففي خبر السياري روى عن ابن أبي ليلى أنّه قدّم إليه رجل خصما له، فقال: «إنّ هذا باعنى هذه الجاريه فلم أجد على ركبها حين كشفها شعرا و زعمت أنّه لم يكن لها قطّ، قال: فقال له ابن أبي ليلى: إنّ الناس ليحتالون لهذا بالحيل حتّى يذهبوا به فما الذى كرهت؟ قال: أيّها القاضى إن كان عيبا فاقض لى به، قال: اصبر حتّى أخرج إليك فإنني أجد أذى فى بطنى، ثمّ دخل و خرج من باب آخر فأتى محمّد بن مسلم الثقفى فقال له: أىّ شىء تروون عن أبى جعفر (عليه السلام) فى المرأة لا يكون على ركبها شعر أ يكون ذلك عيبا؟ فقال له محمّد بن مسلم: أمّا هذا نصّا فلا أعرفه و لكن حدّثنى أبو جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السّلام، عن النّبيّ صلّى الله

ص: ١١٨

---

١- الكافى (فى ٥ من باب كراهه الارتفاع إلى قضاء الجور، ٨ من قضاياه)

عليه وآله أنه قال: كل ما كان في أصل الخلقه فراد أو نقص فهو عيب، فقال له ابن أبي ليلى: حسبك، ثم رجع إلى القوم ففضى لهم بالعيب».(١)

(و يجب الترافع إليهم)

اي الى فقهاء الاماميه اذا اراد احقاق حقه .

(و يأثم الرّادّ عليهم)

كما هو صريح مقبوله عمر بن حنظله الـتـيه كما و يحرم التحاكم الى حكام الجور كما في الايه المباركه { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ } و مقبوله عمر بن حنظله عنه (عليه السلام): «سألته عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعه في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أ يحل ذلك؟ فقال: من تحاكم إلى الطاغوت فحكم له، فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقه ثابتا لأنه أخذ بحكم الطاغوت وقد أمر الله أن يكفر به، قلت: كيف يصنعان؟ قال: انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا فارضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم

ص: ١١٩

يقبله منه فإنما بحكم الله استخفّ و علينا ردّ و الزاد علينا الرّاد على الله و هو على حدّ الشرك بالله» (١) وغيرها (٢).

هل يجوز للزوج اقامه الحدّ على زوجته و الوالد على ولده و..؟

(يجوز للزوج اقامه الحدّ على زوجته و الوالد على ولده و السيد على عبده)

إنّما المنصوص الأخير كما في صحيح ابن محبوب عن ابن بكير عن عنبسه بن مصعب العابد «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): كانت لي جاريه فرنت، أحدها؟ قال: نعم، و لكن ليكون ذلك في سرّ لحال السلطان» (٣).

وموثق إسحاق بن عمّار، عنه (عليه السلام): قلت: «ربّما ضربت الغلام في بعض ما يجرم - إلى - ثمّ غضب، فقال: يا إسحاق إن كنت تدري حدّ ما أجرم فأقم الحدّ فيه، و لا تعدّ حدود الله» (٤).

و الحميرى، في أخبار قرب إسناده إلى الكاظم (عليه السلام) «عن عليّ بن جعفر، عنه (عليه السلام): سألت عن رجل هل يصلح أن يضرب مملوكه في الذّنب يذنبه؟ قال: يضربه

ص: ١٢٠

---

١- الكافي (في ٥ من باب كراهه الارتفاع إلى قضاء الجور، ٨ من قضاياه)

٢- الكافي (في ٢ و ٣ من باب كراهه الارتفاع إلى قضاء الجور، ٨ من قضاياه)

٣- الكافي (في ٨ من ٤٥ من حدوده، باب ما يجب على المماليك)

٤- الكافي (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٢٦٧ ح ٣٤

على قدر ذنبه إن زنا جلده و إن كان غير ذلك فعلى قدر ذنبه السوط و السوطين و شبهه و لا يفرض في العقوبة»<sup>(١)</sup>.

و أمّا الأولاد فلم نقف فيه على نصّ خاصّ أو عامّ و إنّما قال الشيخ في نهايته: «قد رخص في حال قصور أيدي أئمة الحقّ أن يقيم الإنسان الحدّ على ولده و أهله و ممتلكاته إذا لم يخف» و هو صحيح عند فقد الحاكم و وصول النوبة الى الولاية الحسينيه بدليل قوله تعالى {شرع لكم من الدين... أن اقيموا الدين} <sup>(٢)</sup>.

و لو اضطره السلطان إلى إقامة حد أو قصاص ظلما

(و لو اضطره السلطان إلى إقامة حد أو قصاص ظلما أو اضطره لحكم مخالف جاز الّا القتل فلا تقيه فيه)

كما في صحيح محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إنما جعلت التقيّه ليحقن بها الدّم، فإذا بلغ الدّم فليس تقيّه»<sup>(٣)</sup>.

ص: ١٢١

---

١- وسائل الشيعة؛ ج ٢٨، ص: ٥٢؛ ب ٣٠ أن للسيد إقامة الحد على مملوكه و تأديبه بقدر ذنبه .

٢- الشورى ايه ١٣

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٢، ص: ٢٢٠ ح ١٦

و صحيح أبى حمزه الثمالى، عن الصادق (عليه السلام): «لن تبقى الأرض إلّا و فيها منّا عالم يعرف الحقّ من الباطل، قال: إنّما جعلت التقيّه ليحقن بها الدّم، فإذا بلغت التقيّه الدّم فلا تقيّه - الخبر» (١).

حصيله البحث:

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان عقلاً و نقلًا على الكفايه، و يستحبّ الأمر بالمندوب و النهى عن المكروه، و إنّما يجبان بهذه الشرائط: ١- العلم بالمعروف و المنكر فلو كان جاهلا لا يجب عليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر و ليس هذا الشرط من شرائط الوجوب بل الواجب.

٢- و إصرار الفاعل أو التارك . ٣- و الأمن من الضرر و الطريق لإحراز الضرر لا يختصّ بالعلم بل يكفى خوفه . ٤- و احتمال التأثير .

و الظاهر ان اول مرتبه من مراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هي الموعظه الحسنه , نعم لو حصل المطلوب بإظهار الكراهيه سقط الوجوب, و لو لم ينفع القول اللين انتقل الامر الى القول الغليظ و لو لم ينفع فالى الضرب. و يجب الإنكار بالقلب على كلّ حالٍ ويحرم تأييد المنكر فان انكار المنكر واجب نفسى. كما وان إظهار الكراهه واجب نفسى ايضا لو لم ينفع الامر بالمعروف والنهي عن

ص: ١٢٢

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ١٧٢ ح ١٣

المنكر فعن أمير المؤمنين (عليه السلام): أمر النبي صلى الله عليه وآله أن تلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهرة.

و يجب الامر بالمعروف و النهى عن المنكر فى خصوص الاهل فقال الصادق (عليه السلام): «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ جَلَسَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْكِي وَ قَالَ: أَنَا عَجَزْتُ عَنْ نَفْسِي [و] كَلَّفْتُ أَهْلِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: حَسْبُكَ أَنْ تَأْمُرَهُمْ بِمَا تَأْمُرُ بِهِ نَفْسُكَ، وَ تَنْهَاهُمْ عَمَّا تَنْهَى عَنْهُ نَفْسُكَ» (١).

و اما الجرح و القتل فمن وظائف الحاكم الشرعى، و يجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود مع الأمن و الحكم بين الناس مع اتصافهم بصفات الإيمان و العدالة و معرفه الأحكام، و تجب الترافع إليهم اذا اراد احقاق حقه و يأثم الرادّ عليهم ، كما و يجوز لغير الفقهاء من عدول المؤمنين اجراء الحدود و الحكم بين الناس بالاستناد الى فتاوى الفقهاء اذا ما تعذر الرجوع الى الفقهاء ، و يحرم التحاكم الى حكام الجور، و يجوز للسيد إقامة الحد على عبده، و لو اضطره السيلطان إلى إقامة حدٍّ أو قصاصٍ ظلماً أو الحكم جاز إلا القتل فلا تقيّه فيه.

ص: ١٢٣

(و هي تنقسم إلى معينه)

ككفاره من أفاض من عرفات قبل الغروب، و من أفاض من المشعر قبل الفجر، و كفاره الجماع في الحج و عمره و غيرها.

(و الى مرتبه و مخيره)

### فالمرتبه كفاره الظهار و قتل الخطأ

(فالمرتبه كفاره الظهار و قتل الخطأ، و خصالهما خصال كفاره الإفطار في رمضان العتق فالشهران فالستون)

أمّا الظهار فخصاله الثلاثه ذكرت في الكتاب المجيد قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا - إِلَى - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (١).

ص: ١٢٤



و أما روايه معاويه بن وهب: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقول لامرأته: «هي عليه كظهر أمه» قال: تحرير رقبه، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً- الخبر» (١) ف «أو» فيه للتقسيم و أجمله اعتمادا على اشتهاار ترتيبه ولا فهي مخالفه للقران .

و أمّا قتل الخطأ فذكر الأولان في الكتاب، و الأخير في السنّه، قال تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ - إِلَىٰ - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٢).

و صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر-: «و إذا قتل خطأ أدى ديته- إلى- فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً مداً مداً- الخبر» (٣).

و أما خبر زراره، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عن رجل قتل رجلاً خطأ في الشهر الحرام؟ قال: تغلظ عليه الدية و عليه عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: فإنه يدخل في هذا شيء، فقال: ما هو؟ قلت: يوم العبد و أيام

ص: ١٢٥

---

١- الكافي (في ٢٢ من ظهاره، ٧٢ من طلاقه)

٢- النساء ٩٢

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٣٢٢ ح ١٢

التشريق، قال: يصومه فإنه حق يلزمه» (١) فلعل «أو» فيه للتقسيم كما مرّ في الظّهار وآلا كانت مخالفه للقران .

و أما صحيح زراره «قلت للباقر (عليه السلام): رجل قتل رجلا في الحرم قال: عليه ديه و ثلث، و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، و يعتق رقبه، و يطعم ستين مسكينا، قلت: يدخل في هذا شيء، قال: و ما يدخل؟ قلت: العيد و أيام التشريق، قال: يصومه فإنه حق لزومه» (٢) المشتمل على كفّاره الجمع فمحمول على قتل العمد لعدم تقييده بالخطأ.

(و كفّاره من أفطر في قضاء شهر رمضان بعد الزوال إطعام عشرة مساكين ثم صيام ثلاثة أيام)

كما في صحيح ابن محبوب عن الحارث بن محمد عن بريد العجلي «عن الباقر (عليه السلام) في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان؟ قال: إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه إلّا يوم مكان يوم، و إن كان أتى أهله بعد زوال الشمس فإنّ عليه أن يتصدّق على عشرة مساكين، فإن لم يقدر صام يوما مكان

ص: ١٢٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٤٠ ح ٩

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٣٩ ح ٨

يوم و صام ثلاثه أيام كفّاره لما صنع» (١) و رواه الفقيه و زاد «بعد عشره مساكين» «لكلّ مسكين مدّ» (٢) و عمل به الإسكافيّ و الشيخان و المرتضى.

و فى المساله أخبار آخر غير معمول بها .

الاول: مرسل حفص بن سوجه «عن الصادق (عليه السلام) فى الرجل يلاعب أهله أو جاريتها و هو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل، قال: عليه من الكفّاره مثل ما على الذى يجمع فى شهر رمضان» (٣) و من الغريب أنّ الكافى رواه تحت عنوان باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً فى شهر رمضان فلعله اورده بعنوان شهر رمضان لا قضائه .

الثانى: صحيح هشام بن سالم: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل وقع على أهله و هو يقضى شهر رمضان؟ فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاه العصر فلا شىء عليه، يصوم يوماً بدل يوم، و إن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم و أطعم عشره مساكين فإن لم يمكنه صام ثلاثه أيام كفّاره لذلك» (٤).

ص: ١٢٧

- 
- ١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ١٢٢ ح ٥
  - ٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ١٤٩ ح ٦
  - ٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ١٠٣ ح ٧
  - ٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٤، ص: ٢٧٩ ح ١٨

و الظاهر كون «العصر» فى الموضوعين محترّف «الظهر» للتشابه الخطي بينهما فيكون موافقا لصحيح ابن محبوب عن الحارث عن بريد المتقدم الذى افتى به الاصحاب دون هذا الذى اعرض عنه الاصحاب.

الثالث: موثق زراره: «سألت الباقر (عليه السلام) عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فأتى النساء؟ قال: عليه من الكفّاره ما على الذى أصاب فى شهر رمضان، ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان» (١) و هو خبر شاذّ و حمل الشيخ له على من أفطر بعد الزوال تهاونا كما ترى، و عمل به على بن بابويه فى رسالته و تبعه ابنه فى مقنعه حاملين له على الإفطار بعد الزوال، و ناسبين مضمون صحيح ابن محبوب عن الحارث عن بريد إلى الزوايه و هو منهما غريب، فخير زراره ذاك فى طريقه على بن فضال الفطحي و لا وثوق به فى قبال صحيح ابن محبوب الذى هو من اصحاب الاجماع .

الرابع: موثق عمّار الساباطي، عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و يريد أن يقضيها متى يريد أن ينوى الصيام، قال: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم و إن كان نوى الإفطار فليفطر، سئل فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال؟ لا، سئل فإن نوى الصوم، ثم أفطر بعد ما زالت الشمس، قال: قد

ص: ١٢٨

أساء و ليس عليه شىء، إلّا قضاء ذلك اليوم الذى أراد أن يقضيه»<sup>(١)</sup> وهو من اخبار عمار الشاذه وحمله الشيخ على أنّ المراد بقوله «و ليس عليه شىء» «ليس عليه شىء من العقاب» و هو كما ترى، فإنّه كالصريح فى أنّه ليس عليه إلّا يوم بدل يوم. و لم يعمل به إلّا العمانى و كأنّه عمل بإطلاق قوله تعالى {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ} فإنّه يقدّم عموم الآيات على خصوص الروايات، و الصحيح ما قاله المصنف وعمل به الكافى و الفقيه و الشيخان و المرتضى و الإسكافى.

ثم يدلّ على عدم جواز إفطار القضاء بعد الزوال غير ما تقدم بدون التعرض لحكم الكفّاره موثق سماعه<sup>(٢)</sup> وخبر عبد الله بن سنان<sup>(٣)</sup>.

و أمّا موثق أبى بصير، عنه (عليه السلام) «سألته عن المرأة تقضى شهر رمضان فيكرهها زوجها على الإفطار، فقال: لا ينبغي له أن يكرهها بعد الزوال»<sup>(٤)</sup> فهو وان كان ظاهره الكراهه لكن بقربه ما تقدم من النصوص الداله على حرمة الافطار بعد الزوال يراد منه الحرمة والا سقط بالمعارضه معها .

ص: ١٢٩

- 
- ١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢٧٩ ح ٢٠
  - ٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢٧٨ ح ١٦
  - ٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢٧٨ ح ١٤
  - ٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢٧٨ ح ١٥

(والمخيرة كفاره شهر رمضان)

كما هو المشهور ذهب إليه الإسكافي والشيخان والمرتضى والديلمى والحلبى والقاضى، وابن حمزه والحلى، وبه استفاضت النصوص و هو المفهوم من الكليني حيث روى عنه من الاخبار فى ذلك منها صحيح عبد الله بن سنان «عن الصادق (عليه السلام) فى رجل أفطر فى شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر، قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق»<sup>(١)</sup>.

وصحيح جميل بن دراج، عنه (عليه السلام) «أنه سئل عن رجل أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا؟ فقال: إن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال: هلكت يا رسول الله، فقال: ما لك؟ قال: الثمار يا رسول الله، قال و مالك قال: وقعت على أهلى، قال: تصدق واستغفر - إلى - فدخل رجل من الناس بمكتل من تمر فيه عشرون صاعا يكون عشره أصوع بصاعنا، فقال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم

ص: ١٣٠

سَلَّمَ: خذ هذا التمر فتصدّق به - إلى - فلمّا خرجنا قال أصحابنا: إنّهُ بدء بالعَتَق فقال: أعتق أو صم أو تصدّق» (١).

و صحيح عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام) «في رجل وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدّق به على ستّين مسكيناً، قال: يتصدّق بقدر ما يطيق» (٢).

وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمّداً، قال: يتصدّق بعشرين صاعاً، و يقضى مكانه» (٣) وسنده فيه ارسال لكن رواه الشيخ بسند صحيح عنه وفيه بدل «قال - إلخ» قال: عليه خمسة عشر صاعاً لكلّ مسكين مدّ بمدّ النّبىّ صلّى الله عليه وآله و سَلَّمَ أفضل» (٤).

وقد تردد الفقيه في كون الاطعام عشرين صاعاً ام خمسة عشر صاعاً فروى خبر عبد المؤمن الأنصارى عن الباقر (عليه السلام) «قال: إنّ رجلاً أتى النّبىّ صلّى الله عليه وآله و سَلَّمَ فقال: هلكت و أهلكت، فقال صلّى الله عليه وآله و سَلَّمَ: و ما أهلكك؟ قال: أتيت امرأتى في شهر رمضان و أنا صائم، فقال له النّبىّ صلّى الله عليه وآله و سَلَّمَ: أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: فصم شهرين متتابعين فقال: لا

ص: ١٣١

- 
- ١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٠٢ ح ٢
  - ٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٠٢ ح ٣
  - ٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٠٣ ح ٨
  - ٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٤، ص: ٢٠٧ ح ٦

أطيق، قال: تصدّق على ستّين مسكيناً، قال: لا أجد فأتى النّبيّ صلّى الله عليه وآله بعدد في مئة من تمر فقال النّبيّ صلّى الله عليه وآله: خذها فتصدّق بها، فقال: والذي بعثك بالحقّ نبياً ما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منّا، فقال: خذ فكله أنت وأهلك فإنّه كفّاره لك» (١).

ثمّ قال الفقيه: «و في روايه جميل، عن الصادق (عليه السلام): أنّ المئتين الذي أتى به النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم كان فيه عشرون صاعاً من تمر» (٢) وقوله إشارة إلى روايه الكافي للقضيّه عن جميل، عن الصادق (عليه السلام) وهو شاهد على أنّ الأصل في القضيّه واحد .

ثمّ روى مؤيّدنا لكون الكفّاره عشرين صاعاً خبر إدريس بن هلال، عن الصادق (عليه السلام) أنّه سئل عن رجل أتى أهله في شهر رمضان، قال: عليه عشرون صاعاً من تمر بذلك أمر النّبيّ صلّى الله عليه وآله الرجل الذي أتاه فسأله عن ذلك» (٣) .

ثمّ روى محمّد بن نعمان عنه (عليه السلام) أنّه سئل عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان، فقال: كفّارته جريبان من طعام وهو عشرون صاعاً» (٤).

ص: ١٣٢

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ١١٦ ح ٢

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ١١٦ ح ٣

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ١١٦ ح ٤

٤- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ١١٦ ح ٥



اقول: والملاحظ من هذه النصوص ان ما دل على العشرين صحيح سنداً بخلاف ما دل على الخمسة عشر وعليه فالعمل على العشرين وهي ستون مداً لستين فقيراً لكل فقير مد كما في موثق سماعه: «سألته عن رجل لزم بأهله فأنزل، قال: عليه إطعام ستين مسكيناً، مد لكل مسكين» (١).

هذا و اشتمل صحيح جميل اشتمل أنّ التمر الذي أتى به النبي صلى الله عليه وآله كان عشرين صاعاً «كان عشره أصوع بصاعنا» وهذا ما يوجب الاجمال في مقدار الصاع لكن يمكن حمله على ان صيعان زمان الامام الصادق (عليه السلام) مخصوصه في ذلك المكان لا عموم لها بخلاف صاع النبي (ص) والّا كان اللازم البيان و لم يبين .

و اما ما قيل من انه يجمع بينهما بكون العشرين ندباً، و الواجب خمسة عشر فهو جمع تبرعى مضافاً الى ان اخبار الخمسة عشر غير موثوق بها حتى تعارض اخبار العشرين .

و أما ما في الصحيح عن المشرقى، عن أبي الحسن (عليه السلام): «سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أياماً متعمداً ما عليه من الكفّاره؟ فكتب (عليه السلام): من أفطر يوماً من

ص: ١٣٣

شهر رمضان متعمدا فعليه عتق رقبه مؤمنه و يصوم يوما بدل يوم» (١) فأعم من الترتيب.

ومثله خبر سليمان بن حفص المروزي، عن الفقيه (عليه السلام) «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه» (٢).

هذا و ذهب العماني إلى كونها مرتبه كالظهار، و يشهد له صحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): «سألت عن رجل نكح امرأته و هو صائم في رمضان ما عليه؟ قال: عليه القضاء و عتق رقبه فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد فليستغفر الله» (٣) و يمكن حمله على الافضليه جمعا بينه وبين ما تقدم والّا فهو أضعف من معارضه تلك الأخبار القويّه.

و أمّا ما في موثق سماعه: «سألت عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمدا؟ فقال: عليه عتق رقبه و إطعام ستين مسكينا- الخبر» (٤) فحمل الشيخ «الواو» فيه

ص: ١٣٤

- 
- ١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢٠٧ ح ٧
  - ٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢١٢ ح ٢٤
  - ٣- الوسائل (في ٩ من ٨ من أبواب ما تمسك) عن كتاب علي بن جعفر.
  - ٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٤، ص: ٢٠٨ ح ١١

للتخير . قلت: وهو ايه عدم الوثوق به فهو مورد اعراض الاصحاب ولذا التجأ الشيخ الى توجيهه فلا- عبره به كما ان نوادر الاشعري نقله بلفظ الواو(١).

## كفاره خلف النذر و العهد

(و خلف النذر و العهد)

اما كفاره خلف النذر والعهد ففيهما اقوال:

الاول: كفاره من افطر يوماً من شهر رمضان مخيراً في خصالها سواء كان النذر صوماً أو غيره من الافعال ذهب اليه الشيخان و ابو الصلاح و ابن حمزه و ابن البراج(٢) و اليه ذهب المصنف الا ان المفيد جعل كفاره العهد كفاره قتل الخطأ.

الثاني: و قال سلاّر كفاره خلف النذر كفاره ظهار(٣) و هي مرتبه.

الثالث: قول على بن بابويه في رساله ان كفاره خلف النذر (فقط) صيام شهرين متتابعين و مثله ابنه في المقنع الا انه قال: «فان نذر ان يصوم في كل سبت فليس له

ص: ١٣٥

---

١- نوادر أحمد الأشعري في باب كفاره من واقع أهله في شهر رمضان

٢- المختلف ج/ ٨ ص ٢٣٤ و المقنعه ص ٥٦٩ و النهايه ٥٧٠ و المبسوط ج/ ٦ ص ٢٠٧ و الكافي في الفقه ص ٢٢٥ و الوسيله ص ٣٥٣ و المهذب ج/ ٢ ص ٤٢١ و ابن زهره النجعه ص ٣٠٨ هذا و المفيد جعل كفاره قتل الخطأ كمن افطر في يوم من شهر رمضان فتلك كفارته.

٣- المراسم ص ١٨٧

ان يتركه الا من عله فان افطر من غير عله تصدق مكان كل يوم على عشرة مساكين»(١) و مثل هذا الاستثناء قاله فى الفقيه.

الرابع: قول التهذيب و الاستبصار فى كون الكفاره فى العهد و النذر كفاره افطار شهر رمضان فان لم يتمكن فكفاره يمين جمعاً منه بين الاخبار.(٢)

الخامس: قول الصدوق فى الفقيه من كون كفاره النذر كفاره يمين(٣) الا انه استثنى كون النذر صيام يوم معين و يفسده بالجماع فجعل كفارته عتق رقبه و مثله استثنى فى المقنع.

السادس: ما نقله ابن ادريس عن المرتضى فى المسائل الموصليه و الصدوق ان النذر ان كان لصوم يوم فافطر فعليه كفاره افطار يوم من شهر رمضان و الا فكفاره يمين(٤) و اختاره هو.

السابع: قول المفيد فى باب النذور و العهود من كون كفاره الخلف فى النذر كفاره ظهار فان لم يقدر على ذلك كان عليه كفاره يمين(٥).

ص: ١٣٦

---

١- المختلف ج/ ٨ ص ٢٣٥ و المقنع ص ١٣٧ و مثلهما الرضوى ص ٢٤٧

٢- التهذيب ج/ ٨ ص ٣٠٦ و الاستبصار ج/ ٤ ص ٥٥

٣- الفقيه ج/ ٣ ص ٢٣٢ السرائر ج/ ٣ ص ٧٤ و ص ٧٥

٤- السرائر ج/ ٣ ص ٧٤ و ص ١٧٥ النجعه الصوم ص ٣٠٧

٥- النجعه الصوم ص ٣٠٧

اقول: والظاهر من الاخبار ان كفاره النذر هي كفاره يمين ألا اذا كان النذر صيام يوم معين و افسده بالجماع فكفارته عتق رقبة وهو المفهوم من الكليني و الصدوق في الفقيه و ان كفاره العهد هي كفاره افطار يوم من شهر رمضان.

اما الاول: فتشهد له النصوص المستفيضه مثل صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (ان قلت لله عليّ فكفاره يمين<sup>(١)</sup>) و مثله خبر حفص بن غياث<sup>(٢)</sup> و صحيح علي بن مهزيار كتب بندار مولى ادريس اليه يسأله ياسيدي (رجل نذر ان يصوم يوماً فوقع ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفاره فكتب اليه يصوم يوماً بدلاً يوم و تحرير رقبة مؤمنه<sup>(٣)</sup>) و صحيحه الآخر ( كتب بندار مولى ادريس يا سیدی نذرت ان اصوم كل يوم سبت فان انا لم اصمه ما يلزمني من الكفاره؟ فكتب و قرأته لا تتركه الا من عله - الى - و ان كنت افطرت من غير عله فتصدق بعدد كل يوم لسبعة مساكين<sup>(٤)</sup>) و في المقتع بدل سبعة «عشره» و قال في المسالك في كونه في المقنع عشره ( هو عندى بخطه الشريف<sup>(٥)</sup>) .

ص: ١٣٧

---

١- الكافي ج/٧ ص ٤٥٦ ح/٩ و الفقيه ج/٣ ص ٢٣٠/ ١٠٨٧ و التهذيب ٨/ ص ٣٠٦/ ١١٣٦ و الاستبصار ج/٤ ص ٥٥/ ١٩٣

٢- الكافي ج/٧ ص ٤٥٧ ح/١٣ و التهذيب ج/٨ ص ٣١٦ و الاستبصار ج/٤ ص ٥٤

٣- الكافي ج/٧ ص ٤٥٦

٤- الكافي ج/٧ ص ٤٥٦ ح/١٠٦ و التهذيب ج/٤ ص ٢٣٥ ح/٦٤ و الاستبصار ج/٢ ص ١٠٢ ح/٧

٥- المسالك ج/٢ ص ٨٧

اقول: و بقرينه فتوى المقنع تسقط نسخه سبعة و تصح نسخه عشره و بهذا الاستثناء و كونه عشره افتي ابو الصلاح (١) مع تفصيل كما هو واضح و هذه الروايات لا يعارضها شيء عدا ثلاث روايات مختصه بالعهد سيأتى الكلام عنها نعم يعارض قسمًا منها خبر اسحاق بن عمار عن الصادق (عليه السلام) (فى رجل يجعل عليه صياماً فى نذر فلا يقوى؟ قال: يعطى من يصوم عنه فى كل يوم مدين) (٢) و بالاستناد اليه افتي النهايه بان من عجز عن صيام يوم نذر صومه اطعم مسكيناً مدين من طعام كفاره لذلك اليوم و قد اجزأه (٣) و هو كما ترى دليلاً ومدعى و بعد الاعراض عنه فلا يقاوم ما تقدم .

واما الثانى: فيشهد له خبر ابى بصير عن احدهما (عليه السلام) قال: (من جعل عليه عهداً لله و ميثاقه فى امر لله طاعه فحنت فعليه عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً) (٤) وخبر على بن جعفر عن اخيه عن الكاظم (عليه السلام) قال سألته عن رجل عاهد الله فى غير معصيه ما عليه ان لم يف بعهده؟ قال (يعتق رقبه أو يتصدق بصدقه أو يصوم شهرين متتابعين) (٥) و بهما يفسر صحيح عبد الملك بن عمرو عن

ص: ١٣٨

١- الكافى فى الفقه ص ٢٢٥ فقال (فان كان لضروره يطيق معها الصوم لمشقه فعليه كفاره اطعام عشره مساكين أو صوم ثلاثه ايام و ان كان لضروره لا يطيق معها الصوم فلا كفاره عليه).

٢- التهذيب ج ٨/ ص ٣٠٦ ح ١١٣٨

٣- النهايه ص ٥٧١

٤- التهذيب ج ٨/ ص ٣١٥ ح ١١٧٠ و الاستبصار ج ٤/ ص ٥٤ ح ١٨٧

٥- التهذيب ج ٨/ ص ٣٠٩ ح ١١٤٨ و الاستبصار ج ٤/ ص ٥٥ ح ١٨٩

الصادق (عليه السلام) قال (من جعل لله عليه ان لا يركب محرماً سمّاه فركبه قال: و لا اعلم الا قال: فليعتق رقبه أو ليصم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً)<sup>(١)</sup> فانه صادق على النذر و اليمين و العهد فهو مجمل و بهما يتم تفسيره مضافاً الى ان الراوى فيه متردد غير جازم و من هذه الجبهه لا يمكن الاعتماد على كلامه نعم يصلح مؤيداً لهما. هذا و قد عرفت عمل المفيد و الشيخ و ابوالصلاح و ابن البراج و ابن حمزه ابن زهره بهما أنّهم عموهما للنذر كما وان الظاهر من الكليني و الصدوق عدم الاعتماد عليهما فلم يروياهما .

هذا ويشهد لكون الكفاره كفاره شهر رمضان ما رواه أحمد الأشعري «عن أبي جعفر (عليه السلام) في رجل عاهد الله عند الحجر ألا يقرب محرماً أبداً، فلما رجع عاد إلى المحرم فقال (عليه السلام): يعتق أو يصوم أو يطعم ستين مسكيناً و ما ترك من الأمر أعظم، و يستغفر الله و يتوب»<sup>(٢)</sup> والمراد من ابي جعفر الامام الجواد (عليه السلام) واحمد الاشعري من اصحابه (عليه السلام) وعليه فالروايه صحيحه السند .

### الخلاف في كفاره جزاء الصيد

(و في كفاره جزاء الصيد خلاف)

ص: ١٣٩

---

١- التهذيب ج ٨/ ص ٣١٤ ح ١١٦٥ و الاستبصار ج ٤/ ص ٥٤ ح ١٨٨

٢- نوادر أحمد الأشعري قبل آخر نوادره

هل هي مرتبه أو مخيره، و مرّ تحقيق القول في ذلك في كفاره صيد النعامه و صيد البقره و صيد الظبى في الحج.

## الكفاره التى جمعت الترتيب و التخيير

(و التى جمعت) الترتيب و التخيير (كفاره اليمين، و هى إطعام عشره مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبه)

و يكفى فيه نص الكتاب {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ} (١) اى اذا حلفتكم و نكثتم كما هو واضح.

ويجب ان يكون صوم كفاره اليمين على التوالى كما ورد فى صحيح عبد الله بن سنان عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: «كُلُّ صَوْمٍ يُفَرَّقُ إِلَّا ثَلَاثَةً أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ» (٢) وغيره (٣).

ص: ١٤٠

---

١- المائدة: ٨٩

٢- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٤ ص ١٤٠

٣- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٤ ص ١٤٠



(و كفاره الجمع لقتل المؤمن عمدا ظلما و هى عتق رقبه و صيام شهرين و إطعام ستين)

إن لم يكن قتله لدينه، و إلّا فلا- كفّاره فيه سوى الخلود فى النار، و إن لم يقتصّوا منه عفوا عن الدّيه أو أخذوها فعليه كفّاره الجمع كما فى صحيح ابن سنان، و ابن بكير، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمدا أله توبه؟ فقال: إن كان قتله لإيمانه فلا توبه له، و إن كان قتله لغضب أو لسبب شىء من أمر الدّنيا فإنّ توبته أن يقاد منه، و إن لم يكن علم به انطلق إلى أولياء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم، فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدّيه و أعتق نسمة، و صام شهرين متتابعين، و أطعم ستين مسكينا توبه إلى الله عزّ و جلّ»(١).

و صحيح عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام) «أنّه سئل عن رجل قتل مؤمنا و هو يعلم أنّه مؤمن غير أنّه يحمله الغضب على قتله هل له توبه إذا أراد ذلك أو لا توبه له؟ فقال: يقاد به، و إن لم يعلم به انطلق به إلى أوليائه فأعلمهم أنّه قتله فإن عفوا عنه

ص: ١٤١

أعطاهم الذّيه، و أعتق رقبه و صام شهرين متتابعين و تصدّق على ستّين مسكيناً»(١) وغيرهما .

### و الحالف بالبراءه من الله و رسوله يكفر كفاره ظهار

(و الحالف بالبراءه من الله و رسوله صلّى الله عليه و آله والأئمه عليهم السلام يأثم )

و يكفر كفاره يمين خلافا للمصنف بدليل صحيح محمّد بن يحيى: «كتب محمّد بن الحسن إلى أبي محمّد (عليه السلام) رجل حلف بالبراءه من الله و من رسوله صلّى الله عليه و آله فحنث ما توبته و كفّارته؟ فوقّع (عليه السلام): يطعم عشرة مساكين لكلّ مسكين مدّ، و يستغفر الله عزّ و جلّ»(٢) والصحيح وان اختص بالله تعالى والرسول لكنه شامل للأئمه الاطهار (عليه السلام) حسب الفهم العرفي .

و به عمل الكليني وهو المفهوم من الفقيه حيث قال: «و كتب محمّد بن الحسن الصفّار إلى أبي محمّد الحسن بن علي (عليه السلام) رجل حلف بالبراءه من الله عزّ و جلّ - إلخ»(٣).

ص: ١٤٢

---

١- الكافي (في ٣ من ٣ من دياته)

٢- الكافي (في ٧ من نوادر آخر كتاب أيمانه و نذوره، و هو آخر كتابه)

٣- الفقيه ففى ٥٨ من أيمانه و نذوره و كفّارته

ولا- يضر كونها مكاتبه و نادره لانه لا عيب في النادره ممّا روى في باب النوادر و إنّما العيب في ما روى في باب نادر، فالنادره أمور ظريفه قلّما يقع ذكر حكمها و أخباره معمول بها كباقي الأبواب مع أنّ الفقيه و التهذيب روياه في غير النوادر كما أنّ المكاتبه إن كان فيها شىء ففى ما إذا كانت إلى من ليس بأهل الوثوق لا مثل مكاتباته (عليه السلام) إلى الصفّار الجليل التي فى بعضها يقول الصدوق- و كان الصفّار شيخ شيخه ابن الوليد- «إنّها بخطّه (عليه السلام) عندى»(١).

و يشهد لحرمة البراءه من الأئمه عليهم السلام ايضا مرسلتا الفقيه حيث قال: «و قال الصادق (عليه السلام) ليونس بن ظبيان: يا يونس لا تحلف بالبراءه منّا، فإنّه من حلف بالبراءه منّا صادقا أو كاذبا فقد برىء منّا»(٢).

«و قال (عليه السلام): من برىء من الله عزّ و جلّ صادقا أو كاذبا فقد برىء الله منه»(٣).

هذا وذهب المفيد و أبو الصلاح إلى كونه كالظّهار بدون ذكر حكم العجز فقال: «و لا يجوز اليمين بالبراءه من الله تعالى و من رسوله و من أحد من الأئمه عليهم السّلام و من حلف بشىء من ذلك، ثمّ حنث كان عليه كفّاره ظهار و قول القائل

ص: ١٤٣

---

١- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٢، ص: ١٥٤؛ باب قضاء الصوم عن الميت ؛ ج ٢، ص: ١٥٢

٢- الفقيه (فى ٤٥ من أيمانه)

٣- الفقيه (فى ٤٦ من أيمانه)

«أنا برىء من الإسلام وأنا مشرك إن فعلت كذا» باطل لا تلزمه إذا فعل كفاره وقسمه بذلك خطأ منه يجب أن يندم عليه ويستغفر الله تعالى منه»(١).

و ذهب الدَّيْلَمِيُّ والشيخ في نهايته والمصنف إلى كونه كالظهار وكلا الفريقين لم يظهر لهم دليل .

و ذهب الشيخ في خلافه إلى عدم كفاره فيه تبعا للعامه لروايتهم «عن ابن أبي برده، عن أبيه، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من قال أنا برىء من الإسلام كاذبا فهو كما قال، وإن كان صادقا لم يرجع إلى الإسلام صدقا»(٢)، وليس فيه ذكر من الكفاره و هو كما ترى.

فمع كونه خبرا عاميا لا عبره به فانه ليس إلّا في مقام بيان قبح ذاك الحلف فليس في مقام البيان حتى يكون له اطلاق .

و ذهب المقنع إلى أنّه «إن قال رجل: إن كَلَّمْ ذا قرابه له فعلية المشى إلى بيت الله و كل ما يملكه في سبيل الله، و هو برىء من دين محمد فإنّه يصوم ثلاثه أيام و يتصدق على عشره مساكين» مستندا إلى روايه عمرو بن حريث عن أبي عبد الله

ص: ١٤٤

---

١- المقنعه اخر باب الايمان .

٢- سنن أبي داود ٣: ٢٢٤ حديث ٣٢٥٨، و مسند أحمد بن حنبل ٥: ٣٥٦، و السنن الكبرى ١٠: ٣٠، و المستدرک على الصحيحين ٤: ٢٩٨ و أول الحديث «من حلف وقال:» و باختلاف يسير في اللفظ.

(عليه السلام)، و قد رواه الشيخ «سألته عن رجل قال: إن كَلِمَ ذا قرابه له فعليه المشى إلى بيت الله، و كل ما يملكه في سبيل الله، و هو برىء من دين محمد؟ قال: يصوم ثلاثه أيام و يتصدق على عشره مساكين» (١) وهو مع ضعف سنده معارض بما تقدم .

(و) بذلك يظهر لك ما فى قول المصنف من ان الحالف بالبراءه من الله تعالى والرسول (ص) (يكفر كفاره ظهار، فان عجز فكفاره يمين على قول، و فى توقيع العسكرى (عليه السلام) أنه مع الحنث يطعم عشره مساكين، و يستغفر الله تعالى)

ثم من الغريب ان الفقيه قال «و روى عن المفصل بن عمر الجعفى، عنه (عليه السلام) فى قول الله عز و جل {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} يعنى به اليمين بالبراءه من الأئمه عليهم السلام يحلف بها الرجل يقول: إن ذلك عند الله عظيم» و هذا الحديث فى نواذر الحكمة (٢).

قلت: و هو خبر باطل تأبى الآيه عما فسرها به، و لذا قال: هذا الحديث فى نواذر الحكمة فذاك الكتاب كتاب محمد بن أحمد بن يحيى الذى كان معروفا عند القميين بدبه شبيب الذى كان ذات بيوت يعطى منها ما يطلب منه و استثنى هو و

ص: ١٤٥

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨، ص: ٣١٠ ح ٣٠

٢- الفقيه (فى ٥٤ من أيمانه)

ابن الوليد و ابن نوح عدّه من أخباره و كان عليه أن لا ينقل هذا الخبر منه بعد كونه بمراحل عن معنى الآية كما لم يروه الكافي و التهذيب.

و روى الكافي بدل هذا معنى مناسباً فروى «عن مسعدة بن صدقة، عن الصادق (عليه السلام) في قوله ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ قال: كان أهل الجاهليّة يحلفون بها- الخبر»(١). و «عن إسماعيل بن مزار، عن بعض أصحابنا سأله عن قوله تعالى ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ قال: أثم من يحلف بها- الخبر»(٢).

و في البرهان عن نهج البيان الشيباني «روى عن الصادق (عليه السلام): أنّه قال: كان أهل الجاهليّة يحلفون بالنجوم، فقال تعالى: لا أحلف بها و قال: ما أعظم إثم من يحلف بها و أنّه لقسم عظيم عند أهل الجاهليّة»(٣).

ثم ان الحلف بالبراء، صادقاً لا يجوز فضلاً عن كونه كاذباً كما تقدم .

ص: ١٤٦

١- وسائل الشيعة؛ ج ٢٣، ص: ٢٦٤؛ ٣١ باب أنه لا يجوز الحلف و لا ينعقد بالكواكب و لا بالأشهر الحرم و لا بمكه و لا بالكعبة و لا بالحرم و نحوها .

٢- وسائل الشيعة؛ ج ٢٣، ص: ٢٦٥؛ ٣١ باب أنه لا يجوز الحلف و لا ينعقد بالكواكب و لا بالأشهر الحرم و لا بمكه و لا بالكعبة و لا بالحرم و نحوها .

٣- مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل؛ ج ١٦، ص: ٦٨؛ ٢٥ باب أنه لا يجوز الحلف و لا ينعقد بالكواكب و لا بالأشهر الحرم و لا بمكه و لا بالكعبة و لا بالحرم و نحوها .

و أمّا لو أراد الظالم الحلف بالله كاذبا لإثبات حقّ له أو دفع حقّ عنه فهل يجوز إخلافه بها ليكون أشدّ لإثمه و تعجّل عقوبته ام لا-؟ قيل بالاول استنادا الى ما فى النهج «احلفوا الظالم إذا أردتم يمينه بأنّه برىء من حول الله و قوّته، فإنّه إذا حلف بها كاذبا عوجل و إذا حلف بالله الذى لا إله إلّا هو لم يعاجل لأنّه قد وّحد الله»(١).

و خبر صفوان الجمال: «حملت أبا عبد الله (عليه السلام) الحمله الثانيه إلى الكوفه، و أبو جعفر المنصور فيها، فلما أشرف على الهاشميّة مدينه أبى جعفر أخرج رجله من غرز الرّحل، ثمّ نزل و دعا ببغله شهباء و لبس ثياب بياض و كمّه بيضاء، فلما دخل عليه، قال له أبو جعفر: لقد تشبّهت بالأنبياء، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): و أنّى تبعدنى من أبناء الأنبياء، فقال: لقد هممت أن أبعث إلى المدينه من يعقر نخلها و يسبى ذريّتها، فقال: و لم ذلك يا أمير المؤمنين؟ فقال: رفع إلى أنّ مولاك المعلّى بن خنيس يدعو إليك و يجمع لك الأموال، فقال: و الله ما كان [هكذا- ظ] فقال: لست أرضى منك إلّا بالطلاق و العتاق و الهدى و المشى، فقال: أبا لأنداد من دون الله تأمرنى أن أحلف، إنّ من لم يرض بالله فليس من الله فى شىء، فقال: أ تتفقّه علىّ؟ فقال: و أنّى تبعدنى من الفقه و أنا ابن النّبىّ صلّى الله عليه و آله فقال: فإنّى أجمع بينك و بين من سعى منك، قال: فافعل، فجاء الرّجل الذى سعى به، فقال له (عليه السلام): يا هذا، فقال: نعم، و الله الذى لا إله إلّا هو عالم الغيب و الشهاده الرّحمن الرّحيم لقد فعلت، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): ويلك تمجّد الله فيستحيى من

ص: ١٤٧

تعذيبك و لكن قل: «برئت من حول الله و قوّته و ألجأت إلى حولى و قوّتى» فحلف بها الرّجل فلم يستتمّها حتّى وقع ميّتا، فقال له أبو جعفر: لا أصدّق بعدها عليك أبدا، و أحسن جائزته و ردّه»(١).

اقول: لكن الخبرين ضعيفان سنداً لا ينهضان لتخصيص إطلاقات ما تقدم .

### حكم جز المرأة شعرها فى المصاب

(و فى جز المرأة شعرها فى المصاب كفّاره ظهار، و قيل مخيره)

اقول: الاصل فى المسأله خبر خالد بن سدير أخى حنان بن سدير، عن الصادق (عليه السلام) فى خبر: «و إذا خدشت المرأة وجهها أو جرّت شعرها أو نتفته ففى جزّ الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستّين مسكينا- الخبر»(٢) وهو ضعيف سنداً وقد روى الكشّى ذم خالد بن سدير و لم يرو الخبر الكافى و لا- الصدوق لكن عمل به الشيخان والمرضى(٣) و الديلمى(٤) و هم قالوا بكون كفارته مخيره كالخبر و لا دليل غيره .

ص: ١٤٨

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ٤٤٥ ح ٣

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٣٢٥ ح ٢٣

٣- الانتصار: ص ١٦٦.

٤- المراسم: ص ١٧٨ و فيه كفّاره قتل الخطأ.



و اما القول بكون كفّارته كفّاره ظهار فالاصل فيه المحقق ومن قبله ابن ادریس(١)، لكنّه لم يعبر بكفّاره الظهار بل بكفّاره قتل الخطأ، و كفّاره قتل الخطأ عنده مرتبه كالظهار بتوهم أنّه قول المشهور، و انه به روايات حيث ظنّ حين رأى أنّ المفيد و المرتضى و الشيخ في نهايته جعلوا كفّاره الجزّ ككفّاره قتل الخطأ ذهولا- عن أنّهم جعلوا كفّاره قتل الخطأ من التخييره و الدّيلمى و إن أطلق إلّا أنّه صرح قبيله بأنّ قتل الخطأ كالإفطار في التخيير، و «النهايه»(٢) و إن جعل قبل ذلك كفّاره قتل الخطأ على الترتيب إلّا أنّه في الجزّ رجع عنه .

ثمّ جعل كفّاره قتل الخطأ من التخيير، من العجائب، فالكتاب صرح بأنّها من الترتيب كالظهار لكن الظهار ذكر فيه الثلاثه و الخطأ اقتصر فيه على الأولين قال تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ - إِلَى - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَاعِدًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٣) و دلّ على الأخير السنّه .

اقول: و كيف كان فان حصل الوثوق بالخبر بعد عمل من عرفت فهو و الّا فلا.

ص: ١٤٩

---

١- السرائر: ج ٣ ص ٧٨.

٢- النهايه: ج ٣ ص ٦٧.

٣- النساء ايه ٩٢

قال الشهيد الثاني: «و هل يفرّق بين الكلّ و البعض، ظاهر الرّوايه اعتبار الكلّ لإفاده الجمع المعرّف أو المضاف العموم، و استقرب في الدّروس عدم الفرق لصدق جزّ الشعر و شعرها عرفا بالبعض» (١).

اقول: ليس في الخبر جمع معرّف و لا مضاف معرّف وانما لفظه أولاً «جزّت شعرها» و ثانيا «ففي جزّ الشعر» و الشعر ليس بجمع حتّى يكون معرّفاً أو مضافاً، و عليه فما في الدّروس هو الصحيح بناء على موثوقه الخبر وهو محل اشكال .

حكم نتف الشعر أو خدش الوجه أو شقّ الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته

(و في نتفه أو خدش وجهها أو شقّ الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته كفّاره يمين على قول الأكثر)

مستنده و مستند الجزّ واحد و هو خبر خالد بن سدير عن الصّادق (عليه السلام): «سألته عن رجل شقّ ثوبه على أبيه أو على أمّه أو على أخيه أو على قريب له، فقال: لا بأس بشقّ الجيوب قد شقّ موسى بن عمران على أخيه هارون، و لا يشقّ الوالد على ولده و لا- زوج على امرأته، و تشقّ المرأة على زوجها، و إذا شقّ زوج على امرأته أو والد على ولده فكفّارته حنث يمين و لا صلاه لهما حتّى يكفّرا و يتوبا من ذلك، و إذا خدشت المرأة وجهها أو جزّت شعرها أو نتفته ففي جزّ الشعر عتق

ص: ١٥٠

رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا، و في الخدش إذا دميت و في التنف كفاره حنث يمين، و لا شىء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار و التوبه و قد شققن الجيوب و لطنن الخدود الفاطميات على الحسين بن عليّ عليهما السلام و على مثله تلطم الخدود و تشقّ الجيوب»<sup>(١)</sup> و هو ضعيف سنداً و قد روى الكشيّ ذم خالد بن سدير و لم يرو الخبر الكافي ولا الصدوق لكن عمل به الشيخان و المرتضى في ناصرياته والديلمي و قد تقدم عدم الوثوق به وعليه فتبطل كل الفروع المترتبة عليه .

هذا و قد تضمن الخبر حرمة اللطم على غير الحسين (عليه السلام) وان لم يكن به كفاره.

قلت: بعد سقوط الخبر عن الاعتبار فلا دليل على حرمة اللطم مطلقاً إلا في ما اضر بالبدن او ما اذا صار سنه عرفاً فانه حينئذ يكون بدعه .

### حكم شق الجيب

هذا و قد ورد في روايات مستفيضه جواز شق الجيب كما في الصحيح عن جماعة من بنى هاشم منهم الحسن بن الحسن الأفيطس أنّهم حضروا يوم توفيّ محمّد بن عليّ بن محمّد باب أبي الحسن (عليه السلام) يعزّونه و قد بسط له في صحن داره و الناس جلوس حوله فقالوا: قدّرنا أن يكون حوله من آل أبي طالب و بنى

ص: ١٥١

هاشم و قريش مائه و خمسون رجلا سوى مواليه و سائر الناس إذا نظر إلى الحسن بن عليّ جاء مشقوق الجيب - الخبر» (١).

و في الفقيه «و لما قبض عليّ بن محمّد العسكريّ (عليه السلام) رضى الحسن ابن عليّ عليهما السلام قد خرج من الدار و قد شقّ قميصه من خلف و قدّام» (٢).

و روى الكشيّ في أبي عون الأبرش «أنّ أبا محمّد (عليه السلام) خرج في جنازه أبي الحسن (عليه السلام) و قميصه مشقوق فكتب إليه أبو عون الأبرش قرابه نجاح بن سلمه: من رأيت - إذ بلغك - من الأئمة شقّ ثوبه في مثل هذا؟ فكتب إليه أبو محمّد (عليه السلام): يا أحمق و ما يدريك ما هذا قد شقّ موسى على هارون أخيه» (٣).

و روى الكشيّ أيضا أنّ الأبرش «كتب إليه (عليه السلام) أنّ الناس قد استوحشوا من شقّك ثوبك على أبي الحسن (عليه السلام)، فقال: يا أحمق ما أنت و ذاك قد شقّ موسى على هارون» (٤).

ص: ١٥٢

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ١، ص: ٣٢٦ ح ٨

٢- الفقيه باب التعزیه

٣- وسائل الشيعة؛ ج ٣، ص: ٢٧٤؛ ٨٤ باب كراهه الصياح على الميت و شق الثوب على غير الأب و الأخ و القرابه و كفاره ذلك

٤- رجال الكشي؛ ص: ٥٧٢؛ في أبي عون الأبرش؛ ص: ٥٧٢

و روى فى الفضل بن الحارث «عن الفضل: كنت بسرّ من رأى وقت خروج سيّدى أبى الحسن (عليه السلام) فرأينا أبا محمّد (عليه السلام) ماشيا قد شقّ ثوبه - الخبر» (١).

### وقيل من تزوج امرأه فى عدتها فارقتها وكفر

(وقيل من تزوج امرأه فى عدتها فارقتها و كفر بخمسه أصوع دقيقا)

اقول: الاصل فى ذلك خبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن امرأه تزوّجها رجل فوجد لها زوجا، قال: عليه الحدّ و عليها الرجم لأنّه قد تقدّم بغير علم و تقدّمت هى بعلم، و كفّارته إن لم يتقدّم إلى الإمام أن يتصدّق بخمسه أصوع دقيق» (٢). وبذيله عمل الفقيه دون صدره فقال: «و روى أبو بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رجل يتزوّد امرأه و لها زوج، فقال: إذا لم يرفع خبره إلى الإمام فعليه أن يتصدّق بخمسه أصواع دقيقا، هذا بعد أن يفارقتها» (٣) ومثله الشيخ فى التهذيب (٤).

اقول: لا يخفى الاشكال فى صدره الذى تضمن الحد على الجاهل بعد تصريحها بعدم علم المتزوّد بها . وفيه:

ص: ١٥٣

---

١- معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرجال؛ ج ١٤، ص: ٣٠٣؛ ٩٣٦٠

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ١٩٣ ح ٣

٣- الفقيه فى ٢٣ من نواذر النكاح

٤- التهذيب (فى ١٤٢ من زيادات فقه نكاحه)

اولا: انه لا يجب التفحص فى الموضوعات كما وقع التصريح به فى صحيحه زراره الوارده فى الاستصحاب فكيف يجازى على ما لم يجب عليه.

ثانيا: انها باطلاقتها تعارض قاعده ان النساء مصدقات على فروجهن .

ثالثا: مضافا الى معارضتها لقاعده ادرؤا الحدود بالشبهات , وعليه فلا وثوق بالخبر وان عمل به المفيد وقيدته بذات العده و تبعه الشيخ فى النهايه و ابن حمزه وليس فى الخبر هذا القيد، نعم عمل بما فى الخبر يعنى التزوج بذات زوج من دون علم ابن ادريس ونسبه للمرتضى ولم أقف عليه فى انتصاره و ناصرياته، لكن بدّل كون الكفّاره خمسه أصواع دقيقا، بخمسه دراهم.

### حكم نام عن صلاه العشاء حتى تجاوز نصف الليل

(و من نام عن صلاه العشاء حتى تجاوز نصف الليل أصبح صائما)

كما قال به الشيخان(١) و الديلمى(٢) و القاضى(٣) و ابن حمزه(٤) و المرتضى و الكلينى(٥) و تدل عليه صحيحه عبد الله بن المغيرة عمّن حدّثه عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى

ص: ١٥٤

---

١- النهايه ص/ ٥٧٢ و المقنعه من الجوامع الفقيهيه ص/ ٨٨

٢- المراسم من الجوامع الفقيهيه ص/ ٥٨٨ ؛ اقول: و قول المختلف ص/ ٦٦٩ انهم لم يصرحوا بالوجوب باطل فقد صرح به الصدوق و هو ظاهر الكل .

٣- النجعه ج ٦ ص ٢٣٦

٤- الوسيله من الجوامع الفقيهيه ص/ ٧٦٧

٥- الكافى ج/ ٣ ص/ ٢٩٥ و الانتصار من الجوامع الفقيهيه ص/ ١٧٦

رجل نام عن العَتَمَه فلم يَقم إلَّا بعد انتِصاف اللَّيل قال يُصَلِّيها و يُصَبِّح صائماً»(١) و ظاهر الفقيه التردد حيث نسبته الى الروايه فقال: «و روى في من نام عن العشاء الآخره إلى نصف اللَّيل أنَّه يقضى و يصبح صائماً عقوبه، و إنما وجب ذلك عليه لنومه عنها إلى نصف اللَّيل»(٢)، و ظاهر التهذيب عدم الوجوب حيث روى بسند صحيح عن ابن مسكان رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من نام قبل أن يُصَلِّي العَتَمَه فلم يستيقظ حتى يمضى نصف الليل فليقض صلاته و ليستغفر الله»(٣) الداله باطلاقها على العدم و لم يقل شيئاً .

اقول: و الخبران كلاهما عن عبد الله بن المغيرة والامول منهما عمن حدثه والثاني منهما عن ابن مسكان وكلاهما من اصحاب الاجماع والجمع بين الخبرين يقتضى الاستحباب وذلك لان النسبه بينهما وان كانت بالعموم والخصوص المطلق لكن حيث ان الامام (عليه السلام) كان فى مقام البيان فلو كان الاصبح صائماً واجبا لوجب بيانه و إلّا لزم تأخيره عن وقت الحاجه وهو قبيح و عليه فهو دال على عدم وجوب شيء اخر فيكون قرينه على ذاك الخبر بكونه للاستحباب .

ص: ١٥٥

---

١- فروع الكافى كتاب الصلاه ص ٢٩٥/ ح ١١

٢- الفقيه ج ١/ ص ١٤٢/ ح ١٣

٣- التهذيب ج ٢/ ص ٢٧٦/ ح ١٣٤

(و كفاره ضرب العبد فوق الحدّ عتقه)

الأصل فى ما قال الشيخ فى النهايه و تبعه القاضى و ليس له من دليل .

وقد يستدل له بما رواه الحسين بن سعيد «عن أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام) قال: إنّ أبى ضرب غلاما له واحده بسوط و كان بعته فى حاجه فأبطأ عليه فبكى الغلام - إلى - ثم قال للغلام: اذهب فأنت حرّ، فقلت: كان العتق كفّاره الذّنْب؟ فسكت» (١) بتقريب ان سكوته (عليه السلام) دليل على امضائه (عليه السلام) لكون العتق كفاره الذنب .

وفيه: ان سكوته (عليه السلام) كان لجل أنّ سؤاله كان بلا وجه فإنّ العبد كان مستحقّا للتأديب و المعصوم (عليه السلام) لا يذنب حتّى يكفّر و إن كان الخبر تضمّن أنّه (عليه السلام) بعث ابنه إلى قبر النّبىّ صلّى الله عليه و آله للاستغفار له فلعله من باب اياك اعنى واسمعى ياجاره .

و مثله فى عدم الدلاله ما رواه عن عبد الله بن طلحه، عن الصادق (عليه السلام) «أنّ رجلا من بنى فهد كان يضرب عبدا له و العبد يقول: أعوذ بالله، فلم يقلع عنه فقال: أعوذ بمحمّد فأقلع الرّجل عنه الضرب، فقال النّبىّ صلّى الله عليه و آله، يتعوّذ بالله فلا تعيذه و يتعوّذ بمحمّد فتعيذه، و الله أحقّ أن يجار عائذه من محمّد، فقال

ص: ١٥٦



الرَّجُل: هو حرّ لوجه الله، فقال: و الذي بعثني بالحقّ نبيا لو لم تفعل لواقع وجهك حرّ النار» (١) فانه دالّ على أنّ عتقه كان واجبا لجعله العياذ بالنبيّ صلى الله عليه و آله فوق العياذ بالله تعالى، لا لضرب العبد فلا علاقه له بالمقام .

نعم في صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أعتق أبو جعفر (عليه السلام) من غلمانة عند موته شرارهم و أمسك خيارهم، فقلت: يا أبة تعتق هؤلاء؟ و تمسك هؤلاء؟ فقال: إنهم قد أصابوا مني ضربا فيكون هذا بهذا» (٢) وفي بعض نسخ الكافي «ضرا» بدل «ضربا» و كما تقدم ان الامام معصوم فعليه فليقل باستحباب العتق في مقابل القدر المتيقن مما حصل لهم من ضر او ضرب «على اختلاف النسختين» لاجل تأديبهم.

ثم أن تنكيل المولى بعبده موجب لانعتاقه كما في صحيح أبي بصير، عن الباقر (عليه السلام) أو الصادق (عليه السلام): «قضى أمير المؤمنين في امرأه قطعت يدي وليدتها أنّها حرّة لا- سبيل لمولاتها عليها، و قضى فيمن نكل بمملوكه فهو حرّ لا سبيل له عليه، سائبه يذهب فيتولّى إلى من أحبّ، فإذا ضمن جريرته فهو يرثه» (٣).

ص: ١٥٧

---

١- كتاب زهد الحسين بن سعيد (ح ٤ في ٧ من أبوابه)

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٥٥٥ ح ١٣

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠٣ ح ٨

و إن قتله يكون عليه كفّاره الجمع مثل قتل الحرّ كما في موثق سماعه، عن أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل قتل مملوكا له، قال: يعتق رقبه و يصوم شهرين متتابعين و يتوب إلى الله» (١).

صحيح الحلبي «عن الصادق (عليه السلام) في رجل قتل مملوكه، قال: يعجبني أن يعتق رقبه، و يصوم شهرين متتابعين، و يطعم ستين مسكينا، ثم تكون التوبة بعد ذلك» (٢).

و معتبر حمران، عن الباقر (عليه السلام) «في الرجل يقتل مملوكا له؟ قال: يعتق رقبه، و يصوم شهرين متتابعين، و يتوب إلى الله عزّ و جلّ» (٣) وغيرها.

ص: ١٥٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠٣ ح ١ و رواه التهذيب (في ١٨ من كفّاراته قبل صيده) «عن أبي بصير و عن المعلى، عنه عليه السلام: سمعاه يقول: من قتل عبده متعمدا فعليه أن يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا» على ما في مطبوعيه، و نقله الوافي في تدارك قتل مملوكه في ٩ من أبواب كفّاراته، و لكن نقله الوسائل في ٢٩ من كفّاراته بلفظ الواو و يؤيده أنّه ذكر قبله صحيح الحلبي «عن الصادق عليه السلام في رجل قتل مملوكه، قال: يعجبني أن يعتق رقبه، و يصوم شهرين متتابعين، و يطعم ستين مسكينا، ثم تكون التوبة بعد ذلك» و لم يقل شيئا في الجمع كما هو دأبه، و أيضا لو كان الخبر به مختلفا لعقد الاستبصار له بابا كما هو موضوعه، فالصواب نسخه العاملّي من التهذيب بالواو، و كيف كان فالصحيح «واو» لا تفاق باقي الأخبار على الجمع فلا اعتبار بواحد مختلف فيه .

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠٣ ح ٢

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠٣ ح ٣

و اما ما رواه التَّهْذِيبُ عَنْ سَمَاعِهِ، عَنْ الصَّيَّادِ (عَلَيْهِ السَّلَام): «سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكًا؟ قَالَ: يَعْتَقُ رَقَبَهُ وَ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ» (١) مُقْتَصِرًا عَلَى خَصْلَتَيْنِ مِنْ كَفَارِهِ الْجَمْعُ فَلَا يَقَاوِمُ مَا تَقْدُمُ مِنَ النُّصُوصِ الْمَعْتَبَرَةِ الْمُسْتَفِيزَةِ .

و اما ما رواه عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ، عَنْ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَام): «سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ مَمْلُوكًا لَهُ فَمَاتَ مِنْ ضَرْبِهِ؟ قَالَ: يَعْتَقُ رَقَبَهُ» (٢) فَمَجْمَلٌ وَ قَابِلٌ لِلْحَمْلِ عَلَى قَتْلِ الْخَطَا .

ثُمَّ أَنَّهُ قِيلَ: لَوْ ضَرَبَ عَبْدُهُ فَوْقَ الْحَدِّ حَتَّى مَاتَ فِيهِ أَغْرَمَهُ الْحَاكِمُ قِيمَةَ الْعَبْدِ وَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ الْعَبْدِ كَمَا فِي خَبَرِ مَسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَام) رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ عَذَّبَ عَبْدَهُ حَتَّى مَاتَ فَضْرِبَهُ مَائَةً نَكَالًا وَ حَبَسَهُ سَنَةً وَ أَغْرَمَهُ قِيمَةَ الْعَبْدِ فَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ» (٣) لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ سَنَدًا نَعَمْ أَفْتَى بِهِ الْكَلِينِيُّ وَ بِمِثْلِهِ رَوَى الْفَقِيهَ عَاقِدًا لَهُ أَبَا بَعْنَوَانَ «مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ عَذَّبَ عَبْدَهُ حَتَّى مَاتَ» لَكِنَّهُ قَالَ فِي رَوَايَةِ السَّكُونِيِّ وَ أَسْقَطَ «سَنَةً» (٤) وَ الظَّاهِرُ افْتَاؤُهُ بِهِ وَ أَنَّ نَسْبَهُ إِلَى الرُّوَايَةِ بِقَرِينَةِ عُنْوَانِهِ لِلْبَابِ وَلَمْ يَنْقُلْ غَيْرَهُ فِيهِ وَحَيْثُ أَنَّ كِتَابَ السَّكُونِيِّ مَحَلَّ اعْتِمَادِ الْأَصْحَابِ مُضَافًا لِاعْتِمَادِ مَنْ عَرَفَتْ فَهُوَ أَذْنٌ مَحَلٌّ وَثُوقٌ .

ص: ١٥٩

---

١- التَّهْذِيبُ ح: ٣ مِنْ ٩ مِنْ دِيَاتِهِ بَابُ قَتْلِ السَّيِّدِ عَبْدُهُ

٢- التَّهْذِيبُ ح: ١٠ مِنْ ٩ مِنْ دِيَاتِهِ بَابُ قَتْلِ السَّيِّدِ عَبْدُهُ

٣- الْكَافِي (ط - الْإِسْلَامِيَّة)، ج ٧، ص: ٣٠٣ ح ٦

٤- مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَ، ج ٤، ص: ١٥٣ ح ١

(و كفّاره الإيلاء كفّاره اليمين)

يدل على ما قال ما فى الفقيه «و فى روايه أبان بن عثمان، عن منصور: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل آلى من امرأته فمَرَّتْ أربعه أشهر، قال: يوقف فإن عزم الطلاق بانت منه، و عليها عدّه المطلّقه و إلّا كفّر يمينه و أمسكها» (١).

اقول: لا ظهار و لا إيلاء حتّى يدخل الرّجل بامرأته. و اما كفارته فسيأتى البحث عنها فى كتاب الإيلاء .

### و يتعيّن العتق المرتّب بوجدان الرقبه ملكا أو تسبيبا

(و يتعيّن العتق فى المرتّب بوجدان الرقبه ملكا أو تسبيبا)

قيل: «كما لو ملك الثمن و كان عنده قوت يوم و ليله له و لواجب نفقته».

قلت: ليس ما قيل هو الملاك بل الملاك ان يكون عنده ما يفضل عن قوته وقوت عياله كما فى صحيح إسحاق ابن عمّار، عن أبى إبراهيم (عليه السلام): «سألته عن كفّاره

ص: ١٦٠

اليمين فى قول الله عزّ و جلّ: {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ} (١) ما حدّ من لم يجد و إنّ الرّجل يسأل فى كفّه و هو يجد، فقال: إذا لم يكن عنده فضل عن قوت عياله فهو ممّن لا يجد» (٢) قيل: و ظاهره قوت سنه عياله. قلت: لا ظهور له فى قوت السنه بل الملاك هو الصدق العرفى .

قيل: «و العبره بالقدره عند العتق» قلت: بل الملاك عند توجّه التكليف إليه فلو كان قادرا أوّلاً تنجز عليه .

(و يشترط فيها الإسلام)

الإسلام إنّما يشترط من المرتبه فى القتل قال: جلّ و علا {وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ}.

و أمّا الظهار فلم يشترط فيه ذلك، قال تعالى {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا}.<sup>١</sup>

كما و ان الطفل المسلم يكفى فى كفاره الظهار ففى صحيح معاويه بن وهب، عن الصّيادق (عليه السلام) فى خبر: «و الرّقه يجزى عنه صبيّ ممّن ولد فى الإسلام» (٣).

ص: ١٦١

---

١- المائدة ايه ٩١

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٢ ح ٢

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٥٨ ح ٢٢

و في صحيح محمد الحلبى، عن الصادق (عليه السلام): «لا يجوز فى القتل إلّا رجل و يجوز فى الظهار و كفّاره اليمين صبى» (١).

و فى صحيح معمر بن يحيى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن الرّجل يظاهر من امرأته يجوز عتق المولود فى الكفّاره؟ فقال: كلّ العتق يجوز فيه المولود إلّا فى كفّاره القتل، فإنّ الله عزّ و جلّ يقول «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ». يعنى بذلك مقرّه قد بلغت الحنث» (٢). و به افتى ابن الجنيد فقال: «أمّا فى كفّاره القتل فلا يجوز غير المؤمنه المقرّه بالنصّ من الله عزّ و جلّ» (٣).

ثم انه قيل: يمكن استثناء الاضطرار فى ما إذا لم يوجد، استنادا الى ما فى الفقيه «عن الفضل بن المبارك البصرى، عن أبيه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قلت له: الرّجل يجب عليه عتق رقبه مؤمنه فلا يجدها كيف يصنع؟ فقال: عليكم بالأطفال فأعتقوهم، فإن خرجت مؤمنه فذاك، و إن لم تخرج مؤمنه فليس عليكم شىء» (٤).

اقول: على فرض دلالتها فانما هى بالاطلاق وحينئذ تقيد بما تقدم من عدم كفايه ذلك فى القتل و بما دل على كفايه الصبى إذا ولد فى الإسلام فى الظهار .

ص: ١٦٢

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٣٧٧ ح ٥٢

٢- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٦٢ ح ١٥

٣- مجموعه فتاوى ابن جنيد؛ ص: ٣٠٨؛ مسأله ٤؛ ص: ٣٠٧

٤- الفقيه ح ٥ باب نواذر عتقه

قال فى المختلف: «قال الشيخ فى الخلاف و المبسوط: «يجزى فى جميع الكفارات التى يجب فيها العتق، عتق الكافر، إلّا القتل، لأنّه تعالى أوجب رقبه مطلقه و الإطلاق يتناول المؤمنه و الكافره» (١) و قال الحلّى: «لا يجزى فى جميع الكفارات إلّا المؤمنه أو بحكمها دون الكافره لقوله تعالى { وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ } و الكافر خبيث إجماعا و هذا اختيار المرتضى و غيره من المشيخه» (٢).

اقول: ما نسبته الحلّى الى المرتضى ليس بصحيح وانه إنّما قال بأنّ عتق الكافر لا يجوز (٣) و لم يقيّده بالكفاره، وهو ايضا ليس بصحيح و ذلك لصحيح ابن محبوب عن الحسن بن صالح، عن الصادق (عليه السلام): «أنّ عليّا (عليه السلام) أعتق عبدا له نصرانيا فأسلم حين أعتقه» (٤) و يؤيده خبر الحميرى عن أبى البختريّ، عنه، عن أبيه عليهما السّلام: «أنّ عليّا (عليه السلام) أعتق عبدا نصرانيا، ثمّ قال: ميراثه بين المسلمين إن لم يكن له وليّ» (٥).

ص: ١٦٣

---

١- الخلاف ٤: ٥٤٢، المسأله ٢٧، المبسوط ٦: ٢١٢.

٢- المختلف فى ٢٣ من مسائل الظهار

٣- الانتصار فى ٥ من مسائل عتقه

٤- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٨٢ ح ١

٥- قرب الإسناد فى اخباره الى الصادق (عليه السلام)

و بذلك يظهر الجواب عن استدلال ابن ادريس فان ما فى الصحيح المتقدم يكون مفسرا للايه المباركه من عدم شمولها لمثل عتق الكافر بل هو صريح قوله تعالى {لا- ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من ديارهم ان تبروههم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين}(١).

و أمّا خبر سيف بن عميره: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): «أ يجوز للمسلم أن يعتق مملوكا مشركا؟ قال: لا»(٢) فضعيف و راويه الحسن بن على بن أبى حمزه الذى قال ابن فضال عنه انه كذاب و نسبه الفقيه الى الروايه(٣) كما و انه مخالف للقران فى ما اذا لم يكن محاربا لنا فى الدين كما عرفت انفا .

هذا و يجوز عتق ولد الزنا كما فى صحيح سعيد بن يسار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا بأس بأن يعتق ولد الزنا»(٤).

و أمّا العامه فلا- بأس بعتق مستضعفهم كما فى صحيح الحلبيّ، عنه (عليه السلام): «قلت: الرّقبة تعتق من المستضعفين؟ قال: نعم»(٥) وغيره(٦).

ص: ١٦٤

---

١- الممتحنه ايه ٨

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٢١٨ ح ١٥

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ١٤٢

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٨٢ ح ٢

٥- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٨٢ ح ٣

٦- تفسير العيّاشيّ (فى ١٧٢ من تفسير مائده)



بل يجوز عتق العامي غير الناصبي بدليل الاولويه فانه اذا جاز عتق الكافر غير المحارب لنا في الدين جاز عتق العامي غير الناصبي بطريق اولي ويدل عليه في صحيح أبي علي بن راشد: «قلت لأبي جعفر الثاني (عليه السلام): إن امرأه من أهلنا اعتل صبي لها، فقالت: اللهم إن كشفت عنه، ففلانه جاريتي حرّه، و الجاريه ليست بعارفه فأئما أفضل تعتقها أو أن تصرف ثمنها في وجه البر؟ فقال: لا يجوز إلّا عتقها»(١).

و يؤيده او يدل عليه ايضاً خبر علي بن أبي حمزه قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل أوصى بثلاثين ديناراً يعتق بها رجل من أصحابنا فلم يوجد بذلك، قال: يشتري من الناس فيعتق»(٢).

و خبره الآخر عنه (عليه السلام): «سألت عن رجل هلك فأوصى بعتق نسمة مسلمة بثلاثين ديناراً فلم يوجد له بالذي سمى، قال: ما أرى لهم أن يزيدوا على الذي سمى، قلت: فإن لم يجدوا؟ قال: فيشترى من عرض الناس ما لم يكن ناصبياً»(٣).

و أمّا نواصبهم فاستدل لعدم جواز عتقهم بخبر ناجيه: «رأيت رجلاً عند أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له: إنني أعتقت خادماً لي و هو ذا أطلب شراء خادم منذ سنين، فما

ص: ١٦٥

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨، ص: ٣١٣ ح ٤٦

٢- الكافي (في ٩ من ١٣ من وصايا)

٣- الكافي (في ١٠ من ١٣ من وصايا)

أقدر عليها، فقال: ما فعلت الخادم، قال: حيّه، قال: ردّها في مملوكتها ما أغنى الله من عتق أحدكم تعتقون اليوم و يكون علينا غدا، لا- يجوز لكم أن تعتقوا إلّا عارفاً<sup>(١)</sup> والمراد عارفاً بهذا الأمر لكنه ضعيف السند ولا وثوق به , فلا بد من الرجوع الى العمومات والاطلاقات او الى الاصل العملي عند فقدها , وقد تقدم دلالة الاية المباركة على عدم جواز بر من يحاربنا في الدين بدلاله مفهوم الوصف وهو وان لم نقل بحجتيه لكنه هنا حجه لعدم الفائده من القيد الا- المفهوم فهو حجه في الاية المباركة وعليه فلا يجوز عتق النواصب .

و يؤيده خبر محمد بن سنان، عن غلام أعتقه أبو عبد الله (عليه السلام) «هذا ما أعتق جعفر بن محمد أعتق غلامه السّندى فلانا على أنّه يشهد أن لا إله إلّا الله- إلى- و على أنّه يوالى أولياء الله و يتبرّء من أعداء الله- الخبر»<sup>(٢)</sup>.

و صحيح إبراهيم بن أبي البلاد: «قرأت عتق أبي عبد الله (عليه السلام) فإذا هو شرحه: هذا ما أعتق جعفر بن محمد- إلى- و يتولّى أولياء الله و يتبرّء من أعداء الله- الخبر»<sup>(٣)</sup>.

هذا، و قال في الجواهر «و في خبر مسمع عن الصّيادق (عليه السلام) لا- يجزى في كفّاره الفتل إلّا رقبه قد صلّت و صامت و يجزى في الظهار ما صلّت و لم تصم»<sup>(٤)</sup>.

ص: ١٦٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٩٦ ح ٩

٢- التهذيب (في ٧ من أبواب عتقه، باب العتق)

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٢١٦ ح ٤

٤- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام؛ ج ٣٣، ص: ٢٠٠؛ الأول الإيمان .

اقول: لا يوجد خبر عن مسمع بما نقل و إنما هذا اللفظ الذى نقل فى الجعفریات الذى يقال له الأشعثیات رواه فى «باب الإنكار فى الدماء» (١) و هو كتاب ضعيف لا عبره به .

(و السلامه من العيوب و هى العمى و الإقعاد و الجذام و التنكيل)

اقول: استفاضت الاخبار بان العمى و الإقعاد و الجذام و التنكيل توجب اعتاق العبد و عليه فلا يبقى موضوع لتحرير الرقبه منها صحيح حمّاد بن عثمان، عن الصادق (عليه السلام): «إذا عمى المملوك أعتق» (٢).

و معتبر السكونى، عنه (عليه السلام) قال: «قال النبىّ صلّى الله عليه و آله: إذا عمى المملوك فلا رقّ عليه، و العبد إذا جذم فلا رقّ عليه» (٣).

و صحيح أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام) أو الصادق (عليه السلام): «قضى أمير المؤمنين فى امرأه قطعت يدي وليدتها أنّها حرّه لا سبيل لمولاتها عليها، و قضى فيمن نكل

ص: ١٦٧

---

١- الجعفریات - الأشعثیات؛ ص: ١٢٠؛ باب الإنكار فى الدماء ؛ ص: ١٢٠

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٨٩ ح ٤

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٨٩ ح ٢

بمملوكه فهو حرّ لا سبيل له عليه، سائبه يذهب فيتولّى إلى من أحبّ، فإذا ضمن جريرته فهو يرثه»<sup>(١)</sup>.

و موثق غياث بن إبراهيم، عن جعفر ابن محمّد، عن أبيه عليهما السّلام: «لا- يجزى الأعمى في الرّقبة و يجزى ما كان منه مثل الأقطع و الأشل و الأعرج و الأعور، و لا يجوز المقعد»<sup>(٢)</sup>.

و معتبر السّكونيّ، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام: «العبد الأعمى و الأجذم و المعتوه لا يجوز في الكفّارات لأنّ النّبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم أعتقهم»<sup>(٣)</sup> و غيرها .

(و الخلوّ عن العوض)

اقول: لأنّه باشتراط العوض يصير مكاتبا لا تحريرا .

و لو كان قال: بدل ذلك يجوز عتق المدبّر لم يرد عليه شيء لأنّ المدبّر إنّما هو وصيّ، و الوصيّ يجوز إبطالها و بعد عتقه لا يبقى محلّ للتدبير.

ص: ١٦٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠٣ ح ٨

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨، ص: ٣١٩ ح ٢

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ٨ ص: ٣٢٤ ح ٢٠

و يدلّ على أنّ له الرّجوع في المدبّر صحيح معاويه بن عمّار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المدبّر فقال: هو بمنزله الوصيّه يرجع فيها وفي ما شاء منها» (١).

و موثق زراره، عنه (عليه السلام) «سألته عن المدبّر أ هو من الثلث، قال: نعم، و للموصى أن يرجع في صحّه كانت وصيّته أو في مرض» (٢) و غيرهما .

و في صحيح ابن محبوب عن البطائني عن أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «المدبّر مملوك، و لمولاه أن يرجع في تدبيره، إن شاء باعه، و إن شاء وهبه، و إن شاء أمهره، قال: و إن تركه سيّده على التدبير و لم يحدث فيه حدثا حتّى يموت سيّده، فإنّ المدبّر حرّ إذا مات سيّده، و هو من الثلث إنّما هو بمنزله رجل أوصى بوصيّة ثمّ بدا له بعد فغيّرّها من قبل موته، و إن هو تركها و لم يغيّرّها حتّى يموت أخذ بها» (٣).

و هل تجزى أمّ الولد؟ مقتضى القاعده هو الإجزاء لحصول الامتثال كما و انه المروى في كفاره الظهار ففي خبر السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام «أمّ الولد تجزى في الظهار» (٤) لكنه ضعيف و نسبه الفقيه الى الروايه (٥) .

ص: ١٦٩

- 
- ١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٨٣ ح ٢
  - ٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٨٣ ح ٣
  - ٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٨٣ ح ٧
  - ٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨، ص: ٣١٩ ح ١
  - ٥- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٥٣٥ الحديث الاخير

و أما اطلاق صحيح عبد الرحمن: «سألته عن رجل قال لعبده: إن حدث بي حدث فهو حرّ، و على الرّجل تحرير رقبه في كفّاره يمين أو ظهار، أله أن يعتق عبده الذي جعل له العتق إن حدث به حدث في كفّاره تلك اليمين؟ قال: لا يجوز للّذى جعل له ذلك» (١) فيتقيد بما دل على إذا انه لم يرجع عن تدبيره كما في صحيح ابن محبوب المتقدم و معتبر يونس «في المدبّر و المدبّره يباعان يبيعهما صاحبهما في حياته، فإذا مات فقد عتقا لأنّ التدبير عده و ليس بشىء واجب فإذا مات كان المدبّر من ثلثه الذى يترك، و فرجها حلال لمولاها الذى دبّرها، و للمشتري إذا اشتراها حلال بشرائه قبل موته» (٢).

هذا و لا يجوز عتق المملوك المرتهن عن الكفاره لأنّ ما رهنه و إن كان ملكه لكن لا يجوز تصرّفه فيه ببيع و لا غيره لتعلق حق المرتهن به و لا يمكن ان يقع معلقا على اجازته لان العتق إن صحّ لا يردّ.

كما أنّه لو كان المملوك قاتلا عمدا لا يصحّ عتقه لأنّ الأمر فيه إلى وليّ المقتول كما دلت عليه النصوص الكثيره منها صحيح زرار (٣).

ص: ١٧٠

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ١٢٢ ح ١٠

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ١٨٥ ح ١٠

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ١٠، ص: ١٩٤ ح ٦٤

و يجوز عتقه لو كان خطأ حيث إنّ المولى بالخيار بين أن يفديه أو يسلمه فعتقه كاختيار فدائه كما هو مقتضى القاعده ويؤيد ذلك خبر جابر، عن الباقر (عليه السلام) «قضى علىّ (عليه السلام) في عبد قتل حرّاً خطأ فلمّا قتله أعتقه مولاه، قال: فأجاز عتقه و ضمّنه الدّيه»<sup>(١)</sup>.

و هل يجوز الإعتاق عنه؟ قال الشيخ: «يجوز إعتاق الوارث لو لم يعتق هو»<sup>(٢)</sup> و يدلّ عليه صحيح بريد العجليّ: «سألت الباقر (عليه السلام) عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل أن يعتق رقبة، فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كسبه فأعتقه عن أبيه، و أنّ المعتق أصاب بعد ذلك مالا، ثمّ مات و تركه، لمن يكون ميراثه، فقال: إن كانت الرّقبة على أبيه في ظاهر أو شكر أو واجبه عليه، فإنّ المعتق سائبه لا سبيل لأحد عليه - الخبر»<sup>(٣)</sup> و به افتي الفقيه<sup>(٤)</sup>.

(و النيه)

لان العتق من الافعال القصديه فلا يتحقق بلا قصد فلو أعتقه تبرّعا أو بتيّه نذر أو عهد أو يمين لا تقع كفّاره .

ص: ١٧١

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ١٠، ص: ٢٠٠ ح ٩١

٢- النهايه: ٥٤٧ - ٥٤٨

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ١٧١ ح ٧

٤- الفقيه في ١٣ من ولاء معتقه، ٤ من عتقه

لعدم حصول الامتثال بلا- تعيين ، قال تعالى في الظهار {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا} و في قتل الخطأ {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ} فلا بد أن يكون التحرير لهما، و منه يظهر عدم كفايه النصف من مملوكين لانه خارج عن صدق تحرير رقبه عرفا .

(و مع العجز يصوم شهرين متتابعين)

و يحصل التابع بأن يصوم من الشهر الثاني و لو يوما، لكن اختلف فهل يكون آثما لو أفطر بعد يوم بدون عذر؟ ظاهر الشيخين(١) و المرتضى(٢) الإثم و به صرح الحلبي(٣) ولم يظهر لهم دليل ، والصحيح كما عن ابن الجني(٤) العدم، و هو ظاهر الكافي فروى موثق سماعه: «سألت عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين أ يفرق بين الأيام؟ فقال: إذا صام أكثر من شهر فوصله، ثم عرض له أمر فأفطر فلا بأس، فإن كان أقل من شهر أو شهرا فعليه أن يعيد الصيام»(٥).

ص: ١٧٢

---

١- النهاية و نكتها: ج ١ ص ٤١٠. المقنعه: ص ٣٦١.

٢- جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى المجموعه الثالثه): ص ٥٨.

٣- الكافي في الفقه: ص ١٨٩.

٤- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٣، ص: ٥٦٢

٥- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٣٨ ح ٣



و هو ظاهر الفقيه فروى صحيحا عن صفوان عن ابن عيينه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): المظاهر إذا صام شهرا و صام من الشهر الآخر يوما فقد و أصل، فإن شاء فليقض متفرقا، و إن شاء فليعط لكل يوم مدا من طعام» (١) لكن ذيله الدال على أنه مخير بين الصيام و الإطعام بعدد باقى الأيام بعد إفطاره بعد يوم من الشهر الثانى فى كفاره الظهار مخالف للقران ولم يفت به احد غيره.

(و مع العجز يطعم ستين مسكينا اما إشباعا أو تسليم مد الى كل واحد)

سواء فى ذلك المرتبه كالظهار و قتل الخطأ، أو المخيره ككفاره شهر رمضان، ذهب إلى كفايه المد الصدوقان و المفيد و الديلمى و القاضى، و قال المبسوطان: بمدّين فى السعه و مدّ فى عدم السعه، و ذهب التّهذيب إلى مدّين مطلقا .

و ذهب ابن الجنيد إلى كفايه المدّ، لكن مع إعطائه قدر ما يكون لطحنه و خبزّه (٢).

قلت: ما قاله ابن الجنيد انما ورد فى كفاره اليمين، ففى صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام) «فى كفاره اليمين يطعم عشره مساكين، لكل مسكين مدّ من حنطه أو مدّ من دقيق و حفته أو كسوتهم - الخبر» (٣).

ص: ١٧٣

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٥٣٣ ح ١٥

٢- مجموعه فتاوى ابن الجنيد؛ ص: ٣٠٧؛ مسأله ٢؛ ص: ٣٠٧

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥١ ح ١

و صحيح هشام بن الحكم، عنه (عليه السلام) «فى كفاره اليمين مدّ مدّ من حنطه و حفنه لتكون الحفنه فى طحنه و حطبه»(١).

اقول: لكن الظاهر ان ما زاد على المد من باب الاستحباب ففى صحيح الحلبى «عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عزّ و جل { مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ } قَالَ هُوَ كَمَا يَكُونُ إِنَّهُ يَكُونُ فِي الْبَيْتِ مَنْ يَأْكُلُ أَكْثَرَ مِنَ الْمِدِّ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَأْكُلُ أَقَلَّ مِنَ الْمِدِّ فَبَيْنَ ذَلِكَ وَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ لَهُمْ أَدَمًا وَ الْأُدْمَ أَذْنَاهُ الْمِلْحُ وَ أَوْسَطُهُ الْخَلُّ وَ الزَّيْتُ وَ أَرْفَعُهُ اللَّحْمُ»(٢) و هو واضح الدلاله على ان الواجب هو ما بين الاقل والاكثر من المد يعنى مد واحد وان الادم ليس بواجب و انما هو مستحب و عليه فالواجب هو المد كما هو صريح صحيحى ابى جميله و ابى حمزه الثمالى(٣) و غيرهما وما زاد مستحب و يرتفع التنافى بين الاخبار وبذلك يظهر الجواب عن ما استند اليه الشيخ من وجوب المدين و هو ما رواه عن أبى بصير، عن أحدهما عليهما السلام «فى كفاره الظهار قال: يتصدّق على ستّين مسكيناً ثلاثين صاعاً مدين مدين»(٤).

ص: ١٧٤

- 
- ١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٣ ح ٩
  - ٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٣ ح ٧
  - ٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٣ ح ٨ و ح ٥
  - ٤- التّهذيب (فى ٥٠ من حكم ظهاره)

و اما قول المبسوطين: من وجوب مدين في السعه و مد في عدم السعه (١)، فالظاهر أنه الشيخ جمع بينه و بين ما مرّ بذلك وهو كما ترى جمع تبرعى بلا شاهد .

ثم ان الشيخ قال في النهايه و التهذيب بتساوى الصغير و الكبير في أجزاء الإشباع إذا اجتمعوا، أمّا لو انفرد الصغار احتسب الاثنان بواحد (٢)، و تبعه القاضى (٣)، و ذهب المفيد إلى عدم أجزاء إطعام الصغير أصلاً (٤)، و مثله الإسكافى، و لكن قال: «و فى بعض الحديث يطعم صغيرين بكبير» (٥).

و ذهب الصدوق فى مقنعه و فقيهه إلى احتساب صغيرين بكبير (٦)، و هو المفهوم من الكافى فروى موثق غياث بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام): «لا يجرى إطعام الصغير فى كفّاره اليمين و لكن صغيرين بكبير» (٧)، و رواه الشيخ فى التهذيب (٨) ثم قال: «فأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن (٩)، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن

ص: ١٧٥

---

١- النهايه: ٥٦٩. المبسوط ٥: ١٧٧، الخلاف ٤: ٥٦٠، المسأله ٦٢.

٢- النهايه: ٥٦٩.

٣- المهدّب ٢: ٤١٥.

٤- المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٥٦٨؛ باب الكفارات ؛ ص: ٥٦٨

٥- مجموعه فتاوى ابن ال جنيد؛ ص: ٣٠٨؛ مسأله ٥: ؛ ص: ٣٠٨

٦- الفقيه، فقال بعد ٢٥ من أخبار أيمانه قبل نكاحه

٧- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٤ ح ١٢

٨- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٢٩٧ ح ٩٢

٩- اقول: وسند الشيخ الى كل كتب يونس صحيح .

رجل عليه كفّاره إطعام عشره مساكين أ يطعم الكبار و الصغار سواء و النساء و الرّجال أو يفضّل الكبار على الصغار و الرّجال على النساء فقال: كلّهم سواء» و حمل الأوّل على انفراد الصغار، و الثّانى على الاجتماع مع الكبار، و جعل شاهد حمله صحيح الحلبى المتقدم(١) و مثله فعل فى باب كفّاراته .

اقول: و جمعه كما ترى فصحيح الحلبى ليس متضمّنا للصغير و الكبير، و اما ما رواه عن يونس فقليل باجماله لانه ليس فيه إطعام العشره فى بيته حتى يدل على تساوى الصغير مع الكبير كما أنّ الآيه كذلك فيحمل على إعطائهم المد لا على اشباعهم . قلت: الظاهر عدم اجماله بل هو مطلق شامل للاشباع و الاعطاء كما هو مقتضى نسخه التهذيب ، لكن نسخه الإستبصار هكذا: «أ يعطى الصّغار و الكبار سواء»(٢) و عليه فيختص بالاعطاء و يقيد موثق غياث لو قلنا باطلاقه للاعطاء و الاشباع و عدم اختصاصه بالاشباع فيختص الموثق بالاشباع كما هو صريح معتبر السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن على عليهم السّلام: «من أطعم فى كفّاره اليمين صغارا و كبارا فليزود الصغير بقدر ما أكل الكبير»(٣) و هو دالّ على ان يزود الصغير بمقدار ما اكل الكبير فيكون كل صغيرين بكبير فى الاشباع لا الاعطاء و عليه فلا يبقى مورد للتعارض و هو الصحيح.

ص: ١٧٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٢٩٧ ح ٩٣

٢- الإستبصار فيما اختلف من الأخبار ج ٤ ص ٥٣

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٣٠٠ ح ١٠٥

هذا و الوسائل و الوافى و إن نقلا صحيح يونس عن التّهذيين بلفظ «أ يعطى» لكنّ الظاهر أنّهما راجعا الاستبصار لجمعه و توّهما كون التّهذيب مثله، كما وإنّ المختلف نقله عن الشيخ بلفظ «أ يعطى» ولعله راجع الاستبصار فقط .

قال الشهيد الثانى: «و لو تعذّر العدد فى البلد وجب النقل إلى غيره مع الإمكان فإن تعذّر كرّر على الموجودين فى الأيام بحسب المتخلف»<sup>(١)</sup> .

اقول: هذا ما تقتضيه القاعده ان لم يكن حرجيا لكن لا- يصار اليها مع وجود الدليل ففى معتبر السكونى، عن الصادق (عليه السلام)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن لم يجد فى الكفّاره إلّا الرّجل و الرّجلين فليكرّر عليهم حتّى يستكمل العشره يعطيهم اليوم، ثمّ يعطيهم غدا»<sup>(٢)</sup> و اعتمده الكافى ، و به افتى الفقيه فقال: «و قال الصادق (عليه السلام): اليمين على وجهين- إلى- فمن لم يجد فى الكفّاره إلّا رجلا أو رجلين فليكرّر عليهم حتّى يستكمل»<sup>(٣)</sup> و مورد الخبر و إن كان لكفّاره اليمين لكن العرف لا يفهم خصوصيه لها كما ولم نقف على من يفرق بينها و بين غيرها.

ص: ١٧٧

---

١- الروضه البهيّه فى شرح اللمعه الدمشقيه (المحشى - سلطان العلماء)؛ ج ١، ص: ٢٣١

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٣ ح ١٠

٣- الفقيه فى ٢٥ من أيمانه

(و إذا كسا الفقير فثوب و لو غسلا إذا لم ينخرق)

للانصراف وذهب إلى كفايته علي بن بابويه (١) و ابنه في هدايته، و الشيخ في مبسوطه (٢)، و أجاز الإسكافي للرجل ثوبا يجزيه للصلاه و للمرأه درعا و خمارا يجزيها الصلاه فيهما (٣)، و ذهب الفقيه (٤) و المفيد (٥) و الديلمى (٦) و ابن حمزه (٧) إلى وجوب ثوبين، و ذهب النهايه إلى ثوبين للموسر و ثوب للمعسر (٨) و تبعه الحلّي و القاضي (٩).

ص: ١٧٨

١- انظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٢٧٠.

٢- المبسوط ٦: ٢١١.

٣- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٢٤٧

٤- المقنع: ١٣٧،

٥- المقنعه: ٥٦٨.

٦- المراسم العلويه و الأحكام النبويه؛ ص: ١٨٦؛ ذكر: الكفارات ؛ ص: ١٨٦

٧- الوسيله: ٣٥٤.

٨- النهايه: ٥٧٠.

٩- المهذب ٢: ٤١٥.

هذه الاقوال و اما الاخبار ففي صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) - في خبر- «أو كسوتهم لكل إنسان ثوبان- الخبر»(١).

و صحيح أبي جميله «عنه (عليه السلام) - في خبر- و الكسوه ثوبان»(٢).

و صحيح محمد بن قيس عن الباقر (عليه السلام) في خبر «قلنا: فما حدّ الكسوه؟ قال: ثوب يوارى به عورته»(٣).

و في الصحيح عن معمر بن عمر «عنه (عليه السلام) في خبر قال: ثوب يوارى به عورته»(٤) و في سنده البزنطي و هو من اصحاب الاجماع فلا يضر اهمال معمر.

و في صحيح أبي بصير «عنه (عليه السلام) في خبر: قلت: كسوتهم؟ قال: ثوب واحد»(٥).

قيل: مقتضى الجمع بينهما بعد حمل مطلقها كصحيح أبي بصير المتقدم على مقيدها و هو صحيح محمد بن قيس، و صحيح معمر، و غيرهما أنه يجب ستر البدن إما بثوبين قصيرين يستر كل منهما نصف البدن، و إما بثوب طويل يحصل منه الستر الذي يحصل من الثوبين و لو أبقينا أخبار «ثوب يوارى عورته» على

ص: ١٧٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥١ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٢ ح ٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٢ ح ٤

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٣ ح ٦

٥- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٤ ح ١٤

ظاهرها من كفايه ستر العوره القبل و الدبر لم يعمل بأخبار الثوبين أصلا مع كثرتها بخلاف ما إذا حملناها على ما قلنا , و يمكن الاستدلال للجمع بالآيه فقوله تعالى { أَوْ كَسَوَتْهُمْ } مصدر مضاف مفيد لعموم الستر(١).

اقول: اما ما استنبطه من الايه فغير صحيح فانها تفيد عموم الافراد لا عموم الكيفيات , و اما جمعه فتبرعى و لا شاهد له و الصحيح فى الجمع هو وجوب ثوب ساتر للعوره واستحباب الزائد عليه يعنى الثوبين .

ثم كما لا يكفى فى الاشباع اشباع عشره مساكين غير البالغين الا بان يكون كل صغيرين بكبير كذلك فى الكسوه لا يكفى اعطاء غير البالغين لرجوع الضمير فى قوله { أَوْ كَسَوَتْهُمْ } إلى البالغين ولا يكفى اعطاء كل صغيرين بكبير لعدم الدليل هنا .

### من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز صام ثمانية عشر يوما

(و كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز صام ثمانية عشر يوما، فان عجز تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان عجز استغفر الله)

كون صيام الثمانية عشر بدلا عن صوم شهرين انما هو بحسب الظاهر، و أما فى الحقيقه فهى بدل عن إطعام الستين، و عن إطعام كل عشره صيام ثلاثه كما فى

ص: ١٨٠

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ٢٥٨؛ و إذا كسى الفقير فثوب .



كفّاره اليمين، قال تعالى {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ - إِلَى - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ} (١) حيث ان المستفاد منها ان عدل إطعام عشرة مساكين صيام ثلاثة أيام فإذا كان عدل العشرة صيام ثلاثة أيام فعديل الستين ثمانية عشر يوما، و بذلك صرح صحيحه ابي بصير عنه (عليه السلام): «سألته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام، و لم يقدر على العتق، و لم يقدر على الصدقه؟ قال: فليصم ثمانية عشر يوما عن كلّ عشرة مساكين ثلاثة أيام» (٢) فتراه صرح فيه بكون الصيام فيه بدل الإطعام.

و لكن في صحيحه الاخر الذي رواه الاستبصار عنه و عن سماعة، عنه (عليه السلام): «سألناه عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام، و لم يقدر على الصدقه؟ قال: فليصم ثمانية عشر يوما عن كلّ عشرة أيام ثلاثة أيام» (٣) فجعل فيه عن كلّ عشرة أيام ثلاثة أيام و هذا معارض لما تقدم مما رواه هو و مخالف للكتاب قال تعالى في كفاره الصيد {...أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا...} و الايه وان كان موردها كفاره الصيد الا ان كون الصيام عدلا للإطعام مطلق .

ص: ١٨١

---

١- سورة المائدة آيه ٨٩

٢- التهذيب (في ١٢ من زيادات صومه)

٣- الإستبصار (في ٥ من أخبار باب كفّاره من أفطر)

ثم ان قول المصنف: «و كل من وجب عليه صوم شهرين - إلخ» ليس بصحيح على عمومه ففي كفّاره الظهار و القتل إن عجز من صوم شهرين يطعم ستين و في كفّاره إفطار شهر رمضان إن عجز عن صومهما يعتق أو يطعم ستين مسكينا .

هذا و ذهب الصدوق(١) و ابن الجنيد(٢) إلى أنّه بعد العجز عن الثلاث في كفاره شهر رمضان تصدّق بما يطيق و هو المفهوم من الكافي فروى صحيحا «عن ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) في رجل أفطر في شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر، قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، فإن لم يقدر تصدّق بما يطيق»(٣).

و صحيحه الآخر ايضا عنه (عليه السلام) «في رجل وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدّق به على ستين مسكينا، قال: يتصدّق بقدر ما يطيق»(٤).

ص: ١٨٢

---

١- المقنع (للشيخ الصدوق)؛ ص: ١٩٢؛ ٥ باب من أفطر، أو جامع في شهر رمضان

٢- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٧، ص: ٤٢٢

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٠١ ح ١

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٠٢ ح ٣

ثم ان لأبى بصير صحيحه اخرى تدل على ان كفاره الظهار عند العجز عن الاطعام يصوم ثمانية عشر يوما وهى عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق ولا ما يتصدق ولا يقوى على الصيام؟ قال: يصوم ثمانية عشر يوما لكلّ عشره مساكين ثلاثه أيام» (١) إلّا أنّها لم يروها الكافى، و التّهذيب الذى رواها لم يعمل بها بل عمل بخبر أبى بصير الاتى من أنّ المظاهر إذا لم يقدر على الكفّاره و جعل هذا الصحيح يعنى الإبدال بثمانية عشر روايه فقال «و روى أنّ من لم يقو على العتق أو إطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين متتابعين فليصم ثمانية عشر يوما» (٢) و كذلك فعل فى الاستبصار فلم يعمل به فروى أولا- أنّ من عجز عن الإطعام لو جامع فى رمضان تصدّق بما يطيق، ثم قال: «و روى يجوز أن يصوم بدل شهرين ثمانية عشر» (٣).

و قال فى النهايه بعد أن ذكر أنّ كفّاره نقض النذر و الظهار إحدى الثلاث: «و متى عجز عن ذلك كلّ كان عليه صيام ثمانية عشر يوما فإن لم يقدر على ذلك

ص: ١٨٣

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٢٣ ح ٤٩

٢- تهذيب الأحكام، ج ٨ ص: ٢٤ .

٣- الاستبصار ؛ ج ٢، ص: ٩٦؛ ٥٠ باب كفاره من أفطر يوما من شهر رمضان .

أطعم عشرة مساكين أو قام بكسوتهم، فإن لم يقدر تصدّق بما استطاع، فإن لم يستطع شيئاً أصلاً استغفر الله» (١) والظاهر انه جمع بينه وبين غيره من الأدله .

و إنّما أفتى بما فى المتن يعنى «من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز صام ثمانية عشر يوماً، فإن عجز تصدّق عن كل يوم بمد من طعام فإن عجز استغفر الله» ابن حمزه و تبعه ابن ادریس (٢) .

و ذهب إلى العمل بصحيح ابى بصير الصدوق فى الفقيه (٣) و المفيد (٤) و كذا المرتضى لكن زاد بعد صيام الثمانية عشر «فإن تعذّر تصدّق بما وجد و صام بما استطاع» (٥).

و الكافى ايضا روى ما يخالف الصحيحه بالاطلاق فروى:

اولاً: مرسلًا عن أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «من عجز عن الكفّاره التى يجب عليه صوم أو عتق أو صدقه فى يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك ممّا يجب على صاحبه فيه الكفّاره، و الاستغفار له كفّاره ما خلا يمين الظّهار فإنّه إذا لم يجد ما

ص: ١٨٤

---

١- النّهاية كتاب الكفّارات .

٢- السرائر: ج ١ ص ٣٧٩ .

٣- الفقيه بعد خبره ٤ من ظهاره

٤- المقنعه: ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

٥- جمل العلم و العمل؛ ص: ٩١؛ فصل (فيما يفسد الصوم و ينقضه)

كفر حرم عليه أن يجامعها و فرّق بينهما إلّا أن ترضى المرأة أن تكون معه و لا يجامعها»(١).

و ثانيا: صحيح إسحاق بن عمار، عنه (عليه السلام) قال: «الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفّاره فليستغفر ربّه و ينوى أن لا يعود قبل أن يواقع، ثم ليواقع و قد أجزأ ذلك عنه من الكفّاره، فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر يوما من الأيام فليکفر و إن تصدّق و أطعم نفسه و عياله فإنّه يجزيه إذا كان محتاجا، و إلّا يجد ذلك فليستغفر ربّه، و ينوى أن لا يعود فحسبه ذلك و الله كفّاره»(٢). و الخبران باطلاقهما يخالفان ما فى المتن . قيل: والصحيح الأوّل منهما لأنّه موافق لظاهر القرآن من كون المراه حراما قبل الكفاره قال تعالى { وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمُ تَوَعُّظٌ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ\* فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا... } (٣).

اقول: و صحيح اسحاق ايضا ليس مخالفا للكتاب حيث ان دل على ان الاستغفار كفاره فلو مسها كان بعد الكفاره لا قبلها حتى يكون مخالفا للكتاب فهو من هذه الجبهه لا اشكال فيه و يتقدم على ما فى المرسل لضعف المرسل سندا , كما و

ص: ١٨٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٦١ ح ٥

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٦١ ح ٦

٣- المجادله ايه ٣-٤

يقيده صحيح ابى بصير لان نسبتها العموم والخصوص المطلق فلا تعارض فى البين لكن ذيله الدال على وجوب الكفاره بعد سقوطها لم يعمل به احد.

هذا و جمع الاستبصار بين خبر ابى بصير و صحيح اسحاق بأن خبر أبى بصير محمول على أنه لم ينو أنه متى تمكّن كفر، و صحيح إسحاق على إذا ما نوى، فيجوز له الوقاع . قلت: وهو جمع تبرعى لا شاهد له .

و جمع الشيخ فى النهايه و القاضى بينهما بأنه بعد العجز عن إطعام ستين يصوم ثمانية عشر فإذا عجز عن صيام الثمانية عشر لم يجز له الوطى أبدا . قلت: وهو طرح لصحيح اسحاق الواجد لشرائط الحجية والصحيح رد المرسل عن ابى بصير لانه ليس بحجه .

و أمّا ما نقله الوسائل عن كتاب على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) «من جامع فى صيام رمضان عليه القضاء و عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد فليستغفر الله»<sup>(1)</sup> الدال على كون كفاره شهر رمضان مرتبه، و فى عدم شىء بعد الثلاث غير الاستغفار فلم يعمل به احد فلا وثوق به مع معارضته بما تقدم .

حصيله البحث:

ص: ١٨٦

---

١- مسائل على بن جعفر و مستدرکاتها؛ ص: ١١٦؛ قسم المسائل

الكفارات المرتبة: كفّاره الظّهار و قتل الخطأ، و خصالهما خصال كفّاره الإفطار فى رمضان: العتق فالشّهران فالسِّتّون، و كفّاره من أفطر فى قضاء رمضان بعد الزّوال و هى: إطعام عشرة مساكين ثمّ صيام ثلاثة أيّام.

و المخيّره: كفّاره شهر رمضان و ان كفّاره العهد هى كفّاره افطار يوم من شهر رمضان و هى العتق او الشّهران او السِّتّون، و التى جمعت الترتيب و التخيير كفّاره اليمين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن عجز فصيام ثلاثة أيّام والظاهر ان كفّاره النذر هى كفّاره يمين الّا اذا كان النذر صيام يوم معين و افسده بالجماع فكفّارته عتق رقبة.

و كفّاره الجمع لقتل المؤمن عمداً ظلماً إن لم يكن قتله لدينه، و إلّا فلا كفّاره فيه سوى الخلود فى النار و هى: عتق رقبة و صيام شهرين و إطعام ستّين مسكيناً.

و الحالف بالبراءة من الله و رسوله و الأئمة عليهم السّلام يكفّر كفّاره يمين و يَأْثَمُ فلا يجوز الحلف بالبراءة، صادقاً فضلاً عن كونه كاذباً .

و الاقوى عدم الكفّاره فى جزّ المرأة شعرها فى المصاب كفّاره ظهار، وليس بصحيح. و لا فى نتفه أو خدش وجهها أو شقّ الرّجل ثوبه فى موت ولده أو زوجته .

و يستحب لمن نام عن العشاء حتّى تجاوز نصف اللّيل أن يصبح صائماً.

هذا و أن تنكيل المولى بعبده موجب لانعتاقه كما و إن قتله موجب لكفاره الجمع عليه مثل قتل الحرّ و لو ضرب عبده فوق الحدّ حتّى مات فيه اغرمه الحاكم قيمه العبد و تصدق بها عن العبد.

و يتعيّن العتق فى المرتبه بوجدان الرّقبه ملكاً أو تسبيهاً، و الملاك فى الوجدان ان يكون عنده ما يفضل عن قوته وقوت عياله .

و يشترط فيها: ١- الإسلام من المرتبه فى القتل و أمّا الظهار فلا- يشترط فيها ذلك، كما وان الطفل المسلم يكفى فى كفاره الظهار . ٢- و الخلوّ عن العوض، نعم يجوز عتق المدبّر و أمّ الولد. و لا- يجوز عتق المملوك المرتهن عن الكفاره لأنّ ما رهنه و إن كان ملكه لكن لا يجوز تصرّفه فيه ببيع و لا غيره لتعلق حق المرتهن به و لا يمكن ان يقع معلقا على اجازته لان العتق إن صحّ لا- يردّ. كما أنّه لو كان المملوك قاتلا عمدا لا يصحّ عتقه لأنّ الأمر فيه إلى وليّ المقتول ، و يجوز عتقه لو كان خطأ حيث إنّ المولى بالخيار بين أن يفديه أو يسلمه فعتقه كاختيار فدائه . و يجوز إعتاق الوارث عنه لو لم يعتق هو. و اما العمى و الإقعاد و الجذام و التنكيل فانها توجب انعتاق العبد.

و تجب التّيه و التّعين و مع العجز يصوم شهرين متتابعين، و يحصل التتابع بأن يصوم من الشهر الثانى و لو يوما ، و مع العجز يطعم ستين مسكيناً إمّا إشباعاً أو تسليم مدّ إلى كلّ واحدٍ سواء فى ذلك المرتبه كالظهار و قتل الخطأ، أو المخيره



ككفّاره شهر رمضان , لكن يكون كل صغيرين بكبير في الاشباع لا الاعطاء في كفاره اليمين, و لم يجد في الكفّاره إلّا الرّجل و الرّجلين فليكرّر عليهم حتّى يستكمل العشره يعطيهم اليوم، ثمّ يعطيهم غدا، و يجب في الكساء ثوب ساتر للعوره و لو غسيلًا إذا لم ينخرق و استحباب الزائد عليه يعنى الثوبين و فى الكسوه لا- يكفى اعطاء غير البالغين، و كلّ من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز عنهما عمومه ففى كفّاره الظهار و القتل إن عجز من صوم شهرين يطعم ستين فان عجز ففى كفاره شهر رمضان يجب عليه التصدّق بما يطيق و فى كفاره الظهار صام ثمانية عشر يوما، فإن عجز استغفر الله.

## (كتاب النذر و توابعه)

### من العهد و اليمين

(و شرط الناذر الكمال) مراده بالكمال العقل و البلوغ و الرشد .

أمّا العقل فلا يشترط فيه الجنون بل لو زال بالسّكر أيضا ليس عمله بصحيح كما فى موثق الحلبيّ «عن الصادق (عليه السلام): لا يجوز عتق السّكران»<sup>(١)</sup>.

و صحيح عمر بن أذينة، عن زراره أو قال: و محمّد بن مسلم، و بريد بن معاويه، و فضيل، و إسماعيل الأزرق، و معمر بن يحيى، عن الباقر، و الصادق عليهما السلام

ص: ١٨٩

أَنَّ المدلَّه ليس عتقه بعثق»<sup>(١)</sup> التدليه: ذهاب العقل من الهوى فيشمل السكران بل ومن دونه ممن ذهب عقله لهواه .

هذا و المناطق فى العتق و النذر واحد.

و أمّا البلوغ فلمحجوريه الصبى نعم ورد استثناء البالغ عشرا و هو الاقوى كما فى موثق صفوان عن موسى بن بكر عن زراره عن الباقر عليه السلام: «إذا أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له فى ماله ما أعتق و تصدّق و أوصى على حد معروف و حق فهو جائز»<sup>(٢)</sup> بعشر سنين و به عمل الكلينى و الفقيه<sup>(٣)</sup> و به أفتى الشيخ فى النهايه و مثله القاضى و موسى بن بكر وان لم يوثق صريحا إلّا ان روايه صفوان عنه هنا تكفى فى موثوقيه الخبر لان صفوان من اصحاب الاجماع.

(و الاختيار)

كما فى صحيح زراره «عن الباقر (عليه السلام): سألته عن عتق المكره قال: ليس عتقه بعثق»<sup>(٤)</sup>.

ص: ١٩٠

- 
- ١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٩١ ح ٣
  - ٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٢٨ ح ١ و التهذيب ج ٨ ص: ٢٤٨ ح ١٣١
  - ٣- الفقيه ح ٢ الوصايا ؛ باب الحدّ الذى إذا بلغه الصبى .
  - ٤- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٩١ ح ١

لان النذر من الافعال القصديه فلا تحقق له بدون القصد .

و استدل له بقوله تعالى {وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ} (١) و هو كما ترى يدل على عدم القبول لا عدم الصحه .

نعم يشترط فى العتق ان يكون لوجه الله تعالى كما فى صحيح هشام بن سالم و حماد و ابن اذينة و ابن بكير و غير واحد عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «لا عتق إلّا ما أريد به وجه الله عزّ و جلّ، و ثانيا عن أبى بصير، عنه (عليه السلام): «لا عتق إلّا ما طلب به وجه الله عزّ و جلّ» (٢) فاذا حصل من الكافر صح نذره فلو نذر الوثنى الذى يجعل الأوثان وسيله لتقرّبه إليه تعالى فلا يكون نذره باطلا.

(و الحريه إلّا أن يجيز المالك أو تزول الرقيه قبل الحل)

كما فى صحيح منصور بن حازم، عنه (عليه السلام)، عن النبىّ صلى الله عليه و آله «لا يمين لولد مع والده و لا لمملوك مع مولاه و لا للمرأة مع زوجها و لا نذر فى معصيه و لا يمين فى قطيعه رحم» (٣) ولا يخفى إنّ المناط فى اليمين والنذر واحد.

ص: ١٩١

---

١- آل عمران ٨٥

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٦، ص: ١٧٨ ح ١

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٠ ح ٦

و موثق الحسين بن علوان عنه (عليه السلام)، عن أبيه: «أَنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) كان يقول: ليس على المملوك نذر إلّا أن يأذن له سيّده» (١) والمراد أنّه لا يجب على العبد شيء مما نذر .

(و اذن الزوج كإذن السيد)

كما في صحيح عبد الله بن سنان «عن الصادق (عليه السلام): ليس للمرأة أمر مع زوجها في عتق و لا صدقه و لا تدبير و لا هبه و لا نذر في مالها إلّا بإذن زوجها إلّا في زكاه أو برّ والديها أو صله قرابتها» (٢) و به افتى الكليني (٣) .

ثم ان المصنف قال في الدّروس «و في تعلّق النذر بالمباح شرطاً أو جزاء نظر أقربيه متابعه الأولى في الدّين أو الدّنيا و مع التّساوى جانب النذر لروايه الحسن بن علي عن أبي الحسن (عليه السلام) «في جاريه حلف منها يمين، فقال: لله عليّ أن لا أبيعها، فقال: في لله بنذر ك».

قلت: و الزّوايه التي ذكرها ضعيفه السند بالحسن بن عليّ الذي هو البطائني وبأبي عبد الله الرازي و كامل الروايه: «قلت له: إنّ لي جاريه ليس لها منّي مكان و لا

ص: ١٩٢

---

١- قرب الإسناد للحميري في أخبار الحسن بن ظريف .

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٤٣٨ ح ٢

٣- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٥ ص ٥١٤ باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة .

ناحيه و هى تحتمل الثمن إلّا أنّى كنت حلفت فيها يمين فقلت: لله على أن لا- أبيعها أبدا و بى إلى ثمنها حاجه مع تخفيف المؤونه، فقال: ف لله بقولك له»(١).

و مثلها خبر الحسين بن بشير قال: «سألته عن رجل له جاريه حلف يمين شديده و اليمين لله عليه أن لا يبيعها أبدا و له إلى ثمنها حاجه مع تخفيف المؤونه، قال: ف لله بقولك له»(٢). و رواه الاستبصار عن «الحسين بن يونس» بدل «الحسين بن بشير» و كلاهما مهملان . وليس فيها «ف لله بنذرك» كما قال المصنف بل فيها «ف لله بقولك له».

و نظير هذين الخبرين صحيح صفوان الجمال، عن الصادق (عليه السلام): «قلت له: إننى جعلت على نفسى مشيا إلى بيت الله، قال: كفر يمينك، فإنما جعلت على نفسك يمينا، و ما جعلته لله فف به»(٣) لكن بينهما وبينه تفاوت فان موردهما مباح، و مورد هذا الصحيح عباده و لذا عثر فى ذينك «ف لله بقولك له» و فى هذا «و ما جعلته لله فف به» , و اما قوله «كفر يمينك» فمجمل و لا يضر بذيل الخبر الذى هو محل الاستدلال.

ص: ١٩٣

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٣١٠ ح ٢٦

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٣٠١ ح ١٠٨

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٨ ح ١٨

وكيف كان فالخبران لضعفهما سندا لا يمكن التعويل عليهما ومثلهما في الضعف خبر عبد الرحمن ابن أبي عبد الله قال: سألته - إلى - فقال: الكفار في الذي يحلف على المتاع ألا يبعه ولا يشتريه، ثم يبدو له فيه فيكفر عن يمينه - الخبر (١) مضافا إلى أنها تعارض ما دل على أنه إذا حلف على شيء وكان تركه أفضل لا تنعقد يمينه مثل صحيح سعيد الأعرج: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحلف على اليمين فيرى أن تركه أفضل وإن لم يتركها خشى أن يأثم أ يتركها؟ فقال: أما سمعت قول النبي صلى الله عليه وآله: إذا رأيت خيرا من يمينك فدعها» (٢) وغيره .

و يعارضها أيضا ما دل على أن اليمين لا تنعقد في ما ليس فيه برٌّ ولا معصية كما في صحيح زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أي شيء الذي فيه الكفار من الأيمان فقال ما حلفت عليه ممّا فيه البر فعليه الكفار إذا لم تف به و ما حلفت عليه ممّا فيه المعصية فليس عليك فيه الكفار إذا رجعت عنه و ما كان سوى ذلك ممّا ليس فيه برٌّ ولا معصية فليس بشيء» (٣).

و معتبر حمزان قال: «قلت لأبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام اليمين التي تلزمني فيها الكفار فقالا ما حلفت عليه ممّا لله فيه طاعة أن تفعله فلم تفعله فعليك

ص: ١٩٤

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٦

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٤ ح ٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٥

فيه الكفّاره و ما حلفت عليه ممّا لله فيه المعصيه فكفّارته تركه و ما لم يكن فيه معصيه و لا طاعه فليس هو بشي ء»<sup>(١)</sup>.

و اما ما فى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) فى خبر: و ما لم يكن عليك واجبا أن تفعله، فحلفت أن لا تفعله، ثم فعلته فعليك فيه الكفّاره»<sup>(٢)</sup> فمطلق و ما تقدم من صحيحه الاخر يقيده .

و لا يخفى انه لا فرق بين النذر واليمين والعهد فكلها من ملاك واحد بل وقع التصريح بذلك فى صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الأيمان و التّذوّر و اليمين التّي هى لله طاعه فقال ما جعل لله فى طاعه فليقضه فإن جعل لله شيئاً من ذلك ثم لم يفعله فليکفر يمينه و أمّا ما كانت يمين فى معصيه فليس بشي ء»<sup>(٣)</sup> و غيره و بذلك يظهر ان النذر والعهد واليمين لا تتعلق بالمباح بل لابد من كونه طاعه لله جل وعلا.

ثم ان المستفاد من صحيح منصور بن حازم المتقدم عنه (عليه السلام)، عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله «لا يمين لولد مع والده و لا لمملوك مع مولاه و لا للمرأة مع زوجها و

ص: ١٩٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٣

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٧ ح ٩

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٧ ح ٧

لا نذر في معصيه ولا يمين في قطيعه رحم»<sup>(١)</sup> عدم انعقاد يمين الولد مع والده أيضا .

### وصيغه النذر ان كان كذا فله على كذا

(و الصيغه: ان كان كذا فله على كذا)

كما في صحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام): «إذا قال الرجل: عليّ المشي إلى بيت الله و هو محرم بحجّه أو عليّ هدى كذا و كذا فليس بشيء حتّى يقول: «لله عليّ المشي إلى بيته» أو يقول: «لله عليّ أن أحرم بحجّه» أو يقول: «لله عليّ هدى كذا و كذا إن لم أفعل كذا و كذا»<sup>(٢)</sup> ولا يخفى ان قوله: «إن لم أفعل كذا و كذا» راجع إلى «لله» في الجمل الثلاث.

و في صحيح إسحاق بن عمار: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّي جعلت على نفسي شكرا لله ركعتين أصليهما في الحضر و السفر فأصليهما في السفر بالنهار، فقال: نعم - إلى - قلت: إنّي لم أجعلهما لله عليّ إنّما جعلت ذلك على نفسي أصليهما

ص: ١٩٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٠ ح ٦

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٤ ح ١



شكراً لله و لم أوجبهما على نفسي أ فأدعهما إذا شئت؟ قال: نعم» (١) و الظاهر أن مراده بقوله «لم أجعلهما لله عليّ» بمعنى ما حلفت، و غيرهما.

### و ضابطه أن يكون طاعه أو مباحا راجحا

(و ضابطه أن يكون طاعه أو مباحا راجحا)

إذا كان شرط النذر أن يقول: «لله عليّ كذا» فلا بد أن يكون ذلك الشيء طاعه لله حتى يجعل لله و قد تقدم ما يدل على ذلك .

و يدلّ على عدم الصحّة في المباح المرجوح، مضافا لما تقدم موثق زواره «عن الصادق (عليه السلام): قلت له: أي شيء «لا نذر في معصيه»؟ فقال: كلّ ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا حنث عليك فيه» (٢) كما و لا يكفي مجرد الرجحان في المباح بل لابد من كونه طاعه كما تقدم.

(مقدورا للناذر)

وإذا لم يكن مقدورا فالذي تقتضيه القاعدة بطلان النذر ألا ما خرج بالدليل فيقتصر عليه . ويؤيده ما في مرسله الفقيه: «و سئل عن الرجل يقول عليّ ألف

ص: ١٩٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٥ ح ٥

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٦٢ ح ١٤

بدنه، و هو محرم بألف حجّه، قال: تلك خطوات الشيطان، و عن الرجل يقول هو محرم بحجّه، أو يقول: أنا اهدى هذا الطعام؟ قال: ليس بشيء إنَّ الطعام لا يهدى، أو يقول لجزور بعد ما نحرث: هو هدى لبيت الله إنّما تهدي البدن و هي أحياء و ليس تهدي حين صارت لحماً»(١).

و الذي خرج بالدليل:

١- ما لو نذر الحج ماشياً ولم يستطع فان عليه ان يحج راكباً كما في صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عن رجل جعل عليه المشى إلى بيت الله فلم يستطع؟ قال: يحج راكباً»(٢).

٢- و اذا امكن المشى وجب فاذا تعب يركب كما في صحيح رفاعه، و حفص، عن الصادق (عليه السلام): «سألته (كذا) عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله حافياً؟ قال: فليمش فاذا تعب فليركب»(٣).

٣- و انه اذا عجز يحله بكفّاره يمين كما في صحيح جميل بن صالح، عن الكاظم (عليه السلام) أنّه قال: «كلّ من عجز عن نذر نذره فكفّارته كفّاره يمين»(٤) لكن يعارضه ما

ص: ١٩٨

١- الفقيه في ٢٣ من الأيمان و النذور

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٨ ح ٢٠

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٨ ح ١٩

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٧ ح ١٧

فى صحیح ابن مسكان وهو من اصحاب الاجماع عن محمد بن جعفر قلت لأبى الحسن (عليه السلام): «إنّ امرأتى جعلت على نفسها صوم شهرين فوضعت ولدها و أدركها الحبل فلم تقو على الصوم، قال: فلتصدّق مكان كلّ يوم بمدّ على مسكين» (١) والنسبه بينهما العموم والخصوص المطلق وعليه فمقتضى القاعده ان يكفر كفاره يمين الا فى من نذر الصوم فعجز عنه فانه يعطى عن كل يوم مدا من الطعام .

هذا هو مقتضى القاعده إلّا ان الظاهر من الاصحاب عدم افتائهم بذلك مطلقا عدا الكلينى وهذه قرينه على ان ما فيهما انما هو للاستحباب ولولا الحمل على الاستحباب يسقطان عن الاعتبار لاعراض الاصحاب عنهما .

و أمّا ما فى خبر إسحاق بن عمار «عن الصادق (عليه السلام) فى رجل يجعل عليه صياما فى نذر فلا يقوى؟ قال: يعطى من يصوم عنه فى كلّ يوم مدّين» (٢) فمضافا لضعف سنده لم يعمل به احد و الظاهر انه محرّف و صحيحه: «يعطى عن صوم كلّ يوم مدّا» يشهد له ما رواه الفقيه (٣) و الكافى (٤) .

ص: ١٩٩

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ١٣٧ ح ١١

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٧ ح ١٥

٣- الفقيه ٣٦ من أخبار إيمانه .

٤- الكافى فى ١ و ٢ و ٣ من أخبار ٥٩ من صومه .

٤- و روى إذا كان مقدورا له و لم يكن بمناسب يبدله بالمناسب، كما فى خبر على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام): سألته عن الرجل يقول: «هو يهدى إلى الكعبة كذا و كذا» ما عليه إذا كان لا يقدر على ما يهديه؟ قال: إن كان جعله نذرا و لا يملكه فلا شىء عليه، و إن كان ممّا يملك غلاما أو جارية أو شبهه باعه و اشترى بثمنه طيبا فيطيب به الكعبة، و إن كانت دابّة فليس عليه شىء»<sup>(١)</sup> لكن الخبر ضعيف جدا بابى عبد الله الرازى .

٥- هذا و ورد فى صحيح على بن مهزيار (رجل نذر ان يصوم يوم الجمعة دائما ما بقى فوافق ذلك اليوم عيد فطر أو اضحى أو ايام تشريق أو سفر أو مرض هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه أو كيف يصنع يا سيدى؟ فكتب (عليه السلام) اليه قد وضع الله عنه الصيام فى هذه الايام كلها و يصوم يوما بدلا من يوم ان شاء الله...الخبر<sup>(٢)</sup> انه يصوم يوما بدلا من يوم و ظاهره وجوب الصوم بدلا عما نذر.

### و الأقرب احتياجه الى اللفظ

(و الأقرب احتياجه الى اللفظ)

ص: ٢٠٠

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٣١٠ ح ٢٧

٢- الكافى باب النذور ج ٧/ ح ١٢/ ص ٤٥٦

و هو صريح الإسكافي، و ظاهر الصدوق حيث قال: «و سئل (عليه السلام) عن رجل غضب فقال: عليّ المشى إلى بيت الله الحرام؟ قال: إذا لم يقل: «لله عليّ» فليس بشيء» (١)، و هو ظاهر المرتضى و الديلمى و ابن زهره حيث لم يذكروا غير حكم اللفظ، و هو ظاهر الكافي حيث روى عنه اخبار داله على اشتراط اللفظ في انعقاده (٢) منها صحيح عن منصور ابن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قال الرجل: عليّ المشى إلى بيت الله «و هو محرم بحجّه» أو عليّ هدى كذا و كذا فليس بشيء حتّى يقول: «لله عليّ المشى إلى بيته» أو يقول: «لله عليّ أن أحرم بحجّه» أو يقول: «لله عليّ هدى كذا و كذا إن لم أفعل كذا و كذا» (٣) و القول فى المواضع الثلاثة منصرف إلى القول اللفظى.

و موثق مسعده بن صدقه، عن الصادق (عليه السلام): «و سئل عن الرجل يحلف بالنذر و نيّته فى يمينه التى حلف عليها درهم أو أقلّ، قال: إذا لم يجعل لله فليس بشيء» (٤) و هو فى غايه الظهور حيث قال (عليه السلام): بعدم إجزاء نيّته درهم إذا لم يجعل لله أى باللفظ والا فإن المنصرف ممّن ينذر كون قصده لله .

ص: ٢٠١

---

١- الفقيه (فى ٦ من أيمانه و نذوره قبل نكاحه)

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٤ ح ١-٢-٣

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٤ ح ١

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٨ ح ٢٢

و فى صحيح زراره، و عبد الرحمن «عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رجل قال: هو محرم بحجّه إن لم يفعل كذا و كذا، فلم يفعله قال: ليس بشىء» (١)، قلت: لم ينعقد نذره لأنّه لم يأت بصيغه النذر .

و صريح الشيخ (٢) و القاضى و ابن حمزه (٣) عدم احتياجه الى اللفظ و هو المفهوم من المفيد حيث قال: «و من نذر لله تعالى عليه شيئا، و لم يسمّه و لا عيّنه باعتقاد، كان بالخيار إن شاء صام يوما- إلخ» (٤).

و استدللّ لهم اولا: بأصاله عدم الاشتراط وفيه: انه مع وجود الدليل لا يصار الى الاصل مضافا الى حكمه أصاله عدم الانعقاد عليه .

وثانيا: بعمومات الوفاء بالنذر . وفيه: انها ليست فى مقام البيان فلا مجال للتمسك بها .

وثالثا: بخبر «إنّما الأعمال بالنيّات» و كون بائه للسببيّه فيدلّ على حصر السببيّه بالنيه .

ص: ٢٠٢

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٢٨٨ ح ٥١

٢- النهاية: ٥٦٢.

٣- المهدّب ٢: ٤٠٩، الوسيله: ٣٥٠.

٤- المقنعه: ٥٦٢.

وفيه: انه لو تمّ ما قيل كان مقتضاه إجزاء التّيه عن جميع العبادات، والصحيح في معنى الخبر أنّ الأعمال لَمّا كانت تقع في الخارج بأنحاء متعدّده و لهذا كانت تابعه لأغراض العامل و نّيّاته، فالكفّ عن الأكل و الشرب و يمكن أن يكون لامتحان نفسه في تركهما، و يمكن أن يكون للمراهنه مع غيره في مدّه ترك ارتكابهما، أو لشحّه بصرفهما، أو لعدم تمكّنه منهما، و يمكن أن يكون لأنّ الله تعالى أمر بهما فالكفّ الذي هو العمل إنّما هو بتيّته ان كان لأمر الله فهو صوم و إن كان لغيره فليس بصوم و كذلك، إن قلت: «إن حجبت فلله على صيام شهر» يمكن أن يكون على نحو الشّكر فيجب العمل به، و يمكن أن يكون على نحو الرّجر فلا ينعقد.

و رابعا: انه عقد مع الله العالم بالسّرائر فلا يحتاج إلى اللفظ .

وفيه: كونه عقداً مع الله تعالى لا يكون دليلا على عدم احتياجه الى اللفظ كما وانه اجتهاد قبال النص .

### حكم النذر المتبرع به

(و كذلك الأقرب انعقاد المتبرع به)

ونسبه العلامه في المختلف الى الاكثر فقال: اختلف علماؤنا في النذر المطلق الذي لم يعلّق على شرط هل يقع أم لا؟ كقوله: لله على أن أصوم يوما، فالأكثر

ص: ٢٠٣

على وقوعه و صحته منهم سَلار و ابن حمزه و المحقق و اختاره الشيخ رحمه الله، و هو مذهب ابن إدريس أيضا، و قال السيد المرتضى: لا ينعقد النذر حتى يكون معقودا بشرط يتعلّق به، كأن يقول: لله علىّ إن قدم فلان أو كان كذا أن أصوم أو أتصدّق، و لو قال: لله علىّ أن أصوم أو أتصدّق من غير شرط يتعلّق به، لم ينعقد نذره» (١).

قلت: ذهب إلى انعقاده الشيخ في خلافه، و أمّا الصدوق و المفيد و المرتضى و الحلبيّ و القاضي و ابن زهره، و الشيخ في نهايته فلم يذكروا غير النذر المقيّد، و هو ظاهر الكافي فروى صحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام): «إذا قال الرجل: علىّ المشى إلى بيت الله و هو محرم بحجّه، أو علىّ هدى كذا و كذا فليس بشيء حتّى يقول: «لله علىّ المشى إلى بيته» أو يقول: «لله علىّ أن أحرم بحجّه» أو يقول «لله علىّ هدى كذا و كذا إن لم أفعل كذا و كذا» (٢) فكما تضمّن الخبر أنّ الشرط في النذر التلّفّظ ب «لله علىّ» كذلك يتعلّق ب «إن لم أفعل كذا و كذا» فإنّه قيد لقوله «لله علىّ المشى إلى بيته» و لقوله: «لله علىّ أن أحرم بحجّه» كما هو قيد للآخر الذي ذكر بعده «لله علىّ هدى كذا و كذا» .

هذا و قد نقل الانتصار استدلالهم و ردّ عليهم فقال: «و ممّا انفردت الإماميّة به أنّ النذر لا ينعقد إلّا بشرط يتعلّق به، كأن يقول «لله علىّ إن قدم فلان. و كان كذا أن

ص: ٢٠٤

---

١- المراسم: ١٨٥، و الوسيله: ٣٥٠، و شرائع الإسلام ٣: ١٨٦ .

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٤ ح ١



أصوم أو أتصدق» و لو قال: «لله على أن أصوم أو أتصدق» من غير شرط يتعلّق به، لم ينعقد نذره، و خالف باقي الفقهاء في ذلك إلّا أبا بكر الصيرفيّ و أبا إسحاق المروزيّ، دليلنا على ذلك الإجماع المتردّد، و أيضا معنى النذر في القرآن يكون متعلّقا بشرط و متى لم يتعلّق لم يستحقّ هذا الاسم، و لم يكن ناذرا إذا لم يشترط و لم يلزم الوفاء و إنّما يلزمه متى ثبت الاسم و المعنى، فأما استدلالهم بقوله تعالى «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» و بقوله جلّ و علا «أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ» و بما روى عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم «من نذر أن يطيع الله فليطعه» فليس بصحيح .

أمّا الآية فإنّا لا نسلم أنّ مع التعرّي من الشرط يكون عقدا، و كذلك لا نسلم أنّه مع الخلو من الشرط يكون عهدا، و الآيتان متأولتان بما استحقّق اسم العقد و العهد فعليهم أن يدلّوا على ذلك، و أمّا الخبر المروى عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم فإنّه إنّما أمر بالوفاء بما هو نذر على الحقيقة، و نحن نخالف في أنّه يستحقّ هذه التسميه مع فقد الشرط فليدلّوا على ذلك، فأما استدلالهم بقول جميل:

فليت رجالا فيك قد نذروادمي

و همّوا بقتلي ثابتين القول

و بقول عنترة:

الشاتمي عرضي و لم أشتمهما

و الناذرين إذا لقينهما دمي

ص: ٢٠٥

بأنّ الشاعرين «أطلقا اسم النذر مع عدم الشرط» فمن ركيك الاستدلال، لأنّ جميلا ما حكى لفظ نذرهم و إنّما أخبر عن أعدائه بأنهم نذروا دمه فمن أين أنّ نذرهم الذى أخبر عنه لم يكن مشروطا، و كذلك القول فى بيت عنتره على أنّ قوله: «إذا لقيتهما» هو شرط فكأنّهم قالوا: إذا لقيناه قتلناه فنذروا و الشرط فيه اللقاء»(١).

اقول: كما ان قوله تعالى {يُوفُونَ بِالنَّذْرِ} ورد فى تفسيره أنّ الحسين عليهما السلام مرضا فنذر أمير المؤمنين و الصديقه عليهما السلام صوم ثلاثه أيام إن شفاهما الله تعالى، و أمّا قوله تعالى: عن امرأه عمران {رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} و عن ابنه عمران {إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا} أيضا من أين لم يكونا مشروطين مع أنّ غلام ثعلب روى عن ثعلب كما قال ابن ادريس أنّ النذر عند العرب وعد بشرط(٢).

### و لا بدّ من كون الجزاء طاعه و الشرط سائغا

(و لا بدّ من كون الجزاء طاعه و الشرط سائغا ان قصد الشكر، و ان قصد الزجر اشترط كونه معصيه)

ص: ٢٠٦

---

١- الانتصار فى انفرادات الإماميه؛ ص: ٣٦٢؛ مسأله ؛ ٢٠٣ الاشتراط فى النذر .

٢- النجعه ج: ٦ كتاب النذر .

يشهد لما قال النصوص المستفيضة منها موثق سماعه: «سألته عن رجل جعل عليه أيما أن يمشى إلى الكعبة أو صدقه أو نذرا أو هديا إن هو كَلَّم أباه أو أمه أو أخاه أو ذا رحم، أو قطع قرابه أو مأثما يقيم عليه أو أمرا لا يصلح له فعله، فقال: لا يمين في معصيه الله إنما اليمين الواجبه التي ينبغي لصاحبها أن يفى بها ما جعل لله عليه في الشكر إن هو عافاه الله من مرضه أو عافاه من أمر يخافه أو ردَّ عليه ماله، أو ردَّه من سفره أو رزقه رزقا فقال: لله على كذا و كذا شكرا فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له أن يفى به» (١) وبه افتى الكافي (٢).

و في صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنه قال في رجل حلف بيمين أن لا يكلم ذا قرابه؟ قال: ليس بشيء فليكلم الذي حلف عليه، وقال: حكل يمين لا يراد بها وجه الله عزَّ وجلَّ فليس بشيء في طلاق أو عتق، قال: و سألته عن امرأه جعلت مالها هديا لبيت الله إن أعارت: متاعها لفلان و فلانه، فأعار بعض أهلها بغير أمرها، قال: ليس عليها هدى إنما الهدى ما جعل لله هديا للكعبة فذلك الذي يوفى به إذا جعل لله، و ما كان من أشباه هذا فليس بشيء، و لا هدى لا يذكر فيه لله عزَّ وجلَّ» (٣).

ص: ٢٠٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨، ص: ٣١١ ح ٣١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤١ ح ٧

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤١ ح ١٢

و فى موثق زراره قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «أى شىء لا نذر فيه؟ قال: كل ما كان لك فيه منفعة فى دين أو دنيا فلا حنث عليك فيه» (١).

هذا و فى خبر إسحاق بن عمار، عنه (عليه السلام) «قلت له: رجل مرض فاشتري نفسه من الله بمائه ألف درهم إن هو عافاه الله من مرضه فبرء، فقال: يا إسحاق لمن جعلته؟ قلت: للإمام، قال: نعم هو لله، و ما كان لله فهو للإمام» (٢).

و أمّا ما فى صحيح محمد بن بشير، عن العبد الصالح (عليه السلام) «قلت له إننى جعلت لله على أن لا أقبل من بنى عمى صله و لا أخرج متاعى فى سوق منى تلك الأيام؟ قال: إن كنت جعلت ذلك شكرا فف به، و إن كنت إنما قلت ذلك من غضب فلا شىء عليك» (٣) فمجمل فيمكن حمله على كون بنى عمه فسقه و كون عدم القبول منهم نوع صله لهم لأنّه نوع من النهى عن المنكر و يحمل عدم إخراج متاعه إلى سوق منى ليشغل بالعبادة فيكون شكرا.

(أو مباحا راجحا فيه المنع)

قلت: و قد تقدم ان النذر لابد وان يكون طاعه لله فلا يكفى مجرد نذر ترك المباح المرجوح ما لم يكن من مصاديق طاعه الله جل وعلا.

ص: ٢٠٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٦٢ ح ١٤

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨، ص: ٣١٦ ح ٥١

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨، ص: ٣١٦ ح ٥١

ثم انه يجب العمل بنفس ما نذر و لا- يجوز تبديله بعمل بر آخر كما فى صحيح على بن مهزيار: «قلت لأبى الحسن (عليه السلام): رجل جعل على نفسه نذرا إن قضى الله عز وجل حاجته أن يتصدق فى مسجده بألف درهم نذرا، فقضى الله عز وجل حاجته فصير الدراهم ذهباً و وجهها إليك أ يجوز ذلك أم يعيد؟ قال: يعيد- الخبر» (١).

و أما خبر مسمع بن عبد الملك عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن رجل نذر و لم يسم شيئاً، قال: إن شاء صلى ركعتين، و إن شاء صام يوماً، و إن شاء تصدق برغيف» (٢) فضعيف سنداً ومجمل دلاله.

ثم لا بد من تعيين متعلق النذر ففى صحيح الحلبي، عنه (عليه السلام) «فى رجل جعل لله عليه نذرا و لم يسمه؟ قال: إن سمى فهو الذى سمى، و إن لم يسم فليس عليه شىء» (٣).

و أما خبر الحسن بن الحسين اللؤلؤى رفعه «عن الصادق، قلت له: الرجل يقول: على نذر و لا يسمى شيئاً؟ قال: كف من بر غلظ عليه أو شدد» (٤) فشاذ و لا مفاد

ص: ٢٠٩

---

١- الكافى باب النذور ج ٧/ ح ١٢ ص ٤٥٦

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٣٠٨ ح ٢٣

٣- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤١ ح ١٠

٤- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٧ ح ١٤

لقوله «غَلَّظَ عَلَيْهِ أَوْ شَدَّدَ»، وقد استثنى ابن الوليد من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى - وهو راويه هنا - ما تفرّد به الحسن اللؤلؤى و لو كان مسندا، وهذا مرفوع.

#### روايات حول بعض موارد النذر

١- ورد فى صحيح يحيى بن أبى العلاء، عن أبى عبد الله، عن أبيه عليهما السلام «أنّ امرأه نذرت أن تقاد مزمومه بزمام فى أنفها فوق بعير فخرم أنفها فأئت عليا (عليه السلام) تخاصم فأبطله، فقال: إنّما نذرت لله» (١) فقد يستدل به على مشروعيه نذرها . وفيه: ان غايه ما يدلّ عليه عدم الدّيه على صاحب البعير الذى وقع لأنّها كانت هى السبب، و أمّا إنّ عملها كان مشروعاً فلا لعدم كونه من جهة البيان .

٢- وورد فى معتبر عنسبه بن مصعب «نذرت فى ابن لى إن عافاه الله أن أحجّ ماشيا، فمشيت حتّى بلغت العقبة فاشتكتى فركبت، ثم وجدت راحه فمشيت، فسألت الصادق (عليه السلام) عن ذلك، فقال: إنّى أحبّ إن كنت موسرا أن تذبّ بقره، فقلت: معى نفقه و لو شئت أن أذبّ لفعلت، و علىّ دين، فقال: إنّى أحبّ إن كنت موسرا أن تذبّ بقره، فقلت: أ شىء واجب أفعله؟ فقال: لا من جعل لله شيئا فبلغ جهده فليس عليه شىء» (٢).

ص: ٢١٠

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨، ص: ٣١٣ ح ٣٩

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨، ص: ٣١٣ ح ٤٠

٣- و ورد فى صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن رجل وقع على جاريه له فارتفع حيضها و خاف أن تكون قد حملت فجعل لله عتق رقبه و صوما و صدقه إن هى حاضت، و قد كانت الجاريه طمشت قبل أن يحلف بيوم أو يومين و هو لا يعلم، قال: ليس عليه شىء» (١) و وجهه أنه لم يكن موضع لنذره.

٤- و ورد فى صحيح محمد بن عبد الله، عن الباقر (عليه السلام) فى رجل قال: «عليه بدنه و لم يسم أين ينحرها؟ قال: إنما المنحر بمنى يقسمونها بين المساكين، و قال فى رجل قال: عليه بدنه ينحرها بالكوفه، فقال: إذا سمى مكانا فلينحر فيه فإنه يجزى عنه» (٢) فقد دلّ الصحيح على أنه إن نذر بدنه بدون تعيين مكان معين ينحرها بمنى، و أمّا لو عيّن المكان فيصحّ فى كلّ مكان» و به افتى الفقيه (٣).

٥- و ورد فى صحيح مسمع، عن الصادق (عليه السلام): «قلت له: كانت لى جاريه حبلى فنذرت لله عزّ و جلّ إن ولدت غلاما أن أحجّه أو أحجّ عنه، فقال: إنّ رجلا نذر لله عزّ و جلّ فى ابن له إن هو أدرك أن يحجّ عنه أو يحجّه فمات الأب و أدرك

ص: ٢١١

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٣١٣ ح ٤١

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٣١٣ ح ٤٤

٣- الفقيه فى ٣٤ من إيمانه .

الغلام بعد فأتى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْغُلَامَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ مِمَّا تَرَكَ أَبُوهُ»(١).

اقول: لا شك بان نذره يبطل بموته ألّا ان الصحيح دل على نفوذه بعد موته بما هو الميسور و هو ان يحج عنه مِمَّا ترك أبوه و لابد من تقييده بنفوذه من الثلث.

٦- و ورد في خبر جميل بن صالح «كانت عندي جاريه بالمدينه فارتفع طمئها فجعلت لله علي نذرا إن هي حاضت فعلمت أنّها بعد حاضت قبل أن أجعل النذر، فكتبت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) و أنا بالمدينه فأجابني: إن كانت حاضت قبل النذر فلا عليك و إن كانت حاضت بعد النذر فعليك»(٢).

٧- و ورد في خبر إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن (عليه السلام): «سأله عباد بن عبد الله البصري، عن رجل جعل لله عليه نذرا على نفسه المشي إلى بيت الله الحرام فمشى نصف الطريق أقلّ أو أكثر، قال: ينظر ما كان ينفق من ذلك الموضع فيتصدق به»(٣) لكنه ضعيف سنداً لا يلتفت اليه .

حصيله البحث:

ص: ٢١٢

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٩ ح ٢٥

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٥ ح ٤

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٣١٦ ح ٥٣



و شرط النَّاذِر: ١- الكمال بالعقل و لا يشترط فيه الجنون بل لو زال بالسكر بطل نذره , ٢- و البلوغ , نعم يصح نذر البالغ عشرا , ٣- و الرشده , ٤- و الاختيار , ٥- و القصد , ٦- و الإسلام , ٧- و الحرّيه إلّا أن يجيز المالك أو تزول الرقبه , ٨- و إذن الزوج كإذن السيّد , ٩- و لا تنعقد يمين الولد مع والده إلّا مع اذنه .

و يشترط فى النذر الصّيغه وهى: إن كان كذا فلله على كذا. و ضابطه: أن يكون طاعه لله جل وعلا مقدورا للنّاذر و يشترط من ذلك ما لو نذر الحج ماشيا ولم يستطع فان عليه ان يحج راكبا , و اذا امكنه المشى وجب فاذا تعب يركب , و انه اذا عجز يحله بكفاره يمين استحبابا إلّا فى من نذر الصوم فعجز عنه فانه يعطى عن كل يوم مدا من الطعام استحبابا ايضا .

و من نذر ان يصوم يوم الجمعة دائما ما بقى فوافق ذلك اليوم عيد فطر أو اضحى أو ايام تشريق أو سفر أو مرض وجب عليه ان يصوم يوما بدل يوم .

و لا ينعقد النذر فى ما ليس فيه برّ و لا معصيه وكذلك العهد و اليمين، و الأقرب احتياجه إلى اللفظ و لا ينعقد النذر إلّا بشرط يتعلّق به. و لا بدّ من كون الجزاء طاعه و الشرط سائغا إن قصد الشكر، و إن قصد الزّجر اشترط كونه معصيه و لا بد من تعيين متعلق النذر و إلّا لم يصح. و من نذر بدنه بدون تعيين مكان معيّن ينحرها بمنى، و أمّا لو عيّن المكان فيصحّ فى كلّ مكان. ولو إنّ رجلا نذر لله عزّ

و جَلَّ في ابن له إن هو أدرك أن يحج عنه أو يحجّه فمات الأب و أدرك الغلام بعد ذلك و جب ان يحج عن الغلام ممّا ترك أبوه.

## و العهد كالنذر

(و العهد كالنذر و صورته عاهدت الله أو على عهد الله أن أفعل كذا)

اقول: تقدم ان الاصح في النذر اشتراط تعليقه، و أمّا العهد فالأصحّ عدم الاشتراط فيجوز معلقا و مجردا وبكلّ منهما ورد في القرآن الكريم .

أما الأول: فقال تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١).

و أما الثاني: فقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ. فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَ مَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٢) و كان عهدهم في بيعه الشجره إلّا يفروا، و قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ الدُّبَارَ وَ كَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ (٣).

ص: ٢١٤

١- التوبه ٧٥

٢- الفتح ١٠

٣- الاحزاب ١٥

و اما كفارته فهي كفاره افطار يوم من شهر رمضان كما تقدم في كتاب الصوم وكتاب الكفارات .

### حكم من نذر انفاق جميع ماله

ثم انه لو عاهد شخص بانفاق جميع ما يملكه دفعه جاز له أن يقومه و بالتدريج يصرفه كما في صحيح محمد بن يحيى الخنعمي قال: «كنا عند أبي عبد الله (عليه السلام) جماعه إذ دخل عليه رجل من موالى أبي جعفر (عليه السلام) فسلم عليه ثم جلس و بكى، ثم قال له: إني كنت أعطيت الله عهدا إن عافاني الله من شىء كنت أخافه على نفسى أن أتصدق بجميع ما أملك و إن الله عز و جل عافاني منه و قد حوّلت عيالى من منزلى إلى قبه من خراب الأنصار، و قد حملت كلّ ما أملك فأنا بائع دارى و جميع ما أملك فأتصدق به، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): انطلق و قوم منزلك و جميع متاعك و ما أملك بقيمه عادله و أعرف ذلك ثم اعمد إلى صحيفه بيضاء فاكتب فيها جمله ما قومت ثم انظر إلى أوثق الناس فى نفسك فادفع إليه الصحيفه و أوصه و مره إن حدث بك حدث الموت أن يبيع منزلك و جميع ما تملك فيتصدق به عنك، ثم ارجع إلى منزلك و قم فى مالك على ما كنت عليه فكل أنت و عيالك مثل ما كنت تأكل، ثم انظر بكل شىء تصدق به فيما تستقبل من صدقه أو صله قرابه أو فى وجوه البر فاكتب ذلك كله و أحصه، فإذا كان رأس السنه فانطلق إلى الرجل الذى أوصيت إليه فمره أن يخرج إليك الصحيفه، ثم اكتب فيها جمله ما تصدقت و أخرجت من صله قرابه أو برّ فى تلك السنه، ثم افعل ذلك

فى كل سنه حتّى تفى لله بجميع ما نذرت فيه و يبقى لك منزلتك و مالك إن شاء الله، قال: فقال الرجل: فرجت عنى يا ابن رسول الله» (١) و صدره تضمّن أنّه قال: «أعطيت الله عهدا إن عافانى الله» و ذيله تضمّن فى كلامه (عليه السلام) «حتّى تفى لله بجميع ما نذرت فيه» حيث إنّ بين النذر و العهد عموم من وجه ففى ما كان معلقا يصدقان معا، و اللفظ «لله على» و «عاهدت الله» بمعنى واحد.

### و اليمين الحلف بالله

(و اليمين و هى الحلف بالله كقوله و مقلب القلوب و الأبصار و الذى نفسى بيده و الذى فلق الحبه و برء النسمه أو الحلف باسمه تعالى كقوله: و الله و تالله و بالله و أيمن الله أو أقسم بالله أو بالقديم أو الأزلى أو الذى لا أول لوجوده، و لا ينعقد بالموجود و القادر و العالم و الحى و السميع و البصير و غيرها من الأسماء المشتركة و لا أسماء المخلوقات الشريفة)

قال الشهيد الثانى: «و يراد بأسمائه ما ينصرف إطلاقها إليه من الألفاظ الموضوعه للاسميه و إن أمكن فيها المشاركه حقيقه أو مجازا كالقديم و الأزلى و الرحمن و الربّ و الخالق و البارى» (٢).

ص: ٢١٦

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٥٨ ح ٢٣

٢- الروضه البهيّه فى شرح اللمعه الدمشقيه (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ٥١.

اقول: غير القديم كالأزلى لا يطلق على غيره، و الرَّحْمَنُ كَاللَّهِ قَالَ تَعَالَى {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} وقال تعالى {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} (١).

و أمّا إطلاق الرَّبِّ و الخالق و الرَّازِق و البارئ على غيره انما هو بالإضافه أو بغير الصفه قال تعالى {فَيَسْئَلُنِي رَبُّهُ خَمْرًا} (٢) {أَنَّى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ} (٣).

و لا تطلق على غيره تعالى إلّا مع تغير الصيغه كقوله جَلَّ و علا {فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} (٤) {وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ} (٥).

و اما انعقاد اليمين به تعالى ولا تنعقد بغيره فهو مقتضى النصوص المستفيضه مثل صحيحه سليمان بن خالد المتقدمه: «في كتاب على (عليه السلام) ان نبيا من الأنبياء شكا الى ربه فقال: يا رب كيف اقضى فيما لم أر و لم اشهد؟ قال: فأوحى الله اليه: احكم بينهم بكتابي و اضفهم الى اسمي فحلفهم به. و قال: هذا لمن لم تقم له

ص: ٢١٧

١- الاسراء ١١٠

٢- يوسف ٤١

٣- آل عمران ٤٩

٤- المؤمنون ١٤

٥- الجمعة ١١

بينه»(١). و هي تدل على صحه الحلف بجميع اسمائه عز و جل لإطلاق كلمه «اسمى» فى جملة «و اصفهم الى اسمى». كما يدل ذلك أيضا على اجزاء ترجمه.

و مثل صحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): قول الله عزّ و جلّ {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ}، {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ} و ما أشبه ذلك؟ فقال: إنّ لله عزّ و جلّ أن يقسم من خلقه بما شاء، و ليس لخلقه أن يقسموا إلّا به»(٢).

و صحيح الحلبيّ «عن الصادق (عليه السلام): لا أرى أن يحلف الرجل إلّا بالله فأما قول الرجل: «لا بل شانئك» فإنّه من قول أهل الجاهليّه، و لو حلف الرجل بهذا و أشباهه لترك الحلف بالله، فأما قول الرجل يا هيأه و يا هنا فإنما ذلك لطلب الاسم و لا أرى به بأسا، و أمّا قوله: «لعمرك الله» و قوله: «لا هاه» فإنما ذلك بالله عزّ و جلّ»(٣) و به افتى الفقيه و فى آخره «و أمّا لعمرك الله و أيم الله فإنما هو بالله»(٤).

ص: ٢١٨

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ١٦٧ الباب ١ من أبواب كيفية الحكم الحديث ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٩ ح ١

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٩ ح ٢ وقوله: «لا بل شانئك» مخفف قولهم: «لا أب لشانئك» كما فى بعض النسخ أى لمبغضك وهى كلمه كانوا ينطقونها فى ضمن كلامهم مرددا كما هو عادته كل أحد من تردد شىء ضمن كلامه مثل يغفر الله لك و من فوائده أنّه قد ينسى المتكلم ما يريد أن يقوله فيردد هذه الكلمه حتّى يتذكر ما كان قد نسيه و ليس هذا و امثاله حلفا و يمينا إلّا أنّه قد يمكن جعل «لا- بل شانئك» قسما نظير ما يقال فى زماننا: ليمت أبى إن كنت قلت ذاك و لست ابن أبى او هلك ابنى و اما فى أكثر الامر فليس قسما قطعاً.

٤- الفقيه فى ١٦ من أيمانه

و اما قول المصنف: لا ينعقد بالموجود والقادر والعالم والحي والسميع والبصير وغيرها من الأسماء المشتركة فلا وجه له لانه اذا قصد بذلك الله جل وعلا صدق انه حلف بالله و عتمه الاطلاقات المتقدمه نعم لا يقبل منه في المحكمه لانه قد لا يقصد بذلك الله تعالى.

و هل ان القسم بغيره تعالى حرام كما افتي به الكليني حيث صدر عنوان الباب «بأنه لما يجوز أن يحلف الإنسان إلّا بالله عزّ وجلّ» (١) ام هو مكروه؟ الصحيح هو الثاني فانه وان كان ظاهر النصوص هو الحرمة لكن هناك بعض القرائن تشهد للكراهه كما في قوله (عليه السلام) في الصحيح المتقدم: «لا أرى أن يحلف الرجل إلّا بالله» فهذه العبارة شاهده على جوازه لكنه غير مرغوب فيه بل ورد في صحيحه على بن مهزيار: «قرأت في كتاب لأبي جعفر (عليه السلام) الى داود بن القاسم: اني قد جئت و حياتك» (٢).

بل قد ورد عنهم عليهم السلام الحلف بغيره تعالى و حلف في النكل منهم بغيره و لم ينكروا كما في ما رواه الكافي «عن أبي جرير القمي: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): قد عرفت انقطاعي إلى أبيك، ثم إليك ثم حلفت له و حقّ رسول الله صلّى الله

ص: ٢١٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٩

٢- وسائل الشيعة ١٦: ١٩٥ الباب ٣٠ من أبواب الايمان الحديث ١٤

عليه وآله وحقّ فلان و فلان حتّى انتهيت إليه أنّه لا يخرج ما تخبرني به إلى أحد من الناس - الخبر» (١).

و ما رواه «عن محمّد بن يزيد الطبريّ: كنت قائماً على رأس الرضا (عليه السلام) بخراسان - إلى - فقال: بلغني أنّ الناس يقولون: إنّنا نزعّم أنّ الناس عبيد لنا، لا و قرابتى من رسول الله صلى الله عليه وآله ما قلته قطّ - الخبر» (٢).

و ما رواه «عن عبد العزيز بن مسلم، عنه (عليه السلام) - فى خبر فى الردّ على من يجوّز اختيار الامام: - «فهل تقدرون على مثل هذا فيختار أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدّمونه تعدّوا و بيت الله الحقّ - الخبر» (٣).

و ما رواه «عن على بن أبى حمزة: سألت أبا الحسن (عليه السلام) - إلى - و حقّك لقد كان فى عامى هذه السّنة ستّ عمر - الخبر» (٤) وغيرها .

و جمع الإسكافيّ بينها وبين ما تقدم فقال: «الإيمان الموجه للكفّاره لا تنعقد إلّا أن يكون الحالف حالفاً بالله أو باسم من أسمائه الّتى لا يسمّى بها أحد سواه» (٥). و

ص: ٢٢٠

---

١- الكافي (فى ١ من باب أنّ الامام متى يعلم أنّ الأمر قد صار إليه من كتاب الحجّه)

٢- الكافي (فى ١٠ من باب فرض طاعه الأئمّه من كتاب الحجّه)

٣- الكافي (فى ١ من باب نادر فى فضل الامام و صفاته من كتاب الحجّه)

٤- الكافي (فى آخر ٢٠٦ من حجّه)

٥- مجموعه فتاوى ابن الجنيد؛ ص: ٣٠٢؛ مسأله ١ .



قال: «لا بأس أن يحلف الإنسان بما عظم الله تعالى من الحقوق لأنّ ذلك من حقوق الله كقوله «و حقّ النّبيّ صلى الله عليه وآله و حقّ القرآن، و نهى النّبيّ صلى الله عليه وآله عن الحلف بغير الله أو أن يحلفوا بآبائهم يحتمل أن يكون لأنّ آبائهم كانوا يشترطون فيها من تعظيم ما كانوا يحلفون به و يشركون به كاللائت و العزى و ما كان مشركا، لأنّه لا يعظم المشرك إلّا مشرك» (١) ، قلت: و جمعه كما ترى لا شاهد له فلا عبره به .

و اما ما فى حديث المناهى «عن الصادق، عن آبائه، عن على عليهم السّلام- فى خبر- و نهى أن يحلف الرّجل بغير الله، و قال: من حلف بغير الله تعالى فليس من الله فى شىء و نهى أن يحلف الرّجل بسوره من كتاب الله فعليه بكلّ آيه منها كفّاره يمين فمن شاء برّ و من شاء فجر، و نهى أن يقول الرّجل للرّجل: «لا- و حياتك و حياه فلان» (٢) من تضمّنه من الكفّاره لكلّ سوره فمضافا لضعف سنده لم يعمل به أحد .

### و اتباع مشيه الله تعالى لليمين يمنع الانعقاد

(و اتباع مشيه الله تعالى لليمين يمنع الانعقاد)

ص: ٢٢١

---

١- مجموعه فتاوى ابن الجنيد؛ ص: ٣٠٢؛ مسأله ١ .

٢- الفقيه (فى باب ذكر جمل من مناهى النّبيّ صلى الله عليه وآله)

بمعنى سقوط الكفاره مع عدم العمل بها (مع اتصالها بها)

كما فى معتبر السيكونى، عن الصادق (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من استثنى فى يمين فلا- حنث ولا كفاره» (١).

والإتصال وإن لم يذكر فيه إلا أنه بعد عدم ذكر الانفصال فيه، منصرف إلى الإتصال وأما خبر محمد بن مسلم، عن الباقر والصادق عليهما السلام فى قوله تعالى {وَ اذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ} قال: إذا حلف الرجل فنسى أن يستثنى فليستثن إذا ذكر» (٢) فمضافا لضعف سنده بابى جميله هو أعظم من السقوط ولا يدل على أكثر من مطلوبيته للتوفيق للعمل .

وعليه يحمل صحيح حمزه بن حمران، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن قول الله عز وجل: {وَ اذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ} قال: ذلك فى اليمين إذا قلت والله لا أفعل كذا وكذا فإذا ذكرت أنك لم تستثن فقل: إن شاء الله» (٣).

وصحيح حماد عن حسين القلانسى أو بعض أصحابه عنه (عليه السلام) «قال للعبد: أن يستثنى فى اليمين فيما بينه وبين أربعين يوما إذا نسى» (٤) وغيرهما .

ص: ٢٢٢

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٨ ح ٥

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٧ ح ١

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٨ ح ٣

٤- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٨ ح ٤

هذا و في معتبر السِّكونيّ، عنه (عليه السلام) «قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: من حلف سراً فليستثن سراً، و من حلف علانيه فليستثن علانيه»<sup>(١)</sup> إلّا أن يكون له غرض، فروى الكافي «عن مسعده بن صدقه قال: حدّثنى شيخ من ولد عدّي بن حاتم، عن أبيه، عن جدّه عدّي و كان مع أمير المؤمنين (عليه السلام) في حروبه: أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: في يوم التقى هو و معاويه بصفّين و رفع بها صوته ليسمع أصحابه «و الله لأقتلن معاويه و أصحابه» ثم يقول في آخر قوله: «إن شاء الله» يخفض بها صوته و كنت قريباً منه، فقلت: يا أمير المؤمنين إنك حلفت على ما فعلت ثم استثنيت فما أردت بذلك؟ فقال لي: إنّ الحرب خدعه و أنا عند المؤمنين غير كذوب، فأردت أن أحرض أصحابي عليهم كيلا يفشلوا و كي يطمعوا فيهم فأفقههم ينتفع بها بعد اليوم إن شاء الله، و اعلم أنّ الله جلّ ثناؤه قال لموسى (عليه السلام) حيث أرسله إلى فرعون {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} و قد علم أنّه لا يتذكّر و لا يخشى و لكن ليكون ذلك أحرص لموسى على الذهاب»<sup>(٢)</sup>.

ثم انه لا فرق في تأكيد ذكر إن شاء الله في شىء يريد أن يفعله الإنسان بين القول و الكتابه كما في معتبر مرازم قال: «دخل أبو عبد الله (عليه السلام) يوماً إلى منزل معتب و هو يريد العمره فتناول لوحاً فيه كتاب فيه تسميه أرزاق العيال و ما يخرج لهم فإذا

ص: ٢٢٣

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٩ ح ٧

٢- الكافي (في أول نوادره آخر فروعها)

فيه لفلان و فلان و فلان و ليس فيه استثناء، فقال: من كتب هذا الكتاب و لم يستثن فيه؟ كيف ظنَّ أنه يتمَّ ثمَّ دعا بالدَّواه، فقال: الحق فيه إن شاء الله، فالحق فيه في كلِّ اسم إن شاء الله»(١).

### و التعليق على مشيئه الغير يحبسها على مشيته

(و التعليق على مشيئه الغير يحبسها على مشيته)

و يوقفها على مشيئته إن علق عقدها عليه كقوله لأفعلن كذا إن شاء زيد و لو أوقف حلها عليه كقوله إلّا أن يشاء زيد انعقدت ما لم يشأ حلها فلا تبطل إلّا أن يعلم الشرط، و كذا في جانب النفي كقوله لا أفعل إن شاء زيد أو إلّا أن يشاء، وهذا وإن لم يرد فيه نص بالخصوص و لكن تدل عليه الاطلاقات.

### و متعلق اليمين كمتعلق النذر

(و متعلق اليمين كمتعلق النذر)

اقول: قد تقدم انه لا فرق بين النذر واليمين والعهد فكلها من ملاك واحد وانه وقع التصريح بذلك ففي صحيح محمّد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الأيمان و النذور و اليمين التي هي لله طاعة فقال ما جعل لله في طاعه فليقضه فإن جعل لله شيئاً من ذلك ثم لم يفعله فليكفر يمينه و أمّا ما كانت يمين في معصيه

ص: ٢٢٤

فليس بشيء» (١) وتقدم أيضا صحيح زراره قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أي شيء الذي فيه الكفار من الإيمان فقال ما حلفت عليه مما فيه البر فعليه الكفار إذا لم تف به و ما حلفت عليه مما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفار إذا رجعت عنه و ما كان سوى ذلك مما ليس فيه بر ولا معصية فليس بشيء» (٢).

وبذلك يظهر ان النذر والعهد واليمين لا تتعلق بالمباح بل لابد من كونه طاعه لله جل وعلا.

لكن قيل ان اليمين تنعقد في المباح المتساوي ويشهد له خبر عيسى بن عطية: «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): إنني آليت أن لا أشرب من لبن عتري و لا آكل من لحمها، فبعثها و عندي من أولادها، فقال: لا- تشرب من لبنها و لا تأكل من لحمها فإنها منها» (٣) فإن شرب لبن عترة و أكل لحمها مباح متساوي الطرفين . وفيه: انه ضعيف سنداً ففي سنده موسى بن رنجويه وقد ضعفه النجاشي وابن الغضائري ، ومتنا فان عدم الشرب و الأكل من لبن ولدها و لحمها غير مشمول لنذره فكيف حرم .

ص: ٢٢٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٧ ح ٧

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٦٠ ح ٢

هذا و عمل به الإسكافي (١) و القاضي و الشيخ في نهايته لكن قال: « فإن كان قد شرب ذلك لحاجه، لم يكن عليه شيء » (٢).

هذا و استدل بخبر الحسن بن علي، عن أبي الحسن عليهما السلام: « قلت له إن لي جاريه ليس لها منى مكان و لا ناحيه و هي تحتمل الثمن إلّا أنّي كنت حلفت فيها بيمين، فقلت: «لله علي أن لا أبيعها أبدا» و بي إلى ثمنها حاجه مع تخفيف المؤونه، فقال: ف لله بقولك له » (٣) بتقريب إن الجاريه كان بيعها مباحا متساوي الطرفين فحلف على تركه و صار أخيرا بيعها نافعا له في دنياه و لا يجوز له المخالفه.

اقول: وقد تقدم الجواب عنها في باب النذر الزوايه و قلنا انها ضعيفه السند بالحسن بن علي الذي هو البطائني و بابي عبدالله الرازي و مثلها خبر الحسين بن بشير قال: « سألته عن رجل له جاريه حلف بيمين شديده و اليمين لله عليه أن لا يبيعها أبدا و له إلى ثمنها حاجه مع تخفيف المؤونه، قال: ف لله بقولك له » (٤). و رواه الاستبصار عن «الحسين بن يونس» بدل «الحسين بن بشير»

ص: ٢٢٦

---

١- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ١٧٠

٢- النهايه: ٥٦٠ - ٥٦١.

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨، ص: ٣١٠ ح ٢٦

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨، ص: ٣٠١ ح ١٠٨

وكلاهما مهملان . وليس فيها «ف لله بنذرک» كما قال المصنف بل فيها «ف لله بقولک له».

و نظیر هذين الخبرين صحيح صفوان الجمال، عن الصادق (عليه السلام): «قلت له: إني جعلت على نفسي مشيا إلى بيت الله، قال: كفر يمينك، فإثما جعلت على نفسك يميناً، و ما جعلته لله فف به»<sup>(١)</sup> لكن بينهما وبينه تفاوت فان موردهما مباح، و مورد هذا الصحيح عباده و لذا عبّر في ذينيك «ف لله بقولک له» و في هذا «و ما جعلته لله فف به» , واما قوله «كفر يمينك» فمجمل ولا يضر بذيل الخبر الذي هو محل الاستدلال.

وكيف كان فالخبران لضعفهما سنداً لا يمكن التعويل عليهما ومثلهما في الضعف خبر عبد الرحمن ابن أبي عبد الله قال: سألته - إلى - فقال: الكفار في الذي يحلف على المتاع ألا يبعه و لا يشتريه، ثم يبدو له فيه فيكفر عن يمينه - الخبر<sup>(٢)</sup> مضافاً الى أنها تعارض ما دل على انه إذا حلف على شيء و كان تركه أفضل لا تنعقد يمينه مثل صحيح سعيد الأعرج: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحلف على اليمين فيرى أن تركها أفضل و إن لم يتركها خشي أن يأثم أ يتركها؟ فقال:

ص: ٢٢٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٨ ح ١٨

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٦

أما سمعت قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا رَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ يَمِينِكَ فَدَعَهَا» (١) وغيره .

ويعارضها أيضا ما دل على ان اليمين لا تنعقد في ما ليس فيه بُرٌّ ولا معصية كما في صحيح زراره قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أَى شَىءٍ الَّذِى فِيهِ الْكُفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ فَقَالَ مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْبِرُّ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا لَمْ تَفِ بِهِ وَ مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْمَعْصِيَةُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا رَجَعْتَ عَنْهُ وَ مَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ بُرٌّ وَ لَا مَعْصِيَةٌ فَلَيْسَ بِشَىءٍ» (٢).

و معتبر حمزان قال: «قلت لأبي جعفرٍ و أبى عبد الله عليهما السلام اليمين التى تلزمنى فيها الكفّاره فقالا ما حلفت عليه ممّا لله فيه طاعةٌ أن تفعله فلم تفعله فعليك فيه الكفّاره و ما حلفت عليه ممّا لله فيه المعصيه فكفّارته تركه و ما لم يكن فيه معصيةٌ و لا طاعةٌ فليس هو بشىء» (٣).

ص: ٢٢٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٤ ح ٥

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٦ ح ٣



و اما ما فى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) فى خبر: و ما لم يكن عليك واجبا أن تفعله، فحلفت أن لا تفعله، ثم فعلته فعليك فيه الكفّاره»(١) فمطلق و ما تقدم من صحيحه الاخر يقيدده .

هذا و قيل ان موثق زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: كلّ يمين حلفت عليها لك فيها منفعه فى أمر دين أو دنيا فلا شىء عليك فيها، و إنما تقع عليك الكفّاره فيما حلفت عليه فيما لله فيه معصيه أن لا تفعله، ثم تفعله»(٢). فيه سقط و الأصل «حلفت عليها أن لا تفعلها بمالك فيها منفعه- إلخ». حيث ان الكافى رواه صحيحا «عنه، عنه (عليه السلام): كلّ يمين حلف عليها أن لا يفعلها ممّا له فيه منفعه فى الدنيا و الآخرة فلا كفّاره عليه- الخبر»(٣).

اقول: المراد منه واضح و هو انه حلف على ترك ما فيه منفعه له و ذيله شاهد على هذا المعنى وهو «و إنّما الكفّاره فى أن يحلف الرّجل و الله لا أزنّى و الله لا أشرب الخمر و الله لا أسرق و الله لا أخون و أشباه هذا و لا أعصى ثم فعل فعليه الكفّاره فيه».

ص: ٢٢٩

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٧ ح ٩

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٥ ح ١

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٤٧ ح ٨

و بذلك افتي الكليني و علي بن ابراهيم فقال: «الأيمان ثلاث- إلى- و أمّا اليمين التي تجب فيها الكفّاره فالرجل يحلف على أمر- هو طاعه الله- أن يفعله، ثم لا- يفعله أو يحلف على معصيه الله ألّا يفعلها، ثم يفعلها فيندم على ذلك فتجب فيه الكفّاره»(١).

و اما ما في الفقيه مرفوعا «عن الصادق (عليه السلام): اليمين على وجهين أحدهما أن يحلف الرجل على شيء لا يلزمه أن يفعل فيحلف أنّه يفعل ذلك الشيء أو يحلف على ما يلزمه أن يفعل فيحلف فعليه الكفّاره إذا لم يفعله»(٢) بتقريب انه جعل الحلف على فعل المباح كالحلف على فعل الطاعة . ففيه: انه مطلق و يقيد بما تقدم مضافا لضعف سنده .

و أمّا ما في خبر الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابنا يرفعه إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل حلف أن يزن الفيل فأتوه به فقال: و لم تحلفون بما لا تطيقون؟ فقلت: قد ابتليت فأمر بقرقور فيه قصب فاخرج منه قصب كثير ثم علم صبغ الماء بقدر ما عرف صبغ الماء قبل أن يخرج القصب، ثم صير الفيل فيه حتّى رجع إلى مقداره الذي كان انتهى إليه صبغ الماء أولا ثم أمران يوزن القصب الذي أخرج فلتمّا وزن قال: هذا وزن الفيل، و قال في رجل مقيد حلف أن لا يقوم من موضعه حتّى يعرف وزن قيده، فأمر فوضعت رجله في إجمانه فيها ماء حتّى إذا عرف

ص: ٢٣٠

---

١- الكافي (في ٢ من ٨ من أيمانه)

٢- الفقيه في ٢٥ من أيمانه .

مقداره مع وضعه رجله فيه، ثم رفع القيد إلى ركبته، ثم عرف مقدار صبغه، ثم أمر فألقى في الماء الأوزان حتى رجع الماء إلى مقدار ما كان من القيد في الماء فلما صار الماء على ذلك الصبغ الذي كان و القيد في الماء، نظر كم الوزن الذي القى في الماء فلما وزن قال: هذا وزن قيدك»(١).

فمضافا الى ارساله و كونه مرفوعا قضيه في واقعه و قد رواهما الفقيه بطريق آخر، الأول عن النبي صلى الله عليه و آله و الثاني في الحالف بالطلاق ففي أوله «في روايه النضر بن سويد يرفعه أن رجلا- حلف أن يزن فيلا- فقال النبي صلى الله عليه و آله: يدخل الفيل سفينه ثم ينظر إلى موضع مبلغ الماء من السفينه فيعلم عليه ثم يخرج الفيل و يلقي في السفينه حديدا أو صفرا أو ما شاء فإذا بلغ الموضع الذي علم عليه أخرجه و وزنه» و ما فيه أوضح و أيسر، ثم قال: «و في روايه عمرو بن شمر، عن حفص بن غالب الأسدي رفع الحديث قال: بينما رجلان جالسان في زمن عمر بن الخطاب إذ مرّ بهما رجل مقيد فقال أحد الرجلين: إن لم يكن في قيده كذا و كذا فامراته طالق ثلاثا، فقال الآخر: إن كان فيه كما قلت فامراته طالق ثلاثا، فذهبا إلى مولى العبد و هو مقيد فقالا له: إنا حلفنا على كذا و كذا فحلّ قيد غلامك حتى نزنه، فقال مولى العبد: امراته طالق إن حللت قيد غلامى فارتفعوا إلى عمر فقصّوا عليه القصّه فقال عمر: مولاه أحقّ به اذهبوا به إلى عليّ بن أبي طالب لعلّه يكون عنده في هذا شىء، فأتوا عليّا (عليه السلام) فقصّوا عليه القصّه فقال: ما

ص: ٢٣١

أهون هذا فدعا بجفنه و أمر بقيده فشدّ فيه خيط و أدخل رجليه و القيد في الجفنه ثم صبّ عليه الماء حتّى امتلأت، ثم قال (عليه السلام): ارفعوا القيد فرفعوا القيد حتّى اخرج من الماء فلمّا أخرج نقص الماء، ثم دعا بزبر الحديد فأرسله في الماء حتّى تراجع الماء إلى موضعه و القيد في الماء، ثم قال: زنوا هذا الزّبر فهو وزنه»(١).

ثم قال الصدوق: «إنّما هدى أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى معرفه ذلك ليخلص به النّاس من أحكام من يجيز الطلاق باليمين» قلت: اذن لو ثبت ما فيهما فهما قضيه في واقعه .

ثمّ انه لا اشكال في التوريه في اليمين كما في صحيح إسماعيل بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرّضا (عليه السلام) «سألته عن رجل حلف و ضميره على غير ما حلف، قال: اليمين على الضمير»(٢).

و صحيح صفوان بن يحيى سألت أبا الحسن (عليه السلام) «عن الرّجل يحلف و ضميره على غير ما حلف عليه قال: اليمين على الضمير»(٣).

لكن قيد جواز التوريه بما إذا لم يكن المورى ظالماً كما في خبر مسعده بن صدقه، عن الصّادق (عليه السلام) «سئل عمّا يجوز و عمّا لا يجوز من النّيه على الإضمار

ص: ٢٣٢

---

١- الفقيه (في باب الحيل من الأحكام، ١٢ من أبواب قضاياه)

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٤ ح ٢

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٤ ح ٣

فى اليمين؟ فقال: يجوز فى موضع و لا- يجوز فى آخر، فاما ما يجوز فاذا كان مظلوما فما حلف به و نوى اليمين فعلى نيته، و أما إذا كان ظالما فاليمين على نيه المظلوم»(١) ومعناه ان التوريه من الظالم لا تصح . قلت: والخبر ضعيف بمساعده الا ان الكلينى اعتمده فان حصل الوثوق به فهو والا فلا .

حصيله البحث:

و العهد كالتنذر و صورته: عاهدت الله أو على عهد الله، و الاصح فى النذر اشتراط تعليقه، و أما العهد فالأصح عدم الاشتراط فيجوز معلقا و مجردا. و لو عاهد شخص بإنفاق جميع ما يملكه دفعه جاز له أن يقومه و بالتدريج يصرفه.

و اليمين و هى الحلف بالله كقوله: و مقلب القلوب و الأبصار، و الذى نفسى بيده و الذى فلق الحبه و برأ النسمه. أو باسمه كقوله: و الله، و بالله، و تالله، و أيمان الله، و أقسم بالله، و بالقديم، أو الأزلى، أو الذى لا أول لوجوده. و لا ينعقد بالقسم بغيره تعالى ولا- بأسماء المخلوقات الشريفة كما و انه مكروه. و اتباع مشيئه الله يمنع الانعقاد، و التعليق على مشيئه الغير يحبسها و يوقفها على مشيئه إن علق عقدها عليه كقوله لأفعلن كذا إن شاء زيد و لو أوقف حلها عليه كقوله إلّا أن يشاء زيد انعقدت ما لم يشأ حلها فلا تبطل إلّا أن يعلم الشرط، و كذا فى جانب

ص: ٢٣٣

النفي كقوله لا أفعل إن شاء زيد، و متعلق اليمين كمتعلق النذر. و لا اشكال فى التوريه فى اليمين، فان اليمين على الضمير.

## (كتاب القضاء)

### اشاره

القضاء واجب كفائى و ذلك لتوقف حفظ النظام عليه مضافا الى انه مقدمه لتحقيق المعروف و الانتهاء عن المنكر.

و اما انه كفائى فلان الغرض و هو حفظ النظام يتحقق بتصدى من به الكفايه له.

ثم ان حكم القاضى يختلف عن فتوى المفتى فى ان الثانى بيان للأحكام الكليه بحسب ما يؤدى إليه نظر المجتهد، بخلاف الاول فانه تطبيق لتلك الاحكام الكليه على الوقائع الخاصه، فالقضاء على هذا يكون فى طول الفتوى و متفرعا عليها.

و يضاف إلى ذلك ان الفتوى لا تكون حجه ألا فى حق مقلدى المفتى بخلاف القضاء فانه نافذ فى حق الجميع.

و فرق ثالث هو ان نظر المجتهد فى الفتوى يكون محكّما فى بيان الحكم الكلى دون تطبيقه على مصاديقه فان ذلك وظيفه المقلد دون المجتهد، و هذا بخلافه فى القضاء فان التطبيق راجع إلى القاضى بل ذلك هو وظيفته.

ص: ٢٣٤

كما هو ظاهر التفريع فى الآيه المباركه {يا داوود انا جعلناك خليفه فى الارض فاحكم بين الناس بالحق} (١) إلّا ان ظاهر خبر سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «اتّقوا الحكومه فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء، العادل فى المسلمين، لنبيّ أو وصيّ نبيّ» (٢)، وخبر إسحاق بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام) لشريح: يا شريح قد جلست مجلسا لا يجلسه إلّا نبيّ، أو وصيّ نبيّ، أو شقيّ» (٣) عدم جواز القضاء لغير المعصوم عليه السلام .

وفيه: انه لا- ريب أن الامير عليه السلام كان يبعث القضاء الى البلاد فلا بدّ من حملها على ان القضاء بالاصاله لهم و لا يجوز لغيرهم تصدى ذلك الا باذنهم و كذا فى قوله: «لا يجلسه الا نبيّ» أى بالاصاله و الحاصل أن الحصر اضافى بالنسبه

ص: ٢٣٥

---

١- سوره ص ايه ٢٦

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٠٦ ح ١

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٠٦ ح ٢

الى من جلس فيها بغير اذنهم و نصبهم عليهم السلام , هذا مضافا الى ضعفهما سنداً .

(او نائبه)

ففى صحيح هشام بن سالم عنه (عليه السلام) «لَمَّا وَلَّى أمير المؤمنين (عليه السلام) شريحا القضاء اشترط عليه أن لا ينفذ القضاء حتّى يعرضه عليه»(١).

### و فى الغيبه ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء

(و فى الغيبه ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء)

كما فى صحيحه أبى خديجه الجمال، عن الصادق (عليه السلام): «إِيَّاكُمْ أَنْ يَحَاكِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى أَهْلِ الْجَوْرِ، وَ لَكِنْ انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ قَضَائِنَا فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ قَاضِيًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ»(٢).

و مقبوله عمر بن حنظله، عنه (عليه السلام): «سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ إِلَى الْقَضَاءِ أَيْحَلُّ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: مَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاعُوتِ فَحُكْمٌ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سَحْتًا وَ إِنْ كَانَ حَقُّهُ ثَابِتًا، لِأَنَّهُ أَخَذَ

ص: ٢٣٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٠٦ ح ٣

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٤ الباب ١ من أبواب صفات القاضي الحديث ٥



بحكم الطاغوت و قد أمر الله أن يكفر به، قلت: كيف يصنعان؟ قال: انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا و نظر في حالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فارضوا به حكما فإنني قد جعلته عليكم حاكما فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما بحكم الله استخف و علينا ردّ و الرادّ علينا الرادّ على الله و هو على حدّ الشرك بالله»<sup>(١)</sup> و ليس في السند من يتأمل فيه سوى ابن حنظله نفسه حيث لم يوثق، بيد انه لكن صفوان وهو من اصحاب الاجماع واقع في سند هذه الرواية مضافا الى ان الاصحاب اعتمدوها و تلقوها بالقبول وافتوا بمضامينها، و غيرهما .

ثم ان حكم القاضي نافذ ولا يجوز نقضه حتى من حاكم آخر فان ذيل المقبولة يدل بوضوح على ان الحكم اذا كان على طبق القواعد فعدم قبوله استخفاف بحكم الله سبحانه.

مضافا الى ان القضاء شرع لفصل الخصومه فلا بدّ من نفوذه و الا يلزم نقض الغرض.

هذا كله اذا لم يفترض حلّ الخصومه بيمين المدعى عليه و الاّ يضاف الى ذلك التمسك بصحيحه عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله (عليه السلام): «اذا رضى صاحب الحق بيمين المنكر لحقه فاستحلفه فحلف ان لا حق له قبله ذهبت اليمين بحق المدعى فلا دعوى له. قلت له: و ان كانت عليه بينه عادله؟ قال: نعم و ان اقام بعد

ص: ٢٣٧

ما استحلفه بالله خمسين قسامه ما كان له و كانت اليمين قد ابطلت كل ما ادعاه قبله مما قد استحلفه عليه»(١).

نعم لا- ينفذ حكم الحاكم مع فرض فقدان الشروط المعتبره فى القاضى أو مع فرض مخالفه حكمه لما ثبت بنحو القطع من الكتاب و السنه الشريفين. وذلك لان الشروط اذا لم تكن متوفره فى القاضى فلا يكون منصوبا من قبلهم عليهم السلام. كما ان الحكم اذا كان على خلاف الموازين الشرعيه- كالحكم بلا- بينه و من دون علم الحاكم- فلا- يصدق ان الحاكم قد حكم بحكمهم ليكون عدم قبوله استخفافا بحكم الله سبحانه.

و بالجملة: الحكم على خلاف الموازين الشرعيه كلا حكم .

و اما اعتبار ان تكون المخالفه مخالفه لما ثبت اعتباره بنحو القطع فلانه بدون ذلك يعود الحكم مشمو لا لقوله (عليه السلام): «فاذا حكم بحكمنا...» اذ المراد فاذا حكم على طبق الموازين الشرعيه التى يؤدى اليها نظره.

### و تثبت ولايه القاضى بالشياع أو بشهادة عدلين

(و تثبت ولايه القاضى المنصوب من الامام بالشياع أو بشهادة عدلين)

ص: ٢٣٨

حسب ثبوت باقى الأشياء غير الحدود لعموم حجيه البيئه .

وفى صحيح يونس، عن بعض رجاله، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن البيئه إذا أقيمت على الحقّ أ يحلّ للقاضى أن يقضى بقول البيئه إذا لم يعرفهم من غير مسئله، فقال: خمسه أشياء يجب على الناس أن يأخذوا بها بظاهر الحكم، الولايات و التناكح و المواريث و الذبائح و الشهادات، فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه»<sup>(١)</sup>. و به افتهى الفقيه و فيه بدل «المواريث» و «الأنساب»<sup>(٢)</sup> و رواه التهذيب عن كتاب على بن إبراهيم مثل الكافى.

### و لا بدّ من الكمال و العدالة و أهليه الإفتاء و الذكوره

(و لا بدّ من الكمال و العدالة و أهليه الإفتاء و الذكوره و الكتابه و البصر)

اما البلوغ فلان الوارد فى صحيحه ابى خديجه المتقدمه عنوان الرجل: «قال ابو عبد الله (عليه السلام): ... انظروا الى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم فانى قد جعلته قاضياً...»<sup>(٣)</sup> فان اللقب و ان كان لا مفهوم له الا انه لوروده مورد التحديد لمن نصب شرعاً للقضاء يثبت له المفهوم، بل بقطع النظر عن ذلك يكفى التمسك

ص: ٢٣٩

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٣١ ح ١٥

٢- الفقيه فى ١١ من أبواب قضاياه

٣- وسائل الشيعة ١٨: ٤ الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٥

بالاصل، فانه يقتضى عدم نفوذ حكم أى شخص على غيره و خرج من ذلك الرجل، و مع الشك فى خروج غيره منه يتمسك به ، و مثلها المقبوله ، نعم التمسك بالاصل ينفع لو لم يكن للصحيحه والمقبوله اطلاق و الا تعين البيان الاول.

و اما اعتبار العقل فللمقيّد المتصل اللبى.

و اما اعتبار الذكوره فلما تقدم فى وجه اعتبار البلوغ ويؤيده خبر حمّاد بن عمرو، و أنس بن محمّد، عن أبيه جميعا، عن الصادق، عن آبائه، عن عليّ عليهم السّلام عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله- فى خبر-: «ليس على النساء جمعه- إلى- و لا تولّى القضاء و لا تستشار- الخبر»(١).

و اما اعتبار العداله فاستدل له بان الفاسق ظالم لنفسه، و الترافع اليه نحو ركون اليه، و قد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٢) او لان القضاء منصب رفيع و خطير فكيف يمنح لغير العادل الذى لا يؤمن انحرافه، او لان غير العادل اذا لم تقبل شهادته فبالاولى لا يقبل قضاؤه.

و اذا ثبت اعتبار العداله ثبت اعتبار الايمان لتقوم العداله بصحة الاعتقاد مضافا لصحيحه ابى خديجه و مقبوله ابن حنظله المتقدمين.

ص: ٢٤٠

---

١- الفقيه (فى أوّل نواذر آخره)

٢- آيه ١١٣ من سوره هود

و اما اعتبار اهليه الفتوى يعنى الاجتهاد فلأذن الدليل لنصب القاضى من قبل الشارع اما توقف حفظ النظام على ذلك او مثل مقبوله ابن حنظله.

فعلى الاول يكون الوجه فى اعتبار الاجتهاد هو ان مقتضى الاصل عدم ثبوت الولاية لأى شخص على غيره، و القدر المتيقن الخارج من الاصل المذكور هو المجتهد.

و على الثانى يكون الوجه فى اعتبار الاجتهاد هو ان عنوان «روى حديثنا و نظر فى حلالنا و حرامنا» الوارد فى مقبوله ابن حنظله وهو لا يصدق الا على المجتهد.

و اذا كان عنوان «رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا» الوارد فى صحيحه ابى خديجه مطلقا و قابلا للانطباق على غير المجتهد أيضا فلا بد من تقييده بالاجتهاد المستفاد اعتباره من المقبوله.

اقول: لا وجه للتقييد بعد كونهما مثبتين فالمقبوله اثبتت جواز تصدى القضاء للمجتهد والصحيحه له ولغيره ممن يعلم بالحكم تقليدا والذى هو بدوره حجه شرعيه ولا تنافى بينهما.

هذا واستدل صاحب الجواهر على عدم اعتبار الاجتهاد فى القاضى بوجهين:

ص: ٢٤١

١- التمسك باطلاق قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} (١) الدال على طلب الحكم بالعدل و لو من خلال التقليد.

٢- ان المستفاد من الروايات جعل الولاية المطلقة للمجتهد، و لازم ولايته المطلقة ثبوت الحق له فى نصب من يقضى بين الناس على طبق فتاواه (٢).

و اجيب: بانه بعد دلاله المقبوله على اعتبار الاجتهاد لا يبقى مجال للتمسك باطلاق الآيه الكريمه و تكون دائره الولاية الثابته للمجتهد ضيقه و غير شامله لنصب غير المجتهد .

اقول: و قد تقدم الجواب عنه فلاحظ .

و اما الكتابه والبصر فلا دليل عليهما .

و قد يقال باعتبار العلميه ويستدل على اعتبارها بأحد البيانات التاليه:

١- انه بناء على استكشاف نصب القاضى من خلال وجوب حفظ النظام يقال ان الاصل عدم نفوذ قضاء اى شخص فى حق غيره، و القدر المتيقن فى الخارج عن الاصل المذكور من باب حفظ النظام هو قضاء المجتهد العلم. نعم لا يحتمل

ص: ٢٤٢

---

١- النساء: ٥٨

٢- جواهر الكلام ٤٠: ١٥

اراده الاعلم بلحاظ جميع العالم لأنه شخص واحد و لا يمكن تصديده للقضاء بين جميع الناس و انما المحتمل هو الاعلم ممن في البلد او ما يقربه.

و فيه: ان هذا الدليل صحيح لو لم يكن عندنا اطلاق ولا ينفع مع ثبوت الاطلاق كما هو ثابت.

٢- التمسك بما ورد في عهد الامام (عليه السلام) للأشتر: «اختر للحكم بين الناس افضل رعيته»<sup>(١)</sup>.

و فيه: انه امر سلطاني من قبل امير المؤمنين (عليه السلام) كما هو صريه ففي اوله «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْطَرِ»<sup>(٢)</sup>.

٣- ان الروايات الداله على النصب و ان كانت مطلقة الا ان حكم العقل القطعي بترجيح الاعلم اشبه بالقرينه المتصله. و لا يبعد اعتماد اطلاق النص على الوضوح المذكور<sup>(٣)</sup>.

و فيه: ان الذي ينفع في القرينه حكم العقل باللزوم لا الترجيح و عليه فالادله باقيه على اطلاقها و لا مقيد لها .

ص: ٢٤٣

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ١٦٣ الباب ٨ من أبواب آداب القاضي الحديث ٩

٢- نهج البلاغه (صبحي الصالح) ص: ٤٢٧

٣- دروس تمهيديه في الفقه الاستدلالي على المذهب الجعفري؛ ج ٣، ص: ٢٣؛ ٨

(إِلَّا فِي قَاضِي التَّحْكِيمِ)

اقول: لا- دليل عليه عدا ما يتوهم من صحيح الحلبيّ، عن الصّادق (عليه السلام): قلت له: ربما كان بين الرّجلين من أصحابنا المنازعه في الشّيء فيتراضيان برجل مَنّا، فقال: ليس هو ذلك إنّما هو الذي يجبر النّاس على حكمه بالسيف و السوط»(١) و الظاهر ان المراد منه ليس مطلق من يتراضيان به بل هو منصرف الى من له اهليه الحكم كالفقيه .

### جواز ارتزاق القاضي من بيت المال

(و يجوز ارتزاق القاضي من بيت المال)

لانه معد لمصالح المسلمين و منها القضاء نعم في صحيحه ابن سنان عن «الصادق عليه السلام عن قاض بين قريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق فقال: ذلك السحت»(٢) إلّا انه لم يعمل بها احد حتى الشيخ «الذي رواها» في النهايه و لم يفت بها احد فلا بد من حملها على اخذ الرزق من السلطان الجائر كما صرحت به صحيحه عمار بن مروان المتقدمه و فيها ( السحت انواع كثيره فمنها ما اصاب من اعمال الولاه الظلمه و منها اجور القضاء و اجور الفواجر...) فان الظاهر من سياق

ص: ٢٤٤

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٥ الباب ١ من أبواب صفات القاضي الحديث ٨

٢- التهذيب ج ٦ / ص ٢٢٢ ح ١٩



الروايه ان كلمه منها الثانيه لتفسير ما يصاب من اعمال الولاه الظلمه و بدليل عدم تكرارها الى اخر الروايه فالمعنى ان من السحت ما يصاب من اعمال الولاه الظلمه و من ذلك امور القضاء يعنى ما يأخذونه من الاجره على القضاء من سلاطين الجور، و العله فى الحرمة هو الاخذ من السلطان الجائر لا الاجر على القضاء و لا شك فى حرمة و هذا الاحتمال يكفينا فى عدم دلالة الصحيحه على حرمة اجر القاضى و بالتالى لا يبقى فى البين دليل بالخصوص على حرمة اخذ الاجره على القضاء بل ما يشير الى العكس كما فى عهد امير المؤمنين عليه السلام للاشتر ( و افسح له فى البذل ما يزيل علتة و تقل معه حاجته الى الناس) (١).

هذا و يدل على صرف بيت المال للمصالح صحيحه حماد المرسله الطويله و فيها (فيكون بعد ذلك ارزاق اعوانه على دين الله و فى مصلحه ما ينوبه من تقويه الاسلام و تقويه الدين فى وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير) (٢) و بذلك يظهر جواز الارتزاق من بيت المال.

و اما اجره القاضى على القضاء ولو كانت من بيت المال فقد اختلف العلماء فيها على اقوال فذهب الى الجواز المفيد و قال الشيخ فى النهايه بجوازها و جواز الرزق من بيت المال من جهة السلطان العادل و مثله القاضى ابن البراج (٣) و جوز

ص: ٢٤٥

---

١- نهج البلاغه (صبحى الصالح) ص: ٤٢٧ وروايه العهد مشهوره فرواه مضافا الى روايه النهج تحف العقول لابن أبى شعبه الحلبيّ مرسلا و فهرستا الشيخ و النجاشي مسندا .

٢- الكافي: باب الخمس ص ٤٢٤

٣- النهايه ص ٣٦٧ و المذهب ج ١/ ص ٣٤٦

ابن ادريس الرزق من بيت المال من جهة السلطان العادل دون الاجره(١) وفصل الشيخ في المبسوط «و لو كان عنده كفايته إلّا إذا كان ممّن يعيّن عليه القضاء فلا يجوز له إلّا إذا لم يكن عنده كفايه» وقال ابو الصلاح بحرمة اخذ الاجره و وجه عدم الجواز ما سيأتى من حرمة اخذ الاجره(٢) على الواجبات فان تم فهو و إلّا فالاصل الجواز و حينئذ فيرتزق من بيت المال لا بعنوان الاجره بل بعنوان اخر كالمساعدة .

(و لا يجوز الجعل من الخصوم)

و أمّا عدم جواز الجعل من الخصوم فلأنّه رشى , ولو خرج عن كونه رشوة فلا مانع منه اجرة.

### و المرتزقة من بيت المال

(و المرتزقة من بيت المال المؤذن و القاسم و الكاتب و معلّم القرآن و الآداب و صاحب الديوان و والى بيت المال)

كما فى صحيحه حماد المتقدمه «عن العبد الصالح (عليه السلام) فى خبر: «و يؤخذ بعد ما بقى من العشر فيقسم بين والى و بين شركائه الذين هم عمّال الأرض و أكرتها

ص: ٢٤٦

---

١- السرائر ج/٢ ص ٢١٧

٢- الكافى فى الفقه ص ٢٨٣

فيدفع إليهم أنصباهم على ما صالحهم عليه، و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و في مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين في وجوه الجهاد و غير ذلك ممّا فيه مصلحه العامه، ثم قال: فأعطى كلّ ذى حقّ حقّه الخاصّه و العامه و الفقراء و المساكين و كلّ صنف من صنوف الناس» (١) وفي خبر الدّعائم «و عن عليّ (عليه السلام) أنّه قال: لا بدّ من إماره و رزق لأمر و لا بدّ من عزّيف و رزق للعزّيف و لا بدّ من حاسب و رزق للحاسب و لا بدّ من قاضٍ و رزق للقاضى و كره أن يكون رزق القاضى على الناس الذين يقضى لهم و لكن من بيت المال» (٢).

هذا لو قلنا بحرمة اخذ الاجره لهم بان كان ذلك واجبا عليهم بناءً على حرمة اخذ الاجره على الواجبات كما في جواز اخذ الاجره على الاذان ولو كان من بيت المال فذهب ابن البراج (٣) و الشيخ في الخلاف (٤) و ابن ادريس (٥) الى حرمة قيل و هو المشهور (٦) و ذهب المرتضى في المصباح الى كراهه اخذ الاجره عليه (٧).

ص: ٢٤٧

- 
- ١- اصول الكافي: ج ١ باب الخمس ص ٤٢٤
  - ٢- دعائم الإسلام؛ ج ٢، ص: ٥٣٨؛ كتاب آداب القضاء .
  - ٣- المذهب ج/ ١ ص ٣٤٥
  - ٤- الخلاف ج/ ١ ص ٢٩٠ مساله ٣٦
  - ٥- السرائر ج/ ١ ص و ص ٤٤ الطبع القديم
  - ٦- المختلف ج/ ٢ ص ١٤٨ مساله ٨١ و الذكري ج/ ٣ ص ٢٢٣
  - ٧- المختلف ج/ ٢ ص ١٤٨ و الذكري ج/ ٣ ص ٢٢٣

اقول: و الحرمة هي مقتضى القاعده بعد القول بحرمة اخذ الاجره على العبادات و الواجبات العينية و الكفائيه كما سيأتى البحث عنه فى المكاسب المحرمه, و الاذان عباده نعم التصوت بالفاظ الاذان لاجل اعلام الاخرين ليس باذان لكنه خارج عن محل الكلام و يشبه ذلك بمن اتى بصوره الصلاه وهو لا يقصد الصلاه و حينئذ فيجوز اخذ الاجره عليه ألا ان ذلك حرام من جهة اخرى وهى جهة التشريع بان يقصد الفاظ الاذان ولا يقصده (١).

هذا و الاخبار شاهده على حرمة اخذ الاجره على الاذان كما فى صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام (لا تصل خلف من يبغي فى الاذان و الصلاه بالناس اجراً و لا تقبل شهادته (٢)) و صحيحه حمزان الـتـيه و غيرهما وبالحرمة افتى الفقيه فقال: «وقال على (عليه السلام): آخر ما فارقت عليه حبيب قلبى صلى الله عليه و آله أن قال: يا على إذا صليت - إلى - و لا تتخذن مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً» (٣).

نعم لو كان الارتزاق من بيت المال لا بعنوان الاجره بل بعنوان اخر كالمساعدة جاز .

ص: ٢٤٨

---

١- و قد جعله العلامة فى المختلف ج/٥ ص ٤٩ احتمالاً و لم يجزم به

٢- الوسائل باب ٣٢ ج/٣

٣- الفقيه (فى ٧ من ١٧ من من صلاته، باب الأذان و الإقامة) و رواه التهذيب مسنداً عن السكونى فى ٣١ من أذانه ٣ من أبواب زيادات صلاته.

و مثله الارتزاق بواسطه تعليم القران لو قلنا بحرمة اخذ الاجره على تعليمه لكن سيأتى عدم حرمة .

### و يجب على القاضى التسويه بين الخصمين فى الكلام و السلام

(و يجب على القاضى التسويه بين الخصمين فى الكلام و السلام و النظر و غيرها من أنواع الإ-كرام و الإنصاف و الإنصاف لكلامهما)

كما فى معتبر سلمه بن كهيل: «سمعت عليًا (عليه السلام) يقول لشريح - إلى - ثم واس بين المسلمين بوجهك و منطقك و مجلسك حتى لا يطمع قريبك فى حيفك و يئأس عدوك من عدلك - الخبر» (١).

و معتبر السكونى، عن الصادق (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من ابتلى بالقضاء فليواس بينهم فى الإشاره و فى النظر و فى المجلس» (٢).

و من أنواع الإكرام ضيافتهما فى معتبر السكونى عنه (عليه السلام) «أن رجلا نزل بأمر المؤمنين (عليه السلام) فمكث عنده أياما ثم تقدّم إليه فى خصومه لم يذكرها لأمر

ص: ٢٤٩

---

١- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٢ ح ١

٢- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٣ ح ٣

المؤمنين (عليه السلام) فقال له: أخصم أنت، قال: نعم، قال: تحوّل عنا إنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله نهى أن يضاف الخصم إلّا و معه خصمه»<sup>(١)</sup>.

و في المبسوط «روت أم سلمه أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله قال: من ابتلى بالقضاء بين النّاس فليعدل بينهم في لحظته و إشارته و تفقّده، و لا يرفعنّ صوته على أحدهما ما لا يرفع على الآخر»<sup>(٢)</sup>.

### و له أن يرفع المسلم على الكافر في المجالس

(و له أن يرفع المسلم على الكافر في المجالس و أن يجلس المسلم مع قيام الكافر)

لقصور المقتضى حيث انصرافه الى المسلمين ويؤيده روايه المبسوط حيث قال: «لما روى أن عليا عليه السلام رأى درعا من يهودى فعرّفها و قال هذه درعى ضاعت منى يوم الجمل، فقال اليهودى درعى و مالى و فى يدي، فترافعا إلى شريح و كان قاضى على عليه السلام فلما دخلا عليه قام شريح من موضعه و جلس على فى موضعه و جلس شريح و اليهودى بين يديه فقال على عليه السلام لو لا أنه ذمى لجلست معه بين يديك، غير أنى سمعت النّبي عليه السلام يقول: لا

ص: ٢٥٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٣ ح ٤

٢- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١٤٩

تساووهم في المجالس»(١). و رواها الثقفى عن الشعبي قال: «وجد عليّ (عليه السلام) درعا له عند نصرانيّ فجاء به إلى شريح يخاصمه إليه فلمّا نظر إليه شريح ذهب يتنحّى، فقال: مكانك فجلس إلى جنبه وقال لشريح: أما لو كان خصمي مسلما ما جلست إلّا معه و لكنّه نصرانيّ - الخبر»(٢).

### و لا تجب التسويه في الميل القلبي

(و لا تجب التسويه في الميل القلبي)

لعدم كونه بالاختيار، و الواجب العدل في العمل بحسب الشرع، قال تعالى: لمن كان ذا زوجات { وَلَنْ تَشْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُغَلَقَةِ } (٣).

### و إذا بدر أحد الخصمين بالدعوى سمع منه

(و إذا بدر أحد الخصمين بالدعوى سمع منه) لحقّ سبقه .

(و لو ابتدرا معا سمع من الذي على يمين صاحبه)

ص: ٢٥١

---

١- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١٤٩

٢- النجعه ج ٨ كتاب القضاء نقلا عن غارات الثقفى .

٣- النساء ١٢٩

لخبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقدم صاحب اليمين في المجلس بالكلام» (١) و به افتى الفقيه ولا اشكال في سنده الا من جهة حفيد البرقي و ابنه وهما مهملان لكن كتاب ابن مسلم موثق به هذا وادعى الشيخ على الحكم الاجماع فقال «إذا حضر اثنان عند الحاكم معا في حالة واحدة و ادعى معا في حالة واحدة على صاحبه من غير سبق روى أصحابنا أنه يقدم من هو على يمين صاحبه، و اختلف الناس في ذلك - إلى - دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم» (٢) كما و صرح الانتصار أيضا بكون تقديم من على يمين الخصم من إجماع الإمامية.

(و إذا سكتا فله أن يسكت، و ان شاء فليقل ليتكلم المدعى منكما أو تكلما، و يكره تخصيص أحدهما بالخطاب)

أمّا إنَّ له أن يسكت لأنَّهما المتداعيان فإذا تركا تركهما، و أمّا كراهه تخصيص أحدهما للخطاب لأنَّه مخالف للمواساه بينهما التي تقدم وجوبها وعليه لا بد من القول بحرمة تخصيص أحدهما بالخطاب نعم لو كان المدعى معلوما فلا مانع لأنَّه الذي إذا ترك ترك.

ص: ٢٥٢

---

١- الفقيه في (٧ من ١٠ من قضايا)

٢- الخلاف (في ٣٢ من مسائل كتاب آداب قضائه)



(و تحرم الرشوه)

ويدل على حرمتها قوله تعالى { ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل و تدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم و انتم تعلمون } (١) و ظاهرها عدم جواز اعطاء المال الى الحكام لغايه اكل اموال الناس.

كما و ان الاخبار فى حرمتها مستفيضه كما فى صحيحه عمار بن مروان (فأما الرشا فى الحكم فان ذلك هو الكفر بالله) (٢) و فى صحيحته الاخرى عن الصادق عليه السلام (كل شىء غل من الامام فهو سحت والسحت انواع كثيره - الى - و اما الرشا فى الاحكام يا عمار فهو الكفر بالله العظيم) (٣) و مدلولها عدم جواز اخذ الرشوه بلا فرق بين كونها للحكم له باطلاً أو للحكم له بما هو الواقع و سواء كان ذلك غرضاً و داعياً الى الاعطاء أم شرطاً فيه.

(فتجب إعادتها)

ص: ٢٥٣

---

١- البقره: آيه ١٨٨

٢- وسائل الشيعة ١٢: ٦٤ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به الحديث ١٢

٣- وسائل الشيعة ١٨: ١٦٢ الباب ٨ من أبواب آداب القاضى الحديث ٣

لأنها لم تدخل في ملك المرتشى بمقتضى كونها سحتا ولم تخرج عن ملك الراشى بمقتضى الاستصحاب لو شككنا في ذلك وفي المبسوط: « قال قوم يجب عليه ردها، وقال آخرون يجوز أن يتصدق عليه بها، والأول أحوط »(١).

قلت: إذا كان سحتا فالواجب ردها على صاحبها كثرمن الخمر و ما مثله، نعم لو لم يقبله الراشى يتصدق بها لحرمتها على المرتشى أو يعطيها لمن شاء لأنها مال اعرض عنه صاحبه فيجوز لكل أحد أخذه.

### حرمة تلقين أحد الخصمين حجته

(و تلقين أحد الخصمين حجته)

بمقتضى وجوب التسوية كما تقدم وان لم يرد بذلك خبر، ألا إذا علم من أحدهما كونه على الحق ولا يدري بيان مرامه كما ينبغي فلا إشكال في تلقينه فانه من الحكم بالحق.

(فان وضع الحكم لزمه القضاء إذا التمسه المقضى له)

ص: ٢٥٤

قال الشهيد الثاني: «فيقول: حكمت أو قضيت أو ألزمت أو أنفذت أو أمضيت ولا يكفي «ثبت عندي» أو «وإن دعواك ثابتة» و في «أخرج إليه من حقه» و أمره بأخذ العين أو التصرف فيها قول»<sup>(١)</sup>.

اقول: إنما يجب القضاء بطلب ذي الحق، و أما أنّ القضاء يجب بما قال من العبارات فمن فروع العامّة أخذها الشيخ في المبسوط و الخلاف منهم، و من بعده عنه و لم لا يكفي أن يقول: «ثبت عندي» أو «دعواك ثابتة» أو «أخرج إليه من حقه» ففي كلّ واحد منها يصدق أنّ القاضي حكم له أو قضى له أو أنفذ حقه أو أمضاه.

### استحباب ترغييهما في الصلح

(و يستحب له ترغييهما في الصلح)

بدليل قوله تعالى {والصلح خير} فإذا كان خيراً فالأمر به أمر بالخير و لا يقيده ما قبله {وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا} <sup>(٢)</sup> فان ظاهر الآية المباركة ان كون الصلح خير قانون عام وما قبله احد مصاديقه .

ص: ٢٥٥

---

١- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ٧٥

٢- النساء ١٢٨

هذا و يشهد له بالخصوص فى الامر الدنى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سمعت ابن أبى لىلى يحدث أصحابه قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) بين رجلين اصطحبا فى سفر فلما أراد الغداء أخرج أحدهما من زاده خمسه أرغفه و أخرج الآخر ثلاثه أرغفه فمرّ بهما عابر سبيل فدعواه إلى طعامهما، فأكل الرجل معهما حتى لم يبق شىء فلما فرغوا أعطاهما المعبر بهما (العابر بهما ظ) ثمانيه دراهم ثواب ما أكله من طعامهما، فقال صاحب الثلاثه أرغفه لصاحب الخمسه أرغفه: أقسمها نصفين بينى وبينك، وقال صاحب الخمسه: لا بل يأخذ كل واحد منّا من الدرهم على عدد ما أخرج من الزاد فأتيا أمير المؤمنين (عليه السلام) فى ذلك، فلما سمع مقالتهما، قال لهما: اصطلحا فإن قضيتكما دينه، فقالا: اقض بيننا بالحق، قال: فأعطى صاحب الخمسه أرغفه سبعة دراهم و أعطى صاحب الثلاثه أربعة درهما، وقال: أليس أخرج أحدهما من زاده خمسه أرغفه و أخرج الآخر ثلاثه أرغفه؟ قال: نعم، قال: أليس أكل معكما ضيفكما مثل ما أكلتما؟ قال: نعم، قال: أليس أكل كل واحد منكما ثلاثه أرغفه غير ثلث؟ قال: نعم، قال: أليس أكلت أنت يا صاحب الثلاثه ثلاثه أرغفه غير ثلث، و أكلت أنت يا صاحب الخمسه ثلاثه أرغفه غير ثلث و أكل الضعيف ثلاثه أرغفه غير ثلث؟ أليس قد بقى لك يا صاحب الثلاثه ثلث رغيف من زادك و بقى لك يا صاحب الخمسه رغيفان و ثلث و أكلت ثلاثه أرغفه غير ثلث فأعطاها لك لث ثلث رغيف درهما فأعطى صاحب الرغيفين و ثلث سبعة دراهم و أعطى صاحب ثلث رغيف درهما» (١).

ص: ٢٥٦

و يكره أن يشفع في إسقاط حقّ أو في إبطال دعوى

(و يكره أن يشفع في إسقاط حقّ أو في إبطال دعوى)

كما في معتبر السيكونيّ بإسناده «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا يشفعنّ أحدكم في حدّ إذا بلغ الإمام فإنّه لا يملكه فيما يشفع فيه، و ما لم يبلغ الإمام فإنّه يملكه فاشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم، و اشفع فيما لم يبلغ الإمام في غير الحدّ مع رجوع المشفوع له، و لا تشفع في حقّ امرء مسلم أو غيره إلّا بإذنه» (١).

و صحيح ابان بن عثمان «عن سلمه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): كان أسامه بن زيد يشفع في الشيء الذي لا حدّ فيه فأتى النّبىّ صلّى الله عليه و آله بإنسان قد وجب عليه حدّ فشفع له أسامه، فقال له النّبىّ صلّى الله عليه و آله: لا يشفع في حدّ» (٢).

و صحيح محمّد بن قيس، عن الباقر (عليه السلام): «كان لأُمّ سلمه زوجة النّبىّ صلّى الله عليه و آله أمة فسرقت من قوم فأتى بها النّبىّ صلّى الله عليه و آله فكلّمته أُمّ سلمه فيها، فقال صلّى الله عليه و آله: يا أُمّ سلمه هذا حدّ من حدود الله عزّ و جلّ لا تضيع فقطعها النّبىّ صلّى الله عليه و آله» (٣).

ص: ٢٥٧

---

١- الفقيه (في ١٤ من قضاياه)

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٥٤ ح ١

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٥٤ ح ٢

(أو تتخذ حاجا وقت القضاء)

ولا- نصّ فيه من طريقنا، واستدلّ له بما ورد من طرق العامّة «عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من ولي شيئا من النّاس فاحتجب دون حاجتهم، احتجب الله تعالى دون حاجته، وفاقته وفقره» (١).

و فيه: مضافا لضعفه سندا ان الاحتجاج يصدق مع غلق الباب عليه بدون حاجب بل الظاهر أنَّ المراد من الخبر أنَّه احتجب عنهم لعدم وصول من تحت يده إليه حتَّى يطلب منه حاجته أو يشكو إليه ممَّن ظلمه، و أمَّا اتِّخاذ الحاجب ليأخذ لهم الإذن من القاضى فخارج من الخبر، بل يمكن أن يكون اتِّخاذ الحاجب صلاحا فيمكن أن يكون عنده نسوه يتخاصمن و لا صلاح فى دخول الرِّجال عليهنَّ أو بالعكس أو يكون العذنين يريدون الدّخول عليه مبغضين لمن عنده فيمكن أن يحصل بينهما سباب أو قتال و غير ذلك.

(أو يقضى مع اشتغال القلب بنعاس أو همّ أو غمّ أو غضب أو جوع أو شبع)

ص: ۲۵۸

١- سنن أبي داود: كتاب الخراج و الاماره، الباب ١٣ (الرقم ٢٩٤٨) وفيه: انّ أبا مريم الأزدي .. قال .. سمعت رسول الله ﷺ الله عليه و آله يقول: «من ولاه الله عزّ و جلّ شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم و خلّتهم و فقرهم احتجب الله عنه دون حاجته أو خلّته و فقره».

كما في معتبر سلمه بن كهيل «عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لشريح: و لا تقعدنّ في مجلس القضاء حتّى تطعم»<sup>(١)</sup>.

و معتبر السكوني «عن الصادق (عليه السلام)، عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله من ابتلى بالقضاء فلا يقضى و هو غضبان»<sup>(٢)</sup>.

ومرفوع أحمد البرقي «عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لشريح: لا تسار أحدا في مجلسك، و إن غضبت فقم فلا تقضينّ و أنت غضبان»<sup>(٣)</sup> و غيرهما .

أقول: و كل معنى يكون به في معنى الغضبان كان حكمه حكم الغضبان لوحده الملاك كالجوع الشديد، و العطش الشديد، و الغم الشديد و الفرح الشديد و الوجد الشديد، و مدافعه الأخشين، و النعاس الذي يغمر القلب كلّ ذلك سواء.

حصيله البحث:

و هو وظيفه الإمام أو نائبه، و في الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء فمن عدل عنه إلى قضاء الجور كان عاصياً، و لا ينفذ حكم الحاكم مع فرض

ص: ٢٥٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٢ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٢ ح ٢

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٢ ح ٥

فقدانه للشروط المعتبره فى القاضى أو مع فرض مخالفه حكمه لما ثبت بنحو القطع من الكتاب و السنه الشريفين.

و تثبت ولايه القاضى بالشَّياع أو بشهاده عدلين و لا بدّ من الكمال و العداله و الذّكوره و أهليّته الإفتاء نعم يجوز تصدى القضاء لغير المجتهد بنصب منه اذا كان قادرا عليه تقليدا، و يجوز ارتزاق القاضى من بيت المال مع الحاجه.

و المرتزقه: المؤذّن و القاسم و الكاتب و معلّم القرآن و الآداب و صاحب الدّيوان و والى بيت المال.

و يجب على القاضى التّسويه بين الخصمين فى الكلام و السّلام و النّظر و أنواع الإ-كرام و الإنصاف و الإنصاف. و له أن يرفع المسلم على الكافر فى المجلس و أن يجلس المسلم مع قيام الكافر، و لا تجب التّسويه فى الميل القلبى.

و إذا بدر أحد الخصمين بالدّعوى سمع منه، و لو ابتدرا سمع من الذى عن يمين صاحبه، و إذا سكتا فليقل: ليتكلم المدعى منكما أو: تكلّما. و يحرم تخصيص أحدهما بالخطاب نعم يجوز تخصيص الخطاب مع المدعى اذا كان معلوما .

و تحرم الرّشوه فتجب إعادتها نعم لو لم يقبلها الراشى يتصدّق بها لحرمتها على المرتشى او يعطيها لمن شاء لأنها مال اعرض عنه صاحبه فيجوز لكل احد اخذه.



و يحرم تلقين أحد الخصمين حجته ألّا إذا علم من أحدهما كونه على الحقّ ولا- يدرى بيان مرامه كما ينبغي فلا إشكال في تلقينه فانه من الحكم بالحق.

فإنّ وضح الحكم لزم القضاء إذا التمسه المقضى له، و يستحبّ ترغييهما في الصّالح، و يكره أن يشفع في إسقاط أو إبطال أو يقضى مع اشتغال القلب بنعاس أو جوع أو همّ أو غمّ أو غضب.

### (القول في كيفية الحكم)

#### إشاره

(المدعى هو الذى يترك لو ترك) الخصومه .

اقول: هذا تعريف باللازم و الصحيح فى تعريفه هو من يخالف قوله الحجه و لعل هذا هو مقصود من فسّر المدعى بمن خالف قوله الأصل او الظاهر بعد اخذ الأصل او الظاهر كمثال لمطلق الحجه.

و قيل: هو كل من يدعى شيئاً و يرى العقلاء كونه ملزماً بالاثبات(1).

و فيه: ان تحديد المدعى بمن يدعى شيئاً هو تفسير للشىء بنفسه , و اما تحديده بمن يكون ملزماً لدى العقلاء بالاثبات فهو تحديد للمدعى من خلال حكمه , فان العقلاء يرون أيضاً ان على المدعى الاثبات، و ليس ذلك حكماً خاصاً بالشرع , و

ص: ٢٤١

هو غير ممكن لان اثبات الحكم لموضوع فرع كون ذلك الموضوع محددًا في نفسه و بقطع النظر عن حكمه.

و اما ما يظهر من الجواهر من ان المرجع في تحديد المدعى هو العرف، فكل من صدق عليه عرفا عنوان المدعى ثبت كونه كذلك و كان ملزما بالبينه(١).

ففيه: ان هذا التحديد و ان كان من جهة جيدا لان الشرع ما دام لم يتصدّ لتحديد مفهوم المدعى فالمرجع يكون هو العرف، كما هو الحال في كل مفهوم لم يرد فيه تحديد شرعي، وان هذا امر مسلّم به الا ان الكلام هو في تحديد نظر العرف و انه من هو المدعى في نظر العرف ليكون ملزما بالبينه.

و الصحيح ما قلناه من ان المدعى في نظر العرف هو من خالف قوله الحجج، فاليد حجه كاشفه عن الملكيه، و استصحاب الحاله السابقه حجه على بقائها، و من خالف في دعواه احدى هاتين الحجتين و ما شاكلهما فهو المدعى و يكون ملزما بالاثبات لأنه يدعى شيئا يخالف ما عليه الحجج بخلاف المدعى عليه فان قوله موافق للحجه.

(و المنكر مقابله) كما هو واضح .

ص: ٢٤٢

(و جواب المدعى عليه اما إقرار أو إنكار أو سكوت)

### فالاقرار يمضى مع الكمال

(فالاقرار يمضى) على المقرّ (مع الكمال)

بالبلوغ والعقل للحديث المشهور عن النبي صَلَّى الله عليه و آله: «اقرار العقلاء على انفسهم جائز»<sup>(١)</sup> كما قال صاحب الوسائل في ذيل الحديث المذكور: «و رَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَائِنَا فِي كُتُبِ الْإِسْتِدْلَالِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه و اله أَنَّهُ قَالَ: إِقْرَارُ الْعُقَلَاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ جَائِزٌ»<sup>(٢)</sup> بل ذلك للسيره العقلانيه الممضاه بعدم الردع.

هذا و قال الشيخ في المبسوط: «ففى الإقرار لم يكن للحاكم أن يحكم عليه إلّا بمسئله المقرّ له به لأنّ الحكم عليه به حقّ له فلا يستوفيه إلّا بأمره»<sup>(٣)</sup>.

قلت: و هو كذلك .

ص: ٢٦٣

- 
- ١- وسائل الشيعة ١٦: ١٣٣ الباب ٣ من ابواب الاقرار الحديث ٢
  - ٢- وسائل الشيعة؛ ج ٢٣، ص: ١٨٤، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم - ايران، اول، ١٤٠٩ هـ
  - ٣- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١٥٨.

(و لو التمس المدعى كتابه إقراره كتب و أشهد مع معرفته أو شهاده عدلين بمعرفته أو قناعته بحليته) و صفته.

و لم يذكر المفيد(١) و الدّيلمى و الشيخ فى نهايته(٢) و الحلبيّ و القاضى غير شهاده عدلين .

اقول: الملاك هو الحكم بالحق فكل ما يتوقف عليه الحكم بالحق فاللزام على القاضى تنفيذه , قال الشيخ فى المبسوطين: «إن لم يكن يعرفهما كتب: حضر رجل ذكر أنّه فلان بن فلان الفلانى و احضر معه رجلا ذكر أنّه فلان بن فلان الفلانى و يذكر الطول و القصر و يضبط حليه الوجه من سمره و شقره و صفه الأنف و الفم و الحاجبين و الشعر سبطا أو جعدا و قال ابن جرير: إذا لم يعرفهما

ص: ٢٦٤

- 
- ١- و إذا أقر الإنسان لإنسان بمال عند حاكم فسأل المقر له الحاكم أن يثبت إقراره عنده لم يجز له ذلك إلا أن يكون عارفا بالمقر بعينه و اسمه و نسبه أو يأتى المقر له بينه عادله على أن الذى أقر هو فلان بن فلان بعينه و اسمه و نسبه و ذلك أن الحيله تتم فيما هذا سبيله فيحضر نفسان قد تواطئا على انتحال اسم إنسان غائب و اسم أبيه و الانتساب إلى آبائه ليقر أحدهما لصاحبه بمال ليس له أصل فإذا أثبت الحاكم ذلك على غير بصيره كان مخطئا مغررا جاهلا. المقنعه (للشيخ المفيد)، ص: ٧٢٥
  - ٢- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٣٤١؛ باب آداب القضاء .

الحاكم لم يكتب محضراً لأنه قد يستعار النسب و به قال بعض أصحابنا و الأول أقوى لأنّ المعول على الحليه و لا- يمكن استعارتها»(١).

(فان ادعى الإعسار و ثبت صدقه فيه ببينه مطلع على باطن أمره ترك) بمقتضى حجه البينه فانه لو ثبت اعساره كان الحكم فيه كما قال تعالى { وان كان ذو عسره فنظره الى ميسره } .

(أو بتصديق خصمه له)

ترك ايضا لاقراءه بعدم الحق بالفعل عليه .

(أو كان الدعوى بغير مال و حلف ترك)

بمقتضى قوله (ص) «انما اقضى بينكم بالبينات و الايمان و بعضكم ألحن بحجته من بعض فأيما رجل قطعت له من مال اخيه شيئاً فأنما قطعت له به قطعه من النار»(٢) فاذا حلف من وظيفته الحلف انتهت الدعوى و خصمت .

(و ألّا حبس حتى يعلم حاله)

ص: ٢٦٥

---

١- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١١٥.

٢- وسائل الشيعه ١٨: ١٦٩ الباب ٢ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ١

لأنه ملزم شرعاً باداء حق الغير والقاضى يطالبه بالخروج عن حق الغير فهو رهن حق الغير ألا اذا ثبت اعساره . و يشهد لذلك ما فى معتبر غياث، عنه، عن أبيه عليهما السلام «أَنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) كَانَ يَحْبَسُ فِي الدِّينِ فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ إِفْلَاسٌ وَ حَاجَةٌ خَلَّى سَبِيلَهُ حَتَّى يَسْتَفِيدَ مَالًا» (١) و به افتي الفقيه (٢) .

## حكم الإنكار

(و أما الإنكار فإن كان الحاكم عالماً بالحق قضى بعلمه)

فى المسئلة أقوال:

الأول: ما ذهب إليه الشيخ فى نهايته (٣) فى جوازه فى الحدود التى ليس للناس فيها دخاله كالزنا و الشرب، فعلى الإمام ان يقيم الحد استنادا الى علمه، ويشهد له خبر الحسين بن خالد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل يزنى أو يشرب الخمر أن يقيم عليه الحدّ، ولا يحتاج إلى بينه مع نظره، لأنّه أمين الله فى خلقه، و إذا نظر إلى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزبره و ينهاه، و يمضى

ص: ٢٦٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ١٩٦ ح ٥٨

٢- الفقيه (فى حجره)

٣- الخلاف؛ ج ٦، ص: ٢٤٢؛ مسأله ٤١ هل يجوز للقاضى الحكم بعلمه ؛ ج ٦، ص: ٢٤٢

و يدعه، قلت: كيف ذاك؟ قال: لأنَّ الحقَّ إذا كان لله فالواجب على الإمام إقامته، وإذا كان للناس فهو للناس»(١).

و فيه: انه ضعيف سنداً فلا يمكن الاعتماد عليه .

الثاني: ما ذهب اليه الإسكافي(٢) من أنَّه لا يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه في شىء من الحقوق و لا الحدود.

الثالث: ما ذهب اليه المرتضى في انتصاره من جوازه في الحقوق و الحدود و إنكاره على الإسكافي في إنكاره ما ذهب اليه و تبعه الشيخ في الخلاف فقال: «و ممّا انفردت به الإماميّة و أهل الظاهر يوافقونها فيه، القول بأنّ للإمام و الحاكم من قبله أن يحكموا بعلمهم في جميع الحقوق و الحدود من غير استثناء، و سواء علم الحاكم ما علمه و هو حاكم أو علمه قبل ذلك - إلى - فإن قيل: كيف تستجيزون ادّعاء الإجماع من الإماميّة في هذه المسئلة و الإسكافي يصرّح بالخلاف فيها و يذهب إلى أنَّه لا يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه في شىء من الحقوق و لا - الحدود؟! قلنا: إجماعهم سبقه و لحقه، و إنّما عوّل ابن الجنيّد فيها على ضرب من الرأى و الاجتهاد، و خطؤه ظاهر.

ص: ٢٦٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٦٢ ح ١٥

٢- مجموعه فتاوى ابن الجنيّد؛ ص: ٣١٩؛ مسأله ٢؛ ص: ٣١٩

و كيف يخفى إطباق الإماميه على وجوب الحكم بالعلم، و هم ينكرون توقّف أبى بكر عن الحكم لفاطمه بفدك لما ادّعت أنّه نحلها أبوها مع علمه بعصمتها فلا وجه لمطالبه البيّنه منها<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «أو ليس روت الإماميّة «أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله ادّعى عليه أعرابىّ سبعين درهما عن ناقة باعها منه» ونقل قصتين فى ذلك وان امير المؤمنين أجرى عليهم الحد استنادا الى علمه (عليه السلام) .

و فيه: أنّه بعد الإقرار بالسرقة و بالزنا يحصل للقاضى العلم بسرقة و زناه مع أنّه لا يجوز قطع الأوّل إلّا بالإقرار مرّتين، و حدّ الأخير إلّا بالإقرار أربعاً، و عليه فلا بد من التفصيل بين حقوق الله تعالى اذا كانت مقيده بامر خاص فليس للحاكم الحكم فيها بدون حصول شرائطها و بين باقى الحقوق مثل حقوق الناس فللحاكم الحكم فيها بعلمه لانه من الحكم بالحق .

و قريب منه ما ذهب اليه الشيخ فى مبسوطه فقال: «إذا أنكر و علم الحاكم صدق المدّعى مثل أن علم أنّه كان عليه دين أو قصاص أو نحوه فهل له أن يقضى بعلمه أم لا - إلى - و الذى يقتضيه مذهبنا و رواياتنا أنّ للإمام أن يحكم بعلمه، و أمّا من

ص: ٢٤٨

---

١- الانتصار فى انفرادات الإماميه؛ ص: ٤٨٨ نشر اسلامى التابع لجماعه المدرسين.



عداه من الحُكَّام فالأظهر أنَّ لهم أن يحكموا بعلمهم، وقد روى في بعضها أنَّه ليس له: أن يحكم بعلمه لما فيه من التهمة»(١).

و فيه: انه ليس في رواياتنا إلَّا ما تقدم و مورده غير ما قال.

هذا و استدل ايضا على اعتبار علم القاضى بوجوه نذكر منها:

١- ان البينه جعلت حجه لكاشفيتها، و من المعلوم ان العلم اقوى منها كاشفيه فيلزم ان يكون حجه بالاولويه.

٢- التمسك بما دلَّ على وجوب الحكم بالعدل و الحق، كقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ (٢) {وَ إِذَا حَكُمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} (٣) بتقريب ان الحاكم لو علم ان هذا زان مثلا- فاذا حكم بزناه و ثبوت الحد عليه كان ذلك حكما بالحق و العدل فيكون جائزا بل واجبا.

٣- انه في باب السرقة و الزنا علق الحكم بالحد على عنوان فرض العلم بتحقيقه حيث قال تعالى: السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا {الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا

ص: ٢٦٩

١- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١٦٥

٢- النساء: ٥٨

٣- المائدة: ٣٨

كُلٌّ...» (١) فان الخطاب موجّه للحكام والمراد: ايها الحكام متى ما فرض انكم علمتم بتحقيق عنوان الزنا و السرقة فعليكم اجراء الحد، اذ السارق و الزاني هو من تلبس بالوصف دون من قامت عليه اليه او اقر بذلك.

و اذا ثبتت حجيّه علم الحاكم في حدود الله سبحانه ثبت ذلك في حقوق الناس بالاولويه.

٤- التمسك بصحيحه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله (عليه السلام): «في كتاب علي (عليه السلام): ان نبيا من الانبياء شكا الى ربه فقال: يا رب كيف اقضى فيما لم أر و لم اشهد؟ قال: فأوحى الله اليه: احكم بينهم بكتابي و اصفهم الى اسمي فحلفهم به، و قال: هذا لمن لم تقم له بينه» (٢) فانه يدل على جواز قضاء الحاكم فيما اذا رأى الواقعه و شهدها. و الظاهر من نقل القصه في الحديث امضاء ما نقل فيها من حكم.

هذه وجوه اربعة استدلو بها وقالوا: و لا موجب للتوقف في المسأله الا حصر مستندات القضاء في قوله صَلَّى الله عليه و آله: «انما اقضى بينكم بالبينات و

ص: ٢٧٠

١- النور: ٢

٢- وسائل الشيعة ١٨: ١٦٧ الباب ١ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ١

الايمان»(١) في خصوص البيّنه و اليمين او ان قضاء الحاكم بعلمه يورث له التهمه التي يلزم ان ينزّه نفسه عنها.

و الاول مدفوع بان الحديث لو كان دالا على الحصر فهو ناظر الى الحاله الغالبه الفاقده للعلم.

و الثانى يدفع بان افتراض عداله الحاكم و اخباره برؤيه الواقعه يدفع عنه التهمه. على انه قد يشكك في مانعيه التهمه ما دامت في سبيل اقامه حدّ من حدود الله سبحانه.

اقول: و فيه ما تقدم من أنّه بعد الإقرار بالسرقه و بالزنا يحصل للقاضى العلم بسرقته و زناه مع أنّه لا يجوز قطع الأوّل إلّا بالإقرار مرّتين، و حدّ الأخير إلّا بالإقرار أربعاً , وعليه فلا بد من التفصيل بين حقوق الله تعالى اذا كانت مقيده بامر خاص فليس للحاكم الحكم فيها بدون حصول شرائطها وبين باقى الحقوق مثل حقوق الناس فللحاكم الحكم فيها بعلمه لانه من الحكم بالحق.

(و إلّا طلب البيّنه)

ص: ٢٧١

فان اقامها ثبت ما ادعاه لصحيحه جميل و هشام عن ابى عبد الله (عليه السلام): «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: البينه على من ادعى و اليمين على من ادعى عليه»<sup>(١)</sup> وغيره .

ثم ان البينه حجه لإثبات دعوى المدعى فقط بخلاف اليمين فانها حجه لإسقاط المدعى عليه الدعوى عن نفسه. كما وانها حجه للمدعى لإثبات دعواه لو ردت عليه من قبل المدعى عليه أو الحاكم.

(فإن قال: لا بينه لى عرفه أن له إحلافه، فإن طلبه أحلفه، و لا يتبرع الحاكم بإحلافه، و لا يستقل به الغريم من دون اذن الحاكم)

أما عدم تبرع الحاكم و إن لم يكن به نصّ لكنّه موافق لمقتضى القواعد لأنّ الإحلاف حقّ للمدعى فلم يتبرع الحاكم به .

و أما اشتراط اذن الحاكم فى استقلال الغريم فلعل الوجه فيه انه من توابع القضاء و هو من وظيفه الحاكم لكنه ليس بوجيه اذ بعد عدم النصّ به اولاً، لا دليل على تقييد وظيفه المنكر «وهى الحلف» باذن الحاكم , فلو احلفه امام الحاكم من دون اذنه نفذ عند الحاكم .

(فإن حلف سقطت الدعوى و حرم مقاصته به و لا تسمع البينه بعده)

ص: ٢٧٢

و به صرح الإسكافي<sup>(١)</sup> و هو المفهوم من الكافي و الفقيه حيث اعتمدا صحيح ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا رضى صاحب الحقّ يمين المنكر لحقّه فاستحلفه فحلف أن لا حقّ له قبله، ذهب يمين المدعى فلا دعوى له، قلت له: وإن كانت عليه بينه عادله؟ قال: نعم، وإن أقام بعد ما استحلفه بالله خمسين قسامه ما كان له و كانت اليمين قد أبطلت كلّ ما ادّعاه قبله ممّا قد استحلفه عليه»<sup>(٢)</sup> و سند الكليني وان كان ضعيفا إلّا ان سند الفقيه اليه صحيح<sup>(٣)</sup>، و مثله غيره<sup>(٤)</sup>.

و لا ينبغي ان يفهم من هذا صيروره المال حلالا واقعا للحالف، كلا بل هو حرام واقعا لو كان كاذبا في حلفه. و دلاله صحيحه هشام بن الحكم المتقدمه على ذلك واضحه.

(و ان لم يحلف و ردّ اليمين حلف المدعى فان امتنع سقطت دعواه)

ص: ٢٧٣

---

١- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٤١٤

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٨ ح ١

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٦١

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٨ ح ٢، ح ٣

و بذلك استفاضت النصوص مثل صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام «فى الرّجل يدّعى و لا بينه له، قال: يستحلفه فإن ردّ اليمين على صاحب الحقّ فلم يحلف فلا حقّ له»<sup>(١)</sup>.

(و ان نكل ردّت اليمين أيضا و قيل: يقضى بنكوله و الأوّل أقرب)

و استدلّ للاول يعنى عدم القضاء بمجرد نكول المدعى عليه عن الحلف و الرد بالبيانين التاليين:

١- التمسك بالأصل المقتضى لعدم نفوذ قضاء أى شخص فى حق غيره، و القدر المتيقن فى الخارج عن الاصل المذكور حاله ردّ المدعى عليه اليمين على المدعى او ردّ الحاكم عليه ذلك، و اما حاله عدم تحقق الرد من أحد الطرفين فهى للشك فى خروجها عن الاصل يحكم ببقائها تحته.

٢- التمسك بما دلّ على ان القضاء بين الناس انما هو بالبينات و الايمان كما دلت على ذلك صحيحه هشام بن الحكم عن ابى عبد الله (عليه السلام): «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: انما اقضى بينكم بالبينات و الايمان و بعضكم الحن بحجته من بعض، فايما رجل قطعت له من مال اخيه شيئا فانما قطعت له به قطعه من النار»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٢٧٤

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤١٦ ح ١

٢- وسائل الشيعة ١٨: ١٦٩ الباب ٢ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ١

بتقريب ان المدعى اذا لم تكن له بينه و المدعى عليه لم يحلف فالقضاء آنذاك على المدعى عليه قضاء من دون بينه و لا يمين فلا يكون نافذا.

و اذا قيل بان هناك روايه تدل على القضاء بمجرد النكول عن الامرين، و هي روايه عبيد بن زراره عن ابي عبد الله (عليه السلام): «الرجل يدعى عليه الحق و لا بينه للمدعى، قال: يستحلف أو يرد اليمين على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حق له»<sup>(١)</sup>، حيث تدل بوضوح على ان المدعى عليه مخير بين امرين: الحلف او رد اليمين على المدعى فان لم يفعلهما فلا حق له و يقضى عليه من دون حاجه الى ردّ اليمين على المدعى.

امكن الجواب بان سند الروايه لو تمّ و لم يناقش فيه من ناحيه القاسم بن سليمان الذى تبنتى وثاقته على قبول كبرى وثاقه كل من ورد فى أسانيد كامل الزيارات أو تفسير القمى فهى معارضه بالعموم من وجه بصحيحه هشام عن ابي عبد الله (عليه السلام): «ترد اليمين على المدعى»<sup>(٢)</sup>، فان مقتضى اطلاق الروايه الاولى ان المدعى عليه اذا لم يفعل الامرين فلا حق له و يقضى عليه سواء ردّ الحاكم اليمين على المدعى أم لا، فى حين ان مقتضى اطلاق الروايه الثانيه ان اليمين يلزم ردها على المدعى سواء كان الراد هو المدعى عليه او الحاكم.

ص: ٢٧٥

---

١- وسائل الشيعه ١٨: ١٧٦ الباب ٧ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ٢

٢- وسائل الشيعه ١٨: ١٧٦ الباب ٧ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ٣

و بعد التعارض و التساقط فى ماده الاجتماع يبقى الوجهان السابقان بلا مانع يمنع من الرجوع اليهما و التمسك بهما.

اقول: لا ينحصر الدليل بخبر عبيد بن زرارہ بل يدل على ذلك ايضا صحيح محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام): «سألتہ عن الأخرس كيف يحلف إذا ادعى عليه دين فأنكره و لم يكن للمدعى بينه؟ فقال: إن أمير المؤمنين (عليه السلام) أتى بأخرس فادعى عليه دين فأنكره و لم يكن للمدعى عليه بينه، فقال (عليه السلام): الحمد لله الذى لم يخرجنى من الدنيا حتى بينت للأمة جميع ما يحتاج إليه، ثم قال: اتونى بمصحف فاتى به، فقال للأخرس: ما هذا فرفع رأسه إلى السماء، و أشار أنه كتاب الله، ثم قال: اتونى بوليئه فأتوه بأخ له فأقعهه إلى جنبه، ثم قال: يا قنبر على بدواه و صينيئه، فأتاه بهما، ثم قال: لأخ الأخرس قل لأخيك هذا- بينك و بينه-: إنه على، فتقدم إليه بذلك، ثم كتب أمير المؤمنين (عليه السلام): و الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب و الشهاده الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المهلك المدرك الذى يعلم السر و العلانيه، إن فلان بن فلان المدعى ليس له قبل فلان بن فلان- أعنى الأخرس- حق و لا طلبه بوجه من الوجوه و لا سبب من الأسباب، ثم غسله و أمر الأخرس أن يشربه فامتنع فألزمه الدين»(١).

ص: ٢٧٦



هذا وقد ذهب إلى الثاني يعنى القضاء بالنكول الصدوقان(١) و المفيد(٢) و الحلبي(٣) و الشيخ فى نهايته(٤) و القاضى فى كامله(٥) و هو المفهوم من الكافى فروى عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «قلت للشيخ: خبرنى عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون له بينه بما له؟ قال: فيمين المدعى عليه، فإن حلف فلا حق له، وإن لم يحلف فعليه، إلى أن قال «فى الادعاء على الميت و احتياجه إلى بينه على أصله و يمين على عدم رده»: فإن ادعى بلا بينه فلا حق له، لأن المدعى عليه ليس بحى و لو كان حياً لألزم اليمين أو الحق أو يرد اليمين عليه، فمن ثمة لم يثبت له الحق»(٦) فقولاه فى آخره: «و لو كان حياً لألزم اليمين أو الحق أو يرد اليمين عليه» يدل على القضاء بالنكول .

قلت: و هو و ان كان سنده ضعيفاً بياسين الضرير حيث لم يوثق لكن الكلينى افتى به و نحن فى غنى عنه بعد ما تقدم من دلاله صحيح ابن مسلم .

(و ان قال المدعى لى بينه عرفه الحاكم أن له إحضارها و ليقول أحضرها إن شئت)

ص: ٢٧٧

---

١- المقنع: ١٣٢، و عن رساله على بن بابويه فى الفقيه ٣: ٣٩

٢- المقنعه: ٧٢٤،

٣- الكافى فى الفقه: ٤٤٧.

٤- النهايه: ٣٤٠.

٥- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٣٩٨

٦- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤١٥ ح ١

قيد «إن شئت» ذكره المبسوط ولا دليل على لزومه و قال الإسكافي (١) و المفيد (٢) و الدّيلمى (٣) و الحلبي (٤) و النهايه (٥) يقول له: «احضر بينتك».

(فان ذكر غيبتها خير بين إحلاف الغريم و الصبر)

لأن الإحلاف حقّ كلّ مدّع، ثمّ يجب أن يجعل للإحضار أجلاً، كما في معتبر سلمه بن كهيل، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر في ما قال لشريح: «و اجعل لمن ادّعى شهوداً غيباً، أمداً بينهما فإن أحضرهم أخذت له بحقّه و إن لم يحضرهم أوجبت عليه القضيّه» (٦).

(و ليس له إلزامه بكفيل و لا ملازمته)

ص: ٢٧٨

- 
- ١- مجموعه فتاوى ابن الجنيد؛ ص: ٣١٦؛ مسأله ١؛ ص: ٣١٦
  - ٢- المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٧٢٣؛ باب ١ أدب القاضي .
  - ٣- المراسم: ٣٣١،
  - ٤- الكافي في الفقه: ٤٤٦.
  - ٥- النهايه في مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٣٣٩؛ باب آداب القضاء .
  - ٦- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٣ ح ١

كما ذهب إليه الإسكافي<sup>(١)</sup> و المبسوطان<sup>(٢)</sup> و سكوت معتبر سلمه المتقدم في العنوان السابق عنه، و قول المفيد و النهاية<sup>(٣)</sup> له ذلك مع ضرب الأجل يرده المعتبر المتقدم، و إلزام المنكر بمجرد الادعاء عقوبه غير ثابت موجبها .

(فان أحضرها و عرف الحاكم عداله حكم و ان عرف الفسق ترك و ان جهل حالها استركي) كل ذلك على مقتضى ما تقتضيه القواعد.

(ثم سأل الخصم عن الجرح فان استنظر أمهله ثلاثة أيام)

ذكر إمهال ثلاثة أيام ليس به نص نعم قال في المبسوط: ثلاثا و يصير معناه ثلاث ليال لانه استخدم صيغه المذكر و المصنف قال: ثلاثة أيام . وحيث لا دليل عليه فالقاعده تقتضى عدم الامهال لعدم الدليل عليه بل و الدليل على حجية البيه .

(فان لم يأت بالجرح حكم عليه) اى على المدعى عليه (بعد الالتماس)

بعد طلب المدعى .

ص: ٢٧٩

---

١- المختلف: ج ٢ كتاب القضاء فى الآداب ص ١٣٨ قال: و قال ابن الجنيـد: و لو سأل المدعى القاضى مطالبه المدعى عليه بكفيل .

٢- المبسوط: ج ٨ ص ١٦٠.

٣- المقنعه: ص ٧٣٣، النهاية: ص ٣٣٩.

ثم ان حكم حاله السكوت نفس حكم حاله الانكار و ذلك لإطلاق صحيحه جميل و هشام المتقدمه الداله على ان البينه على المدعى و اليمين على المدعى عليه. غايته انه فى حاله الانكار يلزم حلف المدعى عليه على نفى الحق واقعا، و اما فى حاله السكوت و دعوى المدعى عليه الجهل بالحال فبامكان المدعى طلب احلافه على الجهل و عدم العلم بالحال و ليس على نفى الحق واقعا لفرض عدم انكاره.

(و ان ارتاب بالشهود فرّقهم و سألهم عن مشخصات القضيّه فإن اختلفت أقوالهم سقطت)

و كذا المنكر إذا كان متعدّدا و ارتاب بإنكارهم يفرّق بينهم ليقروا اضطرابا، كما فى صحيح ابن ابي عمير عن البطائنى عن أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام): «دخل أمير المؤمنين (عليه السلام) المسجد فاستقبله شابّ يبكى و حوله قوم يسكتونه، فقال على (عليه السلام): ما أباك؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنّ شريحا قضى على بقضيّه ما أدري ما هى، إنّ هؤلاء النفر خرجوا بأبى معهم فى السفر فرجعوا و لم يرجع أبى فسألتهم عنه، فقالوا: مات فسألتهم عن ماله فقالوا: ما ترك مالا فقدّمتهم إلى شريح فاستحلفهم، و قد علمت يا أمير المؤمنين إنّ أبى خرج و معه مال كثير، فقال لهم أمير المؤمنين (عليه السلام): ارجعوا فرجعوا، و الفتى معهم إلى شريح فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): يا شريح كيف قضيت بين هؤلاء فقال يا أمير المؤمنين ادّعى هذا الفتى على هؤلاء النفر أنّهم خرجوا فى سفر و أبوه معهم فرجعوا و لم يرجع أبوه فسألتهم عنه

فقالوا: مات فسألتهم عن ماله فقالوا: ما خلف مالا، فقلت للفتى: هل لك بينه على ما تدعى؟ فقال: لا فاستحلفهم، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): هيهات يا شريح هكذا تحكم في مثل هذا، فقال: يا أمير المؤمنين فكيف؟ فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): والله لأحكمن فيهم بحكم ما حكم به خلق قبلي إلا داود النبي (عليه السلام) يا قنبر ادع لي شرطه الخميس فدعاهم فوكل بكل رجل منهم رجلا من الشرطه، ثم نظر إلى وجوههم، فقال: ماذا تقولون أ تقولون: إنني لا أعلم ما صنعت بأبي هذا الفتى إنني إذا لجاهل، ثم قال: فرقوهم و غطوا رؤوسهم، قال ففرق بينهم و أقيم كل رجل منهم إلى أسطوانه من أساطين المسجد و رؤوسهم مغطاه بشيابههم ثم دعا عبيد الله بن أبي رافع كاتبه فقال: هات صحيفه و دواه و جلس أمير المؤمنين (عليه السلام) في مجلس القضاء و جلس الناس إليه فقال لهم: إذا أنا كبرت فكبروا، ثم قال للناس: أفرجوا ثم دعا بواحد منهم فأجلسه بين يديه و كشف عن وجهه، ثم قال لعبيد الله بن - أبي رافع: اكتب إقراره، و ما يقول، ثم أقبل عليه بالسؤال فقال له (عليه السلام): في أي يوم خرجتم من منازلكم و أبو هذا الفتى معكم؟ فقال الرجل في يوم كذا و كذا، قال: و في أي شهر، قال: في شهر كذا و كذا، قال: في أي سنه، قال: في سنه كذا و كذا، قال: و إلى أين بلغت في سفركم حتى مات أبو هذا الفتى؟ قال: إلى موضع كذا و كذا، قال: و في منزل من مات؟ قال: في منزل فلان ابن فلان، قال: و ما كان مرضه؟ قال: كذا و كذا، قال: و كم يوما مرض؟ قال: كذا و كذا، قال: ففي أي يوم مات، و من غسله، و من كفنه، و بما كفنتموه، و من صلى عليه، و من نزل قبره؟ فلما سأله عن جميع ما يريد كبر (عليه السلام) و كبر الناس جميعا فارتاب

أولئك الباقون، و لم يشكوا أنّ صاحبهم أقرّ عليهم و على نفسه فأمر أن يغطّى رأسه و ينطلق به إلى السّجن، ثمّ دعا بآخر فأجلسه بين يديه و كشف عن وجهه و قال: كلّا زعمتم أنّي لا أعلم ما صنعتُم فقال: يا أمير المؤمنين ما أنا إلّا واحد من القوم و لقد كنت كارها لقتله فأقرّ، ثمّ دعا بواحد بعد واحد كلّهم يقرّ بالقتل و أخذ المال، ثمّ ردّ الذي أمر به إلى السّجن فأقرّ أيضا لزمهم المال و الدّم»(١).

و أمّا تفريق الشهود إذا ارتيب منهم فيشهد له صحيح معاويه بن وهب، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أتى عمر بن الخطّاب بجاريه قد شهدوا عليها أنّها بغت و كان من قصّتها أنها كانت يتيمة عند رجل و كان الرّجل كثيرا ما يغيب عن أهله فشبت اليتيمة فتخوّفت المرأة أن يتزوّجها زوجها فدعت بنسوه حتّى أمسكنها، فأخذت عذرتها بإصبعها، فلما قدم زوجها من غيبته رمت المرأة اليتيمة بالفاحشه و أقامت البينه من جاراتها اللّاتي ساعدتها على ذلك، فرفع ذلك إلى عمر، فلم يدر كيف يقضى فيها، ثمّ قال للرّجل: انت عليّ بن أبي طالب و اذهب بنا إليه، فأتوا عليّا (عليه السلام) و قصّوا عليه القصّه، فقال لامرأه الرّجل: أ لك بينه أو برهان؟ قالت: لى شهود هؤلاء جاراتى يشهدن عليها بما أقول فأحضرتهنّ، فأخرج عليّ (عليه السلام) السّيف من غمده فطرح بين يديه و أمر بكلّ واحده منهنّ فأدخلت بيتا، ثمّ دعا بامرأه الرّجل فأدارها بكلّ وجه فأبت أن تزول عن قولها، فردّها إلى البيت الذي كانت فيه، و دعا إحدى الشهود و جثى على ركبتيه، ثمّ قال: تعرفيني؟ أنا عليّ بن أبي طالب، و

ص: ٢٨٢

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٧١ و رواه عن الأصمغ عنه عليه السّلام ح ٩.

هذا سيفى، و قد قالت امرأه الرجل ما قالت و رجعت إلى الحق و أعطيتها الأمان و إن لم تصدقني لأملأنّ السيف منك، فالتفت إلى عمر فقالت: يا أمير المؤمنين الأمان علىّ فقال لها أمير المؤمنين (عليه السلام): فاصدقي، فقالت: لا والله إلّا أنّها رأت جمالا و هيئه فخافت فساد زوجها فسقتها المسكر و دعنا فأمسكناها فافتضّتها بإصبعها، فقال علىّ (عليه السلام): الله أكبر أنا أول من فرّق بين الشاهدين إلّا دانيال النّبىّ (عليه السلام) فألزم علىّ (عليه السلام) المرأة حدّ القاذف و ألزمه جميعا العقر و جعل عقرها أربعمائه درهم و أمر المرأة أن تنفى من الرجل و يطلّقها زوجها و زوجة الجارية و ساق عنه علىّ (عليه السلام) . فقال عمر: يا أبا الحسن فحدّثنا بحديث دانيال، فقال علىّ (عليه السلام): إنّ دانيال كان يتيما لا أمّ له و لا أب و أنّ امرأه من بنى إسرائيل عجوزا كبيره ضمّته فرّبته و أنّ ملكا من ملوك بنى إسرائيل كان له قاضيان و كان لهما صديق و كان رجلا صالحا و كانت له امرأة بهيّة جميله، و كان يأتي الملك فيحدّثه و احتاج الملك إلى رجل يبعثه في بعض أموره فقال للقاضيين: اختارا رجلا أرسله في بعض أمورى، فقالا: فلان فوجهه الملك فقال الرجل للقاضيين: أوصيكما بامرأتى خيرا، فقالا: نعم فخرج الرجل فكان القاضيان يأتیان باب الصّديق فعشقا امرأته فراوداها عن نفسها فأبت فقالا- لها: والله لئن لم تفعلنى لنشهدن عليك عند الملك بالزّنا، ثمّ لرجمنّك فقالت: افعلما ما أحببتما فأتيا الملك فأخبراه و شهدا عنده أنّها بغت فدخل الملك من ذلك أمر عظيم، و اشتدّ بها غمّه و كان بها معجبا فقال لهما: إنّ قولكما مقبول و لكن ارجموها بعد ثلاثه أيام، و نادى فى البلد الذى هو فيه أحضروا قتل فلانه العابده، فإنّها قد بغت فإنّ القاضيين

قد شهدا عليها بذلك فأكثر الناس في ذلك، وقال الملك لوزيره: ما عندك في هذا من حيله، فقال: ما عندي في ذلك من شيء، فخرج الوزير يوم الثالث وهو آخر أيامها فإذا هو بغلمان عراه يلعبون وفيهم دانيال وهو لا يعرفه فقال دانيال: يا معشر الصبيان تعالوا حتى أكون أنا الملك وتكون أنت يا فلان العابده، ويكون فلان و فلان القاضيين الشاهدين عليها، ثم جمع ترابا وجعل سيفاً من قصب، وقال للصبيان: خذوا بيد هذا فنحوه إلى مكان كذا وكذا، وخذوا بيد هذا فنحوه إلى مكان كذا وكذا، ثم دعا بأحدهما وقال له: قل حقاً فإنك إن لم تقل حقاً قتلتك، والوزير قائم ينظر ويسمع، فقال: أشهد أنها بغت، قال: متى؟ قال: يوم كذا وكذا، قال: ردّوه إلى مكانه، وهاتوا الآخر، فردّوه إلى مكانه وجاءوا بالآخر، فقال له: بما تشهد؟ فقال: أشهد أنها بغت، قال: متى؟ قال: يوم كذا وكذا، قال: مع من، قال: مع فلان بن فلان، قال: وأين قال: بموضع كذا وكذا، فخالف أحدهما صاحبه؟ فقال دانيال: الله أكبر شهدا بزور يا فلان ناد في الناس أنهما شهدا على فلانه بزور فاحضر واقتلتهما، فذهب الوزير إلى الملك مبادراً فأخبره الخبر فبعث الملك إلى القاضيين فاختلفا كما اختلف الغلامان فنادى الملك في الناس وأمر بقتلتهما<sup>(١)</sup>.

(و يكره أن يعنت الشهود إذا كانوا من أهل البصيره بالتفريق)

ص: ٢٨٤



لأنَّه إهانته لهم وإهانته المؤمن حرام مع أنَّه كما يكون التفريق في المرتاب به موجبا لكشف الحقِّ كما مرَّ كذلك التفريق لأهل البصيرة يمكن أن يكون سببا لإخفاء الحقِّ لأنَّه لرؤيته العنت يمكن أن لا يبيِّن الحقَّ كاملا.

(و يحرم عليه أن يتعتع الشاهد و هو أن يداخله في الشهاده أو يتعقبه)

كما فعل عمر بن زياد لما أراد الشهاده بزنا المغيرة كما شهد أخوه أبو بكره و نفران آخران، و أراد منعه عن الإقامه لثلاث يثب عليه الزنا، فقال له: أرى وجهها لا- يريد أن يخزى على يده رجلا من المهاجرين الأولين، فلم يشهد زياد شهادته كامله و حدَّ عمر الثلاثة حدَّ القذف مع أنَّ المغيرة كان من المنافقين الأولين.

(أو يرغبه في الإقامه أو يزهده)

و ذلك لأن هذين و ما قبلهما من القاضى مع عدم علمه خارجان عن مصاديق الحكم بالحق الذى هو من وظائف الحاكم فيمكن إن يكون ذلك ترغيبا بالباطل والظلم وأن يكون سببا لأن يشهد الشاهد بغير الحقِّ لما رأى رغبه الحاكم في الشهاده، و مثله الترهيد فيمكن أن يكون موجبا لأن يخفى ما يعلم لعدم ميل الحاكم فيضيع حقَّ ذى حقّ.

(و لا يقف عزم الغريم عن الإقرار إلّا فى حقّه تعالى لقضيه ماعز بن مالك عند النبىِّ صلى الله عليه و آله)

و هو ما رواه الكافي عن الحسين بن خالد: «قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أخبرني عن المحصن إذا هو هرب من الحفيرة هل يردّ حتّى يقام عليه الحدّ؟ فقال: يردّ ولا يردّ، فقلت: وكيف ذلك؟ فقال: إذا كان هو المقرّ على نفسه، ثمّ هرب من الحفيرة بعد ما يصيبه شىء من الحجارة لم يردّ وإن كان إنّما قامت عليه البيّنة و هو يجحد ثمّ هرب يردّ و هو صاغر حتّى يقام عليه الحدّ و ذلك أنّ ماعز بن مالك أقرّ عند النّبىّ صلّى الله عليه و آله بالزنا فأمر به أن يرحم فهرب من الحفيرة فرماه الزبير بن العوّام بساق بعير فعقله الناس فقتلوه ثمّ أخبروا النّبىّ صلّى الله عليه و آله بذلك، فقال لهم: فهلا تركتموه إذا هرب يذهب فإنّما هو الذى أقرّ على نفسه، و قال لهم: أما لو كان على حاضرنا معكم لمّا ضللتكم، و وداه النّبىّ صلّى الله عليه و آله من بيت مال المسلمين» (١) لكنه ضعيف سنداً، نعم يشهد لما قال صحيح أبي العباس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أتى النّبىّ صلّى الله عليه و آله رجل فقال: إنّى زنيت فصرف النّبىّ صلّى الله عليه و آله وجهه عنه فأتاه عن جانبه الآخر، ثمّ قال: مثل ما قال فصرف وجهه عنه، ثمّ جاء الثالث فقال له: يا رسول الله: إنّى زنيت و إنّ عذاب الدّنيا أهون لى من عذاب الآخرة فقال النّبىّ صلّى الله عليه و آله: أ بصاحبكم بأس يعنى جنّه؟ فقالوا: لا فأقرّ على نفسه الرابعه فأمر به النّبىّ صلّى الله عليه و آله أن يرحم فحفروا له حفيره فلمّا أن وجد مسّ الحجارة خرج يشتدّ فلقية

ص: ٢٨٦

الزبير فرماه بساق بعير فعقله فأدركوه الناس فقتلوه فأخبروا النبي صلى الله عليه وآله بذلك فقال: هلا تركتموه، ثم قال: لو استتر، ثم تاب كان خيرا له» (١)

ثم ان الشهيد الثاني قال: «و كما يستحب تعريضه للإنكار يكره لمن علمه منه غير الحاكم حثه على الإقرار لأن هزالا قال لماعز: بادر إلى النبي صلى الله عليه وآله قبل أن ينزل فيك قرآن، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: لما علم به ألا سترته بثوبك كان خيرا لك» (٢).

قلت: الأصل في ما قال أيضا العامه فروى أبو داود «عن نعيم بن هزال قال: كان ماعز بن مالك يتيما في حجر أبي، فأصاب جاريه من الحي فقال له أبي: ائت النبي صلى الله عليه وآله فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك، وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرج، فأتاه فقال: إنني زنيت - إلى - فوجد من الحجارة فخرج يشتد، فلقاه عبد الله بن أنيس و قد عجز أصحابه فترع له بوظيف بعير فرماه به فقتله، ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله فذكر ذلك له فقال: هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه» (٣) و بعد ضعف سنده لا عبره به.

ص: ٢٨٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ١٨٥ ح ٥

٢- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ٩٢

٣- سنن أبي داوود (في أول باب رجم ماعز)

(و أما السكوت فان كان لافه توصل الحاكم إلى معرفه الجواب و ان كان السكوت عنادا حبس حتى يجيب أو يحكم عليه بالنكول بعد عرض الجواب عليه)

قلت: لا وجه للحبس بل يحكم عليه بالنكول بعد عرض الجواب عليه بأن يقول له إن أجبت و إلّا جعلتك ناكلا فإن أصر حكم بنكوله.

و يشهد للحكم بالنكول ما تقدم فى صحيح ابن مسلم الوارد فى كيفيه إحلاف الأخرس و اشتمل على أنّ الحكم يكون عليه بالنكول، و غيره.

حصيله البحث:

المدعى هو الذى يترك لو ترك، و المنكر مقابله، وبعبارة اخرى من يخالف قوله الحجة او من خالف قوله الأصل او الظاهر .

و جواب المدعى عليه إما إقرار أو إنكار أو سكوت.

فالإقرار يمضى مع الكمال بالبلوغ والعقل لان اقرار العقلاء على انفسهم نافذ، و لو التمس كتابه إقراره كتب و أشهد مع معرفته أو شهاده عدلين بمعرفته أو قناعته بحليته، و الملاك هو الحكم بالحق فكل ما يتوقف عليه الحكم بالحق فاللزام على

القاضى تنفيذه , فإن ادعى الإعسار و ثبت صدقه بيّنه مّطلعهُ على باطن أمره أو بتصديق خصمه أو كانت الدّعى بغير مالٍ و حلف ترك و إلّا حبس حتّى يعلم حاله.

و أمّا الإنكار فإن كان الحاكم عالماً قضى بعلمه , هذا فى حقوق الناس لانه من الحكم بالحق و اما علمه فى حقوق الله تعالى فكذلك اذا لم تكن مقيدة بامر خاص و إلّا فليس للحاكم الحكم فيها بدون حصول شرائطها.

و إن لم يكن الحاكم عالماً طلب البيّنه، فإن قال: لا- بيّنه لى، عرّفه أنّ له إحلافه، فإن طلبه أحلفه الحاكم و لا- يتبرّع الحاكم بإحلافه، فإن حلف سقطت الدّعى عنه و حرمت مقاصّته. و لا تسمع البيّنه بعده، لكن لا يصير المال حلالا واقعا للحالف، بل هو حرام واقعا لو كان كاذبا او تبين خطؤه فى حلفه.

و إن ردّ اليمين حلف المدّعى، فإن امتنع سقطت دعواه، فإن نكل يقضى بنكوله لا-ن المدعى يستحلف أو يرد اليمين على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حق له .

و إن قال المدّعى: لى بيّنه، عرّفه أنّ له إحضارها، فإن ذكر غيبتها خيره بين إحلاف الغريم و الصّبر، و ليس للمدعى إلزام المنكر بكفيلٍ و لا ملازمته، و إن أحضرها و عرف الحاكم العدالة حكم، و إن عرف الفسق ترك، و إن جهل استزكى، ثم سأل الخصم عن الجرح، فإن استنظر فليس له ذلك و عليه فإن لم يأت بالجرح حكم عليه، و إن ارتاب الحاكم بالشّهود فرّقهم و سألهم عن

القضيّة، فإن اختلفت أقوالهم سقطت و كذا المنكر إذا كان متعدّدا و ارتاب بإنكارهم يفرّق بينهم ليقروا، و يكره أن يعنّت الشّهود إذا كانوا من أهل البصيره بالتّفریق، و يحرم أن يتعتع و هو أن يداخله في الشّهاده أو يتعقّبه أو يرغّبه في الإقامه أو يزهدّه لو توقّف، و لا يقف عزم الغريم عن الإقرار إلّا في حقّه تعالى .

و أمّا السّيكوت إن كان لآفه توصل إلى الجواب، و إن كان عنادا يحكم عليه بالنّكول بعد عرض الجواب عليه بأن يقول له إن أجبت و إلّا جعلتك ناكلا فإن أصر حكم بنكوله.

### (القول في اليمين)

#### اشاره

في الصّحاح: «اليمين القسم، فقال: سمّى بذلك لأنّهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كلّ منهم يمينه على يمين صاحبه»<sup>(١)</sup>.

قلت: و يمكن التأييد له باستعمال اليمين مؤنّثا و الحلف و القسم مذكّران.

ص: ٢٩٠

---

١- الصّحاح - تاج اللغه و صحاح العربيه؛ ج ٦، ص: ٢٢٢١؛ يمن؛ ج ٦، ص: ٢٢١٩

## لا تنعقد اليمين الموجهة للحقّ أو المسقطه للدّعوى إلّا باللّٰه

(لا تنعقد اليمين الموجهة للحقّ أو المسقطه للدّعوى إلّا باللّٰه تعالى مسلما كان الحالف) كما تقدم .

(أو كافرا) بل في كلّ دين ما يستحلفون به كما سيأتي.

كما في المستفيضه مثل صحيح الحلبيّ: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أهل الملل يستحلفون، قال: لا تحلفوهم إلّا باللّٰه عزّ و جلّ» (١).

و في صحيح سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام): «لا يحلف اليهوديّ و لا النصرانيّ و لا المجوسيّ بغير اللّٰه إنّ اللّٰه يقول: فاحكم بينهم بما أنزل اللّٰه» (٢).

## و لو رأى الحاكم الذمي يمينهم فعل

(و لو رأى الحاكم ردع الذمي يمينهم فعل)

بل مطلقا كما ورد في صحيح محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام: «سألت عن الأحكام، فقال: في كلّ دين ما يستحلفون به» (٣).

ص: ٢٩١

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٠ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥١ ح ٤ والايه من سوره المائده: ايه: ٥٢

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٨ ص: ٢٧٩ ح ٩

و صحيح محمد بن قيس، عن الباقر (عليه السلام): «قضى عليّ (عليه السلام) في من استحلف رجلا من أهل الكتاب بيمين صبر أن يستحلف بكتابه و ملّته» (١).

و في معتبر السيكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) استحلف يهوديّاً بالتوراه التي أنزلت على موسى (عليه السلام)» (٢).

(الّا ان يشتمل على محرم)

كما لو اشتمل على الحلف بالأب و الابن و نحو ذلك بدعوى انصراف الادله عنه. و فيه: ان قوله (ع) في صحيح محمد بن مسلم المتقدم «في كلّ دين ما يستحلفون به» ظاهر في ذلك و لا وجه للانصراف .

### و ينبغي التغليظ بالقول و الزمان و المكان في الحقوق كلها

(و ينبغي التغليظ بالقول و الزمان و المكان في الحقوق كلها)

ص: ٢٩٢

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٨ ص: ٢٧٩ ح ١٠

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥١ ح ٣



أما التغليظ بالقول فيشهد له صحيح محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) في خبر إحلاف الأخرس «و الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب و الشهاده الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضارّ النافع المهلك المدرك الذي يعلم السرّ و العلانيه»<sup>(١)</sup>.

و أما التغليظ بالزمان فاستدلّ له المبسوط بقوله تعالى {تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ} و قيل في التفسير يعنى بعد صلاة العصر قال صلى الله عليه و آله: ثلاثه لا ينظر الله إليهم يوم القيامة و لا يزكّيهم و لهم عذاب أليم: رجل بايع إمامه فإن أعطاه و فى له به، و إن لم يعطه خانه، و رجل حلف بعد العصر يمينا فاجره ليقطع بها مال امرئ مسلم»<sup>(٢)</sup>.

أقول: و الروايه عاميه فقد نقلها الشيخ عن العامه لا حجه فيها إلّا ان فى الايه كفايه حيث ان دلالتها واضحه .

و أمّا التغليظ بالمكان فاستدلّ له الشيخ أيضا بما «عن النّبىّ صلى الله عليه و آله: من حلف على منبرى هذا يمينا كاذبه تبوأ مقعده من النار»<sup>(٣)</sup> قلت: والخبر عامى لا يعول عليه , لكن يدل عليه موثق الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه عليهما

ص: ٢٩٣

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ١١٢ ح ٢

٢- المبسوط ج ٨ ص ٢٠٨

٣- المبسوط ج ٥ ص ١٩٧

السَّلام: أَنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) كان يستحلف النصارى و اليهود فى بيعهم و كنائسهم، و المجوس فى بيوت نيرانهم و يقول: شَدُّدُوا عليهم احتياطاً للمسلمين»(١).

(الَّا أَن يَنْقُصَ الْمَالُ عَنْ نَصَابِ الْقَطْعِ)

أقول: اما كراهيه التغليظ فى الأقلّ من نصاب القطع، فللمرسل عن محمّد بن مسلم، و زراره عنهما عليهما السَّلام: «لا يحلف أحد عند قبر النّبىّ صلّى الله عليه و آله على أقلّ ممّا يجب فيه القطع»(٢) لكنه ضعيف بالارسال و لا يعول عليه.

### استحباب الحاكم وعظ الحالف قبله

(و يستحب للحاكم وعظ الحالف قبله)

اقول: النصوص فى حرمه الحلف كاذبا بالله جل وعلا- مستفيضه منها صحيح يعقوب الأحمر، عن الصادق (عليه السلام) «من حلف على يمين و هو يعلم أنّه كاذب فقد بارز الله»(٣).

ص: ٢٩٤

---

١- قرب الإسناد الطبعه الحديثه ص ٨٦

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٣١٠ ح ٦٢

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٣٥ ح ١

و صحيح هشام بن سالم، عنه (عليه السلام) «ان يمين الصبر الفاجره تدع الديار بلاقع»<sup>(١)</sup>. و «يمين الصبر» هي التي الزم بها و حبس عليها و كانت لازمه لصاحبها من جهة الحكم.

والبلاقع جمع بلقع و بلقعه و هي الأرض القفر التي لا شىء بها كما فى النهاية.

و اما استحباب الحاكم وعظ الحالف فلم اقف على نص خاص فى ذلك .

### كفايه الحلف على نفي الاستحقاق

(و يكفى الحلف على نفي الاستحقاق و ان أجاب بالأخص)

لأنَّ به يؤدَّى الواجب عليه، وفى صحيح ابن مسكان وهو من اصحاب الاجماع عن علاء بن زياد السابري: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأه استودعت رجلا - مالا - فلمّا حضرها الموت، قالت له: إنّ المال الذى دفعته إليك لفلان، فماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل فقالوا له: كان لصاحبتنا، مال: لا نراه إلّا عندك فاحلف لنا: ما لنا قبلك شىء. أ يحلف لهم؟ قال: إن كانت مأمونه عنده فليحلف و إن كانت متّهمه عنده فلا يحلف و يضع الأمر على ما كان فإنما لها من مالها ثلثه»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٢٩٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٣٥ ح ٦

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٢؛ باب المريض يقر لوارث بدين

و يحلف أبداً على القطع في فعل نفسه و تركه و فعل غيره

(و يحلف أبداً على القطع في فعل نفسه و تركه و فعل غيره و على نفى العلم في نفى فعل غيره)

كما استفاضت بذلك الاخبار منها صحيح هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا يحلف الرجل إلّا على علمه»<sup>(١)</sup>.

ومعتبريونس، عن بعض أصحابه، عنه (عليه السلام) قال: «لا يستحلف الرجل إلّا على علمه، و لا يقع اليمين إلّا على العلم استحلف أو لم يستحلف»<sup>(٢)</sup>.

حصيله البحث:

لا تنعقد اليمين الموجبه للحقّ و لا المسقطه للدّعوى إلّا بالله تعالى مسلماً كان الحالف أو كافراً، و لو أضاف مع الجلاله خالق كلّ شىء في المجوسى كان حسناً، و لو رأى الحاكم ردع الذمى بيمينهم فعل بل مطلقاً كما ورد في كلّ دين ما يستحلفون به، و ينبغي التّغليظ بالقول و الزّمان و المكان في الحقوق كلّها، و يكفي نفى الاستحقاق و إن أجاب بالأخصّ، و يحلف على القطع في فعل نفسه و تركه و فعل غيره و على نفى العلم في نفى فعل غيره.

ص: ٢٩٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٥ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٤٥ ح ٤

يلزم لسماع الدعوى من المدعى تحقق:

١- البلوغ و العقل اما اعتبار البلوغ فعَلَّ بانه لو لم تكن للصبي بينه فليس له طلب احلاف المدعى عليه كما لا يتمكن من الحلف لو ردّ المدعى عليه ذلك.

بل اذا كان للصبي ولى يمكنه اقامه البينه و التصدى للحلف او طلبه فلا دليل على وجوب سماع دعوى الصبي، و ذلك يكفى فى رفضها بعد عدم لزوم الاخلال بالنظام و اقرار الظلم حيث فرض وجود ولى بامكانه التصدى , هذا ولا يخفى ان الحاكم من جمله اولياء الصبي لو فقد ولىه .

و اما بالنسبه الى شرطيه العقل فوجه اعتبارها واضح.

٢- ان يكون جازما فى دعواه لا ظانا أو محتملا و علل ذلك:

تاره بانتفاء عنوان المدعى مع عدم الجزم، و بانتفائه لا يمكن تطبيق قاعده البينه على المدعى و اليمين على المدعى عليه.

و تاره اخرى بان فى سماع الدعوى من دون جزم ضررا على المدعى عليه من حيث الزامه اما بالاقرار او الانكار. و قد نسب هذان الوجهان الى صاحب الرياض(١).

و ثالثه بان من لوازم الدعوى الصحيحه امكان ردّ اليمين على المدعى، و هو هنا منتف لعدم تمكن المدعى من الحلف بعد عدم جزمه.

و رابعه بان المدعى اذا ادعى سرقة مثلا على شخص فالاصل يقتضى عدم ذلك و براءه ذمه المدعى عليه، و هذا الاصل كما هو حجه للمدعى عليه هو حجه على المدعى، و معه فلا يحق له الزام المدعى عليه بشىء. و هذا بخلافه عند فرض الجزم فان الاصل لا يكون حجه على المدعى لفرض جزمه، و شرط حجه الاصل الشك و عدم العلم(٢).

٣- و يستثنى من ذلك ما اذا دفع الانسان ماله الى شخص كوديعة و نحوها و ادعى تلفه فانه مع اتهامه يضمن الا ان يقيم البينه على نفى اتهامه.

واستدل عليه بصحيحه ابى بصير عن ابى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن قصّار دفعت اليه ثوبا فزعم انه سرق من بين متاعه، قال: فعليه ان يقيم البينه انه سرق من بين

ص: ٢٩٨

---

١- جواهر الكلام ٤٠: ١٥٦

٢- مباني التكملة ١: ١٢

متاعه و ليس عليه شىء، فان سرق متاعه كله فليس عليه شىء»<sup>(١)</sup> و غيرها وسيأتى تفصيل الكلام فى باب الاجاره<sup>(٢)</sup>.

و هى و ان كانت ضعيفه بطريق الشيخ الكلينى بالارسال الا انها بطريق الشيخ الصدوق و الطوسى صحيحه.

٤- ان تكون دعواه لنفسه او لمن له الولايه او الوكاله عنه وذلك لانصراف قوله صَلَّى الله عليه و آله: «البينه على من ادعى و اليمين على من ادعى عليه»<sup>(٣)</sup> عن المدعى الذى هو اجنبى عن الدعوى و لا ارتباط له بها.

٥- ان يكون متعلق الدعوى امرا سائغا فلا تسمع الدعوى من المسلم على غيره باشتغال ذمته بالخمير او ما شاكله مما لا يملكه المسلم او مما لا ماله له و ذلك واضح بعد عدم اشتغال الذمه شرعا بغيره.

٦- ان يكون المتعلق ذا اثر شرعى فلا تسمع دعوى الهبه او الوقف من دون اقباض وذلك لعدم الفائده فى قبول الدعوى فى غير ذلك.

ص: ٢٩٩

---

١- وسائل الشيعه ١٣: ٢٧٢ الباب ٢٩ من أحكام الاجاره الحديث ٥

٢- الدرر الفقهي ج ١٠ ص ٣٦٢

٣- وسائل الشيعه ١٨: ١٧٠ الباب ٢ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ١

٧- ان يكون المدعى به معلوما في الجمله وذلك لأن المجهول بشكل كلي كما لو قال المدعى: لى عليه شىء لا يمكن الالتزام به لتردده بين ما تسمع فيه الدعوى و ما لا تسمع.

نعم اذا فسر به بما يمكن الالتزام به قبل ذلك منه و تحصل آنذاك دعوى ثانيه.

و اذا قال: لى عليه فرس مثلا طلب منه تحديده باعتبار ان للفرس أنواعا متعددة، فان لم يمكنه تحديده لعدم علمه التفصيلي بما يستحقه اخذ بالاقل للبراءه عما زاد عليه .

حصيله البحث:

شروط سماع الدعوى: يلزم لسماع الدعوى من المدعى تحقق:

١- البلوغ و العقل , ٢- ان يكون جازما في دعواه لا ظانا أو محتملا , ٣- و يستثنى من ذلك ما اذا دفع الانسان ماله الى شخص كوديعة و نحوها و ادعى تلفه فانه مع اتهامه يضمن الا ان يقيم البينه على نفى اتهامه. ٤- ان تكون دعواه لنفسه او لمن له الولايه او الوكالة عنه . ٥- ان يكون متعلق الدعوى امرا سائغا فلا تسمع الدعوى من المسلم على غيره باشتغال ذمته بالخمير او ما شاكله مما لا يملكه المسلم او مما لا ماله له . ٦- ان يكون المتعلق ذا اثر شرعى فلا تسمع دعوى الهبه او الوقف من دون اقباض . ٧- ان يكون المدعى به معلوما في الجمله.

ص: ٣٠٠



كل ما يثبت بشاهد و امرأتين يثبت بشاهد و يمين

(كل ما يثبت بشاهد و امرأتين) كما نطق به الكتاب .

(يثبت بشاهد و يمين) كما صرّحت به السنّة .

(و هو كل ما كان مالا أو كان المقصود منه المال كالدين و القرض و الغصب، و عقود المعاوضات كالبيع و الصلح و الإجاره، و الجنايه الموجهه للديه كالخطأ، و عمد الخطأ، و قتل الوالد ولده، و قتل الحر العبد، و المسلم الكافر، و كسر العظام و الجائفه و المأمومه)

يشهد لما ذكر صريح صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس، فأما ما كان من حقوق الله عزّ و جلّ و رؤيه الهلال فلا»<sup>(١)</sup> فانه لو كان المراد من الحقوق الحقوق الماليه فقط فدلاله الصحيح على ما قال بالمطابقه و اما لو كان المراد ما هو الاعم من الماليه فدلالته حينئذ بالتضمن. و ظاهر صحيح منصور بن حازم، عنه

ص: ٣٠١

(عليه السلام): «كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقْضَى بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ مَعَ يَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ»<sup>(١)</sup>.

و اما موثق أبي بصير، عنه (عليه السلام): «سألته عن الرجل يكون له عند الرَّجُلِ الْحَقُّ وَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ يَقْضَى بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ وَ يَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ وَ ذَلِكَ فِي الدِّينِ»<sup>(٢)</sup> الظاهر باختصاص ذلك بالدين .

و فيه: ان المراد من ذيله «و ذلك في الدِّينِ» ليس انحصار الحق في الدين بل لعله اشار به الى ما وقع في زمن الرسول (ص) بقريته باقى النصوص المعتبره وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَجِيزُ فِي الدِّينِ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَ يَمِينٍ صَاحِبِ الدِّينِ، وَ لَمْ يَجْزْ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَاهِدٌ عَدْلٌ»<sup>(٣)</sup> و يكفى هذا الاحتمال في عدم ظهوره في الانحصار بالدين ، كما و لم نقف على من صرح باختصاصه بالدين عدا ابن زهره مدعيا عليه الاجماع فقال: «و يقضى بشهادته الواحد مع يمين المدعى في الديون خاصة، بدليل إجماع»<sup>(٤)</sup> و هو كما ترى .

ص: ٣٠٢

- 
- ١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٤
  - ٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٣
  - ٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٦ ح ٨
  - ٤- غنية النزوع إلى علمي الأصول و الفروع؛ ص: ٤٣٩

و أما نسبه الجواهر إلى الاستبصار قوله بالاختصاص بالدين فوهم و إن مال إليه أولاً لكنّه أخيراً عمّم، و هذا نصّه «إلّا أنّ الذى يعوّل عليه أن يقبل شهادته واحد و يمين المدعى فى كلّ ما كان مالا أو يجرى به إلى مال ديناً كان أو غير دين فعلى هذا الأخبار غير متنافيه» (١) كما وان نسبه الجواهر إلى الفقيه الاختصاص وهم أيضاً فقد روى الفقيه أيضاً التعميم و افتى به مثل الكافى .

و يدل على التعميم أيضاً صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، قال: «دخل الحكم بن عتيبه، و سلمه بن كهيل على أبى جعفر (عليه السلام) فسألاه عن شاهد و يمين، فقال: قضى به النبى صلى الله عليه و آله و قضى به على (عليه السلام) عندكم بالكوفة، فقالا: هذا خلاف القرآن فقال: و أين وجدتموه خلاف القرآن، فقالا: إنّ الله تبارك و تعالى يقول {وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ} فقال لهما أبو جعفر (عليه السلام) فقولوه {وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ} هو لا- تقبلوا شهادته واحد و يمين؟ ثم قال: إنّ علياً (عليه السلام) كان قاعداً فى مسجد الكوفة فمرّ به عبد الله بن قفل التميمى و معه درع طلحه، فقال على (عليه السلام): هذه درع طلحه أخذت غلولا يوم البصره، فقال له عبد الله بن قفل: فاجعل بينى و بينك قاضيك الذى رضيته للمسلمين فجعل بينه و بينه شريحاً، فقال على (عليه السلام): هذه درع طلحه أخذت غلولا يوم البصره، فقال له شريح: هات على ما تقول بينه، فأتاه الحسن (عليه السلام) فشهد أنّها درع طلحه أخذت غلولا يوم البصره، فقال: هذا شاهد واحد فلا أقضى بشهادته شاهد حتّى يكون معه آخر،

ص: ٣٠٣

فدعى قنبر فشهد أنّها درع طلحه أخذت غلولا يوم البصره، فقال: شريح هذا مملوك ولا أقضى بشهاده مملوك، قال: فغضب عليّ (عليه السلام) فقال: خذها فإنّ هذا قضى بجور ثلاث مرّات، قال: فتحوّل شريح، ثمّ قال: لا أقضى بين اثنين حتّى تخبرني من أين قضيت بجور ثلاث مرّات، فقال له: ويلك أو ويحك إنّني لما أخبرتك أنّها درع طلحه أخذت غلولا يوم البصره، فقلت: هات على ما تقول بيّنه وقد قال النّبيّ صلّى الله عليه وآله: حيثما وجد غلول أخذ بغير بيّنه، فقلت: رجل لم يسمع الحديث فهذه واحده، ثمّ أتيتك بالحسن فشهد، فقلت: هذا واحد، ولا أقضى بشهاده واحد حتّى يكون معه آخر وقد قضى النّبيّ صلّى الله عليه وآله بشاهد واحد ويمين، فهذه ثنتان، ثمّ أتيتك بقنبر فشهد أنّها درع طلحه أخذت غلولا يوم البصره، فقلت: هذا مملوك ولا أقضى بشهاده مملوك، وما بأس بشهاده مملوك إذا كان عدلا، ثمّ قال: ويلك أو ويحك إمام المسلمين يؤمن من أمورهم على ما هو أعظم من هذا» (١).

ص: ٣٠٤

ثم ان مثل رجل، امرأتان فتقوم شهاده مرأتين مقام شهاده الرجل فى الدين كما دل على ذلك صحيح منصور بن حازم قال: «حدّثنى الثقة عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: إذا شهد لصاحب الحقّ امرأتان و يمينه فهو جائز» (١).

و صحيح الحلبيّ، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إنّ النّبىّ صلّى الله عليه وآله أجاز شهاده النساء مع يمين الطالب فى الدين، يحلف بالله أنّ حقّه لحقّ» (٢) و بهما افتى الفقيه (٣).

هذا، و عن العمانىّ انه قال: «و روى عنهم عليهم السّلام «أنّ شهاده النساء إذا كنّ أربع نسوه فى الدّين جائزه، و كذلك روى عنهم عليهم السّلام أنّ شهاده رجل واحد أو امرأتين مع يمين الطالب جائزه» و قد اشتبه علىّ فى ذلك، و لم أقف على حقيقه هذين الخبرين عنهم عليهم السّلام فرددت الأمر فيهما إليهم عليهم السّلام لأنّ ذلك لم يصحّ عندى فيه روايه من طريق المؤمنين» (٤).

ص: ٣٠٥

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٦

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٧

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٥٥

٤- النجعه ج ٨ كتاب القضاء

اقول: ولا- شاهد لقبول شهادته أربع نسوه بلا- يمين المدعى إلّا على ما فى صحيح الحلبيّ عن الصادق (عليه السلام) «أنّ النّبىّ صلى الله عليه وآله أجاز شهادته النساء فى الدّين و ليس معهنّ رجل»<sup>(١)</sup> و هو خبر شاذّ تردّه جميع الأخبار و منها صحيح الحلبيّ وقد اعرض عنه الاصحاح . قيل: والظاهر أنّ قوله: «فى الدّين» محرّف «مع اليمين» للتشابه الخطى بينهما.

### حكم الشاهد واليمين فى جميع الحقوق

(ولا- تثبت عيوب النساء و لا- الخلع و الطلاق و الرجعه و العتق على قول و الكتابه و التدبير و الاستيلاء و النسب و الوكاله و الوصيه إليه بالشاهد و اليمين)

الاصل فى ما قال الشيخ فى المبسوط فقال: «فأما ما لم يكن مألّ ولا المقصود منه المال فإنه لا يثبت بالشاهد و اليمين كالنكاح و الخلع و الطلاق و الرجعه و القذف و القصاص و القتل الموجب للقوط و النسب و العتق و الولاء و التدبير و الكتابه و التوكيل و الوصيه إليه و الوديعه عنده، كل هذا لا يثبت بالشاهد و اليمين و كذلك الرضاع و الولاده و الاستهلال و العيوب تحت الثياب لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: استشرت جبرئيل فى القضاء باليمين مع الشاهد فأشار على بذلك فى الأموال لا يعدو ذلك»<sup>(٢)</sup> وانه قال بهذا القول استنادا الى هذه الروايه , و

ص: ٣٠٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٣ ح ١٠٦

٢- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨ ص: ١٨٩

هى بغض النظر عن ضعفها بالارسال روايه عاميه لا عبره بها ولا تصلح لتقييد صريح صحيح ابن مسلم من كفايه شهادته الشاهد الواحد واليمين فى جميع الحقوق بلا- فرق بين المالىه وغيرها ففيه: «لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادته الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم فى حقوق الناس، فأما ما كان من حقوق الله عزّ وجلّ و رؤيه الهلال فلا»<sup>(١)</sup> وهى صريحه فى كون حقوق الناس ما تقابل حقوق الله تعالى و رؤيه الهلال , كما و ان ظاهر صحيح منصور بن حازم، عنه (عليه السلام): «كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله يقضى بشاهد واحد مع يمين صاحب الحقّ»<sup>(٢)</sup> كذلك فان صاحب الحق اعم ممن يدعى مالاً ام غيره , و عليه فلا وجه لتقييد ذلك بالمال دون غيره و الحاصل ثبوت تمام الحقوق بالشاهد و اليمين إلّا ما خرج بالدليل و قد مال إلى هذا القول السبزواري و صاحب الجواهر قدس سرهما إلّا فيما ثبت الإجماع على عدم ثبوته بهما<sup>(٣)</sup>, كما و نقل المصنّف القول بثبوت العتق بالشاهد الواحد و يمين المدعى.

اقول: و قد خرج بالدليل الطلاق بأقسامه فان عدم جوازه بغير رجلين قطعى حيث قال تعالى فيه {وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ}

ص: ٣٠٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٧٢ ح ١٤٥

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٤

٣- كفايه الأحكام: ٢٧٢، الجواهر ٤٠: ٢٧٢

و بذلك استفاضت الاخبار كما فى صحيح الحلبى، عن الصادق (عليه السلام): «سئل هل تقبل شهادة النساء فى النكاح؟ فقال: تجوز إذا كان معهن رجل و كان على (عليه السلام) يقول: لا أجيزها فى الطلاق- الخبر»(١).

و صحيح محمد بن مسلم قال: «قال: لا تجوز شهادة النساء فى الهلال و لا فى الطلاق»(٢).

و خبر زراره، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عن شهادة النساء تجوز فى النكاح، قال: نعم، و لا تجوز فى الطلاق- الخبر»(٣).

هذا و لا- وجه لجعل الخلع قبالة الطلاق، فإنه قسم من الطلاق و الطلاق بائن و رجعى و البائن أقسام منها الخلع و ليس هو إلّا طلاق مع بذل من الزوجه يمنع من رجوع الزوج و لو رجعت فيه فى العدة صار الطلاق رجعى، و بالجملة يشترط فى كل طلاق بائن و رجعى رجلا نكحاً، و بالجملة طلاق الخلع كطلاق السنه و طلاق العدة لا يخرج اسمها الخاص عن أصله العام.

و اما ما قاله الشهيد الثانى بعد قول المصنف «و لا الخلع»: «و هذا يتم مع كون المدعى هو المرأة، أمّا لو كان هو الرجل فدعواه يتضمن المال و إن انضم إليه أمر

ص: ٣٠٨

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩٠ ح ٢

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٦

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٩



آخر فينبغي القطع بثبوت المال كما لو اشتملت الدّعى على الأمرين في غيره كالسرقة فإنهم قطعوا بثبوت المال و هذا أقوى»(١).

ففيه: ان بين السرقة و الخلع و لو كان المدعى الرجل فرقا، فإن في السرقة ادعاء المدعى فقط ردّ ماله، و القطع حدّ إلهي ليس مقصودا له بخلاف الفديه في الخلع فإنها ليست مقصوده ابتداء بل الطلاق، و إنما هي مترتبة عليه فإذا لم يثبت الطلاق لم تثبت الفديه ضروره انتفاء اللّازم بانتفاء الملزوم. و اما النكاح فقد تقدم الدليل على ثبوته برجل و يمين وان لم يعرف التصريح بذلك من احد .

و أمّا ثبوته برجل و امرأتين ففيه قولان والاقوى ثبوته ايضاً، فذهب المفيد(٢) و الدّيلمى إلى عدم قبوله(٣) و الإسكافى(٤) و ابنا بابويه(٥) و الحلبي(٦) و الشيخ في مبسوطه(٧) إلى قبوله و هو ظاهر العماني حيث قال: «شهاده النساء مع الرجال جائزه في كلّ شيء إذا كنّ ثقات»(٨) و كأنّه عمّ الآية «فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ»، و هو المفهوم

ص: ٣٠٩

---

١- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ٩٩

٢- المقنع: ٧٢٧

٣- المراسم العلويه و الأحكام النبويه؛ ص: ٢٣٣

٤- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة؛ ج ٨، ص: ٤٧٥؛ مسأله ٧٤

٥- المقنع: ١٣٥؛ النجعه ج ٨ كتاب الشهادات .

٦- الكافى فى الفقه: ٤٣٦ و ٤٣٩.

٧- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١٧٢.

٨- حياه ابن أبى عقيل و فقهه؛ ص: ٥٠٤؛ كتاب القضاء و الشهادات ؛ ص: ٥٠٢

من الكافي فروى خمسة احاديث احدها صحيح الحلي، عن الصادق (عليه السلام): «سئل هل تقبل شهادة النساء في النكاح، فقال: تجوز إذا كان معهن رجل - الخبر» (١).

و يؤيده خبر إسماعيل بن عيسى: «سألت الرضا (عليه السلام) هل تجوز شهادة النساء في التزويج من غير أن يكون معهن رجل؟ قال: لا، هذا لا يستقيم» (٢).

و أمّا ما رواه الشيخ في التهذيبين «عن داود بن الحصين، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن شهادة النساء في النكاح بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكراً، فقال: لا بأس به، ثم قال لي: ما يقول في ذلك فقهاؤكم؟ قلت: يقولون: لا يجوز إلّا شهادة رجلين عدلين، فقال: كذبوا لعنهم الله هونوا واستخفوا بعزائم الله و فرائضه و شدّدوا و عظّموا ما هون الله، إنّ الله أمر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فأجازوا الطلاق بلا شاهد واحد، و النكاح لم يجزى عن الله في عظيمه، فسوّى النبي صلى الله عليه و آله في ذلك الشاهدين تأديباً و نظراً لئلا ينكر الولد و الميراث، و قد ثبت عقده النكاح و يستحلّ الفرج و لا أن يشهد، و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الإنكار و لا يجيز في الطلاق إلّا شاهدين عدلين، قلت: فأنتي ذكر الله تعالى { فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ } فقال ذلك في الدين إذا لم يكن رجلان فرجل و امرأتان و رجل واحد و يمين المدعى إذا لم تكن امرأتان، قضى

ص: ٣١٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٠ ح ٢

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٢٨٠ ح ١٧٤

بذلك النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ أَمِير الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَام) بَعْدَهُ عِنْدَكُمْ» (١) فُخِرَ شَاذٌ مُخْتَلَطٌ مُتَضَادٌّ فَقَوْلُهُ فِيهِ بِتَهْوِينِ الْعَامَّةِ مَا شَدَّدَ اللَّهُ فِي اشْتِرَاطِ إِشْهَادِ عَدْلَيْنِ فِي الطَّلَاقِ وَ تَشْدِيدِهِمْ مَا هَوَّنَ اللَّهُ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدْلَيْنِ فِي النِّكَاحِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ قَبُولَ شَهَادَتِهِنَّ بِلَا رَجُلٍ فِي إِثْبَاتِ النِّكَاحِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ مَعَ أَنَّهُ يَتَنَاقِضُ مَعَ قَوْلِهِ «فَسَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي ذَلِكَ الشَّاهِدِينَ تَأْدِيبًا وَ نَظَرًا لِّئَلَّا يَنْكَرَ الْوَلَدُ وَ الْمِيرَاثُ» فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ النِّكَاحِ حَتَّى يَلْحَقَ الْوَلَدُ وَ يَكُونَ لَهُ مِيرَاثٌ بِشَاهِدَيْنِ رَجُلَيْنِ، وَ أَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ { فَرَجُلٌ وَ أَمْرَأَتَانِ } «فِي الدِّينِ فَقَطْ» مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَعْتَبَرَةِ مِنْ عَدَمِ اخْتِصَاصِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ بِالدِّينِ، هَذَا وَلَمْ يَرَوْهُ الْكَافِي وَ الْفَقِيهَ، وَ إِنَّمَا تَفَرَّدَ الشَّيْخُ بِهِ وَ هَذِهِ آيَةُ عَدَمِ مُوْتَوِقِيَّتِهِ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ «عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَجُوزُ فِي طَّلَاقٍ وَ لَا نِكَاحٍ وَ لَا فِي حُدُودٍ إِلَّا فِي الدِّيُونِ وَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ النَّظَرَ إِلَيْهِ» (٢) فَقَدْ اعْرَضَ الْأَصْحَابُ عَنْهُ وَعَمَلُوا بِمَا تَقَدَّمَ مِمَّا

ص: ٣١١

١- التَّهْذِيبُ (فِي ١٧٩ مِنْهُ) وَ الْاِسْتِبْصَارُ (فِي ١٣ مِنْ ٩ مِنْ أَبْوَابِ شَهَادَاتِهِ) وَ لَفْظُ الْاِسْتِبْصَارِ فِيهِ أَصَحُّ فَتَقْلَنَاهُ بِلَفْظِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِيهِمَا «وَيَسْتَحِلُّ الْفَرْجَ وَ لَا أَنْ يَشْهَدَ» مُحَرَّفٌ «وَيَسْتَحِلُّ الْفَرْجَ بِدُونِ أَنْ يَشْهَدَ» كَمَا لَا يَخْفَى.

٢- التَّهْذِيبُ فِي ١٧٨ مِنْهُ

يعارضه وحمله الشيخ على التقيّه (١)، و عن المفيد (٢) و من تبعه العمل به و هو عجيب.

حصيله البحث:

كلّ ما يثبت بشاهدٍ و امرأتين يثبت بشاهدٍ و يمينٍ، و هو كلّ ما كان مألماً أو كان المقصود منه المال كالدين و القرض و الغصب، و عقود المعاوضات كالبيع، و الصّالح و الجنايه الموجهه للديّه كالخطأ و عمد الخطأ و قتل الوالد ولده و قتل الحرّ العبد و المسلم الكافر و كسر العظام و الجائفه و المأمومه. و تقوم شهاده مرأتين مقام شهاده الرجل فى الدين.

و تثبت كل الحقوق كعيوب النساء و الرجعه و العتق و الكتابه و التدبير و الاستيلاء و النسب و الوكاله و الوصيّه إليه بالشاهد و اليمين الا الطلاق بأقسامه ، و كذلك يثبت النكاح برجل و يمين ، و برجل و امرأتين.

ص: ٣١٢

---

١- التهذيب ٦: ٢٨٠ ذيل الحديث ٧٦٩، و ٢٨١ ذيل الحديث ٧٧٣، و الاستبصار ٣: ٢٥ ذيل الحديث ٧٩ و ٨٠.

٢- و تقبل شهاده امرأتين مسلمتين مستورتين فيما لا يراه الرجال كالعذر و عيوب النساء و النفاس و الحيض و الولاده و الاستهلال و الرضاع و إذا لم يوجد على ذلك إلا شهاده امرأه واحده مأمونه قبلت شهادتها فيه. و تقبل شهاده رجل و امرأتين فى الديون و الأموال خاصه. و لا تقبل شهاده النساء فى النكاح و الطلاق و الحدود و لا تقبل شهادتهن فى رؤيه الهلال. المقنعه (للشيخ المفيد)، ص: ٧٢٧

## و لو كان المدعون جماعة فعلى كل واحد يمين

(و لو كان المدعون جماعة فعلى كل واحد يمين)

لأنّ دعواهم تنحلّ إلى دعاوٍ فالشاهد إن شهد لجميعهم يصحّ و لكن لا يمكن أن يحلف أحد لغير نفسه.

## و يشترط شهاده الشاهد أولاً و تعديله

(و يشترط شهاده الشاهد أولاً و تعديله)

على يمين المدعى اختاره المبسوط ففيه: «عندنا يجوز القضاء بالشاهد الواحد مع يمين المدعى، و به قال جماعة و أباه آخرون، و قال بعضهم الترتيب ليس شرطاً بل هو بالخيار، ان شاء حلف قبل شاهده و إن شاء بعده كالشاهدين من شاء شهد قبل صاحبه و الصحيح أنه على الترتيب يشهد له شاهده ثم يحلف. فإذا ثبت جواز ذلك فالكلام بعده فيما يقضى بها فيه و ما لا يقضى» (١).

اقول: لكن الأخبار المتقدمه خاليه عن الاشتراط، و ذكر الشاهد أولاً في لفظها أعمّ ففي صحيح يونس عمّن رواه قال: «استخراج الحقوق بأربعة وجوه - إلى -

ص: ٣١٣

---

١- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ١٨٩.

فإن لم يكونا رجلين فرجل و امرأتان، فإن لم تكن امرأتان فرجل و يمين المدعى - الخبر<sup>(١)</sup>. فكما قدّم فيه شهادته رجل على اليمين قدّم شهادته رجل على امرأتين و لم يقل أحد بالاشتراط ثمّه.

(ثم الحكم يتم بهما لا بأحدهما، فلو رجع الشاهد غرم النصف، و المدعى لو رجع غرم الجميع)

أمّا المدعى لإعترافه بقبضه المال بغير الحقّ، و أمّا الشاهد فلائّه صار سببا فى أخذ المدعى نصف ما أخذ، كما فى صحيح محمّد بن مسلم، «عن الصادق (عليه السلام) فى شاهد الزور ما توبته؟ قال: يؤدى من المال الذى شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله - الخبر<sup>(٢)</sup>.

و صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام) «فى شاهد الزور قال: إن كان الشىء قائماً بعينه ردّ على صاحبه و إن لم يكن قائماً ضمّن بقدر ما أتلّف من مال الرّجل»<sup>(٣)</sup> و غيرهما.

ص: ٣١٤

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤١٦ ح ٣

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٤ ح ٢

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٤ ح ٣

(و يقضى على الغائب عن مجلس القضاء و تجب اليمين مع البيّنه على بقاء الحق)

كما قاله الإسكافي<sup>(١)</sup> و المبسوط<sup>(٢)</sup> و الحلبي، لكن إنّما ضمّ اليمين في الادّعاء على الميت لأنّه لا يرجع حتّى يقول: «أدّيت الحق»، و أمّا الغائب فيرجع، فلا وجه لضمّ اليمين، بل لو قيل: «لا يدفع المال إلى المدّعي إلّا بكفلاء إذا لم يكن ملّياً» كان في محلّه، كما في صحيح جميل بن دراج عن جماعه من أصحابنا عن الباقر (عليه السلام) قال: «الغائب يقضى عنه إذا قامت البيّنه عليه و يباع ماله و يقضى عنه و هو غائب، و يكون الغائب على حجّته إذا قدم و لا يدفع المال إلى الذي أقام البيّنه إلّا بكفلاء إذا لم يكن ملّياً»<sup>(٣)</sup>. و مثله روى الكافي عن محمد بن مسلم و به افتى<sup>(٤)</sup>.

(و كذا في الشهادة على الميت و الطفل و المجنون)

أما في الادّعاء على الميت فتشهد له صحيحه محمد بن يحيى: «كتب محمد بن الحسن يعني الصفار إلى أبي محمد (عليه السلام): هل تقبل شهادة الوصي للميت بدين له

ص: ٣١٥

١- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٤٢٩

٢- المبسوط في فقه الإمامية؛ ج ٨، ص: ١٥٤

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٢٩٦ ح ٣٤

٤- الكافي (في آخر ٢٦ من أبواب معيشته باب إذا التوى الذي عليه الدّين، على الغرماء)

على رجل مع شاهد آخر عدل؟ فوقع: اذا شهد معه آخر عدل فعلى المدعى يمين ... و كتب أو تقبل شهاده الوصى على الميت (بدين) مع شاهد آخر عدل؟ فوقع: نعم من بعد يمين<sup>(١)</sup>، بتقريب ان قوله (عليه السلام) فى الذيل: «نعم من بعد يمين» يراد به: بعد يمين المدعى لا يمين الوصى الذى هو أحد الشاهدين بقرينه التعبير فى الصدر: «فعلى المدعى يمين»، فاطلاق كلمه «اليمين» فى الذيل جاء اعتمادا على تقييدها بالمدعى فى الصدر.

و اذا قيل: ان صدر الحديث يدل على لزوم اليمين مع البينه حتى اذا كانت الدعوى للميت لا عليه، و ذلك مما لا يلتزم به فيتعين الحمل على الاستحباب، الامر الذى يوجب التشكيك فى لزوم اليمين فى فقره الاخير.

قلنا: الفقرتان مستقلتان، و عدم امكان الالتزام بالوجوب فى الاولى لا يستلزم عدمه فى الثانية.

و مما يؤيد الحاجه الى اليمين فى الدعوى على الميت روايه عبد الرحمن بن ابي عبد الله: «قلت للشيخ (عليه السلام) ... و ان كان المطلوب بالحق قد مات فاقامت عليه البينه فعلى المدعى اليمين بالله الذى لا إله الا هو لقد مات فلان و ان حقه لعليه، فان حلف و الا فلا حق له لأننا لا ندرى لعله قد اوفاه ببينه لا نعلم موضعها او غير

ص: ٣١٦



بينه قبل الموت فمن ثم صارت عليه اليمين مع البيّنه ...»<sup>(١)</sup> وهي ضعيفه ب «ياسين الضرير» الذى لا توثيق له لكن الكافى و الفقيه اعتمداها<sup>(٢)</sup>.

و اما الطفل فالحاقه بالميت يحتاج الى دليل والظاهر عرفا انه كالغائب , و اما المجنون فان كان ممن يفيق ويستطيع ان يدافع عن حقه فكالغائب وان كان ممن لا يرجى افاقته او يفيق ولا يدرى شيئا حتى يدافع عن حقه فكالميت .

حصيله البحث:

و لو كان المدّعون جماعة فعلى كلّ واحدٍ يمينٌ، و لا يشترط شهاده الشّاهد أوّلاً و تعديله بل يجوز يمين المدعى اولا , ثمّ الحكم يتمّ بهما لا بأحدهما، و لو رجع الشّاهد غرم النّصف، و المدّعى لو رجع غرم الجميع، و يقضى على الغائب عن مجلس الحكم، و لا- يدفع المال إلى الذى أقام البيّنه إلّا بكفلاء إذا لم يكن ملّياً , و تجب اليمين على البيّنه على بقاء الحقّ، فى الشّهاده على الميّت و اما الطّفل فالظاهر عرفا انه كالغائب , و اما المجنون فان كان ممن يفيق ويستطيع ان يدافع عن حقه فكالغائب وان كان ممن لا يرجى افاقته او يفيق ولا يدرى شيئا حتى يدافع عن حقه فكالميت .

ص: ٣١٧

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤١٦ ح ١

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٦٣ و فيه: بعد «الشيخ» «يعنى موسى ابن جعفر»

بأن يكون كلّ منهما مدّعى و منكرا.

**لو تداعيا ما فى أيديهما حلفا و اقتسماه**

(و لو تداعيا ما فى أيديهما حلفا و اقتسماه)

قيل: إنّما الاحتياج إلى الحلف فى ما لو كان المنكر واحدا لا كلاهما و أمّا هنا فحيث أنّ كلا منهما ذو يد يقتسم بينهما بدون حلف أحدهما، و الاحتياج إلى الحلف قول الشافعى، فقال الشيخ فى الخلاف: «إذا ادّعى نفسان دارا و هما فيها أو الثوب و يدهما عليه و لا بينه لواحد منهما كان العين بينهما نصفين و به قال الشافعى إلّا أنّه قال: يحلف كلّ واحد منهما لصاحبه، دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم و أيضا روى أبو موسى الأشعرى أنّ رجلين تنازعا دابّه ليس لأحدهما بينه فجعلها النّبىّ صلّى الله عليه و آله بينهما» (١) و إنّما يحلفان لو أقام كلّ منهما البيّنه .

اقول: لو تداعيا ما فى أيديهما فهى لهما لان اليد اماره المملكه و عليه فلهما ان يقتسماها لو لم يستمرا فى الدعوى , اما لو استمرا فى دعواهما يعنى كل منهما

ص: ٣١٨

---

١- الخلاف؛ ج ٦، ص: ٣٢٩؛ مسأله ١ إذا تنازعا شيئا و لا بينه لأحدهما .

يدعى الملكيه التامه على كل العين فلا بد من حلف كل منهما فى رد دعوى الاخر بمقتضى قوله (ص) «و اليمين على من انكر»  
و لا حجيّه فى كلام الشيخ من دعوى الاجماع و لا ما ارسله فانها روايه عاميه لا عبره بها .

(و كذا ان أقاما بينه)

فهى لهما لو حلفا يعنى لو رد كل منهما دعوى الاخر بحلفه بمقتضى قوله (ص) «البينه على من ادعى واليمين على من انكر» .

(و يقضى لكل منهما بما فى يد صاحبه)

و المراد مما فى يد صاحبه كل العين المتنازع فيها لان هذا معنى انها «فى ايديهما» و بذلك يضعف ما قيل: «ان ما قاله المصنف  
لا يأتى فى كلّ ما فى أيديهما فلو كان التداعى فى دابّه أحدهما يده على رأسها و الآخر على ذنبها كيف يأتى ما قال» وذلك  
لانه اذا كانت يد احدهما على ذنبها واليد اماره الملكيه على كلها لا على ذنبها و الّا اصبحت الدابه من قبيل شيئين مفروزين و  
تخرج عن كون كل الدابه فى يد كل منهما .

ثمّ القضاء بما فى يد صاحبه لا يشترط فيه ما اذا لم يكن بينهما تعارض كما قيل استنادا الى صحيح أبى بصير، عن الصادق  
(عليه السلام) فى خبر فقلت: «أ رأيت إن كان الذى ادّعى الدّار فقال: إنّ أبا هذا الذى هو فيها أخذها بغير ثمن و لم يقيم الذى

ص: ٣١٩

هو فيها بينه إلّا أنّه ورثها عن أبيه، قال: إذا كان أمرها هكذا فهي للذي ادّعاها و أقام البينة عليها» (١).

و ذلك: اولاً: ان الملاك في باب القضاء هو قول النبي (ص) «البينة على من ادعى و اليمين على من انكر» وهو سنه قطعيه فكل ما يعارضه من الاخبار لا عبره به و لا يمكن الاعتماد عليه لانه لا وثوق به .

ثانياً: ما استند اليه يعنى ذيل صحيح ابى بصير لا علاقه له بالتعارض و اما صدره «ولم ينقله المستدل» و هو: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي القوم فيدّعي داراً في أيديهم و يقيم الذي في يده الدار البينة أنّه ورثها عن أبيه و لا يدري كيف كان أمرها فقال أكثرهم بينه يستحلف و يدفع إليه و ذكر أنّ علياً (عليه السلام) أتاه قومٌ يختصمون في بغله فقامت البينة لهؤلاء أنّهم أنتجوها على مذودهم (٢) و لم يبيعوا و لم يهبوا و أقام هؤلاء البينة أنّهم أنتجوها على مذودهم لم يبيعوا و لم يهبوا فقضى بها لأكثرهم بينه و استحلفهم» (٣) الدال على الحكم بينه الاكثر فمخالف للسنه القطعيه الثابته عن الرسول الاكرم (ص) كما تقدم انفا.

ثالثاً: تعارضها مع خبر منصور: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) رجل في يده شاه، فجاء رجل فادّعاها و أقام البينة العدول أنّها ولدت عنده و لم يهب و لم يبع و جاء

ص: ٣٢٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٨ ح ١

٢- مذود كمنبر: معلق الدابة (المصباح)

٣- الكافي (ط - الإسلامية)؛ ج ٧، ص: ٤١٨؛ باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البينه.

الذى فى يده بالبينه مثلهم عدول أنّها ولدت عنده و لم يبع و لم يهب، قال (عليه السلام): حقّها للمدّعى و لا أقبل من الذى فى يده بينه لأنّ الله عزّ و جلّ إنّما أمر أن يطلب البينه من المدّعى فإن كانت له بينه و إلّا فيمين الذى هو فى يده، هكذا أمر الله عزّ و جلّ»(١). و مرفوع ابراهيم بن هاشم قال: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فادّعى أنّ شاه ولدت عنده لم يبيعها و لم يهبها و هى عند فلان فدعاه فأقام الذى فى يده الشاه بينه أنّها له، ولدت له لم يبيعها و لم يهبها فلم يقبل منه و قال: أنت تدّعى عليه، و قد قال النّبىّ صلّى الله عليه و آله: البينه على المدّعى و اليمين على المدّعى عليه، و قبل من المدّعى و ردّ عليه»(٢) و هاتان الرويتان وان كانتا ضعيفتى السند إلّا انهما موافقتان للسنة القطعية كما تقدم مضافا الى ان نفس قول الرسول (ص) يكفى فى اثبات المطلوب .

و يظهر من الصدوقين العمل بمضمونهما جمعا بينهما و بين صحيح ابى بصير المتقدم الدال على «استحلاف أكثرهم بينه» فقال بعد نقل صحيح ابى بصير: «لو قال الذى فى يده الدّار إنّها لى و هى ملكى و أقام على ذلك بينه و أقام المدّعى على دعواه بينه كان الحقّ أن يحكم بها للمدّعى لأنّ الله عزّ و جلّ إنّما أوجب البينه على المدّعى و لم يوجبها على المدّعى عليه، و لكن هذا المدّعى عليه ذكر

ص: ٣٢١

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٤٠ ح ٢٥

٢- النجعه ج ٧ كتاب القضاء نقلا عن كتاب عجائب قضايا ابراهيم بن هاشم القمى والظاهر ان نسخته الخطيه عند الشيخ العلامة التستري .

أنّه ورثها عن أبيه و لا يدري كيف أمرها فلهذا أوجب الحكم باستحلاف أكثرهم بيّنه، و دفع الدّار إليه» ثم قال «و لو أنّ رجلا ادّعى على رجل عقارا أو حيوانا أو غيره و أقام شاهدين و أقام الذى فى يده شاهدين و استوى الشهود فى العدالة لكان الحكم أن يخرج الشئ من يدى مالكة إلى المدعى لأنّ البيّنه عليه... هكذا ذكره أبى رضى الله عنه فى رسالته إلى» (١).

لكن هاهنا كلام فى حجيه البيّنه من المنكر و انه هل تختص الحجه من ناحيته باليمين او تعم البيّنه أيضا؟ فقد يقال بحجيتها من ناحيه المنكر أيضا، فان ما ورد من ان: «البيّنه على من ادعى و اليمين على من ادعى عليه» (٢) لا يدل على نفى الحجيه عن بيّنه المدعى عليه بل غاية ما يدل عليه هو مطلوبه اليمين منه، و معه فتكون البيّنه من المدعى عليه حجه أيضا تمسكا باطلاق دليل حجيه البيّنه، غايته لا يكتفى منه بها بل لا بدّ من ضم اليمين اليها تمسكا باطلاق «و اليمين على من ادعى عليه».

و الثمره تظهر فيما لو أقام كل من المدعى و المدعى عليه البيّنه، فانه تتعارض البيّتان و تتساقطان و تبقى يمين المدعى عليه هى المحكم.

ص: ٣٢٢

---

١- الفقيه فى آخر ٢٧ من قضايا الفقيه .

٢- وسائل الشيعة ١٨: ١٧٠ الباب ٣ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ١

وفيه: انه لو لم تكن للمدعى بينه و أراد من المنكر أن يحلف فعلى هذا البيان جاز للمنكر ان يكتفى بالبينة ولا يحلف وهو كما ترى خلاف صريح النص فاذا كان لا تنفع بينته في هذه الصورة فانما هو لاجل عدم حجيتها و ألا لاكتفى بها و بذلك يظهر ان قوله (ص) «و اليمين على من ادعى عليه» دال على عدم حجيه البينه من المدعى عليه و بذلك تسقط الثمره المذكوره .

□

هذا و قد يستدل بذيل موثق إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «إنَّ رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) في دأبه .... قيل: فإن كانت في يد أحدهما و أقاما جميعاً البينه؟ قال: أقضى بها للحالف الذي هي في يده»<sup>(١)</sup> على حجيه بينه المنكر وترجيحها على بينه المدعى<sup>(٢)</sup> كما هو صريحها .

اقول: من الواضح انها مخالفه للسنة القطعية من تقدم بينه المدعى على يمين المنكر فلا عبره بها .

### لو لم تكن العين في يديهما فهي لدى البينه

(و لو خرجا)

ص: ٣٢٣

---

١- الوسائل ٢٧: ٢٥٠/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٢. الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٩ ح ٢

٢- مباني تكملة المنهاج ج ٤١ من الموسوعة ص ٥٩

بان كانت العين المتنازع فيها فى يد ثالث .

(فهى لذى البينه)

لان كل منهما مدع فعلى كل منهما اقامه البينه فان اقامها احدهما كانت له .

(و لو أقاماها)

اى البينه و الفرض ان العين فى يد ثالث و بعباره اخرى ان كلا منهما مدع و منكر.

(رجح الأعدل فالأكثر فالقرعه) عند المصنف .

اقول: اما الترجيح باعدل البينتين المتعارضتين فيشهد له صحيح عبد الرحمن البصرى، عن الصادق (عليه السلام): «كان على (عليه السلام) إذا أتاه رجلان بشهود عدلهم سواء و عددهم أقرع بينهم على أيهم تصير اليمين، قال: و كان يقول: اللهم ربّ السماوات السّبع أيهما كان له الحق فأدّه إليه. ثم يجعل الحقّ للذى تصير إليه اليمين إذا حلف»<sup>(١)</sup>. و قد دل على الترجيح بالاعدليه و العدديه فان كانا سواءً فالقرعه و طريق الكلينى وان كان ضعيفا لكن سند الفقيه صحيح .

ص: ٣٢٤

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤١٩ ح ٣ والفقيه (فى ٩ من ٣٨ من قضاياه باب الحكم بالقرعه).



اقول: و هو شامل باطلاقه لصورتي ما اذا كانت العين بيدهما او بيد احدهما وعليه فاطلاقه مخالف للسنه القطعيه من كون البيه على المدعى و اليمين على من انكر مضافا الى ان الظاهر من كون البيتين متساويتين هو عدم العلم بكذب احدهما و صحه الاخرى لا عدم وجود المرجح , مضافا الى ان دلالة على الترجيح بالعدد بواسطه مفهوم الوصف من قوله: «أتاه رجلان بشهود عدلهم سواء و عددهم» و هو مختلف فيه و المختار عدم حجتيه .

و اما الترجيح بيينه الاكثر فيشهد له صحيح ابى بصير المتقدم و قد تقدم انه مخالف للسنه القطعيه .

و قد يستدل لذلك بموثق سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنّ رجلين اختصما إلى عليّ (عليه السلام) في دابّة فزعم كلّ واحد منهما أنّها نتجت على مذوده، و أقام كلّ واحد منهما بيّنه سواء في العدد، فأقرع بينهما...»<sup>(١)</sup>. و قد دل على الترجيح بالعدد و القرعه .

و فيه: انه كسابقه من كون دلالة على الترجيح بالعدد بواسطه مفهوم الوصف من قوله: «و أقام كلّ واحد منهما بيّنه سواء في العدد» و هو مختلف فيه و المختار عدم حجتيه , مضافا الى ان الظاهر من كون البيتين متساويتين هو عدم العلم

ص: ٣٢٥

بكذب احدهما وصحه الاخرى لا عدم وجود المرجح . و مثله فى الدلاله خبر ابن سنان الاتى.

و اما الترجيح بالقرعه فتشهد له عدّه اخبار:

الاول: موثق سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أنّ رجلين اختصما إلى علىّ (عليه السلام) فى دابّته فزعم كلّ واحد منهما أنّها نتجت على مذوده، و أقام كلّ واحد منهما بينه سواء فى العدد، فأقرع بينهما سهمين فعلم السّهمين على كلّ واحد منهما بعلامه، ثمّ قال: اللّهم ربّ السّماوات السبع و ربّ الأرضين السبع و ربّ العرش العظيم، عالم الغيب و الشّهاده الرّحمن الرّحيم، أيّهما كان صاحب الدّابّته و هو أولى بها فأسألك أن تخرج سهمه» فخرج سهم أحدهما فقضى له بها<sup>(١)</sup>.

الثانى: خبر عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام) «أنّ رجلين اختصما فى دابّته إلى علىّ (عليه السلام)، فزعم كلّ واحد منهما أنّها نتجت عنده على مذوده و أقام كلّ واحد منهما بينه سواء فى العدد فأقرع بينهما سهمين، فعلم السّهمين كلّ واحد منهما بعلامه ثمّ قال: «اللّهم ربّ السّماوات السبع و ربّ الأرضين السبع و ربّ العرش العظيم، عالم الغيب و الشّهاده الرّحمن الرّحيم، أيّهما كان صاحب الدّابّته و هو أولى بها

ص: ٣٢٦

أسألك أن تقرر و تخرج اسمه - الخبر» (١) و فى سنده على بن مطر و هو لم يوثق كما و ان فى ذيله اشكال سيأتى التعرض اليه .

الثالث: خبر داود بن سرحان، عنه (عليه السلام) «فى شاهدين شهدا على أمر واحد، و جاء آخران فشهدا على غير الذى شهدا و اختلفوا، قال: يقرع بينهم فأيتهم قرع عليه اليمين و هو أولى بالقضاء» (٢) و هو ضعيف سندا .

الرابع: خبر زراره، عن الباقر (عليه السلام): «قلت له: رجل شهد له رجلان بأنّ له عند رجل خمسين درهما، و جاء آخران فشهدا بأنّ له عنده مائه درهم، كلّهم شهدوا فى موقف، قال: أقرع بينهم ثمّ استحلف الذين أصابهم القرع بالله أنّهم يحلفون بالحق» (٣) و هو ضعيف سندا ايضا.

الخامس: مرسل داود بن أبى يزيد العطار عنه (عليه السلام) «فى رجل كانت له امرأه فجاء رجل بشهود أنّ هذه المرأة امرأه فلان. و جاء آخرون فشهدوا أنّها امرأه فلان، فاعتدل الشهود، و عدّلوا، قال: يقرع بين الشهود، فمن خرج سهمه فهو المحق، و هو أولى بها» (٤) و هو ضعيف سندا ايضا.

ص: ٣٢٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٣٦ ح ١٣

٢- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤١٩ ح ٤

٣- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٢٠ ح ١

٤- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٢٠ ح ٢

السادس: صحيح الحلبي «سئل الصادق (عليه السلام) عن رجلين شهدا على امرء، وجاء آخران فشهدا على غير ذلك، فاختلفوا، قال: يقرع بينهم فأيتهم قرع، فعليه اليمين و هو أولى بالحق» (١).

اقول: و في اعتبار بعضها كفايه والحاصل منها انه مع تساوى البيّنات يعنى عدم العلم بكذب احدهما كما تقدم بيانه يقرع بينهما و ذلك في صورته عدم كون المال بيدهما او بيد احدهما و النصوص المتقدمه ظاهره في هذه الصوره لانها حاكيه عن واقعته خارجيه ولم يذكر فيها كون المال بيدهما او بيد احدهما , و على فرض اطلاق بعضها فتقيد بهذه الصوره.

و اما ما في معتبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام) «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجلين ادّعى بغله فأقام أحدهما على صاحبه شاهدين، و الآخر خمسه، فقضى لصاحب الشهود الخمسه خمسه أسهم، و لصاحب الشاهدين سهمين» (٢) فلم يعمل به احد .

و بالترجيح بالقرعه عمل العماني فقال: «و لو أنّ رجلين تداعيا شيئا و أقام كلّ واحد منهما شاهدين عدلين أنّه له، أقرع الحاكم بينهما فأيتهم خرج اسمه حلف بالله لقد شهد شهوده بالحقّ ثم أعطاه دعواه: و تواترت الأخبار عنهم عليهم

ص: ٣٢٨

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٢٣٥ ح ٨

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٣٣ ح ٢٣

السَّيْلَامُ أَنَّهُ اخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَمْرٍ فَجَاءَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَهَادَةٍ عَلَى عَدُوِّهِ وَاحِدَةٍ فَأَسْهَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَهُمَا فَأَعْطَاهُ لِلَّذِي خَرَجَ اسْمُهُ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْضِي بَيْنَهُمَا»(١).

وَقَالَ الْخُلَافَ بِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيْتَانِ بِحَيْثُ لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْأُخْرَى أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ حَلْفٌ وَاعْطَى الْحَقُّ، وَقَالَ: «وَهَذَا هُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا»(٢).

وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْعَمَلِ عَلَى الْإِعْدَالِ ثُمَّ الْكَثْرَ فَلَا دَلِيلَ لَهُمَا وَلَا دَلِيلَ عَلَى مَا قَالَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا أَيْضًا.

(وَلَوْ تَشَبَّثَ أَحَدُهُمَا)

أَيُّ تَعْلُقَ بِهَا بَأَنَّ كَانَ ذَا يَدٍ عَلَيْهِا .

(فَالْيَمِينُ عَلَيْهِ وَ لَا يَكْفِي بَيْنَتُهُ عَنْهَا)

أَيُّ عَنِ الْيَمِينِ بَلْ لَا أَثَرَ لِبَيْنَتِهِ كَمَا تَقْدُمُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ .

(وَلَوْ أَقَامَا بَيْنَهُ فَفِي الْحُكْمِ لَأَيُّهُمَا خِلَافٌ)

ص: ٣٢٩

---

١- حياه ابن أبي عقيل و فقهه؛ ص: ٥٠٢؛ كتاب القضاء و الشهادات .

٢- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٨، ص: ٣٨٥؛ مسأله ٧ .

و الصحيح انه لا اثر لبينه المنكر كما تقدم تحقيقه و ان اختلف فى ذلك الاصحاب فراجع مختلف العلامه (ره) (١).

لو تشبثا و ادعى أحدهما الجميع و الآخر النصف مشاعا

(و لو تشبثا و ادعى أحدهما الجميع و الآخر النصف مشاعا و لا بينه اقتسماها بعد يمين مدعى النصف للآخر)

ظاهر كلامه ان العين المتنازع فيه تقسم نصفين بمقتضى حلفهما و لا وجه له فان الثانى لم يدع كل العين و انما الخلاف بينهما فى النصف و عليه فيقتسمان النصف لا الكل ، و يؤيده مرسل محمد بن أبى حمزه عن الصادق (عليه السلام) «فى رجلين كان بينهما درهمان، فقال أحدهما: الدرهمان لى، و قال الآخر: هما بينى و بينك، فقال (عليه السلام): قد أقر أن أحد الدرهمين ليس له فيه شىء و أنه لصاحبه، و أما الآخر فبينهما» (٢).

ص: ٣٣٠

١- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة؛ ج ٨، ص: ٣٨٥؛ مسأله ٧: قال الشيخ فى (النهايه): و من شهد عنده شاهدان عدلان على أن حقا ما لزيد، و جاء آخران فشهدا أن ذلك الحق لعمر، ؛ ج ٨، ص: ٣٨٣ و مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة؛ ج ٨، ص: ٤٦٤؛ مسأله ٦٦: قال الشيخ فى (المبسوط): إذا ادعى دارا فى يد غيرهما، و أقام كل واحد منهما بينه أنها له، تركت فى يد الذى هى فى يده، ؛ ج ٨، ص: ٤٦٤.

٢- التهذيب (فى ١٦ من زيادات قضاياه)

كما وان ظاهر كلامه ان مدعى النصف يحلف لا كل منهما والحال ان كلاً منهما مدع ومنكر فعليهما الحلف .

هذا و ذهب الإسكافي إلى التقسيم أثلاثاً مع البينة، و عدها فقال: «و لو ادّعى إنسان نصف سلعه و ادّعى آخر جميعها و هى فى أيديهما جميعاً قسمت على ثلاثة أسهم، لمدّعى الجميع سهمان و لمدّعى عن النصف سهم، و كذلك لو أقاما البينة على دعواهما، و ادّعى واحد جميعها و آخر ثلثها و آخر نصفها و حلفوا من غير بينة لأحد منهم، كان لصاحب الجميع ستة أسهم من ثلاثة عشر سهماً و لمدّعى الثلثين أربعة أسهم منها، و لمدّعى النصف ثلاثة منهما، سواء كان الشئ فى أيديهم أو غير أيديهم، و كذلك أيضاً لو أقاموا البينات و تحالفوا و لم يكن فى بينة أحدهم زياده فى الشهادة توجب الحكم» (١).

و قال فى المبسوط: «إذا كانت دار فى يد رجل لا يدّعيها لنفسه فتنازع فيها نفسان، فقال أحدهما: كلّها لى، و قال الآخر نصفها لى و أقام كلّ واحد بينة خلص لمدّعى الجميع نصفها لأنّ له به بينة و لا يدّعيه أحد، و تعارضت البينتان فى النصف الآخر فعندنا أنّه يقرع فمن أخرجت قرعته قدّمناه مع اليمين. و من قال يقسم قسم النصف بينهما فلمدّعى الكلّ ثلاثة أرباعها و لمدّعى النصف ربعها» (٢).

ص: ٣٣١

---

١- مجموعه فتاوى ابن الجنيّد؛ ص: ٣٢١؛ مسأله ٥؛ ص: ٣٢١

٢- المبسوط باب الدّعاوى من كتاب القضاء .

(و لو أقاما بينه فهى للخارج على القول بترجيح بينته و هو مدعى الكلّ)

كما هو الحق و قد تقدم تحقيقه .

(و على) القول (الأخر) من حجه كلا البيتين (يقسم بينهما) لكن تقدم بطلان هذا القول .

(و لو كانت فى يد ثالث و صدّق أحدهما صار صاحب اليد)

بمقتضى اقرار العقلاء على انفسهم جائز فيكون المال للمقر له بالحجه الشرعيه و يكون الاخر مدعى عليه .

(و للآخر إحلافهما)

اما احلاف المدعى عليه فواضح و اما احلاف الثالث فلانه وان لم يكن مدعى للمال لكنه مدعى عليه ايضا لكون المال فى يده .

### **حكم ما لو كان تاريخ احدى البيتين أقدم**

(و لو كان تاريخ احدى البيتين أقدم قدمت)

واستدل للاخذ بالأقدم تأريخاً بالاستصحاب و فيه: إنّ مورد الاستصحاب عدم نقض اليقين بالشكّ لا ييقين مثله فاليقين الحاصل من اليقينه الشاهده بعدم الملك



مناقض باليقين الحاصل من الشاهده بالحدث، فإن قيل: إنَّ اليقين لا يحصل من الثانيه، قلت: فلا يحصل من الأولى و إنما البيّنه في حكم اليقين.

وقد يستدل له بخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «و كان إذا اختصم الخصمان في جاريه فزعم أحدهما أنّه اشتراها، و زعم الآخر أنّه أنتجها، فكانا إذا أقاما البيّنه جميعا قضى بها للمذى أنتجت عنده»<sup>(١)</sup> و في سنده على بن مطر وهو لم يوثق ، و دلالتة باعتبار ان الانتاج اقدم من الشراء فيدل على حجية البيّنه التي متعلقها اقدم .

وفيه: اولاً: أنّه لا تضادّ بين أن يكون انتج شخص غلاماً أو جاريه عنده ثم يبيعه من آخر و يبيعه الآخر من هذا فلا تضادّ وعليه فلو ثبتت الاقدم تاريخاً ثبت ما بعده ايضاً .

ثانياً: على فرض دلالتة فانه معارض بما تقدم من الاخذ بالقرعه عند تعارض البيّنات والنسبه بينهما بالعموم والخصوص من وجه فيتعارضان ويتقدم الثاني على الاول لانه هو المشهور وعلى فرض التساوى فيتسايطان معا ولا يثبت شيء منهما .

و أمّا خبر عبد الوهيّاب بن عبد الحميد الثقفى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «في رجل ادّعى على امرأه أنّه تزوّجها بولّى و شهود، و أنكرت المرأه ذلك فأقامت أخت هذه المرأه على هذا الرّجل البيّنه أنّه تزوّجها بولّى و شهود و لم توقّتا وقتاً، أنّ

ص: ٣٣٣

البَيِّنَةُ بَيْنَهُ الزَّوْجُ وَلَا تَقْبَلُ بَيْنَهُ الْمَرْأَةُ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ اسْتَحَقَّ بَضْعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَتَرِيدُ أَخْتَهَا فَسَادَ النِّكَاحِ فَلَا تَصَدَّقُ وَلَا تَقْبَلُ بَيِّنَتَهَا إِلَّا مَا بَوَّغَتْ قَبْلَ وَقْتِهَا أَوْ دَخَلَ بِهَا» (١) فضيف سنداً ، وروى الكافي مثله عن الزَّهْرِيِّ، عن السَّجَّاد (عليه السلام) وهو ضعيف سنداً ايضاً .

و بذلك يظهر ضعف ما قيل: من انه إذا تعارضت بَيِّنَتَانِ إحداهما موافقه للصحه و الأخرى مخالفه لها تكون الموافقه للصحه مقدّمه استناداً الى هذا الخبر مضافاً الى ما تقدم من انه معارض بما تقدم من الاخذ بالقرعه عند تعارض البيّنات و النسبه بينهما بالعموم و الخصوص من وجه فيتعارضان و يتقدم الثانى على الاول لانه هو المشهور و على فرض التساوى فيتسايطان معا و لا يثبت شىء منهما .

ثم أنّه قيل: انه إذا تعارضت بَيِّنَتَانِ إحداهما موافقه للأصل و الأخرى مخالفه تكون الموافقه مقدّمه استناداً الى صحيح حمّان بن أعين «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن جاريه لم تدرك بنت سبع سنين مع رجل و امرأه ادّعى الرّجل أنّها مملوكه له و ادّعت المرأة أنّها ابنتها فقال: قد قضى فى هذا علىّ (عليه السلام)، قلت: و ما قضى فى هذا؟ قال: كان يقول: الناس كلّهم أحرار إلّا من أقرّ على نفسه بالرقّ و هو مدرك، و من أقام بَيْنَهُ على من ادّعى من عبد أو أمه فإنّه يدفع إليه يكون له رقّاً، قلت: فما ترى أنت؟ قال: أرى أن أسأل الذى ادّعى أنّها مملوكه له بَيْنَهُ على ما ادّعى فإن أحضر شهوداً يشهدون أنّها مملوكه له لا يعلمونه باع و لا وهب، دفعت الجاريه

ص: ٣٣٤

إليه حتّى تقيم المرأة من يشهد لها أنّ الجارية ابنتها حرّه مثلها فلتدفع إليها و تخرج من يد الرجل، قلت: فإن لم يقيم الرجل شهودا أنّها مملوكه له؟ قال: تخرج من يده فإن أقامت المرأة البينة على أنّها ابنتها دفعت إليها، وإن لم يقيم الرجل البينة على ما ادّعاه و لم تقيم المرأة البينة على ما ادّعت، خلّى سبيل الجارية تذهب حيث شاءت»<sup>(١)</sup> و تقريب الدلالة هو حيث إنّ الأصل فى الناس الحرّية فلو أقام واحد بينه على رقيته شخص و آخر على حرّيته، يكون بينه الثانى مقدّمه.

اقول: صحيح ان الاصل فى الناس هو الحرية بمقتضى مفاد هذا الصحيح لكن هذا الصحيح لا دلالة فيه على تقدم البينة الموافقه للأصل على المخالفه له بل غاية ما يدل عليه ان البينة القاضيه بالحرية لها حق التقدم والّا جاء فيه ما تقدم من انه معارض بما تقدم من الاخذ بالقرعه عند تعارض البينات و النسبه بينهما بالعموم والخصوص من وجه فيتعارضان ويتقدم الثانى على الاول لانه هو المشهور وعلى فرض التساوى فيتساقطان معا ولا يثبت شىء منهما .

حصيله البحث:

بأن يكون كلّ منهما مدّعيًا و منكرًا فلو تداعيا ما فى أيديهما حلفا و اقتسماه و كذا إن أقاما بينه، و يقضى لكلّ منهما بما فى يد صاحبه، و لو خرجا بان كانت العين المتنازع فيها فى يد ثالث فهى لذى البينة، و لو أقاماها أقرع الحاكم بينهما

ص: ٣٣٥

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)؛ ج ٧، ص: ٤٢٠؛ باب آخر منه .

فأيهما خرج اسمه حلف بالله لقد شهد شهوده بالحقّ ثم أعطاه دعواه، و لو تشبّث أحدهما بأن كان ذا يد عليها فاليمين عليه و لا يكفى بينته عن اليمين بل لا اثر لبينته، و لو أقاما بينه فلا اثر لبينه المنكر، و لو تشبّثا و ادّعى أحدهما الجميع و الآخر النصف و لا بينه فيقتسمان النصف لا- الكل بعد يمين مدّعى النصف و يمين الآخر لان كلا منهما مدع ومنكر، و لو أقاما بينه فهي للخارج على ما تقدم و هو مدّعى الكل، و لو كانت في يد ثالث و صدّق أحدهما صار صاحب اليد و للآخر إحلافهما، و لو كان تاريخ إحدى البينتين اقدم أقرع الحاكم بينهما فأيهما خرج اسمه حلف بالله لقد شهد شهوده بالحقّ ثم أعطاه دعواه قدّمت.

### (القول فى القسمة)

#### إشارة

(و هى تميز أحد النصيبين عن الآخر)

و بعباره أخرى هى معاوضته حقّه من أجزاء سهم شريكه بحقّ شريكه من أجزاء سهمه.

(و ليست بيعا و ان كان فيها رد)

اما انها ليست بيعا بل هى عقد مستقل لأنها معامله يراد بها تعيين الحصص مع الرد او بدونه و هى بهذا المعنى لا ترجع الى البيع و لا إلى غيره من المعاملات و عليه فحكمها حكم العقود من احتياجها الى الايجاب والقبول لفظا او ما يقوم مقامه .

ص: ٣٣٦

كما و اما انها عقد لازم وذلك لان ذلك هو مقتضى الاصل فى كل معامله استنادا الى قوله تعالى: {أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} (١) الدال على لزوم الوفاء بكل عقد، و لازم ذلك عدم صحه الفسخ من دون تراض ولذا لا يحق فسخها الا مع التراضى.

ثم ان القسمة تصح حاله الضرر مع التراضى وذلك للسيره وقاعده السلطنه.

### و يجبر الشريك لو التمس شريكه

(و يجبر الشريك لو التمس شريكه و لا ضرر)

و اما جواز الاجبار أما جبر الشريك على القسمة لأنَّ النَّاسَ مَسْلُطُونَ على أموالهم و أنفسهم، قيل: ولا يمكن التمسك لإثباته بقاعده السلطنه لكونها معارضه بالمثل فى حق الطرف الثانى، بل ذلك للسيره المتقدمه المنعده على جواز الاجبار أيضا. قلت: امتناع الثانى من الاستجابة للاول ليس من مصاديق السلطنه على ماله بل من مصاديق الظلم لغيره .

و أما عدم جواز الاجبار مع وجود الضرر فلقاعدته لا ضرر و لا ضرار. ولانه هو القدر المتيقن من السيره.

(و لو تَضَمَّنَتْ ردا لم يجبر الممتنع)

ص: ٣٣٧

لأنّ ما يردّ شىء خارج و ليس بعين موجود يكون ملكهما حتّى يكون لأحدهما إجبار الآخر على أحد الأمرين .

(و كذا لو كان فيها ضرر كالجواهر و العضائد الضيقه و السيف فلو طلب أحدهما المهاياه و هى قسمه المنفعه بالأجزاء أو الزمان جاز و لم تجب)

عند المصنف لاجل الضرر , و قيل: لا يبعد وجوبها لعدم الضرر على أحدهما فيها بل فى الضرر فى عدمها. قلت: اذن الامر يدور مدار الضرر فان كان فلا تجب و الا وجبت .

هذا و فى الصحاح عضادتا الباب خشبته من جانيه، و فى القاموس «و العضد و العضيد: الطريقه من النخل»<sup>(١)</sup>.

و فيه «المهاتاه: مفاعله من هات، أى إعطاء، و ما أنا بمهاتيک أى بمعطيك». و فى الجمهره «و يقال: هات كذا و كذا فيقول الآخر: ما اهاتيک أى ما أعطيك»<sup>(٢)</sup>. قلت: فهو المهاتاه بالتاء المثناه من فوق، لا- المهاياه بالمثناه من تحت، و جعله من هاءياً بمعنى الموافقه فى غير محلّه قال فى النجعه: و لم أر فى كتب اللّغه من ذكر هاءيا<sup>(٣)</sup>.

ص: ٣٣٨

---

١- تاج العروس من جواهر القاموس؛ ج ٥، ص: ١١٠؛ عضد .

٢- شمس العلوم و دواء كلام العرب من الكلوم؛ ج-١٠، ص: ٦٨٦٦؛ المهاتاه .

٣- النجعه ج ٨؛ القول فى القسمه .

ثم ان غير القابل للقسمه حتى مع الرد- كما فى العبد المشترك مثلا- يباع و يقسم ثمنه او ما شاكل ذلك و ذلك لقضاء السيره بذلك .

و إذا عدلت السهام و اتفقا على اختصاص كل واحد بسهم لزم

(و إذا عدلت السهام و اتفقا على اختصاص كل واحد بسهم لزم و الا أقرع)

لأنّ القرعه لكلّ أمر مجهول، ففي صحيحهمحمد بن حكيم: «سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن شىء فقال لى: كل مجهول ففيه القرعه. قلت: ان القرعه تخطئ و تصيب. قال: كل ما حكم الله به فليس بمخطئ»<sup>(١)</sup>

### و لو ظهر غلط فى القسمه بطلت

(و لو ظهر غلط فى القسمه بطلت)

بأن يكون بعض السهام مساحته أقلّ أو أكثر ممّا عدّله لان ما وقع لم يقصد و ما قصد لم يقع .

(و لو ادعاه أحدهما و لا بينه حلف الآخر فإن حلف تمت و ان نكل حلف المدعى و نقضت)

ص: ٣٣٩

كما هو الامر في باقي الدعاوى، و لكن قال ابن الجنيـد: «و لو وقعت القسـمه و تفارق الشركاء بالوفاء، أو قامت به بينه عند الحاكم و أنفذ الحاكم القسـمه، و ادعى أحد الشركاء غلطا، لم ينقض القسـمه حتى يقيم المدعى البينه بالغلط»<sup>(١)</sup>. كما و ان المبسوط ذكر الحلف إذا كان القاسم من طرف الحاكم<sup>(٢)</sup>.

اقول: و قد عرفت أنَّ الإطلاق مقتضى القواعد.

### حكم ما لو ظهر استحقاق بعض معيّن بالسويّه

(و لو ظهر استحقاق بعض معيّن بالسويّه فلا نقض)

لأنه لا- ينقض ما اتفقوا عليه من القسـمه و كان مثل أن كان قسمتهم على شىء بدونه بل هو خارج موضوعا عن القسـمه و ان ادخلوه غفله .

(و الّا يكن) بالسويّه (نقضت) لأنّ ما وقع لم يقصد وما قصد لم يقع .

(و كذا لو كان مشاعا)

ص: ٣٤٠

---

١- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٤٥٣

٢- قال الشيخ في (المبسوط): إذا ادعى أحد المتقاسمين أنّه غلط عليه في القسـمه و اعطى دون حقه، فإن كانت قسـمه إجبار- و هو أن يكون الحاكم نصب قاسما يقسم بينهما- لم تقبل دعواه، لأنّ القاسم أمين. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص:



ينقض لأنه قسمه بدون حضور أحد الشركاء فيحتاج إلى تجديد القسمه.

حصيله البحث:

و هي تمييز أحد النصيبين عن الآخر و بعبارة أخرى هي معاوضته حقه من أجزاء سهم شريكه بحق شريكه من أجزاء سهمه، و ليست بيعاً و إن كان فيها ردُّ، و هي من العقود اللازمة، و يجبر الشريك لو التمس شريكه و لا ضرر و لا ردُّ، و لو تضمنت ردًّا لم يجبر، و كذا لو كان فيها ضررٌ كالجواهر و العضائد الضيقة و السيف فلو طلب المهاياه جاز و لم يجب، و اما غير القابل للقسمه حتى مع الرد- كما في العبد المشترك مثلاً- فبيع و يقسم ثمنه او ما شاكل ذلك، و إذا عدلت السهام و اتفقا على اختصاص كل واحدٍ بسهمٍ لزم و إلّا أقرع، و لو ظهر غلطٌ بطلت، و لو ادّعاها أحدهما و لا بينه حلف الآخر فإن حلف تمت و إن نكل حلف المدعى و نقضت، و لو ظهر استحقاق بعض معيّن بالسويّه فلا نقض و إلّا نقضت، و كذا لو كان مشاعاً ينقض لأنه قسمه بدون حضور أحد الشركاء فيحتاج إلى تجديد القسمه.

**(كتاب الشهادات)**

**إشارة**

(و فصوله أربعة)

ص: ٣٤١

(الأول: الشاهد و شرطه البلوغ)

اقول: اما الصبي غير المميز فلا يمكن تحقق الشهاده منه.

و اما المميز فقد يقال بشمول بعض الاطلاقات لشهادته، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ (١) و قوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ (٢).

و فيه: انه يكفي الشك في شمول الخطابات له بعد عدم كونه مكلفا و انصرافها عنه مضافا الى كون الخطابات المذكوره في مقام بيان الحث على الشهاده و طلبها لا- أكثر , و على تقدير تماميه الاطلاق المذكور لا بدّ من تقييده بصحيحه محمد بن حمران: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن شهاده الصبي فقال: لا، الا في القتل يؤخذ بأول كلامه و لا يؤخذ بالثاني» (٣) و غيرها.

و قد تعارض الصحيحه المذكوره و غيرها اما بموثقه طلحه بن زيد عن الامام الصادق عن ابيه عن آبائه عن علي عليهم السلام: «شهاده الصبيان جائزه بينهم ما

ص: ٣٤٢

١- النساء: ٦

٢- النساء: ١٥

٣- وسائل الشيعة ١٨: ٢٥٢ الباب ٢٢ من أبواب الشهادات الحديث ٢

لم يفرقوا او يرجعوا الى اهلهم»(١)، أو بموثقه عبيد بن زرارہ: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن شهاده الصبي و المملوك، فقال: على قدرها يوم اشهد تجوز في الامر الدون و لا تجوز في الامر الكبير»(٢).

و يمكن الجواب عن الاولى بانها و ان كانت تامه سندا لان طلحه و ان لم يوثق لكن تعبير الشيخ عن كتابه بانه معتمد(٣) يسهل الامر في رواياته ألا انها خاصه بشهاده الاطفال بعضهم على بعض و ليس على البالغين .

و عن الثانيه بهجرانها لدى الاصحاب و عدم قائل بمضمونها، و ذلك يوجب سقوطها عن الحجيه.

ثم انه مما يؤكد عدم حجيه شهاده غير البالغ قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ﴾(٤) فان اعتبار بلوغ الشاهد في باب الدين يدل على اعتباره في غيره اما بالاولويه او بتنقيح المناط و الغاء الخصوصيه.

(إلا في الجراح)

ص: ٣٤٣

---

١- وسائل الشيعه ١٨: ٢٥٣ الباب ٢٢ من أبواب الشهادات الحديث ٦

٢- وسائل الشيعه ١٨: ٢٥٣ الباب ٢٢ من أبواب الشهادات الحديث ٥

٣- فهرست الشيخ الطوسي: ٨٦ الرقم ٣٦٢

٤- البقره: ٢٨٢

اقول: التعبير بالجراح للمفيد (١) و المرتضى (٢) و الديلمى (٣) و ظاهرهم سوى القتل و به صرح الحلبي (٤)، و لا دليل عليه عدا ما فى الخلاف: «روى ابن أبى مليكه، عن ابن عباس أنه قال: لا تقبل شهاده الصبيان فى الجراح، فخالفه ابن الزبير فذهب الناس إلى قول ابن الزبير فثبت أنهم أجمعوا على قوله و تركوا قول ابن عباس» (٥) و هو كما ترى .

ص: ٣٤٤

- ١- و تقبل شهاده الصبيان فى الشجاج و الجراح إذا كانوا يعقلون ما يشهدون به و يعرفونه و يؤخذ بأول كلامهم و لا يؤخذ بآخره. المقنع (للشيخ المفيد)، ص: ٧٢٨
- ٢- و مما يظن انفراد الإماميه به و لها فيه موافق: القول بقبول شهاده الصبيان فى الشجاج و الجراح إذا كانوا يعقلون ما يشهدون به و يؤخذ بأول كلامهم و لا يؤخذ بآخره. الانتصار فى انفرادات الإماميه، ص: ٥٠٦
- ٣- و ما تقبل فيه شهاده الصبيان: فالشجاج و الجراح إذا ميزوا ما شهدوا به، و يؤخذ بأول كلامهم. المراسم العلويه و الأحكام النبويه؛ ص: ٢٣٣؛ ذكر: أحكام البيئات ؛ ص: ٢٣٢
- ٤- و تقبل شهاده الصبيان فيما يجرى بينهم بعض على بعض فيما دون القتل و يؤخذ بأول كلامهم قبل أن يتفرقوا دون ما عدا ذلك. الكافى فى الفقه؛ ص: ٤٣٦؛ التكليف الأول من الشهادات العلم بما معه تقبل ؛ ص: ٤٣٥
- ٥- الام ٧: ٨٨ و مختصر المزنى: ٣٠٥، و المحلى ٩: ٤٢٠، و حليه العلماء ٨: ٢٤٧، و السنن الكبرى ١٠: ١٦٢، و المجموع ٢٠: ٢٥١، و البحر الزخار ٦: ٢١، و الحاوى الكبير ١٧: ٥٩. الخلاف، ج ٦، ص: ٢٧٢

و عبّر الشيخ بقبول شهادتهم في القصاص (١) و تبعه القاضي (٢) و ابن حمزه (٣) و الحلّي (٤) لكن الوارد في صحيحى جميل و ابن حمران هو قبولها في القتل و هو أعمّ من القصاص و الدية، ففي صحيح محمد بن حمران: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة الصبي فقال: لا، ألا في القتل يؤخذ بأول كلامه و لا يؤخذ بالثاني» (٥).

ص: ٣٤٥

١- و يجوز شهادة الصبيان إذا بلغوا عشر سنين فصاعدا الى أن يبلغوا في الشجاج و القصاص. و يؤخذ بأول كلامهم و لا يؤخذ بآخره. و لا تقبل شهادتهم فيما عدا ذلك من الديون و الحقوق و الحدود. و إذا أشهد الصبي على حقّ، ثمّ بلغ، و ذكر ذلك، جاز له أن يشهد بذلك، و قبلت شهادته، إذا كان من أهلها. النهاية في مجرد الفقه و الفتاوى، ص: ٣٣٢

٢- فاما شهادة الصبيان، فهي ضربان جائز و غير جائز فالجائز: شهادة كل صبي بلغ عشر سنين الى ان يبلغ، في الشجاج و القصاص، و يؤخذ بأول كلامهم في ذلك و لا- يؤخذ بآخره، و يفرق بينهم في الشهادة، فإن اختلفوا لم يحكم بشيء من أقوالهم. و من شهد منهم في حال الصبا و بلغ ثم ادى شهادته تلك، بعد البلوغ و كان على ظاهر العدالة قبلت شهادته. و اما التي ليست بجائزة: فهي شهادتهم في كل ما عدا ما ذكرناه، فإنه لا يجوز قبولها في شيء منه على حال. المذهب (لابن البراج)؛ ج ٢، ص: ٥٥٩؛ «كتاب الشهادة»؛ ج ٢، ص: ٥٥٥

٣- و الصبي إن كان مراهقا و هو إذا بلغ عشر سنين فصاعدا تقبل شهادته في القصاص و الشجاج لا غير و يؤخذ بأول كلامه و إن كان غير مراهق لم تقبل شهادته بحال فإن تحملها صبيا و بلغ و ذكر تقبل إذا كان أهلا لها. الوسيله إلى نيل الفضيله؛ ص: ٢٣١.

٤- النجعة ج ٨ كتاب الشهادات .

٥- وسائل الشيعة ١٨: ٢٥٢ الباب ٢٢ من أبواب الشهادات الحديث ٢

و فى صحيح جميل: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): يجوز شهادة الصبيان؟ قال: نعم فى القتل يؤخذ بأول كلامه و لا يؤخذ بالثانى منه»<sup>(١)</sup>.

فالمتيقن قبول شهادتهم فى قولهم الأول فى القتل فقط .

و قد يقال بقبول شهادة الصبى فى الجرح أيضا بالاولويه، بل خصّ المحقق فى الشرائع قبول شهادة الصبى بذلك<sup>(٢)</sup>.

و فيه: انها ممنوعه لاحتمال وجود خصوصيه فى نظر الشارع، و هى المحافظه على الدماء.

هذا و لا يتعدى الى شهادة الصبيه و ذلك لان مثل صحيحه محمد بن حمران المتقدمه جاءت لاستثناء شرطيه البلوغ لا شرطيه الذكوره و عليه فلا دليل على استثنائها .

(بشرط بلوغ العشر و ان يجتمعوا على مباح و ألا يتفرقوا)

أما بلوغ العشر فذكره الشيخ<sup>(٣)</sup> و تبعه القاضى<sup>(٤)</sup> و ابن حمزه<sup>(٥)</sup> و الحلّى، و أمّا المفيد و المرتضى و الدّيلمى و الحلبيّ و ابن زهره فلم يذكروه، قال الأول: «و تقبل

ص: ٣٤٦

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٩ ح ٢

٢- شرائع الإسلام ٤: ٩١٠، انتشارات استقلال

٣- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٣٣١؛ باب شهادة العبيد و الإماء و المكاتبين و..

٤- المهذب (لابن البراج)؛ ج ٢، ص: ٥٥٩؛ «كتاب الشهاده» .

٥- الوسيله إلى نيل الفضيله؛ ص: ٢٣١؛ و حكم الزوجين على ذلك و الصبى إن كان مراهما .

شهاده الصبيان فى الشجاج و الجراح إذا كانوا يعقلون ما يشهدون به و يفرّقونه» و لعلّ الشيخ استند إلى خبر أبى أيّوب الخراز: «سألت إسماعيل بن جعفر متى تجوز شهاده الغلام؟ فقال: إذا بلغ عشر سنين، قلت: و يجوز أمره، فقال: إنّ النّبىّ صلى الله عليه و آله دخل بعائشه و هى بنت عشر سنين، و ليس يدخل بالجاريه حتّى تكون امرأه فإذا كان للغلام عشر سنين جاز أمره و جازت شهادته»(١).

و فيه: أوّلاً: فلانّ المدّعى شهادته فى الجراح و هو دالّ على قبول شهادته مطلقاً كالكبير ولم يقل به احد .

ثانياً: فإنّ إسماعيل بن جعفر ليس قوله بحجّه.

ثالثاً: فلاّنه استند فيه إلى كون بنت عشر سنين لمرأه و معناه أنّ ابن عشر أيضاً مرء، و لم يقل به أحد، و فى طريقه العبيدىّ و لعلّه لمثله استثنى ابن الوليد ما تفرّد به العبيدى .

و أمّا اشتراط عدم تفرّقهم فبالاستناد الى موثقه طلحه المتقدمه عن الصّيادق (عليه السلام)، عن آبائه، عن علىّ عليهم السّلام «شهاده الصبيان جائزه بينهم ما لم يتفرّقوا أو

ص: ٣٤٧

يرجعوا إلى أهلهم»<sup>(١)</sup> لكنه اخص من المدعى و لكنك قد عرفت انه دالّ على جواز شهادتهم على مثلهم لا- مطلقا كما هو المدعى فهو نظير ما في معتبر السيكوني، عن الصادق (عليه السلام): «رفع إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) ستّة غلمان كانوا في الفرات فغرق واحد منهم فشهد ثلاثة منهم على اثنين أنّهما غرقاه، و شهد اثنان على الثلاثة أنّهم غرقوه، فقضى (عليه السلام) بالديّة أخماسا ثلاثة أخماس على اثنين و خمسين على الثلاثة»<sup>(٢)</sup>

و أمّا اشتراط اجتماعهم على مباح، فليس له من دليل .

نعم انما يؤخذ بأول كلامهم وذلك للصحيحين المتقدمين.

## العقل و الإسلام

(و العقل)

واعتباره واضح , نعم في الادوارى لا محذور في قبول شهادته حاله افاقته لإطلاق الادله.

ص: ٣٤٨

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٥٣ الباب ٢٢ من أبواب الشهادات الحديث ٦

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٨٤ ح ٦ والتهذيب في ٣ من ١٠ من دياته، والفقيه في ٤ من ٩ من دياته .



كما يشهد لذلك صحيح أبي عبيده، عن الصادق (عليه السلام) قال: «تجوز شهادة المسلمين على جميع أهل الملل، ولا تجوز شهادته أهل الذمة على المسلمين» (١) فإذا لم تجز شهادة أهل الذمة فلا تجوز شهادة غيرهم من الكفار بالاولوية .

(و لو كان المشهود عليه كافرا على الأصح)

خلافا المبسوط حيث قبل شهادة أهل الذمة لمثلهم و عليهم (٢) و لابن الجنيّد حيث قبل شهادتهم على مثلهم و إن خالفهم في المله كاليهود على النصارى (٣).

ص: ٣٤٩

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٨ ح ١

٢- فقال: لا خلاف أن شهادة أهل الذمة لا تقبل على المسلم، إلا بما يتفرد به أصحابنا في الوصية خاصة في حال السفر عند عدم المسلم، فأما قبول شهادته بعضهم على بعض، فقال قوم لا تقبل بحال لا على مسلم ولا على مشرك، اتفقت ملتهم أو اختلفت، و فيه خلاف، و يقوى في نفسى أنه لا يقبل بحال لأنهم كفار فساق، و من شرط الشاهد أن يكون عدلا. المبسوط في فقه الإمامية، ج ٨، ص: ١٨٨ النهايه في مجرد الفقه و الفتاوى، ص: ٣٣٤ باب شهادة من خالف الإسلام لا يجوز قبول شهادته من خالف الإسلام على المسلمين في حال الاختيار. و يجوز قبول شهادتهم في حال الضرورة في الوصية خاصه، و لا يجوز في غيرها من الأحكام. و يجوز شهادة المسلمين عليهم و لهم. و يجوز شهادة بعضهم على بعض و لهم، و كلّ أهل مله على أهل ملته خاصه و لهم. و لا تقبل شهادة أهل مله منهم لغير أهل ملتهم و لا عليهم، إلّا المسلمين خاصه حسب ما قدّمناه، فإنّه تقبل شهادتهم لهم و على غيرهم من أصناف الكفار. و تقبل لهم من أحكام المسلمين في الوصية خاصه حسب ما قدّمناه. و الذمى إذا شهد ثمّ أسلم، جاز قبول شهادته على المسلمين.

٣- مجموعه فتاوى ابن الجنيّد؛ ص: ٣٣١؛ مسأله ٦؛ ص: ٣٣١

و يشهد لقول الشيخ موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن شهادة أهل الملة، فقال: لا تجوز إلّا على أهل ملّتهم-  
الخبر»<sup>(١)</sup>.

و صحيح ضريس الكناسي: «سألت الباقر (عليه السلام) عن شهادة أهل الملل هل تجوز على رجل من غير أهل ملّتهم فقال: لا-  
الخبر»<sup>(٢)</sup> فدلّ الصحيح على أنّ قبول شهادته على أهل ملّته أمر مفروغ عنه.

نعم تقبل شهادته اضطراراً في غير أهل ملّته إمّا على المسلم ففي الوصيّة إذا لم يكن مسلم كما تضمّنه ذيل موثق سماعه «فإن لم  
تجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصيّة لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد» و ذيل صحيح ضريس «فإن لم يوجد غيرهم جازت  
شهادتهم في الوصيّة لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ امرئ مسلم و لا تبطل وصيّته»<sup>(٣)</sup> المتقدّمين.

ص: ٣٥٠

---

١- الكافي (في ٢ من ١٩ من شهادته)

٢- الكافي (في ٧ من ١٩ من شهادته)

٣- الكافي (في ٧ من ١٩ من شهادته)

و اما على غير اهل ملتهم كما فى صحيح عبيد الله الحلبى، عنه (عليه السلام): «سألته هل تجوز شهاده اهل الذمه على غير اهل ملتهم؟ قال: نعم إن لم يوجد من اهل ملتهم جازت شهاده غيرهم، إنه لا يصلح ذهاب حق أحد» (١).

ثم لا- ينبغى أن يرتاب فى قبول شهاده الذمى و الحربى لأهل ملته و عليهم إذا كانوا ثقات عندهم لأن نظم أمور الناس بالبينات فلا بد من قبول بيناتهم فى ما بينهم و أهل الكتاب لو ترفعوا إلينا و اشترطنا كون شهودهم مسلمين لضاعت حقوقهم و إليه أشار الشيخ فى الخلاف و إنما الواجب الحكم بينهم بأحكام الإسلام التى حكم الله لا ببدعهم فكان بنو النضير إذا قتلوا من بنى قريظه يعطونهم نصف الدية و إذا قتل بنى قريظه منهم يأخذون ديه كامله، و يؤيده ما فى الدعائم «عن السجاد (عليه السلام): أن عبد الملك كتب إليه يسأله عن شهاده أهل الذمه بعضهم لبعض، فكتب (عليه السلام) إليه حدثني أبى عن جدى أن النبى صلى الله عليه و آله أتاه اليهود برجل و امرأه قد زنيا فشهدوا عليهما بالزنا و الإحصان، فرجمهما، و قال: شهاده بعضهم على بعض جائزه إذا عدلوا عندهم» (٢).

و أمّا قول الإسكافى بالقبول على غير أهل ملته أيضا فلم يظهر له مستند بل نقل الشيخ فى الخلاف من روايات العامه ما يدل على عدمه فقال: «روى ابن عثمان قال: سألت معاذ بن جبل، عن شهاده اليهودى على النصرانى فقال: سمعت النبى

ص: ٣٥١

---

١- الفقيه (فى ١٩ من ١٨ من قضاياه)

٢- دعائم الإسلام؛ ج ٢، ص: ٥١٤؛ ٢ فصل ذكر من يجوز شهادته و من لا يجوز شهادته .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُول: لا- تقبل شهادة أهل دين على غير أهل دينهم إلّا المسلمون، فإنّهم عدول على أنفسهم و على غيرهم»(١) و الروايه و ان كانت ضعيفه لكنها تصلح مؤيدا .

(إلّا فى الوصيه عند عدم المسلمين)

كما ورد فى الذكر الحكيم ففى صحيح حمزه بن حمران، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألته عن قول الله عزّ و جل {ذَوَا عَيْدٍ مِّنْكُمْ أَوْ أَوْخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ} فقال: اللّذان منكم مسلمان، و اللّذان من غيركم من أهل الكتاب، قال: فإنّما ذلك إذا مات الرّجل المسلم فى أرض غربه فطلب رجلين مسلمين ليشهدهما على وصيّته، فلم يجد مسلمين فليشهد على وصيّته رجلين ذميين من أهل الكتاب مرضيين عند أصحابهما»(٢).

و يشهد له مضافا لما تقدم النصوص المستفيضه مثل صحيح ضريس الكناسي: سألت الباقر (عليه السلام) عن شهادة أهل الملل هل تجوز على رجل من غير أهل ملّتهم، فقال: لا إلّا أن لا يوجد فى تلك الحال غيرهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم فى الوصيه لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ امرئ مسلم و لا تبطل وصيّته»(٣).

ص: ٣٥٢

---

١- الخلاف؛ ج ٦، ص: ٢٧٤؛ مسأله ٢٢ حكم شهادة أهل الذمه بعضهم على بعض .

٢- الكافى (فى ٧ من ١٩ من شهاداته)

٣- الكافى (فى ٧ من ١٩ من شهاداته)

و صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في قول الله عزَّ وَ جَلَّ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ (١) قَالَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي أَرْضِ غُزْبِهِ لَا يُوْجَدُ فِيهَا مُسْلِمٌ جَازَتْ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ عَلَى الْوَصِيِّ» (٢).

ثمَّ ظاهر صحيحي حمزه هشام وغيرهما كظاهر الآية اشترط السِّفر، و به قال الإسكافي (٣) و الحلبي (٤)، و أمّا ما في صحيح ضريس وموثق سماعه المتقدمين من الاطلاق فمقيد بها.

هذا و أطلق العمانى (٥)، و الشيخان (٦) و الدّيلمى (٧)، وفيه ما عرفت .

## والايمان

(و الايمان) المراد به كونه من الإماميّة.

ص: ٣٥٣

١- المائدة: ١٠٦

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٨ ح ٦

٣- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٥٢١

٤- الكافي في الفقه: ٤٣٦.

٥- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٥٢١

٦- المقنعة: ٧٢٧، النهاية: ٣٣٤ و ٦١٢، الخلاف، كتاب الشهادات، المسألة ٢١، و في المبسوط ٨: ١٨٧ قيده بالسفر.

٧- المراسم: ٢٣٣، و السرائر ٢: ١٣٩ و ٣: ٢٠٧، المهذب ٢: ٥٥٧.

و اما الايمان فلا اشكال فى اشتراطه اذا كان غير المؤمن معاندا لأنه فاسق، ففى صحيح محمد بن قيس: «كان امير المؤمنين (عليه السلام) يقول ... لا اقبل شهاده الفاسق الا على نفسه»(١).

و اما اذا كان مستضعفا فالمشهور عدم قبول شهادته أيضاً حيث لم يفصلوا فى رفض شهاده غير المؤمن بين القسمين لكن نسب النجعه الى الشيخ فى النهايه الاكتفاء بالإسلام(٢) مستدلاً بصحيح البرنطى، عن الرضا (عليه السلام) فى خبر فقلت: «فإن أشهد رجلين ناصبيين على الطلاق أيكون طلاقاً؟ فقال من ولد على الفطره أجيزت شهادته بعد أن يعرف منه خير»(٣).

و فيه: عدم صحه النسبه(٤) و انه خلاف القرآن قال تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ و لا شك فى كون الخطاب مع المؤمنين فانهم مسلمون و مولودون على الفطره .

ص: ٣٥٤

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٨ الباب ٣٢ من أبواب الشهادات الحديث ٤

٢- النجعه ج ٨ كتاب الشهادات .

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٦، ص: ٦٨٨

٤- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى، ص: ٣٢٧؛ باب تعديل الشهود و من تقبل شهادته و من لا تقبل العدل الذى يجوز قبول شهادته للمسلمين و عليهم، هو أن يكون ظاهره ظاهر الإيمان، [...] و لا يجوز شهاده من خالف الحق من أهل البدع و الاعتقادات الباطله، و إن كانوا على ظاهر الإسلام و السّر و العفاف.

و مثله فى الضعف خبر عبد الله بن المغيرة، عن الرضا (عليه السلام) «رجل طلق امرأته و اشهد ناصبيين قال من ولد على الفطره و عرف بالصلاح فى نفسه جازت شهادته»<sup>(١)</sup> و يظهر منهما التقية .

و بذلك يظهر ضعف ما عن الشهيد الثانى قدس سره من احتمال قبول شهادته بل اختار ذلك لوجود المقتضى و فقدان المانع.

اما وجود المقتضى فلاطلاق مثل قوله (عليه السلام) فى صحيحه محمد بن مسلم: «لو كان الامر إلينا لأجزنا شهاده الرجل اذا علم منه خير مع يمين الخصم فى حقوق الناس»<sup>(٢)</sup>.

و اما فقدان المانع فلان ما يتصور كونه مانعا ليس الا صدق عنوان الفاسق عليه، و هو مدفوع، باعتبار ان صدقه يختص بالمعاند، اى الذى يفعل المعصيه و هو يعلم انها معصيه دون من يرتكبها و هو يعتقد انها طاعه. ثم اضاف قائلا: «ان تحقق العداله لا يختص بالامامى بل تتحقق فى جميع اهل الملل مع قيامهم بمقتضاها بحسب اعتقادهم»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٣٥٥

---

١- الفقيه ج ٣- ٤٦- ٣٢٩٨

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٩١ الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث ٨

٣- مسالك الافهام ٢: ٤٠١

و فيه: ان غايه ما يدل عليه صحيح ابن مسلم كونه مطلقا و حينئذ فتقيده النصوص الداله على عدم عبره بشهاده الفاسق كما تقدم بعضها . و ألما لو كان دالا- على كفايه الصلاح بلا- حاجه الى شرط العداله فهو حينئذ مما اعرض عنه الاصحاب ولا عبره به وبذلك يظهر الجواب عما افاده من عدم المانع فان من لا يعتقد العقيده الحقه فاما ان يكون مقصرا في تحصيلها فلا شك في فسقه واما ان لا يكون مقصرا بل قاصرا فهو مسلم معذور ولا يشمل عنوان الفاسق بعد امتثاله ما قامت به عليه الحججه من التكليف .

## والعداله

(و العداله)

فلا اشكال في اعتبارها في الشاهد في الجملة.

وقد قال تعالى في شاهدي الطلاق: {فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ} (١) وقال في شاهدي الوصيه {شَهِادَةُ بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّهِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ} (٢).

ص: ٣٥٦

١- الطلاق: ٢

٢- المائدة: ١٠٦



و يمكن الاستدلال لشرطيتها بصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله (عليه السلام): «قال امير المؤمنين (عليه السلام): لا بأس بشهاده المملوك إذا كان عدلاً»<sup>(١)</sup>، بناء على تنقيح المناط و الغاء خصوصيه المملوك.

و يمكن الاستدلال على شرطيه العدالة بما دل على مانعيه الفسق كما في صحيح محمد بن قيس: «كان امير المؤمنين (عليه السلام) يقول... لا اقبل شهاده الفاسق الا على نفسه»<sup>(٢)</sup> وذلك لان الفسق بمعنى الخروج عن الطاعه يعنى بمعنى فقدان العدالة .

(و نزول بالكبيره و الإصرار على الصغيره و ترك المروءه)

اقول: لابد من تشخيص معنى العدالة حتى يعلم زوالها باى شىء والذى دلت عليه الروايات انها اداء الواجبات وعدم ارتكاب المحرمات بلا- فرق بين صغيرها وكبيرها مضافاً الى صحه الاعتقاد و اما تعريفها بالملكه فاوّل من قاله العلامة قيل تائراً بالاصطلاحات الفلسفيه وكيف كان فلا- دليل عليه وما يقال من ان مقتضى الصفه المشبهه يعنى «عادل» هو الثبوت المساوق للملكه فجوابه ان العدالة هى الاستقامه وهى اعم ممن واجد للملكه وغيره.

و كذلك اضافته ملازمه المروءه فى تعريفها<sup>(٣)</sup> ايضاً بلا دليل و اول من ذكرها هو ابن الجنيد و الشيخ فى المبسوط و تبعه عليها ابن حمزه و ابن ادريس فقال:

ص: ٣٥٧

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٥٣ الباب ٢٣ من أبواب الشهادات الحديث ١

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٨ الباب ٣٢ من أبواب الشهادات الحديث ٤

٣- فقد ذكروا تعريف العدالة: بانها «ملكه» هيئه نفسانيه راسخه باعته على ملازمه التقوى التى هى القيام بالواجبات و ترك المنهيات الكبيره مطلقاً و الصغيره مع الاصرار عليها و ملازمه المروءه التى هى اتباع محاسن العادات و اجتناب مساوئها و ما ينفر عنه من المباحات و يؤذن بخسه النفس و دناءه الهمه. راجع الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه ج/١ ص ٢٥٢ .

«العدالة في اللغة ان يكون الانسان متعادلا لحواله متساوياً و في الشريعة من كان عدلاً في دينه و عدلاً في مروءته عدلاً في احكامه - الى ان قال- و العدل في المروءه ان يكون مجتنباً للامور التي تسقط المروءه مثل الاكل في الطرقات و مد الرجل قدميه بين الناس و لبس الثياب المصبغة و ثياب النساء و ما اشبه ذلك»(١).

اقول: و العدل لغه هو القصد في الامور وهو خلاف الجور(٢)، و هو المفهوم من الاخبار المتقدمه وأجمع حديث في تفسير العدالة شرعاً خبر ابن ابي يعفور «قلت لابي عبد الله (عليه السلام) بم تعرف عداله الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم و عليهم فقال (عليه السلام) ان تعرفوه بالستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اليد و اللسان و يعرف بإجتناّب الكبائر التي اوعده الله عليها النار - الى - و الدلاله على ذلك كله ان يكون ساتراً لجميع عيوبه»(٣) و لا يخفى ان ذكر اجتناب الكبائر انما هو لأهميتها

ص: ٣٥٨

---

١- المبسوط في فقه الإمامية؛ ج ٨، ص: ٢١٧؛ لا يجوز للحاكم أن يقبل إلا شهادة العدول؛ و السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى؛ ج ٢، ص: ١١٧؛ كتاب الشهادات .

٢- المصباح المنير ص ٣٩٦ - عدل - و اما ما ذكره ص ٣٩٧ من ان العدالة صفه توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءه عاده ظاهراً فالمره الواحده من صغائر الهفوات و تحريف الكلام لا تخل بالمروءه ظاهراً ... فقد اخذه من الفقهاء وليس تعريفا لغوياً.

٣- الفقيه ج/ ٣ ص ٣٨ ح/ ٣٢٨٠

و من باب ذكر الخاص بعد العام و هو الستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اليد و اللسان فإنها شامله للصغائر والكبائر وايضاً لا يقتصر تعريفها على ترك المحرمات بالمعنى الاخص بل يشمل المحرمات بالمعنى الاعم يعنى ترك ترك الواجب فإن ترك الواجبات و عدم امتثالها ايضاً من الكبائر كما لا يخفى .

و اما ترك ما ينافى المروءه فإن كان محرماً فهو واجب و آلا فلا دليل على اعتباره فى مفهوم العدالة فالاكل لو كان محرماً فى الطرقات بأحد العناوين الثانويه فهو مخل بالعداله و آلا فلا و اما ما فى المرفوع عن هشام بن الحكم عن الكاظم (عليه السلام) فى خبر طويل منه «يا هشام لا دين لمن لا مروءه له و لا مروءه لمن لا عقله له..»<sup>(١)</sup> فلا- دلالة فيه لما نحن فيه فهو جمله خبريه فى ان الذى لا- يحمل محاسن الاخلاق و العادات لا التزام له بالدين و ان الذى لا التزام له بأحكام العقل لا مروءه له و ليست فى مقام الجعل والانشاء فيما يعتبر و ما لا يعتبر كما هو واضح مضافاً الى معارضته لبعض النصوص الظاهره فى حصر القادح فى العدالة بارتكاب الذنوب والمعاصى ففى خبر علقمه (فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً و لم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من اهل العدالة و الستر..<sup>(٢)</sup>).

و اما ما قد يستدل له بخبر ابن ابي يعفور من مطلوبيه ستر العيوب و ان عدم مراعاة المروءه منافياً لستر العيوب فمدفوع بإنصراف الصحيح للعيوب الشرعيه لا غير.

ص: ٣٥٩

---

١- اصول الكافى ج/١ ص ١٥ ح/١٢ الباب الاول كتاب العقل و الجهل .

٢- امالى الصدوق ص ٩١ ح/٣ .

هذا وقد يستأنس لشرطيهِ المروءه بخبر أحمد بن عامر الطائي، عن الرضا (عليه السلام)، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»<sup>(١)</sup>.

و فيه: ان الخبر جعل كمال المروءه مساويا للعداله اذن هي ليست شرطا مستقلا .

و مثله ايضا ما عن عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام): «ثلاث من كنّ فيه أوجب له أربعاً على الناس من إذا حدثهم لم يكذبهم، وإذا وعدهم لم يخلفهم، وإذا خالطهم لم يظلمهم، وجب أن يظهروا في الناس عدالته، و تظهر فيهم مروءته، و أن تحرم عليهم غيبته، و أن تجب عليهم أخوته»<sup>(٢)</sup>.

و اما مرسله الكافي «عن الباقر (عليه السلام): لا تقبل شهاده سابق الحاج، إنّه قتل راحلته و أفنى زاده و أتعب نفسه و استخفّ بصلاته - الخبر»<sup>(٣)</sup> فمضافا الى ضعف سنده محمول على فعله للحرام .

ثم ان فعل المعصيه سواء كان كبيراً أم صغيراً مخل بالعداله و تقسيم الذنوب الى صغائر و كبائر كما في الايه المباركه ﴿ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه تكفر عنكم﴾

ص: ٣٦٠

---

١- الخصال باب الثلاثه

٢- الخصال باب الثلاثه

٣- الكافي (في ١٠ من ١٧ من شهاداته)

سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً{ (١) لا- علاقه له بالعدالة كما هو مقتضى ظهور الاخبار المتقدمه مثل (عن الرجل يقارف الذنب ...) و كما هو مقتضى عطف اجتناب الكبائر على كف البطن و الفرج فى خبر ابى يعفور من عدم الفرق بينهما فى اعتبار عدمها فى العدالة (٢) و بذلك يظهر انه لا ثمره للخلاف هنا فى كون المعاصى تنقسم الى صغيره و كبيره أم لا كما عن المفيد وابن البراج و الشيخ (٣) فى العده و الطبرسى فى المجمع و ابن ادريس (٤).

ص: ٣٤١

١- النساء ايه: ١٣

٢- ألا اذا قام الدليل الخاص كما قد يتوهم من الاخبار الوارده فى صحه التوبه من الكبائر راجع الوسائل باب ٤٧ من ابواب جهاد النفس .

٣- فان ارتكب شيئاً من الكبائر، و هى الشرك و القتل و الزنا و اللواط و الغصب و السرقة و شرب الخمر و القذف و ما أشبه ذلك، فإذا فعل واحده من هذه الأشياء سقطت شهادته، فأما إن كان مجتنباً للكبائر مواقعاً للصغائر فإنه يعتبر الأغلب من حاله، فان كان الأغلب من حاله مجانبته للمعاصى، و كان يواقع ذلك نادراً قبلت شهادته، و إن كان الأغلب مواقعه للمعاصى و اجتنابه لذلك نادراً لم تقبل شهادته، و إنما اعتبرنا الأغلب فى الصغائر لأننا لو قلنا إنه لا تقبل شهادته من أوقع اليسير من الصغائر، أدى ذلك إلى أن لا يقبل شهادته أحد لأنه لا أحد ينفك من مواقعه بعض المعاصى. المبسوط فى فقه الإماميه، ج ٨، ص: ٢١٨

٤- قال محمد بن إدريس، رحمه الله: و هذا القول لم يذهب إليه رحمه الله، إلا فى هذا الكتاب، أعنى المبسوط، و لا ذهب إليه أحد من أصحابنا، لأنه لا صغائر عندنا فى المعاصى، إلا بالإضافة إلى غيرها، و ما خرجها و استدللّ به، من أنه يؤدى ذلك إلى أن لا تقبل شهادته أحد، لأنه لا أحد ينفك من مواقعه بعض المعاصى، فغير واضح، لأنه قادر على التوبه من ذلك الصغير فإذا تاب قبلت شهادته. السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص: ١١٨.

و أمّا زوالها بالكبيره فهو القدر المتيقن منها كما و انها تزول بالإصرار على الصغيره لانه بالاصرار تارك للتوبه التي وجوبها فوري عقلا- ونقلا- وهو فسق وهو رافع للعدله ويؤيد ذلك قولهم عليهم السّلام: «لا- كبيره مع الاستغفار و لا- صغيره مع الإصرار»(١).

و بذلك يظهر ان فعل الصغيره موجب لزوالها ايضا .

## و طهاره المولد

(و طهاره المولد)

كما دلت عليه صحيحه محمد بن مسلم: «قال ابو عبد الله (عليه السلام): لا تجوز شهاده ولد الزنا»(٢) و غيرها.

و يستثنى من ذلك الشىء اليسير لصحيحه عيسى بن عبد الله: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن شهاده ولد الزنا، فقال: لا تجوز الا فى الشىء اليسير اذا رأيت منه صلاحا»(٣).

ص: ٣٦٢

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)؛ ج ٢، ص: ٢٨٨؛ باب الإصرار على الذنب .

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٦ الباب ٣١ من أبواب الشهادات الحديث ٣

٣- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٦ الباب ٣١ من أبواب الشهادات الحديث ٥

و اما صحيح الحلبى، عنه (عليه السلام): «سألته عن شهادته ولد الزنا، فقال: لا و لا عبد»<sup>(١)</sup> الدال على عدم جواز شهادته العبد فغير معمول به فى العبد.

## و عدم التهمه

(و عدم التهمه)

فى المصباح «اتَّهمته فى قوله: شككت فى صدقه، و الاسم التهمه كالزَّطبه، و الشَّكون لغه حكاها الفارابى، و أصل التاء «واو»<sup>(٢)</sup>.

كما فى موثق سماعه: «سألته عما يرد من الشهود- إلى- و المتَّهم كل هؤلاء تردّ شهاداتهم»<sup>(٣)</sup>.

و صحيح عبد الله بن على الحلبى: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عما يرد من الشهود، فقال: الظنين و المتَّهم و الخصم- الخبر»<sup>(٤)</sup> و غيره<sup>(٥)</sup>.

ص: ٣٦٣

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٤٥ ح ١٧

٢- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى؛ ج ٢، ص: ٦٧٤؛ وهم .

٣- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٨ الباب ٣٢ من أبواب الشهادات الحديث ٣

٤- الفقيه (فى أول ١٨ من قضاياها)

٥- الكافى (فى أول ١٧ من شهاداته )

(فلا تقبل شهادة الشريك لشريكه في المشترك بينهما)

كما في موثقه سماعه «سألته عما يرد من الشهود، قال: المريب، و الخصم و الشريك و دافع مغرم و الاجير و العبد و التابع و المتهم، كل هؤلاء ترد شهادتهم»<sup>(١)</sup> فان المنصرف من شهادة الشريك المردوده هو شهادته لشريكه فيما هو مشترك بينهما.

وقد يستدل عليه بموثقه عبد الرحمن بن ابي عبد الله: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن ثلاثة شركاء شهد اثنان على [عن] واحد، قال: لا تجوز شهادتهما»<sup>(٢)</sup>.

و دلالتها واضحه - بعد حمل حرف الجر على اراده معنى اللام منه - الا انها معارضه بموثقته الاخرى: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن ثلاثة شركاء ادعى واحد و شهد الاثنان، قال: يجوز»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٣٦٤

---

١- وسائل الشيعه ١٨: ٢٧٨ الباب ٣٢ من أبواب الشهادات الحديث ٣ و المريب هو كالفاسق أو جالب النفع أو الاعم منهما. و دافع مغرم هو من يدفع الغرامه بشهادته، كشهاده العاقله بجرح شهود الجنايه. و التابع هو من لا رأى له و يتبع غيره في جميع اموره. و قد يفسر بمن يخدم غيره او يأكل من طعامه.

٢- وسائل الشيعه ١٨: ٢٧٢ الباب ٢٧ من أبواب الشهادات الحديث ١

٣- وسائل الشيعه ١٨: ٢٧٢ الباب ٢٧ من أبواب الشهادات الحديث ٤.



و وجه المعارضه: اما لأنهما روايه واحده لاستبعاد صدور النقلين المذكورين بعد كون القضية المسؤول عنها واحده و الراوى لها واحدا، و هو عبد الرحمن، بل الراوى عن الراوى واحد أيضا، و مع وحده الروايه و عدم تشخيص ما هو الصادر تسقط كلتاهما عن الاعتبار.

اولان الصادر و ان كان متعددًا واقعا الا انه لأجل التنافى لا يمكن الاخذ بشىء منهما.

و اما موثقه ابان التى رواها الشيخ الصدوق باسناده عن فضاله عن ابان: «سئل ابو عبد الله (عليه السلام) عن شريكين شهد احدهما لصاحبه، قال: تجوز شهادته الا فى شىء له فيه نصيب»<sup>(١)</sup>.

و هى و ان كانت تامه دلالة الا انه قيل: انها معارضه سندًا بروايه الشيخ الطوسى لها باسناده عن الحسين بن سعيد عن فضاله عن ابان عن اخبره عن ابي عبد الله (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>، فانه لاستبعاد سماع ابان الروايه من الامام (عليه السلام) مرتين: مره بلا واسطه و اخرى مع الواسطه تسقط عن الاعتبار لان وجود الواسطه المجهوله يبقى ثابتًا و لا نافي له.

ص: ٣٦٥

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٢ الباب ٢٧ من أبواب الشهادات الحديث ٣ .

٢- كما اشار الى ذلك صاحب الوسائل فى ذيل الحديث السابق .

قلت: لا يضر هذا الاحتمال بعد كون الراوى ابان بن عثمان الذى هو من اصحاب الاجماع .

و اما صحيح محمّد بن الصّیلت: «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن رفقه كانوا فى طريق فقطع عليهم الطريق فأخذوا اللصوص فشهد بعضهم لبعض، قال: لا يقبل شهادتهم إلّا بإقرار من اللصوص أو شهاده من غيرهم عليهم»<sup>(١)</sup> و هو محمول على التهمة لأنّ الظاهر أنّه يشهد لصاحبه حتّى يشهد صاحبه له و بذلك يصير محلّ التهمة.

(و لا الوصى فى متعلّق وصيّته)

اقول: لا ريب فى عدم قبول وصيّته بأنّ الميّت أوصى له بشىء .

و أمّا فى غيره فلا مانع من شهادته فى الصحيح «أنّ الصفّار كتب إلى أبى محمّد (عليه السلام): هل تقبل شهاده الوصى للميّت بدين له على رجل مع شاهد آخر عدل فوقّع (عليه السلام): إذا شهد معه آخر عدل فعلى المدعى يمين، و كتب: أ يجوز للوصى أن يشهد لوارث الميّت صغيرا أو كبيرا بحقّ له على الميّت أو على غيره و هو القابض للوارث الصغير و ليس للكبير بقابض؟ فوقّع (عليه السلام) نعم ينبغى للوصى أن يشهد بالحقّ و لا يكتّم الشهاده، و كتب: أو تقبل شهاده الوصى للميّت مع شاهد آخر

ص: ٣٦٦

عدل؟ فوق (عليه السلام) نعم من بعد يمين<sup>(١)</sup> يعنى يمين المدعى كما تقدم فى الادعاء على الميت .

(ولا الغرماء للمفلس)

لا تهمهم بازدياد سهمهم، و مرّ عدم قبول شهاده المتهم.

(و السيد لعبده)

أيضا لا تهمهم بولايته على ماله على فرض مالكيه العبد.

هذا و لم يذكر المصنف الأجير مع أنه ورد فى تقدم سماعه عدم قبول شهادته .

(و العاقله بجرح شهود الجنايه)

لا تهمهم أيضا بعدم توجه ديه عليهم وقد تقدم عدم قبول شهاده المتهم و الظنين، و العاقله داخله فى الظنين أيضا كدخولها فى المتهم.

هذا و لم يذكر المصنف بالخصوص السائل بكفه وانه لا تقبل شهادته كما فى صحيحه على بن جعفر عن اخيه ابى الحسن موسى عليهما السلام: «سألته عن

ص: ٣٦٧

---

١- الكافى (فى ٣ من ١٦ من شهاداته) و الفقيه (فى ٣٣ من قضاياه)

السائل الذى يسأل بكفه هل تقبل شهادته؟ فقال: كان أبى لا يقبل شهادته إذا سأل فى كفه» (١) و لا يخفى دخوله فى الظنين والمتهم .

و المقصود ما اذا اتخذ ذلك حرفه دون ما لو تحقق مره أو مرتين لعارض، للانصراف عن مثل ذلك.

حصيله البحث:

الشروط المعبره فى الشهود: ١- البلوغ إلّا فى القتل فيؤخذ باول كلام الصبيان و لا يؤخذ بالثانى منه و لا يشمل هذا الحكم الصبيه و لا يشترط فيهم أن يجتمعوا على مباح و لا أن لا يتفرّقوا. ٢- والعقل، ٣- والإسلام و لو كان المشهود عليه كافراً إلّا فى الوصيه عند عدم المسلمين بشرط السفر، نعم تقبل شهاده أهل الذّمّه لمثّتهم و عليهم و على غير أهل ملّتهم إن لم يوجد من أهل ملّتهم ، ٤- والإيمان، ٥- والعداله ٦- و طهاره المولد إلّا فى الشىء اليسير ٧- و عدم التّهمه، فلا يقبل شهاده الشّريك لشريكه فى المشترك بينهما و الوصى فى متعلّق وصيته بأنّ الميّت أوصى له بشىء و أمّا فى غيره فلا مانع من شهادته، و الغرماء للمفلس و السّيّد لعبده و الاجير و العاقله بجرح شهود الجنايه و السائل بكفه و المقصود ما اذا اتخذ ذلك حرفه دون ما لو تحقق مره أو مرتين لعارض.

ص: ٣٤٨

(والمعتبر فى الشروط وقت الأداء لا وقت التحمل)

فان الصبى لو بلغ جازت شهادته على ما قبل البلوغ و مثله الكافر اذا اسلم لعدم المانع من شمول الاطلاقات له و لصحيح محمد بن مسلم «عن أحدهما عليهما السلام فى الصبى يشهد على الشهاده، قال: إن عقله حين يدرك أنه حق جازت شهادته» (١).

و معتبر السنكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إن شهاده الصبيان إذا شهدوا و هم صغار جازت إذا كبروا ما لم ينسوها» (٢).

و فى معتبره الآخر «عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال قال أمير المؤمنين (عليه السلام) اليهود و النصارى إذا شهدوا ثم أسلموا جازت شهادتهم» (٣).

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الصبى و العبد و النصرانى يشهدون بشهاده فيسلم النصرانى أ تجوز شهادته؟ قال: نعم» (٤).

ص: ٣٦٩

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٩ ح ٤

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٩ ح ٥

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩٨ ح ٣

٤- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩٨ ح ٤

و فى صحيحه الآخر قال: «سألت الباقر (عليه السلام) عن الذمى و العبد يشهدان على شهادة ثم يسلم الذمى و يعتق العبد أ تجوز شهادتهما على ما كانا أشهدا عليه؟ قال: نعم إذا علم منهما بعد ذلك خير جازت شهادتهما» (١).

و أما ما فى موثق عبيد بن زرار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة الصبى و المملوك، فقال: على قدرها يوم أشهد تجوز فى الأمر الدون و لا تجوز فى الأمر الكثير، قال عبيد: و سألته عن الذى يشهد على الشىء و هو صغير قد رآه فى صغره ثم قام به بعد ما كبر؟ فقال: تجعل شهادته خيرا من شهادة هؤلاء» (٢) ففيه: أن قوله «على قدرها» يعنى قدر الشهادة، وهو مجمل كما وان ذيله جعل شهادته خير من شهادة هؤلاء، لم يعلم إلى من أشار، و كيف كان فقد اعرض الاصحاب عنه فلا عبره به.

و أما ما فى صحيح جميل: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نصرانى اشهد على شهادة ثم أسلم بعد، أ تجوز شهادته؟ قال: لا» (٣). فقال فيه الشيخ «هَذَا خَبَرٌ شَاذٌ مُضَادٌّ لِمَا قَدْ مَنَّا مِنَ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ ... وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَ مَخْرَجِ التَّقْيَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ بَعْضِ فُقَهَاءِ الْعَامَّةِ».

ص: ٣٧٠

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٧٠

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٥٥٢ ح ٥٥

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٥٥٢ ح ٦٦

(و تمنع العداوه الدينيه بأن يعلم منه السرور بالمساءه و بالعكس)

و بذلك استفاضت الاخبار منها موثقه اسماعيل بن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «لا تقبل شهاده ذى شحنا أو ذى مخزيه فى الدين»<sup>(١)</sup> و موثقه سماعه المتقدمه «سألته عما يرد من الشهود، فقال: المريب و الخصم - الخبر».

و اطلاقها يقتضى عدم الفرق بين استلزام العداوه للفسق و عدمه هذا فى العداوه الدينيه.

(و لو شهد لعدوه قبلت إذا كانت العداوه لا تتضمن فسقا)

بأن سبّه فلا تقبل من حيث الفسق، و أمّا لو كان يعاديه بالقلب لكن يترك ديانته سبّه لعدم جوازه فى الدين تكون شهادته اولى بالتقوى، و لا يجوز له ترك الشهاده له قال تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلٰٓى اَلَّا تَعْدِلُوْا اَعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾.

ص: ٣٧١

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٧٨ الباب ٣٢ من أبواب الشهادات الحديث ٥. و ذو المخزيه هو من وقع فى بليه يشار اليه بها كالمحدود قبل توبته و ولد الزنا.

و اما العداوه الاخرويه فلا تمنع جزما فانها تؤكد العداله، و الموثقه منصرفه عن مثلها. و قد تقدم في صحيحه ابى عبيده عن ابى عبد الله (عليه السلام) «تجوز شهاده المسلمين على جميع اهل الملل و لا تجوز شهاده اهل الذمه على المسلمين»<sup>(١)</sup>.

### و لا تقبل شهاده كثير السهو

(و لا تقبل شهاده كثير السهو بحيث لا يضبط المشهود به)

لعدم اعتداد العقلاء بشهادته فلا حجيّه لقوله .

(و لا المتبرّع بإقامتها إلّا أن يكون في حقّ الله تعالى)

لكن لا دليل على عدم قبول شهادته بعد لو طلب منه الشهاده فلم يرد به نص عدا ما في الجعفریات «عن عليّ (عليه السلام): تقوم الساعه على قوم يشهدون من غير أن يستشهدوا»<sup>(٢)</sup> و لا عبره به .

و لو ظهر للحاكم سبق القادح في الشهاده على حكمه نقض

(و لو ظهر للحاكم سبق القادح في الشهاده على حكمه نقض)

ص: ٣٧٢

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٨٤ الباب ٣٨ من أبواب الشهادات الحديث ١

٢- الجعفریات - الأشعنيات؛ ص: ١٤٦؛ باب في الشهاده ؛ ص: ١٤٢



بأن يتبين أن الشاهد كان فاسقاً قبل حكمه بشهادته.

هذا و قال الشيخ في المبسوط: «إن قامت البيّنه عنده بالجرح مطلقه من غير تاريخ لم ينقض حكمه لأنه يحتمل أن يكون الفسق بعد الحكم، و يحتمل أن يكون قبله فلا ينقض حكمه بأمر محتمل»<sup>(١)</sup>.

قلت: و لا يقال بل ينقض لأن الحكم كان بشهادته من لم يتحقق عدالته. وذلك لان المفروض ان الحكم كان واجدا للشرائط و التي منها عداله الشاهد و لم تقم البيّنه على سبق الفسق فعليه تستصحب عدالته الى زمان الحكم و النتيجة ان الحكم السابق لا ينقض .

حصيله البحث:

المعتبر في الشّروط وقت الأداء لا- وقت التّحمّل، فان الصّبي لو بلغ جازت شهادته على ما قبل البلوغ و مثله الكافر اذا اسلم . و تمنع العداوه الدّنيويّه بأن يعلم منه السيّرور بالمساءه و بالعكس و لا فرق بين استلزام العداوه للفسق و عدمه، و لو شهد لعدوّه قبل إذا كانت العداوه لا تتضمّن فسقاً، و لا تقبل شهاده كثير السّهو بحيث لا يضبط المشهود به و لا مانع من الشّهاده المتبرّع بإقامتها سواء كانت في حقّ الله تعالى او حقّ الناس، و لو ظهر للحاكم سبق القادح في الشّهاده على حكمه نقض.

ص: ٣٧٣

---

١- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ٢٤٩ .

(و مستند الشهادة العلم القطعى أو رؤيته فيما يكفى فيه الرؤيه أو) سمع (سماعا نحو العقود مع الرؤيه)

اقول: اما اعتبار العلم فى جواز الشهاده فلأنها قسم من الاخبار الجازم و هو لا يجوز بدون العلم و الا يلزم الكذب.

هذا مضافا الى صحيحه معاويه بن وهب: «قلت له: ان ابن ابى ليلى يسألنى الشهاده عن هذه الدار مات فلان و تركها ميراثا و انه ليس له وارث غير الذى شهدنا له، فقال: اشهد بما هو علمك. قلت: ان ابن أبى ليلى يحلفنا الغموس، فقال: احلف انما هو على علمك» (١).

فان قلت: ان خبر حفص بن غياث عن ابى عبد الله (عليه السلام): «قال له رجل: اذا رأيت شيئا فى يدى رجل يجوز لى ان اشهد انه له؟ قال: نعم. قال الرجل: اشهد انه فى يده و لا اشهد انه له فلعله لغيره فقال ابو عبد الله (عليه السلام): أ فيحل الشراء منه؟ قال: نعم فقال ابو عبد الله (عليه السلام): فلعله لغيره فمن اين جاز لك ان تشتريه و يصير ملكا لك ثم تقول بعد الملك هو لى و تحلف عليه و لا يجوز ان تنسبه الى من صار

ص: ٣٧٤

ملكه من قبله إليك؟ ثم قال ابو عبد الله (عليه السلام): لو لم يجر هذا لم يقر للمسلمين سوق»(١) دلت على جواز الشهادة عند عدم العلم بالمشهود به استنادا الى اليد.

قلت: هي ضعيفه فان في طريق الشيخ و الكليني القاسم بن يحيى و هو لم تثبت وثقاته بل و ضعفه ابن الغضائرى نعم ورد في أسانيد كامل الزياره و المختار عدم العبره به كما و ان طريق الصدوق ضعيف من ناحيه القاسم بن محمد الاصفهاني .

كما و لا بدّ من حملها على الشهاده بالملكه الظاهريه المتولده من اليد دون الملكيه الواقعيه، اذ بعد عدم العلم بها كيف يجوز الاخبار الجازم عنها و الشهاده عليها، و لو جاز ذلك جاز ان يشهد الحاكم بها و جميع الناس الذين يعرفون بان هذا صاحب يد و لم تبق بعد ذلك حاجه الى المطالبه بالبينه.

فان قلت: ان موثقه معاويه بن وهب دلت على جواز الاستناد في الشهاده الى الاستصحاب، حيث ورد فيها: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون له العبد و الامه قد عرف ذلك فيقول: أبق غلامى أو امتى فيكلفونه القضاء شاهدين بان هذا غلامه او امته لم يبع و لم يهب أنشهد على هذا اذا كلفناه؟ قال: نعم»(٢).

قلت: لا بدّ من فرض ان العبد كان يدعى انه حر او لا أقلّ لم يكن رقا للمدعى من البدايه لا انه يعترف بكونه رقا له من البدايه و لكنه يبع او وهب او تحرر و الا لكان هو المكلف بالبينه. و بناء على هذا يكفي لدحض دعوى العبد شهاده

ص: ٣٧٥

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢١٥ الباب ٢٥ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ٢

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٤٦ الباب ١٧ من أبواب الشهادات الحديث ٣

معاويه ان هذا كان عبدا لهذا سابقا ولا اعلم انه بيع او وهب، اى يشهد على الملكيه السابقه و عدم العلم بزوالها دون ان يشهد على عدم ذلك واقعا.

هذا مضافا الى معارضه الروايه المذكوره بروايه معاويه بن وهب الاخرى(١) الوارده فى القضييه نفسها حيث دلت على عدم جواز الشهاده الا انه قد يقال بضعفها باسما عيل بن مرار.

(و لا يشهد الا على من يعرفه)

لاحتمال أن يتواطأ رجلان فيقرّ أحدهما باسم و نسب مستعار لآخر فلا يصحّ أن يشهد الإنسان بأنّ فلان بن فلان أقرّ بدين بعد عدم معرفته بشخصه.

(و يكفى معرفان عدلان)

لأنّ البينه حجه شرعا .

(و تسفر المرأة عن وجهها)

اذا لم تعرف المرأة بالسفار كما هو مقتضى القاعده مضافا الى صحيح جعفر بن عيسى بن يقطين، عن أبى الحسن الأول (عليه السلام): «لا بأس بالشهاده على إقرار المرأة و ليست بمسفره إذا عرفت بعينها أو حضر من يعرفها، فأما إن لا تعرف بعينها و لا يحضر من يعرفها فلا يجوز للشهود أن يشهدوا عليها و على إقرارها دون أن تسفر و ينظروا إليها»(٢) و رواه التهذيب والاستبصار عن جعفر بن عيسى، عن ابن يقطين،

ص: ٣٧٦

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٤٦ الباب ١٧ من أبواب الشهادات الحديث ٢

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٠٠ ح ١

عنه (عليه السلام) (١) و رواه الفقيه هكذا: «روى عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن الأوّل (عليه السلام) (٢).

اقول: سواء كان الروى المباشر على بن يقطين او جعفر بن محمد بن يقطين الذى هو ابن عيسى فالسند صحيح.

و فى الصحيح «و كتب الصّفّار إلى أبى محمّد الحسن بن علىّ عليهما السّلام فى رجل أراد أن يشهد على امرأه ليس لها بمحرم هل يجوز له أن يشهد عليها من وراء الستر و يسمع كلامها إذا شهد عدلان أنّها فلانه بنت فلان التى تشهدك و هذا كلامها أو لا تجوز الشهاده عليها حتّى تبرز و يثبتها بعينها؟ فوقع (عليه السلام): تتنّب و تظهر للشهود إن شاء الله» (٣) وقال الصدوق بعد نقله: هذا التوقيع عندى بخطّه (عليه السلام) .

و حمل قوله: «تتنّب و تظهر للشهود» الذين يعرفون بأنّها فلانه، لإمكان وقوع الاشتباه فى سماع الكلام و بالبراز تنتفى.

حصيله البحث:

ص: ٣٧٧

---

١- التّهذيب (فى ٧٠ من يّناته ٥ قضاياه) والاستبصار (فى أوّل ٥ من شهاداته)

٢- الفقيه (ح ١ ب ٢٩ من قضاياه)

٣- الفقيه (ح ٢ ب ٢٩ من قضاياه)

مستند الشَّهادة العلم القطعى أو رؤيته فيما يكفى فيه أو سماعاً فى نحو العقود مع الرُّؤية أيضاً و لا- يشهد إلّا على من يعرفه و يكفى معرّفان عدلان، و تسفر المرأه عن وجهها اذا لم تعرف إلّا بالاسفار .

### و تثبت بالاستفاضه سبعة

(و تثبت بالاستفاضه سبعة: النسب و الموت و الملك المطلق و الوقف و النكاح و العتق و ولايه القاضى و يكفى متاخمه العلم) و تثبت بالاستفاضه هذه السبعة للشاهد حينما يشهد و هو لا علم له بالواقع كما عليه السيره و كما فى صحيح يونس عن بعض رجاله، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن البيّنه إذا أقيمت على الحقّ أ يحلّ للقاضى أن يقضى بقول البيّنه إذا لم يعرفهم من غير مسأله؟ فقال: خمسّه أشياء يجب على النّياس أن يأخذوا بها بظاهر الحكم الولايات و التناكح و المواريث و الذّبائح و الشهادات فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه»<sup>(١)</sup> و فى الفقيه بدل «المواريث» الأنساب و المراد واحد فالأنساب إذا أخذنا بها كان لازمها أن نأخذ بمواريثهم .

ص: ٣٧٨

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٣١ ح ١ و التّهذيب عن كتاب أحمد الأشعرى فى ١٨٦ من بيناته مثله، و رواه فى ٥ من زيادات قضاياه عن كتاب على بن إبراهيم و كذا الإستبصار فى ٣ من أوّل شهاداته و فيهما بدل «بظاهر الحكم» «بظاهر الحال» .

كما وانه ليس فيه بعد «أن يقضى بقول البينه» جملة إذا لم يعرفهم من غير مسأله» و لا بدّ من سقوطه بشهاده آخر الخبر «فإذا كان- إلخ» و أيضا لا معنى لأن يسأل «هل يحلّ للقاضى أن يقضى بقول البينه» بدون ذاك القيد.

ثمّ المستفاد من الخبر أنّ تلك الأمور الخمسه ليس الناس مكلفين فيها بواقع الأمر لعدم معلوميّته الواقع فيها لغير البارى تعالى بل بظاهر الأمر و منها الشهادات و يجرى فيها كون ظاهر الشاهد مأمونا و إن احتمل كونه فى الباطن كافرا أو منافقا أو فاسقا.

و الآخر الولايات فمن رأيته يتصرّف فى مال صغير و يدعى الولايه و لا ينازعه أحد، لك أن ترتّب آثار الولايه على تصرّفاته، و كذا الكلام فى من يدعى زوجيّته امرأه و المرأه مقرّه بها أو يدعى أن ذبيحته مذكّاه مع احتمال كون المرأه أجنبيّه و الذبيحه ميته، و كذلك الكلام فى النسب و الميراث فمن رأيته ولد على فراش رجل لك أن تنسيه إليه و تورثه منه، و إن احتملت خلافه فى الواقع.

### و يجب التّحمل على من له أهليه الشهاده

(و يجب التّحمل على من له أهليه الشهاده و لو فقد سواه تعين)

واستدل لوجوب تحمل الشهادة بقوله تعالى {و لا ياب الشهداء اذا ما دعوا}(١) و اما وجوب الاداء فبقوله عز وجل {و لا تكتموا الشهاده و من يكتمها فانه آثم قلبه}(٢) و فسرت الاولى فى صحيح هشام بن سالم «عن الصادق (عليه السلام) فى قول الله عزّ و جلّ {و لا يَابُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا} قال قبل الشهاده»(٣).

و موثق سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عزّ و جلّ «و لا يَابُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» فقال: لا ينبغى لأحد إذا دعى إلى الشهاده يشهد عليها أن يقول: لا أشهد لكم» و غيرهما(٤) بالدعاء للتحمل.

و الايه الثانيه لا تحتاج الى تفسير .

اقول: لكن التعبير الوارد فى كل النصوص المستفيضه مثل صحيح الحلبي هو «لا ينبغى لاحد اذا دعى الى شهاده ان يشهد عليها ان يقول لا اشهد لكم..»(٥) و هذا التعبير ظاهر فى عدم الوجوب فيكون قرينه مفسره للايه المباركه بعدم وجوب تحمل الشهاده وان كان ادؤها واجبا .

ص: ٣٨٠

---

١- البقره: ٢٨٢

٢- البقره: ٢٨٣

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٠ ح ٤

٤- الكافى ج ٧ ص ٣٧٩ و ص ٣٨٠ ح ٢ و التهذيب ج ٦ ص ٢٧٠ ح ٧٥١

٥- الكافى ج ٧ ص ٣٨٠



(و يصح تحمل الأخرس و أدائه بعد القطع بمراده)

كما هو مقتضى القاعده ويؤيده ما فى دعائم الإسلام «عن الصادق (عليه السلام): شهادته الأخرس جائزه إذا علمت إشارته و فهمت و قد أتى النبى صلى الله عليه و آله بجاريه أعجميه شكوا فى أمرها، فقال لها: من أنا فأومأت بيدها إلى السجاء و إليه و إلى الناس أى أتك رسول الله إلى الخلق، فقال هى مسلمه فعلموها الإسلام»<sup>(١)</sup>.

و كذا يجب الأداء على الكفايه

(و كذا يجب الأداء على الكفايه إلّا مع خوف ضرر غير مستحق)

وجوب الأداء - إذا كان محلّ الحاجه ۞ لم يكن ضرره معيّن و الكفائى إذا كان الشهود كثيرين - صريح القرآن قال تعالى { وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ } و قال جلّ و علا { وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ }، و «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٣٨١

---

١- دعائم الإسلام؛ ج ٢، ص: ٥١٠؛ فصل ٢ ذكر من يجوز شهادته و من لا يجوز شهادته .

٢- النساء ١٣٥

و أما لو احضر رجلين فى ما لم يثبت إلّا بهما أو برجل و امرأتين أو برجل مع يمين المدعى أو أربع نسوة فى ما يثبت بهنّ فيجب عينا .

و أما عدم الوجوب مع خوف الضرر فلقاعدته لا ضرر .

مضافا الى صحيح محمد بن القاسم بن الفضيل، عن أبى الحسن (عليه السلام): «سألته قلت له: رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف يريد أن يعسره و يحبسه، و قد علم أنّه ليس عنده و لا يقدر عليه، و ليس لغريمه بينه هل يجوز له أن يحلف له ليدفعه عن نفسه حتّى يسّر الله له و إن كان عليه الشّهود من مواليك قد عرفوا أنّه لا يقدر هل يجوز أن يشهدوا عليه، قال: لا يجوز أن يشهدوا عليه و لا ينوى ظلمه» (١).

ويؤيده خبر على بن سويد السّائى، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «كتب إلّى فى رسالته إلّى و سألته عن الشّهاده لهم - فأقم الشّهاده لله و لو على نفسك أو الوالدين و الأقربين فيما بينك و بينهم، فإن خفت على أخيك ضيما فلا» (٢).

و خبر داود بن الحصين، عن الصّيادق (عليه السلام): «أقيموا الشّهاده على الوالدين و الولد و لا - تقيموها على الأخ فى الدّين الضير، قلت: و ما الضير؟ قال: إذا تعدّى فيه صاحب الحقّ الذى يدّعيه قبله خلاف ما أمر الله به و رسوله و مثل ذلك أن يكون لرجل على آخر دين و هو معسر و قد أمر الله بإنظاره حتّى يسر، قال: «فَنَظَرُهُ» إلّى

ص: ٣٨٢

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٨ ح ٢

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨١ ح ٣

مَيْسَرَه» و يسألك أن تقيم الشهاده و أنت تعرفه بالعسر فلا يحلّ لك أن تقيم الشهاده في حال العسر»(١).

هذا و في مرسل داود بن الحصين قال: «سمع من سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يكون عنده الشَّهادة و هؤلاء القضاء لا يقبلون الشَّهادات إلّا على تصحيح ما يرون فيه من مذهبهم و إني إذا أقمت الشَّهادة احتجت إلى أن أغيّرها بخلاف ما أشهدت عليه و أزيد في الألفاظ ما لم أشهد عليه و إلّا لم يصحّ في قضائهم لصاحب الحقّ ما أشهدت عليه أفيحلّ لي ذلك؟ فقال: أي و الله و لك أفضل الأجر و الثواب فصحّحها بكلّ ما قدرت عليه ممّا يرون التصحيح به في قضائهم»(٢).

و مرسل عثمان بن عيسى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قلت له: للرجل من إخواني عندي شهادة و ليس كلّها تجيزها القضاء عندنا، قال: فإذا علمت أنّها حقّ فصحّحها بكلّ وجه حتّى يصحّ له حقّه»(٣).

ثمّ ان ظاهر الأخبار كون وجوب أداء الشهاده إذا أخذ شاهدا و إلّا فلا- إلّا أن يقع الظلم على صاحبه، كما في النصوص المستفيضة لصحيح هشام بن سالم، عن

ص: ٣٨٣

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٢٥٧ ح ٨٠

٢- المستطرفات عن جامع البنزطي .

٣- الكافي (في ٣ من ٩ من شهاداته) من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٥٧

الصّادق (عليه السلام) «إذا سمع الرّجل الشّهاده و لم يشهد عليها فهو بالخيار إن شاء شهد و إن شاء سكت - الخبر» (١).

و صحيح محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إذا سمع الرّجل الشّهاده و لم يشهد عليها فهو بالخيار إن شاء شهد و إن شاء سكت» (٢).

و فى صحيحه الآخر على الأصحّ فى الحسن بن فضال عنه (عليه السلام) «إذا سمع الرّجل الشّهاده و لم يشهد عليها فهو بالخيار إن شاء شهد و إن شاء سكت إلّا إذا علم من الظالم فليشهد و لا يحلّ له إلّا أن يشهد» (٣) وغيرها و به افتهى الفقيه (٤).

(و لا يقيمها الشاهد إلّا مع العلم القطعى)

اما ان مستند العلم لا- بدّ من كونه الحس او ما يقرب منه فذلك: اما لان سكوت الروايات عن بيان مستند الشّهاده يفهم منه ايكال القضيّه الى العرف، و هو يعتبر ما ذكر.

او لادن الشّهاده عن حدس لا دليل على اعتبارها فلا تكون حجه بخلاف ما كانت عن حس، فانها القدر المتيقن من دليل جواز الشّهاده، و هكذا اذا كان مستندها

ص: ٣٨٤

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨١ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨١ ح ٢ و ٤

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨١ ح ٣

٤- الفقيه (فى ٢١ من قضاياه)

يقرب من الحس، حيث لا يحتمل الفرق بينها وبين ما اذا كانت مستنده الى الحس مباشره.

(و لا يكفى الخط بها و ان حفظه و لو شهد معه ثقه)

اذا لم يحصل العلم بذلك . و أمّا لو حصل له العلم بخطّه و كان المدّعى ثقه عنده و كان معه شاهد ثقه آخر وحصل له من المجموع القطع كفاه، كما فى صحيح عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: الرّجل يشهدنى على الشّهاده فأعرف خطّى و خاتمى و لا- أذكر من الباقي قليلا- و لا- كثيرا، فقال لى: إذا كان صاحبك ثقه و معك رجل ثقه فاشهد له»<sup>(١)</sup> و هو صحيح السند بناءً على اتّحاد عمر بن يزيد بّياع السابريّ و عمر بن يزيد الصيقل كما حقّق فى الرّجال.

و بذلك افتى على بن بابويه<sup>(٢)</sup> و الإسكافى<sup>(٣)</sup> و الشيخان<sup>(٤)</sup> و الدّيلمى<sup>(٥)</sup> و القاضى<sup>(٦)</sup> و ابن حمزه<sup>(٧)</sup>، و هو ظاهر الكافى و الفقيه نعم أنكره الحلّى و لا عبره بقوله.

ص: ٣٨٥

- 
- ١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨٢ ح ١
  - ٢- النجعه ج ٨ كتاب الشهادات .
  - ٣- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٥٣٠
  - ٤- المبسوط ٨: ٢٣٣. المقنعه: ٧٢٨.
  - ٥- المراسم: ٢٣٤.
  - ٦- المهذّب ٢: ٥٦١.
  - ٧- النجعه ج ٨ كتاب الشهادات .

و اما صحيح الحسين بن سعيد قال: «كتب إليه جعفر بن عيسى جاءني جبران لنا بكتاب زعموا أنهم أشهدوني على ما فيه و في الكتاب اسمي بخطي و قد عرفته و لست أذكر الشهادة و قد دعوني إليها فأشهد لهم على معرفتي أن اسمي في الكتاب و لست أذكر الشهادة أولا تجب لهم الشهادة على حتى أذكرها كان اسمي في الكتاب بخطي أو لم يكن؟ فكتب: لا تشهد» (١).

و معتبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام): «قال النبي صلى الله عليه و آله: لا تشهد بشهادة لا تذكرها فإنه من شاء كتب كتابا و نقش خاتما» (٢).

فحاصلهما أنه إذا لم يحصل له القطع بكونه خطه و خاتمه فلا يجوز له الشهادة لأنه يمكن أن يكون تزويرا، كتب آخر شيها بخطه و عليه فلا يعارضان صحيح عمر بن يزيد لأن مورد الأول كون المدعى غير ثقة لقوله «زعموا أنهم أشهدوني»، و مورد الأخير ما كان أصل خطه و خاتمه غير معلوم باحتمال أن يكون تزويرا و شيها بخطه و خاتمه.

هذا و مما يؤيد اعتبار الحس او ما يقرب منه في مستند الشهادة خبر علي بن غراب عن ابي عبد الله (عليه السلام): «لا تشهدن بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك» (٣).

ص: ٣٨٦

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٢ ح ٢

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٣ ح ٤

٣- وسائل الشيعه ١٨: ٢٥٠ الباب ٢٠ من أبواب الشهادات الحديث ١ رواه الفقيه (في أول ٣٢ من أبواب قضاياه) عن علي بن غراب و رواه الكافي في ٣ من ٥ من شهاداته عن علي بن غياث. و الظاهر تحريفه لعدم ذكر علي بن غياث في رجال و ذكر علي بن غراب في رجال العامة و الخاصه.

و مثلها مرفوعه المحقق عن النبي صَلَّى الله عليه و آله حينما سئل عن الشهاده: «هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أو دَع»(١).

### و من نقل عن الشيعة جواز الشهاده بقول المدعى

(و من نقل عن الشيعة جواز الشهاده بقول المدعى إذا كان أخا في الله معهود الصدق فقد أخطأ في نقله و هو مذهب العزاقرى من الغلاة)

و هو الذى ورد النقل بلعنه عن الحجة (عليه السلام) فروى الشيخ عنه (عليه السلام) فى خبر «فجميعه جوابنا و لا مدخل للمخدول الضالّ المضلّ المعروف بالعزاقرى لعنه الله فى حرف منه»(٢).

ص: ٣٨٧

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٥٠ الباب ٢٠ من أبواب الشهادات الحديث ٣ و فى المستدرک عن العوالى، «عن ابن عبيّاس، عن النبىّ صَلَّى الله عليه و آله: سئل عن الشهاده، فقال: ترى الشمس على مثلها فاشهد أو دَع».

٢- غيبة الشيخ ص ٣٧٣

و اما جواز الشهاده بقول المدعى إذا كان صادقا فرواه الشيخ عن الحسين بن علي بن بابويه و محمد بن أحمد بن داود أنهما قالوا: «مما أخطأ الشلمغانى أنه روى عن العالم (عليه السلام) أنه قال: إذا كان لأخيك المؤمن على رجل حق فدفعه عنه و لم يكن له من البيئه عليه إلّا شاهد واحد و كان الشاهد ثقه رجعت إلى الشاهد فسألته عن شهادته، فإذا أقامها عندك شهدت معه عند الحاكم على مثل ما يشهد عنده لثلا يتوى حق امرء مسلم» (١).

و هو صاحب كتاب التكليف فروى الشيخ «عن ابن الحسين بن روح أن الحسين بن روح قال: ما فى كتاب التكليف شىء إلّا و قد روى عن الأئمة عليهم السلام إلّا موضعين أو ثلاثة فإنه كذب عليهم فى روايتها» (٢).

و الظاهر ان الكتاب الذى وجد فى عصر المجلسى المعروف بالفقه الرضوى هو كتاب التكليف وفيه ثلاث مسائل مخالفه لما عند الإماميه.

إحداها: تلك المسأله، مسأله الشهاده ففيه «بلغنى عن العالم (عليه السلام) أنه قال: إذا كان لأخيك المؤمن على رجل حق فدفعه عنه و لم يكن له من البيئه إلّا واحده و كان الشاهد ثقه فسألته عن شهادته فإذا أقامها عندك شهدت معه عند الحاكم على مثال ما شهد لثلا يتوى حق امرء مسلم».

ص: ٣٨٨

---

١- غيبه الشيخ ص ٤٠٩

٢- غيبه الشيخ ص ٤٠٩



و الثانيه أنَّ المعوذتين ليستا من القرآن.

و الثالثه: أنَّ حد الرضاع ثلاثه أيام متواليات.

حصيله البحث:

و تثبت بالاستفاضه سبعة: النسب و الموت و الملك المطلق و الوقف و النكاح و العتق و ولاية القاضى. و يكفى متاخمه العلم على قول قوى، و يستحب التحمل على من له أهلية الشهاده على الكفايه فلو فقد سواه تعين، و يجب أداء الشهاده إذا أخذ شاهدا و إلّا فلا إلّا أن يقع الظلم على صاحبه و يصحّ تحمل الأخرس و أدأؤه بعد القطع بمراده، و كذا يجب الأداء على الكفايه إلّا مع خوف ضررٍ غير مستحقّ و لا يقيمها إلّا مع العلم، و لا يكفى الخطّ و إن حفظه و لو شهد معه ثقة إذا لم يحصل العلم بذلك . و أمّا لو حصل له العلم بخطّه و كان المدعى ثقة عنده و كان معه شاهد ثقة آخر وحصل له من المجموع القطع كفاه.

## الفصل الثانى فى تفصيل الحقوق

### فمنها ما يثبت بأربعة رجال

(فمنها ما يثبت بأربعة رجال و هو الزنا)

ص: ٣٨٩

فلا يثبت بأقل من اربعة و قد دلّ على ذلك قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} (١)، {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ... لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ..} (٢) {وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ} (٣).

و الروايات في ذلك كادت تبلغ حدّ التواتر، من قبيل موثقه ابي بصير: «قال ابو عبد الله (عليه السلام): لا يرمم الرجل و المرأة حتى يشهد عليهما اربعة شهداء على الجماع و الايلاج و الادخال كالميل في المكحلة» (٤).

(و) يلحق بالزنا (اللواط و السحق)

و اول من ألحقهما بالزنا المفيد فقال: «و لا تقبل في الزنا و اللواط و السحق شهاده أقلّ من أربعة رجال مسلمين عدول» (٥).

اقول: اما اللواط فقد يتمسك لاعتبار الاربعة فيه بمقدمتين:

ص: ٣٩٠

١- النور: ٤

٢- النور: ١١- ١٣

٣- النساء: ١٥

٤- وسائل الشيعة ١٨: ٣٧١ الباب ١٢ من أبواب حد الزنا الحديث ٤

٥- المختلف في السابع من فصول قضاء في الرابع من مواضع بحثه

أحدهما: أن اللواط يثبت بالاقرار أربع مرات كما تدل عليه بعض النصوص الآتية.

ثانيتهما: أن كل اقرار واحد منزل منزله شهاده واحده، كما تدل عليه بعض النصوص الآتية أيضا.

و لازم المقدمتين المذكورتين عدم ثبوت اللواط إلا بأربع شهادات.

أما الدال على مقدمه الأولى فهو صحيحه مالك بن عطيه عن أبى عبد الله (عليه السلام): «بينما أمير المؤمنين (عليه السلام) في ملاء من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين (عليه السلام) انى أوقبت (١) على غلام فطهرنى فقال له: يا هذا امض الى منزلك لعل مرارا (٢) هاج بك. فلما كان من غد عاد اليه فقال له: يا أمير المؤمنين انى أوقبت على غلام فطهرنى فقال له: اذهب الى منزلك لعل مرارا هاج بك حتى فعل ذلك ثلاثا بعد مرته الأولى، فلما كان فى الرابعه قال له: يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وآله حكم فى مثلك بثلاثه احكام فاختر ايهن شئت. قال: و ما هنّ يا أمير المؤمنين؟ قال: ضربه بالسيف فى عنقك بالغه ما بلغت او اهداب - اهداء - من جبل مشدود اليدين و الرجلين او احراق بالنار. قال: يا أمير المؤمنين ايهنّ أشدّ علىّ؟ قال: الاحراق بالنار، قال: فانى قد اخترتها يا أمير المؤمنين، فقال: خذ لذلك اهبتك

ص: ٣٩١

---

١- الايقاب: الادخال

٢- جاء فى مجمع البحرين فى ماده مرر: «المَرَّة: خلط من اخلاط البدن غير الدم. و الجمع مرار بالكسر».

فقال: نعم. قال: فصلّى ركعتين ثم جلس فى تشهده فقال: اللهم انى قد أتيت من الذنب ما قد علمته و انى تخوفت من ذلك فأتيت الى وصى رسولك و ابن عم نبيك فسألته ان يطهرنى فخيرنى ثلاثه أصناف من العذاب، اللهم فانى اخترت اشدهن، اللهم فانى اسألك ان تجعل ذلك كفاره لذنوبى و ان لا تحرقنى بنارك فى آخرتى، ثم قام و هو باك حتى دخل الحفيره التى حفرها له امير المؤمنين (عليه السلام) و هو يرى النار تتأجج حوله. قال: فبكى امير المؤمنين (عليه السلام) و بكى اصحابه جميعا فقال له امير المؤمنين (عليه السلام): قم يا هذا فقد أبكىت ملائكه السماء و ملائكه الأرض، فان الله قد تاب عليك (١) فقم و لا تعاودن شيئا مما فعلت» (٢).

و اما الدال على المقدمه الثانيه فهو ما فى صحيح الاصبغ بن نباته: «ان امرأه أتت امير المؤمنين (عليه السلام) فقالت: يا امير المؤمنين انى زيت فطهرنى طهرك الله فان عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذى لا ينقطع فقال: ممّ اطهرك؟ قالت: من الزنا، فقال لها: فذات بعل انت أم غير ذات بعل فقالت: ذات بعل فقال لها: فحاضرا كان بعلك أم غائبا؟ قالت: حاضرا، فقال: انتظرى حتى تضعى ما فى بطنك ثم اثينى فلما ولت عنه من حيث لا- تسمع كلامه قال: اللهم هذه شهاده فلم تلبث ان أتته فقالت: انى وضعت فطهرنى ... قال: اذهبى حتى ترضعيه فلما ولت حيث لا تسمع كلامه قال: اللهم انهما شهادتان فلما أرضعته عادت اليه فقالت: يا امير

ص: ٣٩٢

---

١- و من هنا يقول الاصحاب بان من اقرّ بحدّ ثم تاب كان الامام مخيرا فى اقامته

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٤٢٣ الباب ٥ من ابواب حد اللواط الحديث ١

المؤمنين انى زينت فطهرنى ... قال: اذهبى فاكفليه حتى يعقل ان يأكل و يشرب و لا- يتردى من سطح و لا- يتهور فى بئر فانصرفت و هى تبكى فلما ولت حيث لا- تسمع كلامه قال: اللهم هذه ثلاث شهادات ... و فى الرابعه رفع امير المؤمنين (عليه السلام) رأسه الى السماء و قال: اللهم انى قد اثبت ذلك عليها اربع شهادات و انك قد قلت لنبيك صلوات الله عليه و آله فيما اخبرته من دينك: يا محمد من عطلّ حدّا من حدودى فقد عادانى...»(١).

واما المساحقه فقيل: يمكن الاستدلال لها بقوله تعالى: {وَاللّٰتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَهُ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَهُ مِنْكُمْ} (٢)، بناءً على عدم اختصاص الفاحشه بالزنا و يشهد للعموم قوله تعالى: {اِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ} (٣) و صريح الايه ان الفواحش اعم من الزنا .

و قال في المجمع: «وَالْفَوَاحِشُ: المعاصي و القبائح ما ظهر منها و ما بطن، مثل قوله وَ ذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَ بَاطِنَهُ» (٤).

ص: ۲۹۳

١- الفقيه ٤: ٢٢، وقد نقل الحر الرواية المذكورة بعده طرق بعضها صحيح، كطريق الشيخ الكليني عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام فراجع وسائل الشيعة ١٨: ٣٧٧ الباب ١٦ من أبواب حد الزنا الحديث ١.

٢- النساء: ١٥

٣- الاعراف / ٣١

٤- مجمع البحرين ج ٤ ص ١٤٧ ؛ فحش .

و عن الباقر (عليه السلام) ما ظهر هو الزنا و ما بطن هو المَخَالَةُ "... قوله: وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ (١), الفحشاء: الْفَاحِشَةُ و كل مستقبح من الفعل و القول، و يقال يَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ أى البخل، و يقال للبخل فَاحِشٌ و كل سوء جاوز حده فهو فاحش. و فَحْشَ الشىء فَحْشًا مثل قبح قبحا وزنا و معنى، و فى لغه من باب قتل.

...قال فى النهايه: قد تكرر ذكر الْفَحْشِ و الْفَاحِشَةِ و الْفَوَاحِشِ فى الحديث، و هو كلما يشتد قبحه من الذنوب و المعاصى. و قد يكون الْفَحْشُ بمعنى الزيادة و الكثره...» (٢).

و فيه: انه لو تم هذا المعنى لزم تخصيص الـايه المباركه بالاكثر اذ لم يقل احد بان الفواحش بهذا المعنى يتوقف اثباتها على اربعة رجال و تخصيصها بالاكثر قبيح لا يصدر عن الحكيم وعليه فالايه المباركه مختصه بالزنا .

هذا و ذهب العمانى الى ان اللواط و السحق كباقي الأشياء فى كفايه رجلين أو رجل و امرأتين فنقل المختلف ثمّ عنه انه قال: «الأصل فى الشهادات عند آل الرسول صَلَّى الله عليه و آله أصلان أحدهما لا يجوز فيه إلّا شهاده أربعة عدول و

ص: ٣٩٤

١- البقره / ٢٦٨

٢- مجمع البحرين، ج ٤، ص: ١٤٨

هي الشهاده في الزنا، و الأصل الآخر جائز فيه شاهدا عدل و هي الشهاده في ما سوى الزنا، و شهاده النساء مع الرجال جائزه في كل شيء إذا كن ثقاته»(١).

ولا بد أنه استند إلى عموم {فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ} و لم يقيد بمورده التداين و هو كما ترى خلاف ظاهر الآية.

و قد يستدل له أيضا في غير الزنا من الحدود بخبر عبد الرحمن، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «و قال: تجوز شهاده النساء في الحدود مع الرجل»(٢) وفيه: انه ضعيف سنداً.

و ذهب ابن بابويه إلى اشتراط ثلاثه رجال و امرأتين في مطلق الحدود و تبعه ابنه في مقنعه في الزنا، ففي رساله علي بن بابويه «و يقبل في الحدود إذا شهدت امرأتان و ثلاثه رجال، و لا تقبل شهادتهن إذا كن أربع نسوة و رجلين»(٣).

و قال: في المقنع «و لا بأس بشهاده النساء في الحدود إذا شهد امرأتان و ثلاثه رجال، و لا يقبل شهادتين إذا كن أربع نسوة و رجلين»(٤) و حاصلهما عدم كفايه

ص: ٣٩٥

---

١- المختلف في السابع من فصول قضاء في الرابع من مواضع بحثه .

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٦، ص: ٢٧٠ ح ١٣٣

٣- مجموعه فتاوى ابن بابويه؛ ص: ١٣٣؛ شهاده النساء .

٤- المقنع (للشيخ الصدوق)؛ ص: ٤٠٢؛ باب القضاء و الأحكام و وفي الكافي: ٧- ٣٩٠ ح ٣، و ص ٣٩١ ضمن ح ٥، و ص ٣٩٢ ضمن ح ١١، و التهذيب: ٦- ٢٦٤ ضمن ح ١٠٨ و ضمن ح ١١٠، و ص ٢٦٥ ذيل ح ١١٢، و الاستبصار: ٣- ٢٣ ح ٣ و ضمن ح ٥، و ص ٢٤ ذيل ح ٧ باختلاف في اللفظ، عنها الوسائل: ٢٧- ٣٥٠- أبواب الشهادات- ب ٢٤ ح ٣ و ح ٥ و ح ٧.

شهاده رجلين، و لو كان معهما امرأتان و أنّها لا تثبت إلّا بأربعة رجال أو بثلاثة رجال أو امرأتين .

و لكن لم نقف لهما على مستند بل روى الكافي صحيحا عن جميل و ابن حمران، عن الصّيادق (عليه السلام) قلنا: «أ تجاوز شهاده النساء فى الحدود؟ قال: فى القتل وحده إنّ عليّا (عليه السلام) كان يقول: لا يبطل دم امرء مسلم»<sup>(١)</sup>.

و رواه الشيخ و حمله على قبول شهادتهنّ فى القتل على الدّيه بشهاده قوله «إنّ عليّا (عليه السلام) كان يقول: لا يبطل دم امرء مسلم»<sup>(٢)</sup> و بقرينه موثق غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام: «لا- تجاوز شهاده النساء فى الحدود و لا فى القود»<sup>(٣)</sup>.

اقول: و منه يفهم ان الذى لا يثبت بشهاده النساء فى باب القتل هو القود دون الديه، اذ بعدم ثبوت الديه يلزم بطلان دم المسلم بخلاف نفى القود مع ثبوت الديه فانه لا يلزم منه ذلك .

ص: ٣٩٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٦ ح ١١٦

٢- التهذيب ح ١١٦ باب البيّنات

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٥ ح ١١٤



و يؤيده خبر موسى بن إسماعيل، عن أبيه قال: حدّثنى أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليهم السّلام قال: «كان عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) يقول لا- تجوز شهاده النساء فى الحدود و لا قود»<sup>(١)</sup> ولا- ينافى ما دل على قبول شهاده المراه فى بعض الموارد لان النسبه بينهما بالعموم والخصوص المطلق.

(و يقوم فى الزنا الموجب للرّجم ثلاثه رجال و امرأتان، و للجلد رجلان و أربع نسوه)

و به قال الأكثر و هو الأشهر و تشهد له صحيحه الحلبي عن ابى عبد الله (عليه السلام): «سئل عن رجل محصن فجر بامرأه فشهد عليه ثلاثه رجال و امرأتان و جب عليه الرجم. و ان شهد عليه رجلان و اربع نسوه فلا تجوز شهادتهم و لا يرجم و لكن يضرب حدّ الزانى»<sup>(٢)</sup>.

و صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن شهاده النساء فى الرّجم فقال: إذا كان ثلاثه رجال و امرأتان، و إذا كان رجلان و أربع نسوه لم يجز فى الرّجم»<sup>(٣)</sup> و غيرهما<sup>(٤)</sup>.

ص: ٣٩٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٥ ح ١١٥

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٤٠١ الباب ٣٠ من أبواب حد الزنا الحديث ١

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٠ ح ٣

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٢ ح ٨ و ٩

وقد تقدم قول العماني والمفيد وانهما ذهبا إلى عدم كفايه غير أربعة رجال في الزنا مطلقا، وذهب علي بن بابويه إلى اشتراط ثلاثة رجال وامرأتين في مطلق الحدود و تبعه ابنه في مقنعه في الزنا.

و أمّا في الفقيه فجمع بين روايتي صحيح صفوان بن يحيى، عن محمد بن فضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام): «سألته عن شهادة النساء هل تجوز في نكاح أو طلاق أو رجم - إلى - و تجوز في حدّ الزنا إذا كان ثلاثة رجال و امرأتين، و لا تجوز شهادة رجلين و أربع نسوة» (١) الدال باطلاقه على عدم صحه شهاده رجلين واربع نسوة وبين صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): سئل عن رجل محصن فجر بامرأه فشهد عليه ثلاثة رجال و امرأتان؟ قال: وجب عليه الرجم فإن شهد عليه رجلان و أربع نسوة فلا تجوز شهادتهم و لا يرمم و لكن يضرب الحدّ حدّ الزاني» (٢) الدال على صحه شهاده رجلين واربع نسوة في خصوص الجلد و لا تنافي بينهما بل الثاني يقيد الاول والنتيجه صحه ما قاله المصنف في المتن .

ص: ٣٩٨

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٥٢ ح ٢٩ ومثله خبر أبي بصير: «سألته عن شهادة النساء - إلى - غير أنّها تجوز شهادتها في حدّ الزنا إذا كان ثلاثة رجال و امرأتان و لا تجوز شهادة رجلين و أربع نسوة» الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٤ فانه مطلق وصحيح الحلبي يقيده .

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٢٥ ح ٦

اقول: و لكن الكافي والاستبصار والتهذيب (١) روى صحيح محمد بن فضيل بإسناد آخر و متن آخر بإسنادهما، عن ابن محبوب، عن محمد بن فضيل، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام): «قلت له تجوز شهادة النساء في النكاح أو طلاق أو في رجم - إلى - و تجوز شهادتهن في حد الزنا إذا كانوا ثلاثة رجال و امرأتان و لا تجوز شهادة رجلين و أربع نسوة في الزنا و الرجم - الخبر» (٢) الدال بالخصوص على عدم شهادة رجلين و أربع نسوة في الزنا و الرجم ، و عليه فتعارض نسخته و يتساقطان فلا يمكن الاستناد الى كلا النسختين ، و عليه فتثبت شهادة رجلين و أربع نسوة في حد الزنا لا الرجم.

و اما ما في صحيح ابن محبوب عن إبراهيم الحارثي، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: و تجوز في حد الزنا إذا كان ثلاثة رجال و امرأتان، و لا - تجوز إذا كان رجلا و أربع نسوة، و لا - تجوز شهادتهن في الرجم» (٣) الدال على عدم كفايه شهادة رجلين و أربع نسوة. فالظاهر زياده «و لا تجوز شهادتهن» قبل «في الرجم» فرواه الشيخ في التهذيبين عن كتاب أحمد الأشعري بدونها (٤) كما وانه لا يقاوم ما تقدم من النصوص المعبره.

ص: ٣٩٩

---

١- التهذيب (في ١١٠ من بيناته) و الاستبصار (في ٥ من ٩ من شهاداته)

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٢ ح ١١

٤- التهذيب في ١١٢ من بيناته، و الاستبصار في ٧ من ٩ من شهاداته

و أمّا ما رواه التّهذيب «عن محمّد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) إذا شهد ثلاثة رجال و امرأتان لم تجز في الرّجم» (١).  
فحمله الشيخ على التّقيه، قلت: ولا يقاوم ما تقدم .

### و منها ما يثبت برجلين

(و منها ما يثبت برجلين)

لعموم حجيه البيّنه في كلّ شىء غير الزّنا و ما ألحق به فان الاصل الاولى في الاثبات هو البيّنه بمعنى شهاده رجلين عدلين لان ذلك هو المنصرف من كلمه «البيّنه» المعتبره في الاثبات في مثل قوله صلّى الله عليه و آله: «البيّنه على من ادعى» (٢) أو «انما اقضى بينكم بالبيّنات و الايمان» (٣).

و على تقدير التشكيك في ذلك يمكن التمسك بالاطلاق المقامى، فان الوسيله المعروفه في الاثبات هي شهاده عدلين، و السكوت عن تحديد البيّنه لا بدّ ان يكون اعتمادا على ذلك .

(و هي الرّدّه)

ص: ٤٠٠

---

١- التّهذيب في ١١٣ من بيناته، و الاستبصار في ٨ من ٩ من شهاداته

٢- وسائل الشيعه ١٨: ١٧٠ الباب ٣ من أبواب الشهادات الحديث ١

٣- وسائل الشيعه ١٨: ١٦٩ الباب ٢ من أبواب الشهادات الحديث ١

و يؤيد كفايه الشاهدين في خصوصها خبر مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يحكم في زنديق إذا شهد عليه رجلان عدلان مرضيان و شهد له ألف بالبراءة يجيز شهادته الرجلين، و يبطل شهادته الألف لأنه دين مكتوم»<sup>(١)</sup>.

(و القذف و الشرب و حدّ السرقة) لعموم حجيه البينه .

(و الزكاه و الخمس و النذر و الكفاره)

وهذه الأربعه وان كانت مالا لكنه ليس المقصود منها أولاً المال، بل هي حقوق الله .

(و الإسلام و البلوغ و الولاء و التعديل و الجرح و العفو عن القصاص و الطلاق و الخلع و الوكالة و الوصيه اليه و النسب)

لأن هذه ليست بمال حتى تثبت برجل و امرأتين فلا بدّ فيها من شهادته رجلين .

هذا وقد تقدم التفصيل بين حقوق الناس حيث انها تثبت بشاهد ويمين المدعى الا ما خرج بالدليل كالطلاق باقسامه دون حقوق الله<sup>(٢)</sup> فراجع.

ص: ٤٠١

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٠٤ ح ٩

٢- ص ٢٦٩

كما في صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) «لا تجوز شهادة النساء في رؤيه الهلال»<sup>(١)</sup>.

وصحيح حماد بن عثمان، عنه (عليه السلام): «لا تقبل شهادة النساء في رؤيه الهلال و لا يقبل في الهلال إلّا رجلان عدلان»<sup>(٢)</sup>.

و صحيح العلاء، عن أحدهما عليهما السلام: «لا تجوز شهادة النساء في الهلال - الخبر»<sup>(٣)</sup>.

و اما خبر داود بن الحصين الدال على الفرق بين هلال رمضان و هلال شوال «قال: لا تجوز شهادة النساء في الفطر إلّا شهادة رجلين عدلين و لا بأس في الصّوم بشهادة النساء و لو امرأة واحدة»<sup>(٤)</sup>. فشاذ و قد اعرض عنه الاصحاب كما و قد رده الشيخ و حمله على بعض المحامل .

ص: ٤٠٢

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٨

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٩ ح ١٢٩

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٩ ح ١٣٠

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٩ ح ١٣٠

و منها ما يثبت برجلين و رجل و امرأتين و شاهد و يمين

(و منها ما يثبت برجلين و رجل و امرأتين و شاهد و يمين مثل الديون و الأموال و الجنايه الموجهه للديه)

كما يدل عليه قوله تعالى {وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ} (١) الوارد في الديون بقرينه ما قبله {إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ} وتدخل أمثالها كالأموال والجنايه الموجهه للديه لان العرف لا يفهم خصوصيه للديون .

نعم يلحق بالديون ما يكون من حقوق الناس، كما يشهد لذلك أخبار ثبوت النكاح بشهاده النساء مع الرجل كما ذهب اليه الإسكافي و ابنا بابويه و الحلبي و الشيخ في مبسوطه و هو ظاهر العماني و دل على ذلك صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «سئل هل تقبل شهاده النساء في النكاح، فقال: تجوز إذا كان معهن رجل - الخبر» (٢) كما تقدم.

كما و قد تقدم كفايه شهاده الشاهد الواحد واليمين في جميع الحقوق بلا فرق بين الماليه وغيرها كما هو صريح صحيح محمد بن مسلم: «لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهاده الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس، فأما ما

ص: ٤٠٣

---

١- البقره ٢٨٢

٢- الكافي (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩٠ ح ٢

كان من حقوق الله عزّ وجلّ ورؤيه الهلال فلا(١) وهي صريحه في كون حقوق الناس ما تقابل حقوق الله تعالى ورؤيه الهلال , كما وان ظاهر صحيح منصور بن حازم، عنه (عليه السلام): «كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ مَعَ يَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ»(٢) كذلك فان صاحب الحق اعم ممن يدعى مالاً- ام غيره , وعليه فلا- وجه لتقييد ذلك بالمال دون غيره و الحاصل ثبوت جميع الحقوق بالشاهد واليمين الا ما خرج بالدليل وقد مال إلى هذا القول السبزواري و صاحب الجواهر قدس سرهما إلا فيما ثبت الإجماع على عدم ثبوته بهما(٣), كما و نقل المصنّف القول بثبوت العتق بالشاهد الواحد ويمين المدعى .

ثم انه قد تقدم قيام شهاده مرأتين مقام شهاده الرجل في الدين كما دل على ذلك صحيح منصور بن حازم والحلبى(٤) .

### و منها ما يثبت بالرجال و النساء و لو منفردات

(و منها ما يثبت بالرجال و النساء و لو منفردات كالولاده و الاستهلال و عيوب النساء الباطنه و الرضاع و الوصيّه له)

ص: ٤٠٤

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٧٢ ح ١٤٥

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٤

٣- كفايه الأحكام: ٢٧٢، الجواهر ٤٠: ٢٧٢

٤- ص ٢٦٨



١- أمّا عيوب النساء كثبتت العذرة فلموثقه عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله (عليه السلام): «تجوز شهادة النساء في العذرة و كل عيب لا يراه الرجل» (١)، و صحيحه عبد الله بن سنان: «سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول: ... تجوز شهادة النساء و حدهن بلا رجال في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه...» (٢) و غيرهما.

ثم انه لابد من شهادة أربع نساء وذلك لان النصوص وان كانت مطلقة الا أن القائم مقام رجلين هو أربع نساء.

٢- واما الرضاع فنسب المختلف إلى العماني قبول شهادة النساء فيه بدليل انه من مصاديق ما لا يراه الرجال مع انه لم يصرح بالرضاع وانما اكتفى بقوله: «يجوز عند آل الرسول شهادتهن وحدهن في ما لا ينظر إليه الرجال» (٣) و هو كما ترى فما لا ينظر إليه العذرة، دون الرضاع كما نسب ذلك أيضا إلى الإسكافي لقوله: «و كل أمر لا يحضره الرجال و لا يطلعون عليه فشهادة النساء فيه جائزه كالعذرة و الاستهلال و الحيض» (٤) و الحال ان ما لا ينظر إليه الرجال ما مثل به، و بالجملة

ص: ٤٠٥

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٦٠ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ٩ نقلا الكافي (في ٧ من ١٣ من شهاداته) و رواه التهذيب في ١٣٧ من بيناته عن عبد الرحمن بن بكير، عنه عليه السلام. و هو تصحيح.

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٦٠ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ١٠

٣- مجموعه فتاوى ابن أبي عقيل؛ ص: ١٥١؛ الشهادة .

٤- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٨، ص: ٤٧٥

نسبه العدم إليهما أولى من نسبه القبول كما قال به المفيد (١) و الدّيلمى (٢) و الشيخ فى موضع من المبسوط و قال فى آخر: «روى أصحابنا أنّه لا تقبل شهادة النساء فى الرّضاع أصلاً» (٣) و بالعدم صرّح فى الخلاف (٤) و العدم ظاهر الصّدوقين (٥) حيث خصّصا قبول شهادتهنّ بالنكاح و الدّين و ما لا ينظر الرّجال إليه.

و يدلّ على العدم صحيح الحلبيّ، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن امرأة تزعم أنّها أرضعت المرأة و الغلام، ثمّ تنكر، قال: تصدّق إذا أنكرت، قلت: فإنّها قالت و ادّعت بعد: بأنّى قد أرضعتها، قال: لا تصدّق و لا تنعم» (٦) اى لا يقال لها نعم. «قال المطرزي: تنعم الرجل اى قال له: نعم» ودلائلها على عدم قبول شهادتها واضحة .

ص: ٤٠٦

١- المقنعه: ٧٢٧.

٢- و ما تقبل فيه شهادة النساء: فكلّ ما لا يراه الرجال، كالعذرة و عيوب النساء و النفاس و الحيض و الولادة و الاستهلال و الرضاع، و تقبل فيه شهادة امرأة واحدة إذا كانت مأمونه. المراسم: ٢٣٣.

٣- شهادة النساء لا تقبل فى الرضاع عندنا، و تقبل فى الاستهلال و العيوب تحت الثياب و الولادة، و قال بعضهم تقبل فى جميع ذلك، و فيه خلاف. و من قال تقبل، قال: لا تقبل إلا شهادة أربع منهن، و فيه خلاف آخر بينهم. المبسوط فى فقه الإمامية؛ ج ٥، ص: ٣١١.

٤- الخلاف؛ ج ٥، ص: ١٠٦؛ مسأله ١٩ رد شهادة النساء فى الرضاع .

٥- المقنعه: ١٣٥؛ النجعه ج ٨ كتاب الشهادات .

٦- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٤٤٥ ح ٩

و يؤيده خبر صالح بن عبد الله الخثعمي: «سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن أم ولد لي صدوق زعمت أنها أرضعت جاريه، لي أصدقها قال: لا» (١).

و أمّا استدلال المختلف للقبول بمرسل ابن بكير، عن الصادق (عليه السلام): «امرأه أرضعت غلاما و جاريه، قال: يعلم ذلك غيرها، قلت: لا، قال: لا تصدّق إن لم يكن معها غيرها» بأنّ مفهومها أنّه تقبل لو كان معها غيرها و لو من النساء.

ففيه: مضافا لضعفه سنداً ان مفهومها انه يقبل منها مع غيرها اما من هو الغير؟ فالمفهوم ساكت عن ذلك .

و الحاصل ان الرضاع لا يثبت بشهادة النسوان منفردات .

٣- وأمّا الولاده و الاستهلال فلصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «و سألته عن شهادته القابله في الولاده قال: تجوز شهادته الواحده، و قال: تجوز شهادته النساء في الدّين و في المنفوس و العذره» (٢).

و صحيح محمّد بن فضيل، عن الرّضا (عليه السلام): «قلت له: تجوز شهادته النّساء في النّكاح أو الطلاق أو في رجم، قال: تجوز شهادته النّساء في ما لا يستطيع الرّجال أن ينظروا إليه و ليس معهنّ رجل - الخبر» (٣).

ص: ٤٠٧

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٥، ص: ٤٤٦ ح ١٧

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩٠ ح ٢

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٥

و صحيح محمد بن مسلم فى خبر: «و قال: سألته عن النساء تجوز شهادتهن؟ فقال: نعم فى العذره و النفساء» (١).

٤- و اما ان الوصيه تثبت بالنحو المتقدم ايضا فلصحيحه محمد بن قيس عن ابى جعفر (عليه السلام) عن امير المؤمنين (عليه السلام): «قضى فى وصيه لم يشهدا الا امرأه فأجاز شهاده المرأه فى ربع الوصيه» (٢).

و صحيح ربعى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى شهاده امرأه حضرت رجلا يوصى ليس معها رجل فقال: يجاز ربع ما أوصى بحساب شهادتها» (٣).

و خبر أبان، عنه (عليه السلام) «أنه قال فى وصيه لم يشهدا إلّا امرأه فأجاز شهاده المرأه فى الربع من الوصيه بحسب شهادتها» (٤).

و اما خبر عبد الرحمن: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المرأه يحضرها الموت و ليس عندها الا امرأه، تجوز شهادتها؟ قال: تجوز شهاده النساء فى العذره و

ص: ٤٠٨

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٩١ ح ٦

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٩٦ الباب ٢٢ من أحكام الوصايا الحديث ٤

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٠٤ ح ٤

٤- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤٠٤ ح ٥

المنفوس ...»(١) فضعيف سنداً بالحسين والمعلّى لاهمال الاول وتضعيف الثانى , مضافا الى ان الجواب لا يطابق السؤال ولا اقل من اجمال الجواب .

و اما معتبر إبراهيم بن محمّد الهمدانى قال: «كتب أحمد بن هلال إلى أبى الحسن (عليه السلام): امرأه شهدت على وصيّيه رجل لم يشهدا غيرها و فى الورثه من يصدّقها و فيهم من يتّهمها فكتب (عليه السلام): لا إلّا أن يكون رجل و امرأتان و ليس بواجب أن تنفذ شهادتها»(٢). فقال الشيخ فيه: المراد لا تنفذ فى جميع الوصيّيه بل فى الرّبع. قلت: اما توجيه الشيخ له فلا شاهد له لكنه شاهد على انه لا وثوق به كما وانه ضعيف بابن هلال مضافا الى ان ذيله «ليس بواجب» لا محصل له .

و اما صحيح محمّد ابن إسماعيل بن بزيع، عن الرّضا (عليه السلام): «سألته عن امرأه ادّعى بعض أهلها أنّها أوصت عند موتها من ثلثها بعقوبه لها أ يعتق ذلك و ليس على ذلك شاهد إلّا النساء؟ قال: لا- تجوز شهاده النّساء فى هذا»(٣) فحمله الشيخ ايضا على ما مرّ وحمله وان كان تبرعيا الا انه ايه مردوديه الخبر عند الشيخ مع عمل الاصحاب بما يعارضه مما تقدم من النصوص المعتبره .

ص: ٤٠٩

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٦٢ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ٢١

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٨ ح ١٢٤

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٨٠ ح ١٧٦

٥- و اما ان القابله تمضى شهادتها بلحاظ الربع فلصحيحه عمر بن يزيد: «سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل مات و ترك امرأته و هى حامل فوضعت بعد موته غلاما ثم مات الغلام بعد ما وقع الى الارض فشهدت المرأة التى قبلتها انه استهل و صاح حين وقع الى الارض ثم مات، قال: على الامام ان يجيز شهادتها فى ربع ميراث الغلام» (١) و غيرها.

و اذا كان بعض النصوص دالا باطلاقه على ثبوت تمام التركة بشهاده القابله من قبيل صحيحه عبد الله بن سنان: «سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول: ... تجوز شهاده القابله و حدها فى المنفوس» (٢) فلا بدّ من رفع اليد عن اطلاقه بالصحيحه المتقدمه.

و اما تعميم الحكم لمطلق المرأة وان لم تكن قابله فلما يستفاد من بعض النصوص، من قبيل صحيحه محمد بن مسلم: «سألته تجوز شهاده النساء و حدهن؟ قال: نعم فى العذره و النفساء» (٣) و غيرها.

على ان ما دلّ على ثبوت ربع التركة بشهاده القابله ليس له دلالة على تقييد الحكم بها بل كان ذلك مورد السؤال، و معه يتعدى الى غيره لعدم فهم الخصوصية بلا حاجه الى البحث عن اطلاق يعم مطلق المرأة.

ص: ٤١٠

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٥٩ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ٦

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٦٠ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ١٠

٣- وسائل الشيعة ١٨: ٢٦٢ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ١٩

و اما ان الديه يثبت ربعها بشهادة المرأه الواحده و نصفها بشهادة ثنتين و هكذا فلصحيحه محمد بن قيس عن ابى جعفر (عليه السلام): «قضى امير المؤمنين (عليه السلام) فى غلام شهدت عليه امرأه انه دفع غلاما فى بئر فقتله فأجاز شهادته المرأه بحساب شهادته المرأه»<sup>(١)</sup>، فان جمله «بحساب شهادته المرأه» تدل على ثبوت النصف بشهادة المرأتين، و هكذا.

و اذا قيل: ان جمله المذكوره غير ثابتة فى طريق الشيخ الصدوق<sup>(٢)</sup>.

قلنا: هذا لا يستلزم عدم ثبوتها بعد ورودها بطريق الشيخ الطوسى الذى هو طريق معتبر.

على ان حذف جمله المذكوره فى طريق الشيخ الصدوق لعله من باب وضوح الامر لبعث ثبوت تمام الديه بشهادة المرأه الواحده.

و صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): تجوز شهادته القابله فى المولود إذا استهلّ. و صاح فى الميراث، و يورث الرّبع من الميراث بقدر شهادته امرأه واحد، قلت: فإن كانت امرأتين؟ قال: تجوز شهادتهما فى النصف من الميراث<sup>(٣)</sup>.

ص: ٤١١

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٦٣ الباب ٢٤ من أبواب الشهادات الحديث ٢٦

٢- لاحظ ذيل الحديث فى وسائل الشيعة.

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ١٥٦ ح ٤

و اما خبر أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام): تجوز شهاده امرأتين فى الاستهلال»(١) و مرسل التحف فى ما روى عن الهادى (عليه السلام) فى عنوان أجوبته (عليه السلام) ليحيى بن أكثم عن مسائله: «و أمّا شهاده المراه وحدها التى جازت فهى القابله جازت شهادتها - الى - فان كانت وحدها قبل قولها مع يمينها»(٢). فمضافا لضعفهما سندا قد اعرض الاصحاب عنهما .

### و منها ما يثبت بالنساء منضمّات خاصّه

(و منها ما يثبت بالنساء منضمّات خاصّه و هو الديون و الأموال)

كما فى قول الله تعالى { فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ } الوارد فى الديون بقرينه ما قبله { إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ } و تدخل أمثالها كالأموال والجنايه الموجهه للديه لان العرف لا يفهم خصوصيه للديون , و تقدم فى صحيح يونس عمّن رواه قال: استخراج الحقوق بأربعة وجوه - إلى - فإن لم يكونا رجلين فرجل و امرأتان، فإن لم تكن امرأتان فرجل و يمين المدعى - الخبر»(٣).

ص: ٤١٢

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٨٤ ح ١٨٧

٢- وسائل الشيعة؛ ج ٢٧، ص: ٣٦٥؛ ٢٤ باب ما تجوز شهاده النساء فيه و ما لا تجوز .

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٤١٦ ح ٣



كما و تقدم صحيح منصور بن حازم قال: «حدّثنى الثّقه عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: إذا شهد لصاحب الحقّ امرأتان و يمينه فهو جائز» (١).

و صحيح الحلبيّ، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنّ النّبيّ صلّى الله عليه و آله أجاز شهادته النساء مع يمين الطالب في الدّين، يحلف بالله أنّ حقّه لحقّ» (٢) كما تقدم ذلك.

اقول: ولا- شاهد لقبول شهادته أربع نسوه بلا يمين المدعى إلّا على ما في صحيح الحلبيّ عن الصادق (عليه السلام) «أنّ النّبيّ صلّى الله عليه و آله أجاز شهادته النساء في الدّين و ليس معهنّ رجل» (٣) و هو خبر شاذّ تردّه جميع الأخبار و منها صحيح الحلبيّ وقد اعرض عنه الاصحاب . قيل: والظاهر أنّ قوله: «في الدّين» محرّف «مع اليمين» للتشابه الخطي بينهما.

حصيله البحث:

تفصيل الحقوق: فمنها ما يثبت بأربعة رجال و هو الزّنى و اللّواط، و يكفي في الموجب للرّجم ثلاثه رجال و امرأتان، و للجلد رجلان و أربع نسوه.

ص: ٤١٣

---

١-١ الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٦

١-٢ الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨٥ ح ٧

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٦، ص: ٢٦٣ ح ١٠٦

و منها برجلين و هى الرّذه و القذف و الشّرب و السّحق و حدّ السّيرقه و الزّكاه و الخمس و النّذر و الكفّاره و الإسلام و البلوغ و الولاء و التعديل و الجرح و العفو عن القصاص و الطّلاق و الخلع و الوكاله و الوصيّه إليه و النّسب و الهلال.

و منها ما يثبت برجلين و رجلٍ و امرأتين و شاهدٍ و يمينٍ و هو الدّيون و الأموال و الجنايه الموجهه للدّيه و يلحق بالدّيون ما يكون من حقوق النّاس فتكفى شهاده الشاهد الواحد واليمين فى جميع الحقوق بلا فرق بين المالىه وغيرها.

و منها بالزّجال و النّساء و لو منفرداتٍ كالولاده, و عيوب النّساء الباطنه و الوصيّه له و لابد من شهاده أربع نساء و الاستهلال و القابله بل مطلق المرأه تمضى شهادتها بلحاظ الربع , و الديه يثبت ربعها بشهاده المرأه الواحده و نصفها بشهاده ثنتين و هكذا, و لا يثبت الرّضاع بذلك.

و منها بالنّساء منضماتٍ خاصّه و هو الدّيون و الأموال.

## الفصل الثالث فى الشهاده على الشهاده

### و محلّها حقوق الناس كافه

(و محلّها حقوق الناس كافه سواء كانت عقوبه كالقصاص أو غير عقوبه كالطلاق و النسب و العتق أو مالا- كالقرض و عقود المعاوضات و عيوب النساء، و الولاده و الاستهلال و الوكاله و الوصيه بقسميهما)

اقول: اما صحه الشهاده على الشهاده فلا خلاف فيها عندنا كما هي مقتضى القاعده فان شهاده الاصل كسائر الأشياء مشموله لإطلاق أدله حجيه الشهاده.

### و لا يثبت فى حق الله تعالى محضا

(و لا يثبت فى حق الله تعالى محضا كالزنا و اللواط و السحق)

وذلك لموثقه طلحه بن زيد عن ابى عبد الله (عليه السلام) عن ابيه عن على (عليه السلام): «كان لا يجوز شهاده على شهاده فى حد» (١) و غيرها.

(أو مشتركا كالسرقة و القذف على خلاف)

خالف فى ذلك الشيخ فى خصوص الشهاده على الإقرار بالزنا فقال فى الخلاف بقبول شهاده رجلين فيه فقال: «يثبت الإقرار بالزنا بشهاده رجلين، و للشافعى قول لا يثبت إلّا بأربعة كأصله، دليلنا ثبوت عموم الإقرارات بشاهدين» (٢).

وفيه: ان مقتضى اطلاق الموثقه المتقدمه عدم الفرق بين كون الحد خاصا بالله سبحانه او مشتركا كما هو واضح.

ص: ٤١٥

---

١- وسائل الشيعه ١٨: ٢٩٩ الباب ٤٥ من أبواب الشهادات الحديث ١

٢- الخلاف؛ ج ٦، ص: ٢٥١؛ مسأله ٣: يثبت الإقرار بالزنا بشهاده رجلين.

(و لو اشتمل الحق على الأمرين يثبت حق الناس خاصه فيثبت بالشهادة على إقراره بالزنا نشر الحرمة لا الحد) كما تقدم عدم ثبوت الحدود بها .

(و يجب أن يشهد على كل واحد عدلان و لو شهدا على الشاهدين فما زاد جاز)

فلا تثبت شهاده الاصل الا بشهاده رجلين كما دلت عليه النصوص الخاصه، كموثقه طلحه بن زيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) عن ابيه عن علي (عليه السلام): «كان لا يجيز شهاده رجل على رجل الا شهاده رجلين على رجل»<sup>(١)</sup> و غيرها.

و اما صحيحه البزنطى قال سمعت الرضا (عليه السلام) يقول قال أبو حنيفة لأبي عبد الله (عليه السلام) تُجِيزُونَ شَهَادَةَ وَاحِدٍ وَ يَمِينًا قَالَ نَعَمْ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قَضَى بِهِ عَلَى (عليه السلام) بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ بِشَاهِدٍ وَ يَمِينٍ فَتَعَجَّبَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) أَعْجَبَ مِنْ هَذَا إِنَّكُمْ تَقْضُونَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ فِي مَائِهِ شَاهِدٍ فَقَالَ لَهُ لَا نَفْعَ لِي بِتَعْتُونَ رَجُلًا وَاحِدًا فَيَسْأَلُ عَنْ مَائِهِ شَاهِدٍ فَتَجِيزُونَ شَهَادَتَهُمْ بِقَوْلِهِ وَ انما هو رجل واحد»<sup>(٢)</sup> التي قد يتوهم منها الاكتفاء بشهاده الواحد . اقول: لكن ظاهرها ان الاتيان

ص: ٤١٦

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٩٨ الباب ٤٤ من أبواب الشهادات الحديث ٢

٢- وسائل الشيعة ١٨: ١٩٦ الباب ١٤ من أبواب كيفية الحكم الحديث ١٧

بشاهد واحد من فتاواهم وكان جواب الامام (عليه السلام) لرد ما استشكله ابو حنيفه فلا- دلاله فيه على ارتضاء الامام (عليه السلام) له .

و اما ما فى موثقه غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه: «ان عليا (عليه السلام) قال: لا اقبل شهاده رجل على رجل حى و ان كان باليمين»<sup>(١)</sup>.

فالظاهر منها شهاده شخص واحد ولو مع يمين المدعى من دون انضمام ثان اليه لإثبات شهاده الاصل.

و مما يؤكد ذلك موثقه الاخرى، حيث ورد فيها: «ان عليا (عليه السلام) كان لا يجيز شهاده رجل على شهاده رجل الا شهاده رجلين على شهاده رجل»<sup>(٢)</sup>.

(و يشترط تعذر حضور شاهد الأصل بموت أو سفر أو مرض و ضابطه المشقه فى حضوره)

قال: الشيخ فى الخلاف: «الظاهر من المذهب أنه لا تقبل شهاده الفرع مع تمكّن حضور شاهد الأصل - إلى - و فى أصحابنا من قال: يجوز أن يحكم بذلك مع الإمكان - إلى - و الدليل على جوازه أنّ الأصل جواز قبول الشهاده على الشّهاده و تخصيصها بوقت دون وقت أو على وجه دون وجه، يحتاج إلى دليل، و أيضا

ص: ٤١٧

---

١- وسائل الشيعة ١٨: ٢٩٨ الباب ٤٤ من أبواب الشهادات الحديث ٣

٢- وسائل الشيعة ١٨: ٢٩٨ الباب ٤٤ من أبواب الشهادات الحديث ٤

روى أصحابنا أنه إذا اجتمع شاهد الأصل و شاهد الفرع و اختلفا فإنه تقبل شهادته أعدلهما، حتى أن في أصحابنا من قال تقبل شهادته الفرع و تسقط شهادته الأصل لأنه يصير الأصل مدعى عليه، و الفرع بينه المدعى للشهادة على الأصل»(١).

قلت: أما القول باشتراط عسر حضور الأصل فيشهد له خبر محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) «في الشهادة على شهادة الرّجل و هو بالحضره في البلد، قال: نعم و لو كان خلف ساريه و يجوز ذلك إذا كان لا يمكنه أن يقيمها لعلّه تمنعه من أن يحضر و يقيمها، فلا بأس بإقامه الشهادة على شهادته»(٢). و به عمل الفقيه لكنه ضعيف سنداً و يعارضه ما دل على اختلاف الاصل و الفرع مما سيأتي .

و اما القول بالجواز مطلقاً فهو الظاهر من الكافي حيث لم يرو خبر محمّد بن مسلم الدّالّ على اشتراط عسر حضور الأصل و اقتصر على روايه صحيحى ابن سنان و عبد الرحمن و غيرهما الداله على قبول شهادته أعدلهما عند التعارض

ففى صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل شهد على شهادته رجل فجاء الرّجل، فقال لم أشهده، فقال: تجوز شهادته أعدلهما و لو كان أعدلهما

ص: ٤١٨

---

١- الخلاف فى ٦٥ من مسائل شهادته .

٢- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٤٠٣ب ٤٤ من ابواب الشهادات ح ١

واحدا لم تجز شهادته عداله فيهما» (١)، و رواه الفقيه صحيحا عن عبد الله بن سنان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عنه (عليه السلام) و في آخره «و إن كانت عدالتهما واحده لم تجز شهادته».

و صحيح عبد الرحمن، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل شهد على شهادته رجل فجاء الرجل فقال: لم أشهده، فقال: تجوز شهادته أعدلهما» (٢).

و نقل المختلف ذلك أيضا عن علي بن بابويه وأنه قال: بمثل ما رواه ابنه في تكذيب الأصل للفرع أن مع استوائهما في العداله تبطل شهادته الفرع، فقال: قال علي بن بابويه «فإن استويا في العداله بطلت الشهادته» (٣).

هذا و فصل المبسوط تفصيلا آخر غير ما في صحيح ابن سنان و عبد الرحمن فقال: «فإن سمع الحاكم من الفرع و الأصل مريض أو غائب ثم قدم الغائب و برأ المريض، لم يخل من أحد أمرين إما أن يكون بعد حكم الحاكم أو قبله، فإن كان بعد حكمه لم يقدح ذلك في حكمه لأن حكمه قد نفذ قبل حضور الأصل و إن كان قبل حكم الحاكم بشهادته الفرع لم يحكم الحاكم بشهادته الفرع، لأنه إنما

ص: ٤١٩

- 
- ١- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٤٠٥ ب ٤٦ من ابواب الشهادات ح ٣ و الظاهر أن ما في الكافي (ج ٧- ٣٩٩- ١) زائد على ما في التهذيب «عداله فيهما» زائد لعدم محصل له و عدم وجوده في التهذيب (٦- ٢٥٦- ٦٧٠) مع نقله عن الكافي
  - ٢- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٤٠٥ ب ٤٦ من ابواب الشهادات ح ٢
  - ٣- النجعة ج ٨ كتاب الشهادات .

يحكم بالفرع لتعذر الأصل، فإذا حضر زالت العلة، وإن سمع الحاكم من الفرع فى الموضع الذى يسوغ له أن يسمع و يحكم بشهادته، ثم تغيرت حال الأصل، كان الحكم فيه كما لو سمع من الأصل نفسه ثم تغيرت حاله، فإن عمى الأصل أو خرس حكم بشهادة الفرع لأن الأصل لو شهد ثم عمى أو خرس حكم بشهادته وإن فسق الأصل لم يحكم بشهادة الفرع لأنه لو سمع من الأصل ثم فسق لم يحكم بشهادته، لأن الفرع يثبت شهادة الأصل فإذا فسق الأصل لم يبق هناك ما يثبت<sup>(١)</sup>.

وقال الإسكافى: «و لو كان عدلا- يعنى شاهد الأصل- و لم يكن يعترف بعد ذلك، فأنكر الشهادة عليه، لم يقبل قول شاهد واحد عليه حتى يكونا شاهدين، فحينئذ لا يلتفت إلى جحوده»<sup>(٢)</sup> و هو مطابق للقواعد .

(و لا تقبل الشهادة الثالثة فصاعدا)

أمّا عدم قبول الثالثة فيشهد له خبر عمرو بن جميع، عن أبى عبد الله، عن أبيه عليهما السلام: «أشهد على شهادتك من ينصحك قالوا: أصلحك الله: كيف يزيد و ينقص؟ قال: لا و لكن من يحفظها عليك، و لا تجوز»<sup>(٣)</sup> وهو مضافا الى ضعفه سنداً لم يعلم ان ذيله: «و لا تجوز شهادة على شهادة على شهادة» من تتمه الخبر و

ص: ٤٢٠

---

١- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ٢٣٣.

٢- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة؛ ج ٨، ص: ٥٢٥؛ مسأله ٨٩.

٣- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٤٠٤ ح ٦



لعله من كلام الصدوق كما و انه لم يرد فى خبر من الاخبار ولم يروه الكلينى و لا الشيخ نعم افتى بذلك ابن زهره (١) و ابن ادريس (٢) و هو المشهور بين المتأخرين (٣) لكن لا عبره بالشهره بينهم و عليه فمقتضى القاعده عموم حجه البينه.

حصيله البحث:

تجوز الشَّهاده على الشَّهاده، و محلّها حقوق النَّاس كافَّة سواء كانت عقوبه كالقصاص، أو غير عقوبه كالطلاق و النَّسب و العتق، أو مالاً كالقرض و عقود المعاوضات و عيوب النِّساء و الولاده و الاستهلال و الوكاله و الوصيّه بقسميها. و لا تثبت فى حقّ الله تعالى محضاً كالزَّنى و اللُّواط و السِّيق، أو مشتركاً كالسَّرِقه و القذف. و لو اشتمل الحقّ على الأمرين ثبت حقّ النَّاس خاصّةً فيثبت بالشَّهاده على إقراره بالزَّنى نشر الحرمة لا الحدّ، و يجب أن يشهد على واحدٍ عدلان و لو شهدا على الشَّاهدين فما زاد جاز، و لا يشترط تعذّر شاهد الأصل بموتٍ أو مرضٍ أو سفرٍ أو مشقّه، و لو تعارضت مع الاصل يؤخذ بالاعدل و الّا سقطتا.

ص: ٤٢١

---

١- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام؛ ج ٤١، ص: ١٩٢

٢- السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى (و المستطرفات)، ج ٢، ص: ١٢٧

٣- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام؛ ج ٤١، ص: ١٩٢

(إذا رجعا قبل الحكم امتنع الحكم و ان كان بعده لم ينقض، و ضمن الشاهدان سواء كانت العين باقيه أو تالفه)

كما هو مقتضى الجمع بين النصوص ففى صحيح جميل بن درّاج، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَام «فِي الشُّهُودِ إِذَا شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ شَهَادَاتِهِمْ وَقَدْ قُضِيَ عَلَى الرَّجُلِ، ضَمِنُوا مَا شَهِدُوا بِهِ وَ غَرَمُوا، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قُضِيَ طَرَحَتْ شَهَادَتُهُمْ، وَ لَمْ يَغْرَمِ الشُّهُودُ شَيْئًا» (١) وبه اُفتى الفقيه (٢).

و صحيح محمّد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) «فِي شَاهِدِ الزَّوْرِ مَا تَوْبَتَهُ؟ قَالَ: يُؤَدَّى مِنَ الْمَالِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ النُّصْفَ أَوْ الثَّلَاثَ إِنْ كَانَ شَهِدَ هَذَا وَ آخَرُ مَعَهُ» (٣) وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي عِقَابِ الْأَعْمَالِ صَحِيحًا عَنْ صَفْوَانَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ شَهِدَ هُوَ وَ آخَرُ مَعَهُ أَدَّى النُّصْفَ» (٤).

ص: ٤٢٢

---

١- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٢٦ ب ١٠ ح ١

٢- الفقيه ٣- ٦١- ٣٣٣٩

٣- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٢٧ ب ١١ ح ١

٤- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٢٧ ب ١١ ح ١

وفى صحيح جميل، عنه (عليه السلام) «فى شاهد الزور قال: إن كان الشئ قائماً بعينه ردّ على صاحبه وإن لم يكن قائماً ضمن بقدر ما أتلّف من مال الرّجل» (١).

هذا و ذهب الشيخ فى نهايته (٢) و تبعه القاضى (٣) و ابن حمزه (٤) برّد العين مطلقاً، و فى مبسوطيه بعدم الرّد مطلقاً (٥)، و الإسكافى و الحلبيّ (٦) أفتيا بمضمون صحيح جميل الثانى.

اقول: و لا- وجه لهذه الاقوال بعد تفصيل النصوص المعتره و اطلاق صحيح جميل يقيد بصحيحه الاول فالصحيح ما قاله المصنف فى المتن .

ص: ٤٢٣

- 
- ١- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٢٧ ب ١١ ح ٢
  - ٢- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٣٣٦؛ باب شهادات الزور ؛ ص: ٣٣٥
  - ٣- المذهب (لابن البراج)؛ ج ٢، ص: ٥٦٤؛ «باب شهاده الزور» ؛ ج ٢، ص: ٥٦٢
  - ٤- الوسيله إلى نيل الفضيله؛ ص: ٤٢٣؛ فصل فى بيان أحكام المختلس و النباش و المحتال و المفسد و الخناق و المبنج .
  - ٥- و كل موضع ذكروا أنهم تعمدوا، فان كان الواجب قصاصاً فلا تعزير، لأنه يدخل فى استيفاء القصاص، و إن كان الواجب مالا فعليهم التعزير، لأنهم اعترفوا أنهم شهدوا بالزور و شاهد الزور يعزر. المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٨، ص: ٢٤٩.
  - ٦- إذا انكشف أن الشاهد شهد بالزور بإقراره أو بينه أو علم عزر و أشهر فى المصر، فان كان الحاكم حكم بها أبطل حكمه و رجع على المحكوم له بما أخذه فان لم يقدر على ذلك رجع به على الشاهد بالزور فان كان قتلاً أو جراحاً أو حداً قيد بالقتل و اقتص منه بالجراح و الحد. الكافى فى الفقه؛ ص: ٤٤٠؛ التكليف الخامس من الشهادات معرفه ما يبطلها.

## و لو كانت الشهادة على قتل أو رجم أو قطع أو جرح ثم رجعوا

(و لو كانت الشهادة على قتل أو رجم أو قطع أو جرح أو حد لم يستوف تسقط)

كما يدلّ عليه عموم صحيح جميل بن درّاج، عمّن أخبره، عن أحدهما عليهما السّلام في الشهود إذا شهدوا على رجل ثم رجعوا عن شهادتهم و قد قضى على الرّجل ضمنوا ما شهدوا به و غرموا و إن لم يكن قضى طرحت شهادتهم و لم يغرم الشهود شيئاً<sup>(١)</sup>.

(و لو كان بعد استيفاء ثم رجعوا و اعترفوا بالتعمّد اقتصر منهم أجمع)

لاستناد القتل اليهم فتشملهم عمومات القتل العمدى (أو من بعضهم) ممن اعترف بالتعمد (و يرد الباقيون نصيبهم) من الديه .

(و ان قالوا أخطأنا فالديه عليهم أجمع)

لاستناد القتل اليهم لكنه ليس بعمد ولا خطأ محض بل هو شبه عمد كما سيأتى فتشملهم احكامه من كون الديه على القاتل لا على العاقله كما سيأتى فى باب الديات.

ص: ٢٢٤

---

١- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٢٦ ب ١٠ ح ١

و بذلك استفاضت النصوص المعتبرة فى صحيح ابن محبوب و هو من اصحاب الاجماع عن إبراهيم بن نعيم الأزدي، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن أربعة شهدوا على رجل بالزنا، فلما قتل رجع أحدهم عن شهادته، فقال: يقتل الراجع و يؤدى الثلاثة إلى أهله ثلاثة أرباع الدية» (١).

و فى صحيحه الآخر عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا ثم رجع أحدهم بعد ما قتل الرجل، قال: إن قال الزابع أوهمت ضرب الحد و أغرم الدية، و إن قال: تعمّدت قتل» (٢).

و فى صحيح محمد بن قيس، عن الباقر (عليه السلام): «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى رجل شهد عليه رجلان بأنّه سرق ففقطعه يده حتّى إذا كان بعد ذلك جاء الشاهدان برجل لآخر فقالا: هذا السارق و ليس الذى قطعت يده إنّنا شبّهنا ذلك بهذا، فقضى عليهما إن غرّمهما نصف الدية و لم يجر شهادتهما على الآخر» (٣).

و مثله معتبر السيكونى، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام، عن على (عليه السلام) «فى رجلين شهدا على رجل أنّه سرق فقطعت يده، ثم رجع أحدهما فقال: شبّه علينا،

ص: ٤٢٥

---

١- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٢٨ ب ١٢ من ابواب الشهادات ح ٢ و رواه التهذيب بلفظ «الراجع» وهو الصحيح.

٢- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٢٨ ب ١٢ ح ١

٣- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٣٢ ب ١٤ ح ١

غرما ديه اليد من أموالهما خاصه، و قال فى أربعة شهدوا على رجل أنهم رأوه مع امرأه يجامعها و هم ينظرون فرجم، ثم رجع واحد منهم قال: يغرم ربع الدية إذا قال: شبه على، و إذا رجع اثنان و قالوا: شبه علينا، غرما نصف الدية، و إن رجعا كلهم قالوا: شبه علينا غرموا الدية فإن قالوا: شهدنا للزور قتلوا جميعا»(١).

ثم قد يتوهم التعارض بين الصحيح الثانى حيث دلّ على أنه لا يتعلّق بغير الرّاجع واحدا أو أكثر شىء لا ديه و لا قصاص بدليل سكوته عن ذلك وبين الصحيح الأوّل حيث دلّ على أنه بالرّجوع و الإقرار بالتعمّد يقتل الرّاجع و الباقيون يؤدّون إلى أهله الدية بحسابهم.

اقول: لا- يخفى انه لا- تعارض بينهما اذ لا اطلاق للاول وعلى فرض اطلاقه فالثانى يقيده و بذلك أفتى الإسكافى و الشيخ و القاضى .

ص: ٢٢٤

(و لو شهدا بطلاق ثم رجعا قال الشيخ فى النهايه (١) ترد إلى الأول و يغرم ان المهر للثانى و تبعه أبو الصلاح (٢)، و قال فى الخلاف (٣): ان كان بعد الدخول فلا غرم للأول و هى زوجه الثانى و ان كان قبل الدخول غرما للأول نصف المهر)

و تبع ابن حمزه (٤) النهايه، و تبع الحلى (٥) الخلاف هذه الاقوال .

ص: ٤٢٧

- ١- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى، ص: ٣٣٦: و إن شهد رجلان على رجل بطلاق امرأته فاعتدت، و تزوجت و دخل بها، ثم رجعا، و جب عليهما الحد، و ضمنا المهر للزوج الثانى، و ترجع المرأة إلى الأول بعد الاستبراء بعده من الثانى.
- ٢- و قال أبو الصلاح: إذا قامت البينه بطلاق و تزوجت المرأة و رجع الشاهدان أو أحدهما، اغرما أو أحدهما المهر للزوج الثانى إن كان دخل بها و ردت إلى الأول، و لا يقربها حتى تعتد من الثانى، و إن لم يقربها، فزق بينهما، و لا شىء لها، و هى زوجه الأول، و لا عدّه عليها. الكافى فى الفقه: ٤٤١.
- ٣- إذا شهدا عليه بالطلاق قبل الدخول بها، ففرق الحاكم بينهما، ثم رجعا، غرما نصف المهر. [...] و أيضا فإنه إذا طلقها قبل الدخول عاد إليه نصف الصداق، فلو قلنا يرجع عليهما بكل المهر حصل له مهر و نصف، و ذلك باطل. الخلاف؛ ج ٦، ص: ٣٢٣؛ مسأله ٧٨ إذا شهدا بالطلاق قبل الدخول بها ثم رجعا بعد الحكم .
- ٤- و إن شهدا بالطلاق فاعتدت المرأة و تزوجها آخر و دخل بها ثم رجعا عزرا و غرما المهر الثانى و رجعت المرأة إلى الأول بعد الاعتداد من الثانى. الوسيله إلى نيل الفضيله؛ ص: ٢٣٥؛ فصل فى بيان حكم الرجوع عن الشهاده .
- ٥- و الوجه: أن المرأة لا ترد إلى الأول، و لا ينقض الحكم بالطلاق. و أمّا غرامه المهر: فليس قول الشيخ فيه بعيدا من الصواب، لأنهما قوتا عليه البضع و قيمه المهر، لكن الغرم للأول، و قوله فى (الخلاف) قوى أيضا، فنحن فى هذه المسأله من المتوقفين. مختلف الشيعه فى أحكام الشريعه؛ ج ٨، ص: ٥٣٨؛ مسأله ٩٨.

و اما الاخبار: ففي موثق إبراهيم بن عبد الحميد، عن الصادق (عليه السلام) «في شاهدين شهدا على امرأه بأن زوجها طلقها فتزوجت ثم جاء زوجها فأنكر الطلاق، قال: يضربان الحد و يضمنان الصداق للزوج، ثم تعتد ثم ترجع إلى زوجها الأول» (١) و هو مستند النهايه، و الموثق ظاهر في أنه بعد إنكار الزوج ينكشف كون شهادته الشاهدين زورا.

و مثله موثق أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) «في امرأه شهد عندها شاهدان بأن زوجها مات فتزوجت ثم جاء زوجها الأول؟ قال: لها المهر بما استحل من فرجها الأخير و يضرب الشاهدان الحد و يضمنان المهر بما غوا (٢) الرجل ثم تعتد و ترجع إلى زوجها الأول» (٣).

ص: ٤٢٨

---

١- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٣٠ ب ١٣ ح ١

٢- في نسخه بدل بما غرا (لها عن)

٣- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ٣٣٠ ب ١٣ من ابواب الشهادات ح ٢



و فى صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) «فى رجلين شهد على رجل غائب، عند امرأته بأنه طلقها فاعتدت المرأة و تزوجت، ثم إن الزوج الغائب قدم فزعم أنه لم يطلقها و أكذب نفسه أحد الشاهدين، فقال: لا- سبيل للأخير عليها و يؤخذ الصداق من الذى شهد و رجع فيرد على الأخير و يفرق بينهما و تعتد من الأخير، و لا يقربها الأول حتى تنقضى عدتها»(١).

اقول: ولا شاهد لقول الشيخ فى الخلاف فالصحيح قوله فى النهايه .

### و لو ثبت تزوير الشهود نقض الحكم

(و لو ثبت تزوير الشهود نقض الحكم و استعيد المال)

كما تقدم دليله انفا فى صحيح جميل بن دراج، عن أخبره، عن أحدهما عليهما السلام فى الشهود إذا شهدوا على رجل ثم رجعوا عن شهادتهم و قد قضى على الرجل ضمنوا ما شهدوا به و غرموا و إن لم يكن قضى طرحت شهادتهم، و لم يغرم الشهود شيئاً»(٢) .

ص: ٤٢٩

---

١- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٣١ ب ١٣ ح ٣

٢- الفقيه ٣- ٦١- ٣٣٣٩

و صحيح محمّد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) «فى شاهد الزور ما توبته؟ قال: يؤدّى من المال الذى شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله إن كان النصف أو الثلث إن كان شهد هذا و آخر معه» (١) و غيرهما .

(فان تعذّرا أغرموا و عزّروا على كلّ حال و شهّروا)

و يشهد لذلك موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «شهود الزور يجلدون حدّا و ليس له وقت، ذلك إلى الامام و يطاف بهم حتّى يعرفوا و لا يعودوا- الخبر» (٢).

و فى موثق غياث بن ابراهيم عن الصادق (عليه السلام) عن ابيه (عليه السلام) «و كان علىّ (عليه السلام) إذا أخذ شاهد زور فإن كان غريباً بعث به إلى حيّه، و إن كان سوقياً بعث به إلى سوقه ثمّ يطيف به ثمّ يحبسه أيّاماً ثمّ يخلّى سبيله» (٣) و به عمل الفقيه و غيرها.

حصيله البحث:

إذا رجع الشاهدان قبل الحكم امتنع الحكم و إن كان بعده لم ينتقض الحكم و يضمن الشاهدان سواء كانت العين باقية أو تالفه، و لو كانت الشّهاده على قتلٍ أو رجمٍ أو قطعٍ أو جرحٍ ثمّ رجعوا و اعترفوا بالتعمّد اقتصّ منهم أو من بعضهم و

ص: ٤٣٠

---

١- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٢٧ ب ١١ من ابواب الشهادات ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٣٣ ب ١٥ من ابواب الشهادات ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص: ٣٣٤ ب ١٥ من ابواب الشهادات ح ٣

يردّ الباؤون نصيبهم، وإن قالوا: أخطأنا، فالدّيه عليهم. و لو شهدا بطلاقٍ ثمّ رجعا تردّ إلى الأوّل و يغرمان المهر للثاني، و لو ثبت تزوير الشّهود نقض الحكم و استعيد المال فإن تعذّر أغرموا و عزّروا على كلّ حالٍ و شهّروا.

## (كتاب الوقف)

### إشاره

و يعبر عنه بالصدقه كما في صحيح عبيد الله الحلبيّ و محمّد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) قالاً: «سألناه عن صدقه النّبيّ صليّ الله عليه و آله و صدقه فاطمه عليهما السلام قال: صدقتهما لبنى هاشم و بنى المطلب»<sup>(١)</sup>.

### ماهيه الوقف

(و هو تحبّيس الأصل و إطلاق المنفعه)

اقول: هذا التعريف هو المعنى العرفي والعقلائي للوقف والأصل في تعريفه بهذه العبارة ما ورد من طرق العامه انه «قال النّبيّ صليّ الله عليه و آله لعمر: حبّس الأصل و سبّل الثمره»<sup>(٢)</sup> و عرّفه المصنف في الدّروس بالصدقه الجاريه وهو تعبير ورد في الروايات كما في صحيحه الحلبي المتقدمه و صحيحه هشام بن سالم،

ص: ٤٣١

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٨ ح ٢

٢- النهايه لابن الاثير (في حبس)

عن الصادق (عليه السلام): «ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر إلّا ثلاث خصال صدقه أجراها في حياته فهي تجرى بعد موته -  
الخير»<sup>(١)</sup> و غيرهما لكنه تعريف بالاعم حيث لا يكشف هذا التعبير عن ماهيته.

ثم المراد من التعريفين هو الدوام و عليه فلا ينتقض بالسكنى و الرقى و العمرى و الحبس.

(و لفظه الصريح وقف، و أما حبست و سبلت و حرمت و تصدّقت فمفتقر إلى القرينه كالتأييد)

الأصل فى ما قال مبسوط الشيخ و الأصل فى ما قال المبسوط العامه، فقال الشيخ فيه بعد حكمه بصراحه الألفاظ الثلاثه الأولى و نقل الخلاف فى الأخيرين «هذا تفصيل مذهب الفقهاء و الذى يقوى فى نفسى كون صريح الوقف وقف لا غير»<sup>(٢)</sup>. و ذهب فى الخلاف إلى كون الثلاثه الأولى مثل وقف<sup>(٣)</sup>.

اقول: حقيقه الوقف اما ان تكون عقدا او ايقاعا و على كل منهما يعتبر فى صحته ابرازه بما يدل عليه و لا تكفى النيه وحدها و ذلك باعتبار عدم صدق عنوانه بدون ذلك.

ص: ٤٣٢

- 
- ١- وسائل الشيعة ١٣: ٢٩٢ الباب ١ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ١
  - ٢- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٣، ص: ٢٩٢؛ ألفاظ الوقوف سته .
  - ٣- الخلاف؛ ج ٣، ص: ٥٣٧؛ مسأله ١ إذا تلفظ بالوقف لزم الوقف .

الّا انه يكتفى بكل ما يدل عليه كما هو مقتضى اطلاق دليل الامضاء، كقوله (عليه السلام) في صحيحه الصفار: «الوقوف تكون على حسب ما يوقفها اهلها»<sup>(١)</sup> الدال على امضاء الوقف كلما صدق و بكيفيته الخاصة، فاذا انشأ شخص الوقف بالفارسيه او بالجملة الاسميه و صدق انه وقف على هذه الكيفيه شمله قوله (عليه السلام): «الوقوف تكون ...» و ثبت امضاء اصل الوقف و كيفيته الخاصة كما وانه لم يذكر القدماء له لفظ مخصوص و منهم الشيخ نفسه فى نهايته<sup>(٢)</sup>.

و منه يتضح النظر فيما قاله الشيخ من لزوم الاختصار على لفظ «وقفت» كما قال فى المبسوط و باضافه الثلاثه الاول اليها كما قال فى الخلاف , بل يردده ما جاء فى وقفهم (عليه السلام) من صيغه اذ لم يعبروا بوقفت ففى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن الكاظم (عليه السلام) فى خبر: «هذا ما تصدّق به موسى بن جعفر بأرض بمكان كذا و كذا، و حدّ الأرض كذا و كذا كلّها و نخلها و أرضها و بياضها و مائها و أرجائها و حقوقها و شربها من الماء - إلى - تصدّق موسى بن جعفر بصدقته هذه و هو صحيح صدقه حبسا بتلا بتّا لا مشوبه فيها و لا ردّ أبدا، ابتغاء وجه الله عزّ و جلّ و الدار الآخرة: لا يحلّ لمؤمن يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبيعها أو شيئا منها و لا يهبها و لا ينحلها و لا يغيّر شيئا منها ممّا وضعته عليها حتّى يرث الله الأرض و ما

ص: ٤٣٣

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٢٩٥ الباب ٢ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ١

٢- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٥٩٥؛ باب الوقوف و أحكامها .

عليها- الخبر»(١) ومثله صحيح ربعي بن عبد الله، عن الصادق (عليه السلام) قال: تصدق أمير المؤمنين (عليه السلام) بداره التي في المدينة في بنى زريق فكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب و هو حيّ سوى تصدق بداره التي في بنى زريق، صدقه لا تباع ولا توهب ولا تورث حتى يرث الله الذي يرث السماوات والأرض وأسكن هذه الصدقه خالاته ما عشن وعاش عقبهنّ، فإذا انقضوا فهي لذوى الحاجه من المسلمين شهد الله»(٢) وغيرهما .

و بذلك يتضح تحقق الوقف بالمعاطاه و ذلك لانه بعد صدق عنوان الوقف عرفا يكون مشمولاً لإطلاق دليل الامضاء، كقوله (عليه السلام): «الوقوف تكون ...».

و يؤكد ذلك سيره المتشرعه الجاريه على عدم التقيد بالصيغه.

### الوقف عقد ام ايقاع

ثم انه هل يعتبر في الوقف القبول و هو ظاهر كل من عبّر عنه بالعقد كالمحقق الحلّي، حيث قال: «الوقف عقد ثمرته تحييس الاصل و اطلاق المنفعه»(٣) ام لا يعتبر فيه ذلك؟

ص: ٤٣٤

---

١- الكافي (في ٨ من ٣٥ من وصاياه)

٢- الفقيه في ٢٣ من وقفه بعد وصاياه، و التهذيب في ٧ من وقوفه

٣- شرائع الإسلام ٢: ٤٤٢ انتشارات استقلال

و قد يستدل للاول تاره باستصحاب عدم ترتب الاثر بدون القبول.

و فيه: ان الاصل لا يصار اليه مع وجود الدليل كما سيأتى و بذلك يظهر الجواب على ما قد يقال من ان ادخال الشئ ء فى ملك الغير بدون رضاه خلاف قاعده سلطنه الانسان على نفسه.

و الصحيح هو الثانى فلا- يحتاج الوقف الى القبول تمسكاً باطلاق قوله (عليه السلام) فى صحيحه محمد بن الحسن الصفار: «الوقف تكون على حسب ما يوقفها اهلها ان شاء الله»<sup>(١)</sup> حيث دلت على ان الوقف كلما صدق كان ممضى بالكيفيه المرسومه فيه، و واضح ان صدق عنوان الوقف عرفاً لا- يتوقف على القبول بل يتحقق بمجرد الايجاب فيلزم كونه ممضياً حتى مع عدم القبول.

و بدليل صحيحه ربيعى السابقه الحاكيه لوقف امير المؤمنين (عليه السلام) حيث لم يشر فيها الى القبول<sup>(٢)</sup>.

مضافا الى سيره المتشرعه الجاريه على عدم مراعاة القبول حين الوقف. و لو كان ذلك معتبراً لانعكس على النصوص و السيره بعد كثره الابتلاء بالوقف.

ص: ٤٣٥

---

١- وسائل الشيعه ١٣: ٢٩٥ الباب ٢ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ١

٢- الفقيه فى ٢٣ من وقفه بعد وصاياه، و التهذيب فى ٧ من وقوفه

و بهذا يتضح بطلان الوجهين السابقين لإثبات الاعتبار فلا- تصل النوبه اليهما بعد وجود ما يمكن التمسك به لإثبات عدم الاعتبار.

كما اتضح من خلال هذا ضعف التفصيل باعتبار القبول اذا كان الوقف على جماعه معينين و عدم اعتباره اذا كان على وجه عامه كالفقراء.

و وجه الضعف: ان مقتضى ما تقدم عدم اعتبار القبول فى الوقف بشكل مطلق كلما صدق عنوانه.

ثم ان فى خروج العين الموقوفه بالوقف من ملك الواقف خلافا بين الاصحاب. و المشهور خروجها. و المنسوب الى ابي الصلاح بقاؤها على ملك الواقف(١). هذا فى غير المساجد، و اما هى فلا اشكال فى خروجها بالوقف من ملك الواقف لان مرجعه الى التحرير و فك الملك كما سيأتى فى باب البيع .

### شرطيه القربه فى الوقف وعدمها

قال الشهيد الثانى: «الأصح عدم اشتراط القربه فى الوقف لعدم دليل صالح عليه»(٢).

ص: ٤٣٦

---

١- الحدائق الناضرة ٢٢: ٢٢٣

٢- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ١٦٥ .



بل قيل: «ان دليل الوقف دال على امضاء كل ما يصدق عليه مفهوم الوقف عرفا، و من الواضح ان مفهوم الوقف لا يستبطن عرفا قصد التقرب.

و مما يؤكد عدم اعتبار قصد التقرب انعقاد سيره المتشرعه على الوقف من دون خطوط ذلك في اذهانهم بل يوقفون لنفع اولادهم لا غير و لا يحتمل ان مثل الوقوف المذكوره باطله».

اقول: بل اشتراطها إجماعى فلم نقف على من قال بالعدم فصّرَح الشيخان(١) و الحلبيّان(٢) و القاضي(٣) و ابن حمزه(٤) و الحلبيّ(٥) بالاشتراط، و قال الدّيلمى: «الوقوف

ص: ٤٣٧

١- و الوقوف فى الأصل صدقات لا يجوز الرجوع فيها إلا أن يحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع من معونتهم و القربه إلى الله تعالى بصلتهم أو يكون تغير الشرط فى الوقف إلى غيره أرد عليهم و أنفع لهم من تركه على حاله. المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٦٥٢؛ باب الوقوف و الصدقات .

٢- و منها: أن يكون متلفظا بصريحه، قاصدا له و للتقرب به إلى الله تعالى. غنيه النزوع إلى علمى الأصول و الفروع؛ ص: ٢٩٦؛ فصل فى الوقف .

٣- فان وقف إنسان وقفا، فيجب ان يذكر الموقوف عليه، و يقصد به وجه الله تعالى، فان وقفه و لم يذكر الموقوف عليه، و لا قصد به وجه الله، لم يصح الوقف. المذهب (لابن البراج)؛ ج ٢، ص: ٨٦؛ «باب الوقوف و الصدقات» .

٤- و أن يفعل ذلك تقربا إلى الله تعالى. الوسيله إلى نيل الفضيله؛ ص: ٣٦٩؛ فصل فى بيان الوقف و أحكامه .

٥- الكافى فى الفقه؛ ص: ٣٢٤؛ فصل فى الصدقه .

صدقات»<sup>(١)</sup> و معلوم أنَّ الصدقه يشترط فيها القربه، و كيف لا- يشترط و قد جاء التعبير عنه بالصدقه الجاريه فى أخبار كثيره كصحيحتهى ابن الحجاج و ربعى المتقدمتين و غيرهما ، و من المعلوم ان كل صدقه يشترط فيها قصد القربه، كما دلت عليه صحيحه حماد بن عثمان عن ابى عبد الله (عليه السلام): «لا صدقه و لا عتق إلّا ما اريد به وجه الله عز و جل»<sup>(٢)</sup> و غيرها.

و اجيب: بان قسماً منه صدقه لا- يكون دليلاً- على ان كل وقف صدقه و يحتمل ان الصدقه حصه خاصه منه و هو ما قصد به التقرب .

اقول: لا شك ان الوقف المؤبد اخذ فى ماهيته كونه لله جل و علا كما يفهم ذلك من قوله (عليه السلام) « حتّى يرث الله الذى يرث السماوات و الأرض » كما فى الصحيحتين المتقدمتين و عليه فنحن نشك فى مجرد ماهيه الوقف باقسامه عن كونه صدقه و اذا حصل الشك فى تحقق ماهيته فالاصل يقتضى العدم حتى تحرز .

ص: ٤٣٨

١- أحكام الوقوف و الصدقات: الوقوف و الصدقات: لا يجوز الرجوع فيها، مع إطلاق الوقف و بقاء الموقوف عليهم، ما لا يمنع الشرع من معونتهم به. و هى على ضربين: مشروط و غير مشروط. المراسم العلويه و الأحكام النبويه؛ ص: ١٩٧؛ ذكر: أحكام الوقوف و الصدقات .

٢- وسائل الشيعه ١٣: ٣١٩ الباب ١٣ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ٢

(و لا يلزم بدون القبض فلو مات قبله بطل)

و بوقف الأب على صغاره بمجرد الوقف يحصل القبض لأئته وليهم و قبضه قبضهم بخلاف الكبار كما في صحيحه محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) «في الرّجل يتصدّق على ولد له و قد أدركوا إذا لم يقبضوا حتّى يموت، فهو ميراث، فإن تصدّق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأنّ والده هو الذي يلي أمره- الخبر»<sup>(١)</sup> و معنى جائز نافذ.

لكن قيل: بان دلاله الصحيحه على الوقف لو كانت ناظره الى الوقف دون الصدقه بمعناها الخاص . قلت: لا يحتمل عرفا فيها كونها صدقه بالمعنى الخاص بل هي ظاهره كل الظهور بالوقف .

و النصوص في شرطيه القبض مستفيضه كما في الصحيح المتقدم وصحيح صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن (عليه السلام): «سألته عن الرّجل يوقف الضيعه، ثم يبدو له أن يحدث في ذلك شيئا، فقال: إن كان أوقفها لولده و لغيرهم، ثم جعل لها قيما لم يكن له أن يرجع فيها، و إن كانوا صغارا و قد شرط ولايتها لهم حتّى يبلغوا فيحوزها لهم، لم يكن له أن يرجع فيها، و إن كانوا كبارا لم يسلمها إليهم و

ص: ٤٣٩

لم يخاصموا حتى يحوزوها عنه، فله أن يرجع فيها لأنهم لا يحوزونها (لم يحوزوها ظ) عنه و قد بلغوا<sup>(١)</sup> وغيرهما.

وهل القبض شرط للصحة و الانتقال او شرط للزوم؟ وثمره الخلاف تظهر فى النماء فى الفتره المتخلله بين الوقف و القبض .

و المشهور كونه شرطاً للصحة ألا انه قيل: ان الروايات لا يظهر منها اكثر من كونه شرطاً فى الزوم فلاحظ صحيحه صفوان بن يحيى عن ابي الحسن (عليه السلام): «سألته عن الرجل يقف الضيعه ثم يبدو له ان يحدث فى ذلك شيئاً فقال: ان كان وقفها لولده و لغيرهم ثم جعل لها قتيماً لم يكن له ان يرجع فيها. و ان كانوا صغاراً و قد شرط ولايتها لهم حتى بلغوا فيحوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها. و ان كانوا كباراً و لم يسلمها اليهم و لم يخاصموا<sup>(٢)</sup> حتى يحوزوها عنه فله ان يرجع فيها لأنهم لا يحوزونها ( لم يحوزوها - خ ل) عنه و قد بلغوا<sup>(٣)</sup>، فانها دلت على جواز الرجوع قبل التسليم، و ذلك لا يقتضى اكثر من عدم الزوم.

و ورد فى مكاتبه محمد بن جعفر الاسدى لمولانا الحجه ارواحنا له الفداء: «و اما ما سألت عنه من الوقف على ناحيتنا و ما يجعل لنا ثم يحتاج اليه صاحبه فكل ما

ص: ٤٤٠

---

١- وسائل الشيعه ١٣: ٢٩٨ الباب ٤ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ٤

٢- قيل بان المقصود لم تقع خصومه بينه و بينهم ليجبروه من خلالها على القبض و التسليم.

٣- وسائل الشيعه ١٣: ٢٩٨ الباب ٤ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ٤

لم يسلّم فصاحبه فيه بالخيار، و كل ما سلم فلا خيار فيه لصاحبه احتاج او لم يحتج...»<sup>(١)</sup>. و هي صريحه فى نفي اللزوم فقط.

و فى صحيح محمد بن مسلم عن ابى جعفر (عليه السلام) انه قال «فى الرجل يتصدق على ولده و قد ادركوا اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث فان تصدّق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان والده هو الذى يلى امره»<sup>(٢)</sup>.

قيل: و هي لو كانت ناظره الى الوقف دون الصدقه بمعناها الخاص لا تدل على كون القبض شرطاً للصحة، اذ لعل الوقف يقع صحيحاً بنحو الجواز و ينفسخ بالموت.

قلت: لا- يحتمل عرفاً فيها كونها صدقه بالمعنى الخاص بالخصوص بل هي ظاهره كل الظهور بالوقف كصدقه من الصدقات و عليه فهذا الصحيحه قرينه على كون القبض شرطاً فى الصحة.

هذا و قد يتوهم تقييد اعتبار القبض بما اذا كان الوقف خاصاً بدليل أن النصوص المتقدمه لا يظهر منها اكثر من ذلك و تبقى الاوقاف العامه مشموله لمقتضى القاعده بلا حاجه الى قبض الحاكم الشرعى نيابه عن الجبهه العامه او من يقوم مقامه.

ص: ٤٤١

---

١- وسائل الشيعه ١٣: ٣٠٠ الباب ٤ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ٨

٢- وسائل الشيعه ١٣: ٢٩٧ الباب ٤ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ١

قلت: لا ظهور فى النصوص المتقدمه بما قال و لا شاهد على تقيدها بالوقف الخاص دون العام و عليه فلا بد من القبض فى كلا القسمين .

هذا و لا- تلزم الفوريه فى القبض و ذلك لأن القبض اما شرط فى الصحه او فى اللزوم و على كلا التقديرين فليس هو بلازم حتى يكون فوريا.

### **و يدخل فى وقف الحيوان لبنه و صوفه الموجودان**

(و يدخل فى وقف الحيوان لبنه و صوفه الموجودان حال العقد، ما لم يستثنهما)

إنما قال: «الموجودان» لأن المتجددين لا- يتوهم خروجهما حيث لم يحصل فى ملكه، و أمّا الموجودان فلاّئهما عند العرف كالجزم منه فيدخلان كباقي أجزائه، و أمّا جواز استثنائهما فلعوم «المسلمون عند شروطهم».

### **و إذا تمّ لم يجز الرجوع فيه**

(و إذا تمّ لم يجز الرجوع فيه)

و إذا تمّ الوقف بالقبض فلا يجوز الرجوع فيه كما استفاضت بذلك النصوص المعتبره و قد تقدم بعضها .

و مما يدلّ على عدم جواز الرجوع بعد القبض صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: الرّجل يتصدّق على ولده بصدقه و هم صغار أله أن يرجع فيها؟ قال: لا، الصدقه لله عزّ و جلّ» (١).

و موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل تصدّق بصدقه على حميم أ يصح له أن يرجع فيها؟ قال: لا و لكن إن احتاج فليأخذ من حميمه من غير ما تصدّق به عليه» (٢).

و أمّا خبر أبي مريم، عن الباقر (عليه السلام): «إذا تصدّق الرّجل بصدقه قبضها صاحبها أو لم يقبضها، علمت أو لم تعلم فهي جائزه» (٣) فقد اعرض عنه الاصحاب و يعجز عن معارضه ما تقدم.

و أمّا ما فى صحيح عبد الرّحمن بن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام) «فى الرّجل يجعل لولده شيئاً و هم صغار ثمّ يبدو له أن يجعل معهم غيرهم من ولده؟ قال: لا بأس» (٤) فمحمول على الوصيّه فالوصيّه يصحّ الرجوع فيها مطلقا كما هو الظاهر منه و ألّا فهو مجمل فلا دلالة فيه على الوقف .

ص: ٤٤٣

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١ ح ٥

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٢ ح ١٤

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٣ ح ٢٠

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١ ح ٩

فأعم من الوقف و حيث إنّ الأب ولي الصغير يتصرّف في ماله.

و اما صحيح عبد الرحمن: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يتصدّق على ولده و هم صغار بالجاريه ثمّ تعجبه الجاريه و هم صغار في عياله أ ترى أن يصيبها أو يقوّمها قيمه عدل فيشهد بئمنها عليه أم يدع ذلك كلّ فلا يعرض لشيء منه؟ قال: يقوّمها قيمه عدل و يحتسب بئمنها لهم على نفسه و يمسيها» (١) فحيث ان مورده التصدّق كان عليه التقويم و اما تصرّفه فمن حيث ولايته و عليه فلا يعارض ما تقدم .

و اما خبر محمّد بن سهل، عن أبيه: «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الرجل يتصدّق على بعض ولده بطرف من ماله ثمّ يبدو له بعد ذلك أن يدخل معه غيره من ولده قال: لا بأس به» (٢) الدال باطلاقه على جواز الرجوع بالصدقه فمضافا الى ضعف سنده معارض بصحيح علي بن يقطين: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يتصدّق على بعض ولده بطرف من ماله ثمّ يبدو له بعد ذلك أن يدخل معه غيره من ولده، قال: لا بأس بذلك، و عن الرجل يتصدّق ببعض ماله على بعض ولده و يبيّنه لهم أله أن يدخل معهم من ولده غيرهم بعد أن أبانهم بصدقه؟ قال: ليس له

ص: ٤٤٤

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١ ح ١٠

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٩، ص: ١٣٦ ح ٢١



ذلك إلا أن يشترط أنه من ولد فهو مثل من تصدق عليه فذلك له» (١) و دلالة على عدم جواز الرجوع إلا بالاشتراط واضحة.

و أما ما في صحيح علي بن مهزيار، عن بعض أصحابنا: «كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام): أتى وقفت أرضاً على ولدي و في حجّ و في وجوه برّ و لك فيه حقّ بعدى أو لمن بعدك، و قد أزلتها عن ذلك المجري، فقال: أنت في حلّ و موسّع لك» فمضافاً إلى ضعفه بالارسال مجمل لاحتمال تعلق كلمة «بعدى» باوقفت فيكون وصيّ سماًها وقفاً و يكفي هذا الاحتمال في سقوط الاستدلال به على جواز الرجوع في الوقف بعد القبض وعلى فرض دلالة فانما هي بالاطلاق فتقيد بما دل على عدم جواز الرجوع بما تقدم كما ويعارضه صريح خبر محمد بن جعفر الأسدي في ما ورد عليه من محمد بن عثمان في جواب مسائله إلى الحجّة (عليه السلام) في خبر: «و أمّا ما سألت عنه من أمر الوقف على ناحيتنا و ما يجعل لنا ثمّ يحتاج إليه صاحبه، فكلّ ما لم يسلم فصاحبه فيه بالخيار و كلّ ما سلّم فلا خيار فيه لصاحبه احتاج إليه صاحبه أو لم يحتج، افتقر إليه أو استغنى عنه - إلى - و أمّا ما سألت عنه من أمر الرّجل الذي يجعل لناحيتنا ضيعه و يسلمها من قيم يقوم بها و يعمرها و يؤدّي من دخلها خراجها و مؤنتها و يجعل ما يبقى من الدّخل لناحيتنا، فإنّ ذلك جائز لمن جعله صاحب الضيعه قيماً عليها و إنّما لا يجوز ذلك لغيره» (٢).

ص: ٤٤٥

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٣٧ ح ٢٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٩، ص: ١٨١ ح ٨

و أما ما رواه التَّهْذِيبُ «عن أبي بصير، عن الصَّادِق (عليه السلام): سألتُه عن صدقهِ ما لم تقبض و لم تقسم قال: يجوز» (١) فقد رواه الكافي صحيحاً عن أبي بصير: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ما صدقهِ ما لم تقسم و لم تقبض، فقال: جائزُهُ إنّما أراد النَّاسَ النحلَ فاخطأوا» (٢) فظاهره النحل ولا ربط له بالوقف، وعلى فرض دلالة فلا يقاوم ما تقدم من النصوص المعتبرة.

حصيلة البحث:

الوقف تحبّيس الأصل و إطلاق المنفعه. و لفظه الصّريح: وقفت، و يكتفى بكل ما يدل عليه عرفاً، و يتحقق الوقف بالمعاطاه ايضاً، و لا- يعتبر فيه القبول، و يشترط فيه القربة و لا- يصح بدون القبض بإذن الواقف، فلو مات قبله بطل. و بوقف الأب على صغاره بمجرد الوقف يحصل القبض لأنّه وليهم و قبضه قبضهم بخلاف الكبار، و لا تلزم الفوريه فى القبض، و يدخل فى وقف الحيوان لبنه و صوفه الموجودان حال العقد ما لم يستثنهما، و إذا تمّ لم يجز الرجوع فيه.

## و شرطه التنجيز

(و شرطه التنجيز)

ص: ٤٤٦

---

١- تهذيب الأحكام ج ٩، ص: ١٣٩ ح ٣٠

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١ ح ٦

أمّا التنجيز فلانه لادليل على صحه الوقف المعلق لا لمانع خارجى بل لقصور دليل الامضاء بلا فرق بين ان يكون من العقود من الايقاعات .

### و شرطه الدوام

ثم ان الوقف ينقسم الى مؤبد ومنقطع و ان الدوام مأخوذ فى الوقف المؤبد اما ذاتاً او حكماً بمعنى ان الدوام اما ان يكون جزءاً من ماهيه الوقف كما عليه صاحب الجواهر و كاشف الغطاء(١), و اما هو من جملة احكامه كما عليه الشيخ الاعظم(٢) فهو باق ما دامت الارض باقيه .

ولا يشترط الدوام فى الوقف المنقطع مثل العبد يوقف على المسجد مثلاً فيموت فبموته ينتفى الموضوع فيبطل الوقف .

حول الوقف المنقطع و صحته

(و) يشترط فى الوقف ايضاً (الدوام)

يعنى ان من شرائط الوقف اعتبار التأيد فى تحقيقه و حاصله عدم صحه الوقف المنقطع و يستدل له:

تاره بتقوّم مفهومه بذلك و اخرى بان وقوف الائمة عليهم السّلام التى حكته الروايات كصحيحى ابن الحجاج ربرى المتقدمه كانت مؤبده و ثالثه بالتمسك

ص: ٤٤٧

---

١- المكاسب كتاب البيع ج ٢ ص ١٢٢ الطبعه القديمه

٢- المكاسب كتاب البيع ج ٢ ص ١٢٢ الطبعه القديمه

باستصحاب عدم ترتب الاثر بعد كون القدر المتيقنه صحته هو المؤبد و رابعا بالاجماع .

و الجميع كما ترى.

اذ الاول غير ثابت.

و الثانى لا دلالة له على الانحصار.

و الثالث لا مجال له بعد اطلاق قوله (عليه السلام): «الوقوف تكون ..».

و اما دعوى الاجماع فالظاهر عدم ثبوتها لفتوى بعض المتقدمين بصحة الوقف المنقطع كما قال به الصدوق لكن المتيقن منه هو الوقف على من ينقرض و ان تعددت الاقوال فيه فقليل بصحته وقفا. و قيل بصحته حسا. و قيل بطلانه.

و الصحيح هو الاول، اذ الاجماع لو قبلناه و ان انعقد على اعتبار التأيد و لكنه فى مقابل التوقيت بمده و لا يعلم شموله لمثل المقام فيقتصر على القدر المتيقن من الاجماع بعد كونه ليلا لا اطلاق فيه، و يعود التمسك باطلاق قوله (عليه السلام) فى صحيحه الصفار بلا مانع.

اقول: بل الصحيحه صريحه فى صحه كلا القسمين ففيها: قال: «كتبت إلى أبى محمد (عليه السلام) أسأله عن الوقف الذى يصح كيف هو فقد روى «أن الوقف إذا كان

غير موقت فهو باطل مردود على الورثه و إذا كان موقتاً فهو صحيح ممضى» و قال قوم: إنَّ الموقت هو الذى يذكر فيه أنّه وقف على فلان و عقبه فإذا انقضوا فهو للفقراء و المساكين إلى أن يرث الله الأرض و من عليها قال: و قال آخرون: هذا موقت إذا ذكر أنّه لفلان و عقبه ما بقوا و لم يذكر فى آخره «للفقراء و المساكين إلى أن يرث الله الأرض و من عليها» و الذى هو غير موقت أن يقول: هذا وقف، و لم يذكر أحداً فما الذى يصحّ من ذلك، و ما الذى يبطل؟ فوقع (عليه السلام): الوقوف بحسب ما يوقفها إن شاء الله» (١).

و أمّا ما فى صحيح على بن مهزيار قلت: «روى بعض مواليك عن آبائك عليهم السلام أنّ كلّ وقف إلى وقت معلوم فهو واجب على الورثه، و كلّ وقف إلى غير وقت، مجهول باطل مردود على الورثه، و أنت أعلم بقول آبائك؟ فكتب (عليه السلام): هو عندى كذا- الخبر» (٢) فظاهره ان الوقف الموقت الى اجل معلوم صحيح و المجهول وقته باطل و هذا المعنى باطل بضروره المذهب و خلاف ما تقدم من الصحاح الداله على صحه الوقف المؤبد كصحيحتى ابن عبد الرحمان وربعى و ما دل على صحه كلّ ما ورد فى السؤال و أنّها كلّها من الوقف و الوقف على حسب جعل الواقف كصحيح الصفار.

ص: ٤٤٩

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٢٩٥ الباب ٢ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٦ ح ٣١

و بذلك يظهر بطلان توجيه الشيخ للصحيح بما يخالف الظهور و بما لا شاهد له فقال في التّهذيب: «الوقف إذا لم يكن مؤبدا لم يكن صحيحا، و أمّا قوله في هذا الخبر «كلّ وقف إلى وقت معلوم فهو واجب» أى إذا كان الموقوف عليه مذكورا»(١) و استدلّ لقوله بصحيح الصّفار» فانه فسّر الوقت المعلوم بذكر الموقوف عليه وهو خارج عن طريق المحاوره، وقلنا ان ظاهر صحيح الصّفار صحّه كلّ ما ورد في السؤال و أنّها كلّها من الوقف و الوقف على حسب جعل الواقف .

و أمّا صحيح عليّ بن مهزيار الاخر: «كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام) أنّ فلانا ابتاع ضيعه فوقفها و جعل لك في الوقف الخمس، و يسأل عن رأيك في بيع حصّةك من الأرض أو يقوّمها على نفسه بما اشتراها به أو يدعها موقوفه؟ فكتب (عليه السلام) إلّي: أعلم فلانا أنّي أمره ببيع حقّي من الضيعه و إيصال ثمن ذلك إلّي و أنّ ذلك رأيي إن شاء الله أو يقوّمها على نفسه إن كان ذلك أوفق له، و كتب إليه: أنّ الرّجل ذكر أنّ بين من وقف بقيه هذه الضيعه عليهم، اختلافا شديدا و أنّه ليس يأمن أن يتفاقم ذلك بينهم بعده، فإن كان ترى أن يبيع هذا الوقف و يدفع إلى كلّ إنسان منهم ما كان وقف له من ذلك أمرته، فكتب بخطّه: إلّي: و أعلمه أنّ رأيي له إن

ص: ٤٥٠

كان قد علم الاختلاف ما بين أصحاب الوقف، أن بيع الوقف أمثل فإنه ربما جاء في الاختلاف ما فيه تلف الأموال و النفوس»(١).

فلا ينافي ما تقدم من اعتبار التأييد في الوقف لانه تضمن السؤال عن وقف غير تام لانه غير مقبوض لهم و لا له (عليه السلام) و إنما أعلمهم بالوقف عليهم بقرينه صدره فكما ان الخمس الذي أوقفه على الجواد (عليه السلام) لم يكن أقبضه كذلك أربعه أخماس الباقيين، و لا ربط له بحمل الصدوق له على الوقف المنقطع(٢) و بذلك يظهر ضعف حمل الشيخ له في التهذيب و الاستبصار على « انه جاء رخصه بشرط ما تضمنه - الى - فيجوز بيعه و اعطاء كل ذى حق حقه » و يدل على الذي ذكرنا ان الصحيح تضمن بيع الواقف للوقف لا بيع الموقوف عليهم له كما هو مفروض المسألة .

و أمّا ما صحيح ابن محبوب عن ابن رثاب عن جعفر بن حيّان، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل وقف غلّه له على قرابه من أبيه و قرابه من امّه - إلى - قلت: فلورثه من قرابه الميّت أن يبيعوا الأرض إذا احتاجوا إليها و لم يكفهم ما يخرج من الغلّه، قال: نعم إذا رضوا كلّهم و كان البيع خيرا لهم باعوا»(٣) الظاهر في جواز بيع الوقف وهذا مما ينافي اعتبار التأييد في الوقف .

ص: ٤٥١

---

١- الكافي (في ٣٠ من ٢٣ من وصاياه)

٢- الفقيه في ٩ من وقفه

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٥ ح ٢٩

ففيه: انه كما ترى ليس وقفاً دائماً و ابدياً لانه انما تضمن وقف الغله على قرابته و لم يقيد بقيد « ان انقضوا ففى سبيل البر » فلا علاقه له بالوقف المؤبد .

و اما خبر الاحتجاج عن محمد الحميرى فيما كتبه للحجه (عليه السلام) عن الوقف الذى لا يجوز بيعه ؟ واجابه (عليه السلام) اذا كان الوقف على امام المسلمين فلا يجوز بيعه واذا كان على قوم من المسلمين فليبع كل قوم ما يقدرّون على بيعه مجتمعين و متفرقين ان شاء الله»<sup>(١)</sup> الظاهر فى جواز بيع الوقف وهذا مما ينافى اعتبار التاييد فى الوقف .

ففيه: انه ضعيف سنداً و لا- يقاوم ما تقدم من ان الوقوف على ما وقفها اهلها عليها و قابل للحمل على الوقف المنقطع بقرينه السؤال حيث جاء فى صدره « اذا كان الوقف على قوم باعيانهم و اعقابهم » بخلاف الوقف على امام المسلمين فانه مفروض البقاء الى اخر الدنيا و عليه فهو وقف ابدى و بذلك يظهر صحه اعتبار التاييد فى الوقف المؤبد .

و اما بطلان الوقف المقيّد بمدّه و عدم وقوعه حبسا فواضح، فان الحبس لم يقصد فكيف يقع؟

و قد يقال بوقوعه حبسا باعتبار ان قصد الوقف المؤقت قصد لتحقيقه الحبس. و لا يضر اعتقاد كونه وقفا بعد إنشاء ما هو حبس حقيقه.

ص: ٤٥٢

---

١- الاحتجاج؛ ج ٢، ص: ٤٩٠؛ ذكر طرف مما خرج أيضا عن صاحب الزمان (عليه السلام) من المسائل الفقهيه و غيرها فى التوقيعات على أيدي الأبواب الأربعة و غيرهم .



و اذا قيل: ان الوقف و الحبس متباينان لاقتضاء الاول خروج العين الموقوفه عن ملك الواقف و دخولها فى ملك الموقوف عليه بخلافه فى الحبس فان العين باقيه على ملك المحبّس.

قلنا: ان خروج العين عن ملك الواقف ليس هو مقتضى الوقف بما هو وقف بل هو ناشئ من التأيد، و المفروض عدم قصده.

اقول: انه لو قصد معنى الحبس بعبارته الوقف صح الاستدلال و أّا فلا .

### و شرطه الإقباض

(و) يشترط فى الوقف ايضا (الإقباض)

كما تقدم الكلام عن ذلك مفصلا فى عنوان قوله: «و لا يلزم بدون القبض».

### و شرطه إخراجة عن نفسه

(و) يشترط فى الوقف ايضا (إخراجة عن نفسه )

ص: ٤٥٣

لأنه القدر المتيقن من صحه الوقف ويدل عليه بالخصوص موثق طلحه بن زيد، عن الصادق، عن أبيه عليهما السّلام «أن رجلاً تصدّق بدار له و هو ساكن فيها، فقال: الحين اخرج منها»<sup>(١)</sup> واستدل باخبار اخر غير واضحه الدلاله.

لكن يعارض موثق طلحه اطلاق صحيح ابان وهو من اصحاب الاجماع عن أبي الجارود قال الباقر (عليه السلام): «لا يشتري الرجل ما تصدّق به، و إن تصدّق بمسكن على ذى قرابته فإن شاء سكن معهم، و إن تصدّق بخادم على ذى قرابته خدمته إن شاء»<sup>(٢)</sup> و عمل به الشيخ فى التهذيب وحمل موثق طلحه على الاستحباب فقال: «هذا الخبر محمولٌ على ضربٍ من الاستحباب لأنّا قد بيّنا فى روايه أبى الجارود عن أبى جعفر (عليه السلام) جواز أن يسكن الإنسان داراً أوقفها مع من وقفها عليه و أنّ ذلك ليس بمحذور».

اقول: غايه ما يدل عليه صحيح ابان انه يصح للواقف ان يستفيد من الوقف بعد وقفه كما قاله الشيخ واما دلالته فى صحه الوقف على النفس فلا .

بقى عليه من شرائط صحّ الوقف غير الأربعه التى ذكرها عدم كونه مديونا ديناً لا يفى تركته بأدائه، كما فى صحيح أبى طاهر بن حمزه «أنه كتب إليه: مدين

ص: ٤٥٤

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٣٨ ح ٢٩

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٣٤ ح ١٤

أوقف ثم مات صاحبه و عليه دين لا يفى ماله إذا وقف فكتب (عليه السلام) يباع وقفه في الدين»(١).

و رواه ثانيا صحيحا عن العبيدي قال: كتب أحمد بن حمزه إلى أبي الحسن (عليه السلام): «مدين وقف ثم مات صاحبه و عليه دين لا يفى بماله، فكتب (عليه السلام): يباع وقفه في الدين»(٢). وبه عمل الفقيه(٣).

حصيله البحث:

و شرط الوقف التنجيز و الإقباض و إخراجه عن نفسه. و يصح دائما و منقطعا بان لا يذكر فيه التأييد، نعم يبطل الوقف المقيد بمره و لا يقع حبسا. و من شرائط صحه الوقف عدم كونه مديونا دينا لا تفى تركته بأدائه.

### و شرط الموقوف أن يكون عينا مملوكة ينتفع بها

(و شرط الموقوف أن يكون عينا مملوكة ينتفع بها مع بقائها و يمكن إقباضها)

ص: ٤٥٥

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٣٨ ح ٢٦

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٤٤ ح ٤٨

٣- الفقيه في ٥ من وقفه لكن فيه بدل «مدين» «مدبر» ولا يخفى تصحيحه فلا علاقه للمدبر بالوقف.

أما كونها عينا مملوكة ينتفع بها مع بقائها فلا يحتاج إلى ذكر بعد تعريفه الوقف بأنه تحبیس الأصل و إطلاق المنفعه.

### **و لو وقف ما لا يملكه وقف على اجازة المالك**

(و لو وقف ما لا يملكه وقف على اجازة المالك)

أقول: لا- شك من عدم حصول الوقف قبل الاجازة واما بعدها فحيث لا يشترط في الوقف لفظ مخصوص ففي الحقيقة تكون الاجازة صيغته التي ينشأ بها الوقف كما سيأتى تفصيله في بيع الفضولى .

### **جواز وقف المشاع**

(و وقف المشاع جائز كالمقسوم)

ص: ٤٥٦

كما يشهد له صحيح أحمد الحلبي (بن عمر الحلبي وهو وايه من الثقاه) عن أبيه عن ابى عبد الله (عليه السلام) قال «سألته عن دار لم تقسم فتصدق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار؟ قال: يجوز، الخبر»

و صحيح الفضل بن عبد الملك، عنه (عليه السلام) «رجل تصدق بنصيب له فى دار على رجل؟ قال: جائز وإن لم يعلم ما هو»<sup>(١)</sup> وقد دل على جواز وقف المشاع و لو لم يعلم مقداره.

و أمّا ما فى خبر محمّد بن سليمان الديلمى، عن أبيه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن الرجل يتصدق على الرجل الغريب ببعض داره ثم يموت قال: يقوم ذلك قيمه فيدفع إليه ثمنه»<sup>(٢)</sup> فضعيف فقال النجاشى: محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمى: ضعيف جدا لا يعول عليه فى شىء<sup>(٣)</sup> و قال فى ترجمه أبيه سليمان بن عبد الله، أنه لا يعمل بما تفرد سليمان و ابنه محمد، به، من الروايه. و قال ابن الغضائرى: محمد بن سليمان بن زكريا الديلمى أبو عبد الله ضعيف فى حديثه، مرتفع فى مذهبه لا يلتفت إليه.

ص: ٤٥٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٢ ح ٦٨

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٤٦ ح ٥٣

٣- رجال النجاشى ؛ ص: ٣٦٥؛ ٩٨٧ محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمى .

(و شرط الواقف الكمال)

أى بالبلوغ و العقل وذلك لمحجوريه الصبى والمجنون ورفع القلم عنهما .

و انما الكلام فى من بلغ عשרاً فهل تصح وصيته و صدقته و هبته و وقفه ام لا؟

الصحيح هو الاول وبه افتى الكلينى والفقيه والمفيد<sup>(١)</sup> و يشهد له موثق عبيد الله الحلبى، و محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): سئل عن صدقه الغلام ما لم يحتلم؟ قال: نعم إذا وضع الصدقه<sup>(٢)</sup>.

وموثق محمد بن مسلم المروى بثلاث اسانيد احدها موثق و هو احد سندی الكلينى فى الكافى و فيه (يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل و صدقته ووصيته و ان لم يحتلم)<sup>(٣)</sup>.

ص: ٤٥٨

١- المقنعه.

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٨٢ ح ٩

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٨٢ ح ٨

و يدل عليه ايضاً موثق صفوان عن موسى بن بكر عن زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إذا أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له في ماله ما أعتق و تصدّق و أوصى على حدّ معروف و حقّ فهو جائز» (١) و به عمل الفقيه (٢).

نعم هل تجوز مطلقاً ام مع شرائط فيها لا مطلقاً و الشرائط كون صدقته في حد معروف وحق في موضع الصدقه كما يشهد لذلك موثق صفوان عن موسى بن بكر عن زراره المتقدم انفا .

و الظاهر ان المراد من كونه حقا ان يكون في موضع الصدقه كما يدل على ذلك موثق عبيد الله الحلبي، و محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): سئل عن صدقه الغلام ما لم يحتلم؟ قال: نعم إذا وضعها في موضع الصدقه» (٣).

و اما قيد الارحام فلم يرد في الصدقه والوقف وانما ورد في وصيته ففي صحيح ابن مسلم (ان الغلام اذا حضره الموت و لم يدرك جازت وصيته لذوى الارحام و لم تجز للغرباء) (٤) و عليه فلا دليل على لزومه في الصدقه و الوقف .

ص: ٤٥٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٨١ ح ١

٢- الفقيه في ٢ من ٢٠ من وصايا باب الحد الذي إذا بلغه الصبي، و التهذيب في ٤ من ٤ من وصايا .

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٨٢ ح ٩

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٨١ ح ١

و أما خبر الحسن بن راشد، عن العسكريّ (عليه السلام) «إذا بلغ الغلام ثمان سنين فجائز أمره في ماله و قد وجب عليه الفرائض و الحدود و إذا تمّ للجاريه سبع سنين فكذلك» (١) الدالّ على أنّ الغلام يصير مكلفاً في ثمانى و الجاريه فى سبع، فقد اعرض عنه الاصحاب ولم يعمل به أحد.

### و يجوز أن يجعل النظر لنفسه و لغيره

(و يجوز أن يجعل النظر لنفسه و لغيره)

كما يدل على ذلك ما فى صحيح ابى بصير «أنّ فاطمه عليها السّلام جعل صدقاتها إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فإن مضى فإلى الحسن (عليه السلام)، فإن مضى فإلى الحسين (عليه السلام)، فإن مضى فإلى الأكبر من ولدها» (٢).

و صحيح عبد الرّحمن بن الحجاج «بعث إلى أبو الحسن (عليه السلام) بوصيّة أمير المؤمنين (عليه السلام) و فيه: و إنّ الذى كتبت من أموالى هذه صدقه واجبه بتله، حيّا أنا أو ميّتا - إلى - يقوم على ذلك الحسن بن عليّ - إلى - فإن أراد أن يبيع نصيباً من المال فيقضّى به الدّين فليفعل - إلى - و إن كانت دار الحسن بن عليّ غير دار الصدقه فبدا له أن يبيعها فليبيع إن شاء لا حرج عليه فيه، و إن باع فإنّه يقسم ثمنها

ص: ٤٦٠

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٨٣ ح ١١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٨ ح ٥



ثلاثه أثلاث فيجعل ثلثها في سبيل الله و يجعل ثلثا في بنى هاشم و بنى المطلب، و يجعل الثلث في آل أبى - طالب - الخبر»(١) وغيرهما .

(فإن أطلق فالنظر في الوقف العام الى الحاكم)

بما له من الولاية فانه ولى من لا ولى له .

(و فى غيره الى الموقوف عليهم) لانصراف اطلاق الوقف اليهم عرفا .

حصيله البحث:

و شرط الموقوف أن يكون عيناً مملوكةً ينتفع بها مع بقائها و يمكن إقباضها، و لو وقف ما لا يملكه وقف على إجازة المالك. و وقف المشاع جائز كالمقسوم، و شرط الواقف الكمال بالبلوغ و العقل نعم يصح الوقف من الصبى البالغ عشرين عاماً بشرط كون صدقته فى حد معروف و حق فى موضع الصدقه , و يجوز أن يجعل النظر لنفسه و لغيره فإن أطلق فالنظر فى الوقف العام إلى الحاكم و فى غيره إلى الموقوف عليهم.

ص: ٤٦١

## و شرط الموقوف عليه وجوده

(و شرط الموقوف عليه وجوده و صحته تملكه و اباحه الوقف عليه فلا يصح على المعدوم ابتداء و يصح تبعا و لا على العبد و جبرئيل)

أما الوقف على المعدوم فلا دليل على صحته و لا على بطلانه من الأخبار.

وقد يستدل لاعتبار وجود الموقوف عليه:

١- تاره بان الوقف تملك و لا يعقل تملك المعدوم لان الملكيه صفه وجوديه تستدعى محلا موجودا.

وفيه: ان الملكيه وصف اعتبارى، و الاعتبار سهل المؤونه فيمكن اعتبار المعدوم مالكا.

٢- و اخرى بان القبض شرط فى صحه الوقف، و هو متعذر مع انعدام الموقوف عليه.

وفيه: ان الفوريه فى القبض ليست لازمه. و على فرض التسليم بها يكفى قبض المتولى او الحاكم الشرعى و بذلك يظهر ضعف ما قاله المصنف: «فلا يصح على المعدوم ابتداء».

ص: ٤٦٢

و أما الموقوف عليه بالتبع فجوازه مفروغ عنه بل هو لازم تأييد الوقف.

وأما صحّ تملكك الموقوف عليه، فقد يقال: إنّ الوقف ليس بتمليك حتّى يشترط صحّ تملكه، فأى مانع عن أن يوقف على العبيد فى فكاك رقابهم أو للتوسعه عليهم فى مطعمهم و ملبسهم إذا كانوا تحت الشدّه عند مواليتهم أ لم يجعل الله تعالى الصدقات و هى الزّكوات مصرفها فى ثمانية مواضع أحدها فى الرّقاب.

اقول: ما ذكره من مصداق وهو الوقف على العبيد فى فكاك رقابهم فالظاهر انه من مصاديق التملك لهم بشرط العتق , و عليه فالظاهر ان الوقف الخاص نوع من التملك لمن وقف عليه.

و أما الوقف على مثل جبرئيل فلا مورد له و لا يصدر ذلك من عاقل و فى مثله ذكر الحكم لغو.

(و الوقف على المساجد و القناطر) وقف (على المسلمين) عند المصنف (إذ هو مصروف الى مصالحهم )

يعنى لانه مصروف على مصالحهم فهو ملك لهم وهناك رأى اخر يرى ان المساجد و امثالها ليست بملك يعنى بالوقفية خرجت عن الملكيه فالوقف فيها عباره عن كونه فك ملك كالعبد يعتق فيخرج عن الملكيه و الاقرب هو الثانى اذ

الوقف حبس الاصل وتسييل المنفعه فالذى للمسلمين هو المنافع و اما ان الاصل ملك لهم فغير معلوم ولا دليل عليه .

قلت: الدليل عليه هو الفهم العرفى من حبس الاصل لهم فما قاله المصنف هو الاقوى .

و اما ما نسبته الفقيه الى الروايه «عن العباس بن عامر، عن أبى الصّحارى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قلت له: رجل اشترى دارا فبقيت عرصه فبناها بيت غلّه أ يوقفه على المسجد؟ فقال: إنّ المجوس أوقفوا على بيت النار»<sup>(١)</sup> و رواه فى العلل مسندا عن العباس بن عامر عن أبى الضحّاك<sup>(٢)</sup> فمضافا لضعفه سنداً مجمل .

و اما خبره الاخر مرفوعا «و سئل الصادق (عليه السلام) عن الوقوف على المساجد فقال: لا يجوز فإنّ المجوس وقفوا على بيوت النار»<sup>(٣)</sup> فمضافا الى ضعفه خلاف سيره المسلمين من الوقف على المساجد .

(ولا) يصح الوقف (على الزناه و العصاه)

ص: ٤٦٤

---

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٢٥١

٢- علل الشرائع، ج ٢، ص: ٣١٩ ب ٥ ح ١

٣- من لا يحضره الفقيه؛ ج ١، ص: ٢٣٨؛ باب فضل المساجد و حرمتها و ثواب من صلى فيها .

و أمّا عدم جواز الوقف على الزّناه و العصاه في فعلهم الحرام فلائذ الوقف عباده كما تقدم وعلى فرض عدم كونه عباده كما توهم فلا يجوز الوقف عليهم لانه إعانه على الإثم و العدوان، و قد قال جلّ و علا {وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}.

ثم انه قيل بصحة وقف المسلم على الكافر استنادا الى صحيح الزّيان بن شبيب قال: «أوصت ماردة لقوم نصارى فزاشين بوصيّته، فقال أصحابنا: اقسم هذا في فقراء المؤمنين من أصحابك، فسألت الرّضا (عليه السلام) فقلت: إنّ أختي أوصيت بوصيّته لقوم نصارى و أردت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين، فقال: امض الوصيّته على ما أوصت به، قال الله تعالى «فَأَيُّمَا إِنَّمَا عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ» (١)» (٢) باعتبار ان المناط في الوصيه والوقف واحد .

اقول: لم يعلم كون المناط فيهما واحداً فالوصيه اعم من الوقف و الوقف عباده و عليه فلا يصح لغير الاماميه فضلا عن الكفار.

ص: ٤٤٥

---

١- البقره ايه ١٨١

٢- الكافي (ط - الإسلاميه)؛ ج ٧، ص: ١٦؛ باب آخر منه ؛ ج ٧، ص: ١٦

هذا و صرح الحلبي (١) بانه لا يصح وقف الإمامي على غير الإمامي إلا لذي رحم و مثله الحلبي (٢) و لكن جوزه المفيد (٣) و تبعه الشيخ (٤) و الديلمى (٥).

حصيله البحث:

شرط الموقوف عليه وجوده و صحه تملكه و إباحه الوقف عليه و يصح على المعدوم ابتداءً كما يصح تبعاً . و الوقف على المساجد و القناطر فى الحقيقة وقف على المسلمين إذ هو مصروفٌ إلى مصالحهم، و لا يصح الوقف على العمل الحرام .

ص: ٤٦٦

---

١- و لا- يحل لمسلم محق أن يتصدق على مخالف للإسلام أو معاند للحق إلا أن تكون ذا رحم، و لا يوقف على شىء من مصالحهم، و لا- على بيعه و لا- على كنيسه و لا بيت نار الى غير ذلك من معابد الضلال و مجامعهم، فان فعل لم يضر فعله و وجب على الناظر فى مصالح الدين فسخه. الكافى فى الفقه، ص: ٣٢٦

٢- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٠

٣- المقنعه: ص ٦٥٣،

٤- المبسوط: ج ٣ ص ٢٩٤.

٥- المراسم: ص ١٩٨.

## والمسلمون من صلى إلى القبلة

(والمسلمون من صلى إلى القبلة إلّا الخوارج والغلاة، و الشيعة من شائع عليّا (عليه السلام) و قدّمه، و الإماميّة الاثنا عشرية)

فكل من اوقف نفذ وقفه فيما اوقف كما ورد ذلك في الوصيه ففي صحيح أبي طالب عبد الله بن الصّلت قال: « كتب الخليل بن هاشم إلى ذى الرّئاستين و هو والى نيسابور أنّ رجلا من المجوس مات و أوصى للفقراء بشىء من ماله فأخذه قاضى نيسابور فجعله فى فقراء المسلمين، فكتب الخليل إلى ذى الرّئاستين بذلك، فسأل المأمون عن ذلك، فقال: ليس عندى فى ذلك شىء فسأل أبا الحسن (عليه السلام) فقال أبو الحسن (عليه السلام): إنّ المجوسى لم يوص لفقراء المسلمين و لكن ينبغى أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقه فيردّ على فقراء المجوس»<sup>(١)</sup>.

## و الهاشميه من ولده هاشم بأبيه

(و الهاشميه من ولده هاشم بأبيه و كذا كل قبيله)

يدلّ عليه غير العرف الذى أنشد عليه قول الشاعر:

ص: ٤٦٧

و أنّه لولاه لصار الأمويّ هاشميا و الهاشميّ امويّا لاختلاط مناكحهم، فيصير عثمان هاشميّا لكون أمّه أروى بنت البيضاء بنت عبد المطلب و يصير بنو أبي لهب أمويين لكون أمّهم أمّ جميل بنت حرب بن أميّة.

و يدلّ على ذلك صحيح حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام): الخمس من خمسة أشياء - إلى - و هؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابه النبيّ صلى الله عليه و آله الذين ذكرهم الله فقال {وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} و هم بنو عبد المطلب أنفسهم الذكر منهم و الأنثى، ليس فيهم من أهل بيوتات قريش و لا من العرب أحد و لا فيهم و لا منهم في هذا الخمس من مواليتهم و قد تحلّ صدقات النّاس لمواليهم و هم النّاس سواء، و من كانت أمّه من بنى هاشم و أبوه من سائر قريش فإنّ الصدقات تحلّ له و ليس له من الخمس شيء لأنّ الله تعالى يقول {ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ} - الخبر<sup>(١)</sup>.

### و إطلاق الوقف على متعدد يقتضى التسويه

(و إطلاق الوقف على متعدد يقتضى التسويه)

ص: ٤٦٨

---

١- الكافي (في ٤ من فيئه، آخر كتاب حجّته)



لقضاء العرف بذلك لان التفضيل يحتاج الى قرينه لكن الإسكافي حمل الإطلاق على الميراث (١)، و لعله استند إلى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج في بعث الكاظم (عليه السلام) بنسخه وصيه أبيه و نسخه وقف نفسه و في وقفه (عليه السلام): «هذا ما تصدق به موسى بن جعفر - إلى - بين ولد موسى للذكر مثل حظ الأنثيين - إلى - و أن من توفي من ولد موسى و له ولد فولده على سهم أبيه للذكر مثل حظ الأنثيين على مثل ما شرط موسى بن جعفر في ولده من صلبه - الخبر» (٢) و هو كما ترى، فالخبر متضمن بشرطه (عليه السلام) التفضيل و الكلام في الإطلاق و لو شرط للأنثى مثل الذكرين صح أيضا.

(و لو فضل بعضهم لزم)

بدليل «الوقوف على ما وقفها أهلها».

حصيله البحث:

فكل من اوقف نفذ وقفه فيما اوقف وفي الصحيح أن رجلا من المجوس مات و أوصى للفقراء بشىء من ماله فأخذه قاضى نيسابور فجعله فى فقراء المسلمين، فكتب الخليل إلى ذى الرئاستين بذلك، فسأل المأمون عن ذلك، فقال: ليس

ص: ٤٦٩

---

١- و قال ابن الجنيّد: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، و كذا لو قال: لورثتي. مجموعہ فتاویٰ ابن الجنيّد؛ ص: ٢٣٥؛ مسأله ٧.

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٥٣ ح ٨

عندى فى ذلك شىء فسأل أبا الحسن (عليه السلام) فقال أبو الحسن (عليه السلام): إنَّ المجوسىَّ لم يوص لفقراء المسلمين و لكن ينبغى أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقه فيردَّ على فقراء المجوس.

و المسلمون من صلّى إلى القبله إلّا الخوارج و الغلاة، و الشّيعه من بايع عليّاً عليه السّلام و قدّمه، و الإماميّة: الإثنى عشرية و الهاشميّة من ولده هاشمٌ بأبيه و كذا كلّ قبيله، و إطلاق الوقف يقتضى التّسويه و لو فضّل لزم.

## (و هنا مسائل)

### نفقه العبد و الحيوان الموقوف على الموقوف عليهم

(الاولى: نفقه العبد و الحيوان الموقوف على الموقوف عليهم، و لو عمى العبد أو جذم اعتق و بطل الوقف و سقطت النفقه) ما قاله مقتضى القاعده، و ليزد أنّه لو امتنع الموقوف عليه من النفقه يتصدّى الحاكم لإخراج نفقه العبد ممن تجب عليه نفقته و هو مالكة ان قلنا ان الوقف الخاص ملك للموقوف عليه، ولكن قال فى المبسوط: «نفقه عبد الوقف فى كسبه

ص: ٤٧٠

إذا لم يشترط أو شرطها في الكسب»(١) و لعله جعلها في كسبه «إذا اطلق الواقف و لم يشترط» للانصراف العرفي و هو صحيح لو كان هناك انصراف عرفي .

### لو وقف في سبيل الله انصرف الى كل قربه

(الثانيه: لو وقف في سبيل الله انصرف الى كل قربه و كذا في سبيل الخير و سبيل الثواب) كما هو واضح.

إذا وقف على أولاده اشترك أولاد البنين و البنات بالسويّه

(الثالثه: إذا وقف على أولاده اشترك أولاد البنين و البنات بالسويّه إلا أن يفضل)

عملا- بظاهر اللفظ و اليه ذهب المفيد(٢) و الحلبي(٣) و القاضي(٤) و الحلبي(٥)، لأنّ أولادهما أيضا أولاده كأولاد صلبه، و خالف المبسوط فقال: «إن قال: وقفت على

ص: ٤٧١

١- المبسوط في فقه الإماميه، ج ٣، ص: ٢٨٩ قال: إذا وقف غلاما و شرط أن يكون نفقته من كسبه أو في شيء آخر كان على ما شرط، فإن أطلق ذلك كان في كسبه لأن الغرض بالوقف انتفاع الموقوف عليه، و إنما يمكنه ذلك ببقاء عين الوقف، و إنما يبقى عينه بالنفقة، فيصير كأنه شرطها في كسبه. فأما إذا زمن العبد في شبابه أو شاخ فلم يقدر على الكسب، فمن قال إن الملك ينتقل إلى الموقوف عليه، فنفقته في ماله، لأنه عبده، و من قال انتقل إلى الله فنفقته في مال بيت المال، و هو مال الله، و على مذهبننا يصير حرا بالزمانه.

٢- و إذا وقف الإنسان ملكا على ولده و لم يخص بعضا من بعض بالذكر و التعيين كان لولده الذكور و الإناث و ولد ولدهم و إذا لم يشترط فيه قسمه كان بينهم بالسويه. المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٦٥٥؛ باب الوقوف و الصدقات .

٣- و إذا تصدق على الإطلاق، أو حبس شيئا على ولده و لم يخص بالذكر درجة من درجة، و لا ذكرا من أنثى، فهي على جميع ولد الصلب و ولدهم و ان سفلوا، ذكرانهم و إناثهم بينهم بالسويه، لدخول الكل تحت اسم الولاده و البنوه لغه و شرعا، و ان خص بعضا من بعض، أو رتبهم فهي على ما شرط. الكافي في الفقه؛ ص: ٣٢٦؛ فصل في الصدقه .

٤- و إذا وقف إنسان على ولده، و كان منهم ذكور و إناث و شرط تفضيل البعض منهم على البعض، كان جائزا، و أجرى على حسب ما شرطه، و ان لم يشترط ذلك كان الذكر و الأنثى فيه سواء من ولده و ولد ولده، لان الاسم يتناول جميعهم. المذهب (لابن البراج)؛ ج ٢، ص: ٨٩؛ وقف المفتوحه عنه .

٥- مختلف الشيعه في أحكام الشريعة؛ ج ٦، ص: ٣٢٤؛ مسأله: قال ابن الجنيّد: إذا قال: هي صدقه لولده و لم يقل: لولد ولدي كانت لولده لصلبه الرجال و النساء .

أولادى أو على ولدى، فإن انقضوا فعلى الفقراء و المساكين، كان ذلك وقفا على أولاد صلبه دون أولاد أولاده لأن ولد الولد إن كان ولدا فمن طريق المجاز فيصح أن يقول «هذا ليس بولدى وإنما هو ولد ولدى - إلى - وفى أصحابنا من قال: إذا قال: «وقفت على ولدى» دخل فيه ولد الولد من جهة البنين فى البطن الثانى و الثالث و ما زاد عليه، و الأول أقوى»<sup>(١)</sup>.

ص: ٤٧٢

---

١- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٣، ص: ٢٩٦؛ إذا قال: وقفت هذا على أولادى و أولاد أولادى و أولاد أولاد أولادى، فإن انقضوا فعلى الفقراء و المساكين .

قلت: ما قاله من صحَّه السَّلب في ولد الولد ممنوع، فلا يصحَّ في ولد الولد أن يقول: ليس بولدي، بل إنّما يصحَّ أنّه ليس ولدي لصلبي» و الحاصل ان الملاك في ذلك ظهور الالفاظ و هي الحجه.

(و لو قال على من انتسب اليّ لم يدخل أولاد البنات)

كما تقدم في صحيح حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن الكاظم (عليه السلام) في خبر: «و من كانت أمّه من بنى هاشم و أبوه من سائر قريش فإنّ الصدقات تحلّ له و ليس له من الخمس شيء لأنّ الله تعالى يقول: «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ - الخبر» (١).

### إذا وقف مسجدا لم ينفك وقفه بخراب القرية

(الرابعة: إذا وقف مسجدا لم ينفك وقفه بخراب القرية)

لأنّه صار وقفا إلى أن يرث الله الأرض و من عليها.

(و إذا وقف على الفقراء أو العلوية انصرف الى من في بلد الواقف منهم و من حضره)

ص: ٤٧٣

كما تقدم من ان الملاك ظهور الالفاظ ولو كان هناك انصراف عرفا فهو المتبع ويؤيد ما ذكره المصنف خبر علي بن محمد بن سليمان النوفلي قال: «كتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) أسأله عن أرض أوقفها جدّي على المحتاجين من ولد فلان بن فلان الرجل الذي يجمع القبيله و هم كثير متفرّقون في البلاد و في ولد الواقف حاجه شديده - إلى - فأجاب ذكرت الأرض التي أوقفها جدّك على فقراء ولد فلان بن فلان و هي لمن حضر البلد الذي فيه الوقف و ليس لك أن تتبّع من كان غائباً» (١). و به عمل الفقيه (٢).

### إذا آجر البطن الأول الوقف ثم انقرضوا

(الخامسه إذا آجر البطن الأول الوقف ثم انقرضوا تبين بطلان الإجاره في المدّه الباقيه فيرجع المستأجر على ورثه الآجر ان كان قد قبض الأجره و خلف تركه)

ما ذكره هو مقتضى القواعد.

حصيله البحث:

نفقه العبد الموقوف و الحيوان على الموقوف عليهم، و لو امتنع الموقوف عليه من النفقه يتصدّى الحاكم لإخراج نفقه العبد ممن تجب عليه نفقته. و لو عمى العبد

ص: ٤٧٤

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٨ ح ٣٧

٢- الفقيه في ٨ من وقفه

أو جذم انتعق و بطل الوقف و سقطت النّفقه. و لو وقف فى سبيل الله انصرف إلى كلّ قريبه، و كذا سبيل الخير و سبيل الثّواب. و إذا وقف على أولاده اشترك أولاد البنين و البنات بالسّويه إلّا أن يفضّل، و لو قال: على من انتسب إلىّ، لم يدخل أولاد البنات. و إذا وقف مسجداً لم ينفكّ وقفه بخراب القرية، و إذا وقف على الفقراء أو العلويّه انصرف إلى من فى بلد الواقف منهم و من حضره. وإذا آجر البطن الأوّل الوقف ثم انقضوا تبين بطلان الإجاره فى المدّه الباقيه فيرجع المستأجر على ورثه الأجر إن كان قد قبض الأجره و خلف تركه.

## (كتاب العطيه)

### اشاره

(و هى أربعه) اقسام: الصدقه والهبه والسكنى والتحبيس .

(الأول: الصدقه)

(و هى عقد يفتقر إلى إيجاب و قبول)

كما هو شأن كل عقد و قد تقدم كفايه حصول الايجاب والقبول بكل لفظ مفهم او فعل يدل عليه كالمعاطاه فيكفى أن تضع الصدقه فى يد الطرف و يقبله بالأخذ ونقل عن المبسوط اشتراط لفظ أخذاً عن العامه، وسيأتى البحث عنه فى البيع.

(و قبض بإذن الموجب)

ص: ٤٧٥

الصدقه فى الاخبار على قسمين فقسم منها الوقف وقد تقدّم البحث عنه وتقدم انه لا يحتاج الى قبول .

والقسم الاخر بذل عين أو منفعة لله لآخر وهو محل البحث هنا , وفى هذا القسم لابد له من قبض بإذن الموجب حتى يصح وقد يستدل له بصحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) انه قال «فى الرجل يتصدق على ولده وقد ادركوا اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث فان تصدّق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان والده هو الذى يلى امره»<sup>(١)</sup>.

فهى باطلاقها شامله لكل الصدقات بلا فرق بين كونها وقفا ام صدقه بمعناها الخاص فتدل على كون القبض شرطاً للصحة فى الكل .

### شرطيه القربه فى الصدقه

(و من شرطها القربه)

ص: ٤٧٦

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٢٩٧ الباب ٤ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ١



كما في صحيح حمّاد بن عثمان، عن الصادق (عليه السلام): «لا صدقه ولا عتق إلّا ما أريد به وجه الله عزّ وجلّ» (١) وغيره .

### حرمه الرجوع في الصدقه

(و لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض)

كما في صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: الرّجل يتصدّق على ولده بصدقه وهم صغار أله أن يرجع فيها؟ قال: لا، الصدقه لله عزّ وجلّ» (٢).

و موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل تصدّق بصدقه على حميم أ يصح له أن يرجع فيها؟ قال: لا ولكن إن احتاج فليأخذ من حميمه من غير ما تصدّق به عليه» (٣).

و اما صحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «و لا ينبغي لمن أعطى لله عزّ وجلّ شيئاً أن يرجع فيه، قال: و ما لم يعط لله و في الله فإنّه يرجع فيه نحله كانت أو هبه، حيزت أو لم تحز - الخبر» (٤) فقد يقال بظهوره بکراهه الرجوع فيها لقوله (عليه السلام)

ص: ٤٧٧

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٣١٩ الباب ١٣ من أحكام الوقوف و الصدقات الحديث ٢

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١ ح ٥

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٢ ح ١٤

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠ ح ٣

« لا ينبغي » فبقريته صحيح جميل وموثق سماعه يفهم حرمه الرجوع ففي الاول: « أله أن يرجع فيها » وفي الثاني: « أ يصح له أن يرجع فيها ».

و مثله موثق عبید بن زرارہ، عنه (عليه السلام) في خبر: «و لا ينبغي لمن أعطى لله شيئاً أن يرجع فيه»<sup>(١)</sup>.

و أمّا خبر أبي مريم، عن الباقر (عليه السلام): «إذا تصدّق الرجل بصدقه قبضها صاحبها أو لم يقبضها، علمت أو لم تعلم فهي جائزه»<sup>(٢)</sup> فقد اعرض عنه الاصحاح ويعجز عن معارضه ما تقدم.

وقد تقدم قسم من الكلام في الوقف فراجع .

### حرمه الصدقه الواجبه على بنى هاشم من غيرهم

(و مفروضها محرم على بنى هاشم من غيرهم ألا مع قصور خمسهم)

أمّا الهاشمي اذا كانت الزكاه من غيره مع عدم الاضطرار فقد دلت عليه النصوص المتظافره مثل صحيح عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ أناساً من بنى

ص: ٤٧٨

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٠ ح ٤

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٣ ح ٢٠

هاشم أتوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُمْ عَلَى صَدَقَاتِ الْمَوَاشِي وَ قَالُوا: يَكُونُ لَنَا هَذَا السَّهْمُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا فَنَحْنُ أَوْلَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِي وَلَا لَكُمْ - الخبر» (١) وصحيح الفضلاء عن الباقر و الصادق عليهما السلام قالَا: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ أَيْدِي النَّاسِ وَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَيَّ مِنْهَا وَ مِنْ غَيْرِهَا مَا قَدْ حَرَّمَهُ وَ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - الخبر» (٢).

و أما المستثنى فيدل عليه النصوص المتظافره مثل موثقه زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قلت له صدقات بني هاشم بعضهم على بعض تحل لهم فقال نعم صدقه الرسول صلى الله عليه و اله تحل لجميع الناس من بني هاشم و غيرهم و صدقات بعضهم على بعض تحل لهم و لا تحل لهم صدقات إنسانٍ غريب» (٣).

و أما معتبره أبي خديجه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): أعطوا الزكاه من أرادها من بني هاشم فإنها تحل لهم، و إنما تحرم على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ وَ الْأَثَمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» فشاذ و حمله الشيخ على الضروره (٤) .

ص: ٤٧٩

١- الكافي (في أول باب الصدقه لبني هاشم، ٤٢ من أبواب صدقته)

٢- الكافي (في ٢ باب الصدقه لبني هاشم، ٤٢ من أبواب صدقته)

٣- التهذيب ٤- ٤١- ١٦٤

٤- فقال: فالأصل في هذا الخبر أبو خديجه و إن تكرر في الكتب و لم يروه غيره و يحتمل أن يكون أراد (عليه السلام) حال الضروره دون حال الاختيار لأننا قد بينّا أنّ في حال الضروره مباح لهم ذلك و يكون وجه اختصاص الأئمه عليهم السّلام منهم بالذكر في الخبر أنّ الأئمه عليهم السّلام لا يضطرون إلى أكل الزكوات و التّقوّت بها و غيرهم من بني عبد المطلب قد يضطرون إلى فإنها تحل لهم تهذيب الأحكام؛ ج ٤، ص: ٦٠؛ ١٥ باب ما يحل لبني هاشم و يحرم من الزكاه .

و اما جوازها عند الضروره فلموثق زرارہ، عن الصادق (عليه السلام) في خبر قال «إنَّه لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبی إلى صدقه إنَّ الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم- ثم قال: إنَّ الرَّجل إذا لم يجد شيئاً حلَّت له الميته و الصدقه و لا تحلَّ لأحد منهم إلَّا أن لا يجد شيئاً و يكون ممَّن تحلَّ له الميته»(١).

اقول: و الضروره لا- تحتاج الى دليل بعد ورودها في القرآن الكريم إلَّا انه يمكن ان يكون معتبر ابی خديجه من باب الضروره كما صرح بذلك موثق زرارہ، الا- ان موثق زرارہ يمكن ان يكون للتقيّه لما سيأتى من روايه العامه لذلك و لتضمّنه حرمة الصدقه على مواليتهم و جواز صدقه مواليتهم لهم وهو مقطوع البطلان و تأويل التهذيب له بأنّه إذا كان رقّا يكون في نفقه مالكة فلا تحلّ الصدقه عليه في غايه البعد و يأباه السياق، وبعد ذلك لا وثوق به فلا حجيّه فيه.

و أمّا ما اشتهر بأنّ مولى القوم منهم، فالمراد أنّه ينسب إلى القوم ولاء «و هم نسبا» ففي كثير من عناوين الرجال نسب إلى قبيله مع التصريح بأنّه بالولاء و كونه منهم ولاء لا يمنع من إعطائهم الصدقه .

ص: ٤٨٠

و الحاصل هو عدم الدليل الخاص لتناولها عند الضرورة و اما الدليل العام الدال على جوازها عند الضرورة فانما يدل على عدم حرمتها لا عدم الضمان بتناولها و عليه فلو كنا نحن وهذا الدليل حل له تناولها مع الضمان عند التمكن من ردها حسب ما تقتضيه القاعده .

ثم انه كما يصح التعبير بالهاشمي يصح التعبير ببني عبد المطلب لأن الانتساب إلى هاشم من قبل الأب كان منحصرا بمن كان من عبد المطلب ففي صحيح حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) في خبر «و لا بأس بصدقات بعضهم على بعض و هؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابه النبي صلى الله عليه و آله و هم بنو عبد المطلب أنفسهم الذكر منهم و الأنثى - إلى - و من كانت امه من بني هاشم و أبوه من سائر قريش فإن الصدقات تحل له و ليس له من الخمس شيء لأن الله تعالى يقول: {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ} (١). و حماد من اصحاب الاجماع و هو دليل على موثوقيته .

ص: ٤٨١

ثم انه لا- يكفى دعوى السيادة فى ثبوت الانتساب وان نسب الخلاف فى ذلك الى الشيخ كاشف الغطاء قدس سره قياسا على الفقر حيث تقبل دعواه<sup>(١)</sup>.

اقول: ألا انه قياس مع الفارق لأن استصحاب عدم الغنى بنحو العدم النعتى أو الأزلى بناءً على حجتيه جار فى صالح دعوى الفقر بخلافه فى دعوى الانتساب، فان استصحاب العدم الأزلى للانتساب الى هاشم ينفى صحه دعوى الانتساب.

و لا يعارض ذلك باصالة عدم الانتساب الى غير هاشم لعدم الأثر لها، فان الموضوع لاستحقاق الزكاة عدم الانتساب الى هاشم دون الانتساب الى غيره.

و عليه فلا- بدّ من طريق شرعى لإثبات الانتساب اما بالبينه- من عموم حجية البينه - أو بالاطمئنان لانعقاد السيره العقلانيه على العمل به، و هى حيث لم يردع عنها فيستكشف امضاؤها.

و دعوى ان السيره قد انعقدت أيضا على الحكم بانتساب من هو مشهور بين أهل البلد بذلك و ان لم يحصل اطمئنان، و حيث انه لم يردع عنها فهى ممضاه مدفوعه بأن انعقاد مثل هذه السيره زمن المعصوم (عليه السلام) غير معلوم لانعقادها تلك الفترة- جزما أو احتمالا- على دفع الخمس و الزكاة الى المعصوم (عليه السلام) أو حاكم البلاد.

ص: ٤٨٢

ثم ان المحرم خصوص الزكاه دون الصدقه المندوبه بل و الواجبه كالكفارات و ردّ المظالم و اللقطه و ذلك لموثق إسماعيل بن الفضل الهاشمي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصدقه التي حرّمت على بنى هاشم ما هي؟ فقال: هي الزكاه» (1) و غيره.

و سند الحديث بطريق الشيخ و ان كان قابلا- للتأمّل باعتبار القاسم بن محمّد- أى الجوهري، فإنّه لم تثبت وثاقته إلّا بناء على تماميه كبرى وثاقه كل من ورد في أسانيد كامل الزيارات- إلّا انه بطريق الشيخ الكليني معتبر فإنّه رواه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان عن إسماعيل، و لا مشكله إلّا من ناحيه تخيّل الإرسال عن غير واحد، لكنّه غير مهم بعد عدم اطلاق التعبير المذكور عرفا على الأقلّ من ثلاثه، و استبعاد اجتماع ثلاثه على الكذب بنحو يحصل الاطمئنان بالعدم. بل قد يقال ان التعبير المذكور ظاهر عرفا في أن المنقول عنهم الحديث مشهورون لا حاجه الى التصريح بأسمائهم.

### جواز الصدقه على الذمي لا الحربى

(و تجوز الصدقه على الذمي لا الحربى)

ص: ٤٨٣

كما قال تعالى {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ... ان تَبْرُوهُمْ ..} (١) . و يؤيد ذلك خبر عمرو بن أبي نصر: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ أهل السّواد يقتحمون علينا وفيهم اليهود والنصارى والمجوس فنصدّق عليهم؟ فقال: نعم» (٢) . و هو دال على جواز إعطاء الدّمى، فإنّ من فى الخبر أهل الدّمه، و يجوز إعطاء الاسير وان كان محارباً قبل الاسر كما قال تعالى {وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَشْكُونًا وَتَيْمًا وَآسِيرًا} .

كما لا ينبغي الرّيب فى الجواز على الوالدين لعمومات بر الوالدين ويؤيده بالخصوص قوله صلّى الله عليه وآله: « ثلاثة ليس لأحد فيهن رخصه الوفاء لمسلم كان أو كافر و برّ الوالدين مسلمين كانا أو كافرين و أداء الأمانه لمسلم كان أو كافر » (٣) و الصدقه عليهما من البرّ بهما.

كما لا ريب فى عدم الجواز على الناصبيّ الذى يعاند الحقّ من المسلمين كما فى معتبر سدير الصيرفى، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «أطعم سائلاً لا أعرفه مسلماً فقال: نعم أعط من لا تعرفه بولايه و لا عداوه للحقّ إنّ الله عزّ و جلّ يقول: {وَقُولُوا

ص: ٤٨٤

١- الممتحنه ٨

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ١٤ ح ٣

٣- مجموعه ورام ؛ ج ٢ ؛ ص ١٢١



لِلنَّاسِ حُسْنًا} و لا تطعم من نصب لشيء من الحق أو دعا إلى شيء من الباطل»(١) و سدير ممدوح كما و ان في سنده حماد و هو من اصحاب الاجماع .

ثم انه ورد كراهه اعطاء غير ذوى الحاجه كما في خبر عمر بن يزيد: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الصدقه على أهل البوادي و السواد، فقال: تصدّق على الصبيان و النساء و الزملاء و الضعفاء و الشيوخ، و كان ينهى عن أولئك الجّمانين يعنى أصحاب الشعور»(٢) و في الصحاح: «الجّمّه: بالضمّ مجتمع شعر الرأس و هى أكثر من الوفرة، و يقال للرّجل الطويل الجّمّه: جّمّاني على غير قياس»(٣) و الظاهر من الخبر ان المراد من ذلك من لا حاجه له بقرينه السياق .

و مثله خبر منهال القصّاب عنه (عليه السلام): «أعط الكبير و الكبيره و الصغير و الصغيره، و من وقعت له في قلبك رحمه، و إياك و كلّ - و قال بيده-، و هزّها»(٤) و الظاهر ان المراد لا تعط غير الضعفاء.

ص: ٤٨٥

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٣ ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٤ ح ١

٣- الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية؛ ج ٥، ص: ١٨٩٠؛ ج ٥، ص: ١٨٨٩

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ١٤ ح ٢

(و صدقه السرّ أفضل)

قال جلّ و علا { إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَ تُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ }.

مضافا الى ما ورد من الاخبار منها خبر ابن القدّاح، عن الصادق، عن أبيه عليهما السّلام، عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله: «صدقه السرّ، تطفئ غضب الرّب» (١).

(الّا أن يتّهم بالترك)

قال الشهيد الثّاني: «فالإظهار أفضل دفعا لجعل عرضه عرضه للّتهم، فإنّ ذلك أمر مطلوب شرعا حتّى للمعصوم كما ورد في الأخبار» (٢).

اقول: إن أراد ورود ذلك في خصوص الصدقه فلم يرد نص خاص في ذلك وإن أراد دفع التّهم كلّا فورد عن طريق العامّه «أنّ النّبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم كان معتكفا في المسجد فذهبت في اللّيل صفيّة بنت حيي بن أخطب إليه، ثمّ أعادها إلى البيت فرآه في الطريق بعض أصحابه معها فقال صلّى الله عليه و آله

ص: ٤٨٦

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٨١ ح ١

٢- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (المحشى - كلانتر)؛ ج ٣، ص: ١٩٢.

له: هذه زوجتي صفّيه، فقال: أبك يا رسول الله يظنّ الظن؟ فقال صلّى الله عليه وآله: إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدّم»(١).

حصيله البحث:

الصّيدقه عقدٌ يفتقر إلى إيجابٍ وقبولٍ وقبضٍ بإذن الموجب، و يكفي حصول الإيجاب والقبول بكل لفظ مفهم أو فعل يدل عليه كالمعاطاه فيكفي أن تضع الصدقه في يد الطرف و يقبله بالأخذ و من شرطها القربه فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض، و مفروضها محرّم على بنى هاشم من غيرهم إلّا مع قصور خمسهم فيجوز لهم تناولها عند الضروره فيحل لهم تناولها مع الضمان عند التمكن من ردها، و لا- يكفي دعوى الانتساب فى ثبوت الانتساب فلا بدّ من طريق شرعى لإثبات الانتساب اما بالبينه أو بالاطمئنان . و المحرم عليهم خصوص الزكاه الواجبه دون الصدقه المندوبه بل و الواجبه كالكفارات و ردّ المظالم و اللقطه. و تجوز الصدقه على الدّمى لا الحربى و لا يجوز اعطاؤها للناصبى , و صدقه السرّ أفضل .

**الهبة**

(الثانى: الهبة)

ص: ٤٨٧

---

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص: ٤٦٠؛ و صدقه السر أفضل .

و هي عقد تتضمن التملك بلا عوض كما هو واضح عرفا.

ولا يشكل عليه بخروج الهبة المعوضه بالرغم من كونها أحد فردى الهبة، فان العوض فيها ليس فى مقابل العين الموهوبه و عوضا عنها بل التملك فيها مجانى لكنه مشروط بتملك مجانى آخر.

و الفرق بينها و بين الهديه و الصدقه مع ان الاخيرتين تملك مجانى أيضا هو ان الهديه تملك مجانى بقصد التكريم و التعظيم، و الصدقه تملك مجانى بقصد القربه، بخلاف الهبة فانها تملك مجانى ملحوظ لا بشرط من ناحيه القصدى المذكورين فتكون أعمّ منهما أو بشرط لا فتكون مباينه لهما.

(و تسمى نحلته و عطيه)

قال فى المبسوط: «و أكثر ما يستعمل النحلته فى عطيه الولد يقال: نحل ولده نحلته»<sup>(١)</sup>.

ص: ٤٨٨

---

١- النحلته هى العطيه، يقال نحل و نحل و نحلته، قال الله تعالى {وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتِهِنَّ نِحْلَهُ} أى عطيه عن طيب نفس، و أكثر ما يستعمل فى عطيه الولد، يقال نحل ولده نحلته و العطيه مندوب إليها و مرغّب فيها، و هى للولد و ذى الرحم و القرابه أفضل و الثواب بها أكثر لقوله تعالى {وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ} فبدأ بالقرابه. الولد . المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٣، ص: ٣٠٧؛ النحلته هى العطيه .

قلت: و الأصل فى كلامه ما يأتى من النهايه، و فى نهايه الجزرى «النحل بالكسر العطيّه، و منه حديث النعمان بن بشير «أنّ أباه نحلّه نحلا» و حديث أبى هريره «إذا بلغ بنو العاص ثلاثين كان مال الله نحلا» أراد يصير الفى ء عطاء من غير استحقاق، على الإيثار»، و فى الصحاح: «النحل بالضم مصدر قولك نحلته من العطيّه أنحلّه نحلا، و النحلى العطيّه على فعلى - إلخ»(١).

### و تفتقر إلى الإيجاب و القبول

(و تفتقر إلى الإيجاب و القبول)

لأنها عقد عرفا وعقلا و تدل عليه قاعده سلطنه الانسان على نفسه و أمواله، فان خروج المال من الواهب بدون رضاه أمر على خلاف سلطنته على أمواله، و دخوله فى ملك الموهوب له بدون موافقته أمر على خلاف سلطنته على نفسه.

و اما توقف تحقق الهبه على الايجاب و القبول فلأن ذلك مقتضى كونها عقدا.

هذا ويكتفى بكل ما يدل عليهما و لو بالمعاطاه كما تقدم فى الوقف والصدقه وذلك لإطلاق أدله مشروعيتها.

ص: ٤٨٩

---

١- بالكسر العطيّه . النهايه فى غريب الحديث و الأثر؛ ج ٥، ص: ٢٩؛ نحل .

هذا ولا شك في مشروعيتها فقد جرت عليها سيره العقلاء الممضاه بعدم الردع، و سيره المتشرّعه، بل و سيره أهل بيت العصمه بما في ذلك جدّهم صلوات الله عليهم أجمعين.

و ما انحال الرسول الاعظم صلّى الله عليه و آله فدكا لبضعته الطاهره عليها السّلام الّا عباره اخرى عن الهبه، فانهما واحد، غايته لوحظ في الإنحال تعلقه بالارحام.

و الروايات الداله على مشروعيتها كثيره بل قد يستفاد ذلك من قوله تعالى: {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا} (١).

هذا و يعتبر في الواهب البلوغ والعقل والرشد و ذلك لان الهبه عقد و تصرف في المال، و كلاهما مشروط بما ذكر.

نعم وقع الخلاف في صحه هبه الصبى البالغ عشرا فاجازه الشيخ حيث قال: «وكذا تجوز صدقه الغلام- إذا بلغ عشر سنين- وهبته و عتقه إذا كان بالمعروف في وجه البر، فأما ما يكون خارجا عن ذلك فليس بممضاه على حال» (٢)، و كذا قال ابن البراج (٣).

ص: ٤٩٠

---

١- النساء: ٤

٢- النهايه و نكتها: ج ٣ ص ١٥٢ و مختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٦، ص: ٣٨٩

٣- المذهب: ج ٢ ص ١١٩ ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٦، ص: ٣٨٩

و المفيد حيث قال: إذا بلغ الصبي عشر سنين جازت وصيته في المعروف في وجوه البر - الى - و وقفهما و صدقتهما كوصيتهما جائزه إذا وقعا موقع المعروف»(١).

و ابن حمزه: «أنما تصح وصيه الحر البالغ كامل العقل أو حكمه و نفاذ تصرفه في ماله، و حكم كمال العقل يكون للمراهق الذي لم يضع الأشياء في غير مواضعها، فإن وصيته و صدقته و عتقه و هبته بالمعروف ماضيه دون غيرها»(٢).

و يشهد لهم موثق محمد بن مسلم المروى بثلاث اسانيد احدها موثق و هو احد سندی الكليني في الكافي و فيه: «يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل و صدقته و وصيته و ان لم يحتلم»(٣) و به ائتي الكليني و هو و ان لم يذكر الهبه لكن ذكره للوصيه يشمل الهبه لعدم الفرق بينهما عرفا كما وانه قيد الحكم بالنفوذ اذا ما عقل و قد حدد في موثق صفوان عن موسى بن بكر عن زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إذا أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له في ماله ما أعتق و تصدق و أوصى على حدّ معروف و حقّ فهو جائز»(٤) بعشر سنين و به عمل الفقيه(٥) و موسى بن بكر و ان

ص: ٤٩١

---

١- المقنعه: ص ٦٦٧ و مختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٦، ص: ٣٨٩

٢- الوسيله: ص ٣٧٢ و مختلف الشيعة في أحكام الشريعة؛ ج ٦، ص: ٣٨٩

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٨٢ ح ٨

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٢٨١ ح ١

٥- الفقيه ح ٢ الوصايا باب الحد الذي إذا بلغه الصبي، والتّهذيب ح ٤ ب ٤ من وصايا

لم يوثق إلّا ان روايه صفوان عنه هنا تكفى فى موثوقيه الخبر لان صفوان من اصحاب الاجماع.

نعم لا- يعتبر ذلك فى الموهوب له وذلك لصحه الهبه إلى الصبى و المجنون و المحجور عليه بالضروره، غايته يلزم فى الاولين نيابه الولى عنهما فى القبول.

### و القبض بإذن الواهب

(و القبض بإذن الواهب)

اما اصل القبض فتدل عليه صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الهبه لا تكون أبدا هبه حتى يقبضها»<sup>(١)</sup> و غيرها.

و قد يقال: توجد فى المقابل صحيحه أبى بصير: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): الهبه جائزه قبضت أو لم تقبض قسّمت أو لم تقسّم. و النحل لا تجوز حتى تقبض و إنّما أراد الناس ذلك فأخطأوا»<sup>(٢)</sup> فانها تدل على صحه الهبه قبل تحقق القبض سواء فسر الجواز باللزوم أم بالصحه.

ص: ٤٩٢

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٣٣٦ الباب ٤ من أحكام الهبات الحديث ٧

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٣٥ الباب ٤ من أحكام الهبات الحديث ٤



اقول: قد روى الشيخ بسند صحيح والكليني هذه الرواية بشكل اخر: عن ابي بصير: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ما صدقه ما لم تقسم و لم تقبض، فقال: جائزه إنما أراد الناس النحل فاخطأوا»<sup>(١)</sup> فانها نفس الرواية بدليل سياقها وذيلها « إنما أراد الناس النحل فاخطأوا» وعليه فهي غير قابله للاعتماد لعدم صحة احدى النسخين بعد تعارضهما وتساقطهما.

قيل: ان النتيجة لا تتغير على فرض معارضه صحيحه ابي بصير الثانيه لصحيحته الاولى فان الطائفتين حيث يتعذر الجمع العرفي بينهما تتساقطان و يلزم الرجوع إلى الاصل، و هو يقتضى عدم ترتب الأثر قبل القبض.

و إذا قيل: لا تصل النوبه إلى الأصل لوجود المرجح للطائفة الثانية، و هو موافقتها للكتاب العزيز { أَوْفُوا بِالْعُقُودِ }<sup>(٢)</sup> الدال على ترتب الأثر بمجرد العقد.

قلنا: ان الكتاب العزيز يدل على لزوم الهبة قبل القبض و هو مخالف لكلتا الطائفتين، و معه كيف يمكن الترجيح به، فان ما هو مفاده لا يمكن الترجيح به و ما يمكن الترجيح به ليس مفادا له.

اقول: الرجوع الى القران لا باعتبار كونه مرجحا بل باعتبار كونه مرجعا او فقل عاما لم يثبت تخصيصه فى ذلك المورد .

ص: ٤٩٣

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١٦؛ و التهذيب، ج ٩، ص: ١٣٥ ح ١٨

٢- المائدة: ١

و اما اعتبار كون القبض باذن الواهب لانها اذا كانت صحتها مشروطه بالقبض فهى غير صحيحه قبل القبض فان قوله (عليه السلام) « الهبه لا تكون أبدا هبه حتى يقبضها» له كمال الظهور فى كون القبض شرطا للصحة فليست هى هبه حتى تقبض كما ان من المحتمل ان تكون كلمه «يقبضها» من باب الافعال.

نعم لو كان القبض شرطا فى لزومها فلا- يعتبر كون القبض باذن الواهب بعد انعقادها صحيحه كما اختار ذلك بعض المعاصرين تمسكا بالاطلاق و ان الأصل عدم شرطيه ذلك و ان القدر المتيقن اعتبار وصول المال إلى يد المتهب، و لذا لو كان بيده كفى.

هذا و لا تلزم الفوريه فى القبض و لا كونه فى مجلس العقد و ذلك لإطلاق الصحيحه الداله على اعتبار القبض.

هذا و لو أخذه الموهوب له من نفسه و لم يردعه الواهب مع علمه أو لم ينكر بعد علمه كفى.

و لو وهبه ما فى يده لم يفتقر الى قبض جديد

(و لو وهبه ما فى يده لم يفتقر الى قبض جديد و لا اذن فيه و لا مضى زمان)

و ذلك لتحققه من دون حاجه إلى تجديده و لأنه يدلّ التزاما على قبوله كونه بيده و لو كان بيده غصباً.

و أما ما قيل: بالفرق بين القبض بإذنه و غيره، وذلك لانه لا يد للغاصب شرعاً.

ففيه: انه لا يد شرعيّه له حتّى تثبت له الملكيه لا أصلاً، و كيف لا يد له وهو مشمول لقاعده «على اليد ما أخذت حتّى تؤدى».

و اما ما فى صحيح صفوان بن يحيى: «سألت الرضا (عليه السلام) عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل المال الذى له عليه، فقال له: ليس عليك فيه شىء فى الدنيا و الآخرة يطيب ذلك له و قد كان وهبه لولد له؟ قال: نعم يكون وهبه له ثمّ نزع فجعله هبه لهذا»<sup>(١)</sup>.

و رواه فى موضع اخر هكذا «سألته عن رجل كان لرجل عليه حقّ، و قد كان جعله لولد صغار من عياله فذكر الذى عليه الدّين لصاحب الدّين ماله عليه؟ فقال له: ليس عليك فيه من ضيق فى الدنيا و لا فى الآخرة فهل يجوز له ما جعل منه و قد كان جعله لهم، قال: نعم يجوز، لكن يكون أعطاهم، ثمّ نزع منهم فجعله لك»<sup>(٢)</sup> فلم اتحقق معناه .

ص: ٤٩٥

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٥٧ ح ٢٦

٢- التهذيب ج ٩ (فى ٤٧ من ديونه)

(و كذا إذا وهب الولي للصبي أو الصبيه ما في يد الولي كفى الإيجاب و القبول)

يدلّ على كفايه قبض الولي صحيح داود بن الحصين عن ابي عبد الله (عليه السلام) «الهبه و النحله ما لم تقبض حتّى يموت صاحبها؟ قال: هو ميراث فإن كانت لصبي في حجره فأشهد عليه فهو جائز» (١) يعنى نافذ.

ثمّ انه يشترط في تحقّق الهبه إنشاء الولي لها و أمّا قبول الولي عن الصبي فحاصل بنفس انشاءه .

و لا يشترط في الإبراء القبول و كذا في الهبه القربه

(و لا يشترط في الإبراء القبول و كذا في الهبه القربه)

اقول: فرق الإبراء من الدين مع هبه العين هو: أنّ في الهبه يجوز الرجوع، و في الإبراء لا يجوز كما دلت عليه صحيحه معاويه بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم فيهبها له، أله ان يرجع فيها؟ قال: لا» (٢) وعليه فهبه الدين على من هو عليه ابراء لا هبه و يترتب عليه احكامه دون

ص: ٤٩٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٧ ح ٢٥

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٣٢ الباب ١ من أحكام الهبات الحديث ١

احكامها فلا يجوز الرجوع فى الموهوب , و عليه فقد يقال بكونه اسقاطا لا تمليكا لان التمليك يتوقف على القبول.

قلت: الذى دل عليه الدليل هو عدم توقفه على القبول لا ان حقيقته اسقاط للحق فانه خلاف فهم العرف فالعرف يفهم منه انه نوع تمليك و لذا جاء التعبير عنه فى الصحيحه المتقدمه بالهبه كما و انه وقع السؤال عن الرجوع فيها فهو فى الحقيقه هبه لكن مورده ما فى الذمه .

و اما صحيح معاويه الاخر «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) رجل كانت عليه دراهم لإنسان فوهبها له ثم رجع فيها، ثم وهبها له، ثم هلكت؟ قال هي للذي وهب له» (١) فلا- دلالة فيها على جواز الرجوع فى الابرء وذلك لان قوله «ثم رجع فيها» كان من كلام السائل لا من كلام الامام (عليه السلام) ولا قرينه على تقرير الامام (عليه السلام) له .

و أما ما فى صحيح الحلبي: «سئل الصادق (عليه السلام) عن المرأة تبرأ زوجها من صداقها فى مرضها قال: لا» (٢).

و مثله موثق سماعة: «سألته عن الرجل يكون لامرأته عليه الصداق أو بعضه فتبرؤه منه فى مرضها، فقال: لا و لكنّها إن وهبت له جاز ما وهبت له من ثلثها» (٣).

ص: ٤٩٧

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٥ ح ١٥

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ٢٠١ ح ١٢

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ٢٠١ ح ١٣

فمن الأخبار التي دلت على أنّ المريض محجور على الزائد على الثلث في منجزات كوصاياه و العمل على أخبار نفوذ المنجزات و سياتي البحث عنها في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى.

ثم انه لا تصح هبة المنافع و ذلك لأنها موجود تدريجي متصرم لا يمكن تحقق القبض فيه.

هذا و تصح هبة الدين على غير من هو عليه و ذلك لانه بعد امكان قبضه بقبض فرد منه لا يعود مانع من التمسك باطلاق دليل شرعيتها.

و دعوى ان ما في الذمه «الذي تعلقت به الهبة» لا يمكن قبضه، و ما يمكن قبضه و هو الفرد الخارجي ليس الكلي نفسه، مدفوعه بان الكلي الطبيعي موجود بوجود افرادة في نظر العرف أيضا و يمكن قبضه و اقباضه من خلال الفرد.

### و هل يكره تفضيل بعض الولد على بعض؟

(و يكره تفضيل بعض الولد على بعض)

اقول: الأصل في ما قاله روايه العامه فرووا أنّ بشير بن سعد أعطى ابنه النعمان بن بشير غلاما فقال صلى الله عليه و آله له لمن أعطى بعض أولاده شيئا: «أكلّ

ولذلك أعطيت مثله؟ قال: لا، قال: فاتَّقوا الله واعدلوا بين أولادكم، فرجع في تلك العطية» (١) و في روايه أخرى: «لا تشهدني على جور».

و الوارد في نصوصنا عدم كراهه ذلك كما في صحيح محمد بن قيس: «سألت الباقر (عليه السلام) عن الرجل يفضل بعض ولده على بعض؟ قال: نعم و نساءه» (٢).

و صحيح محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الرجل يكون له الولد من غير أم أ يفضل بعضهم على بعض؟ فقال: لا بأس، فقال حريز: و حدثني معاويه و أبو كهس أنهما سمعا الصادق (عليه السلام) يقول: صنع ذلك علي (عليه السلام) بانه الحسن، و فعل ذلك الحسين بانه علي، و فعل ذلك أبي بي، و فعلته أنا» (٣).

و صحيح إسماعيل بن عبد الخالق، عنه (عليه السلام): «سمعتة يقول في الرجل يخص بعض ولده ببعض ماله؟ فقال: لا بأس بذلك» (٤).

ص: ٤٩٩

---

١- النجعه كتاب العطيه و رواه مسلم في باب كراهه تفضيل بعض الأولاد

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ١٠٦

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٩٩ ح ٥

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ٢٠٠ ح ٦

(و يصحّ الرجوع في الهبة بعد الإقباض ما لم يتصرّف في الموهوب أو يعوض عنها أو يكون رحماً)

أما جواز الرجوع في الهبة و كونها عقداً جائزاً بالرغم من اقتضاء أصالة اللزوم عكس ذلك فلصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا كانت الهبة قائمه بعينها فله أن يرجع و إلّا فليس له» (١) و غيرها.

و أما استثناء الهبة المعوضه فلصحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا عوّض صاحب الهبة فليس له أن يرجع» (٢).

و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله، و عبد الله بن سليمان قالوا: «سألنا أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يهب الهبة أ يرجع فيها إن شاء أم لا؟ فقال: تجوز الهبة لذوى القرابه و الذى يثاب من هبته، و يرجع فى غير ذلك إن شاء» (٣) و المراد من تجوز يعنى تنفذ .

ص: ٥٠٠

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٣٤١ الباب ٨ من أحكام الهبات الحديث ١

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٤١ الباب ٩ من أحكام الهبات الحديث ١

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٥٥ ح ١٤ والإستبصار فى ٨ من ٧ ب الوقوف وفيه: بدل «عبد الله بن سليمان» «عبد الله بن سنان» .



هذا و لو اشترط عليه العوض فلا يجوز له التصرف قبل اداء العوض كما هو مقتضى «المسلمون عند شروطهم».

و يؤيده خبر القاسم بن سليمان: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يهب الجارية على أن يثاب فلا يثاب إله أن يرجع فيها، قال: نعم إن كان شرط له عليه، قلت: أ رأيت إن وهبها له و لم يشبه أ يطأها أم لا، قال: نعم إذا كان لم يشترط عليه حين وهبها» (١).

و اما استثناء الهبة التى قصد بها القربه فلما تقدم من صحيحه محمد بن مسلم عن ابى جعفر (عليه السلام): «لا يرجع فى الصدقه اذا أبتغى وجه الله» (٢) و غيرها.

و اما استثناء حاله التلف أو التصرف الذى لا يصدق معه قيام العين فلصحيحه الحلبي المتقدمه و بذلك قال الشيخان (٣) و حملة الديلمى (٤) و الحلبي على

ص: ٥٠١

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٤ ح ١٠

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٣٤ الباب ٣ من أحكام الهبات الحديث ٢

٣- المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٦٥٨؛ باب النحلة و الهبة ؛ قال: و الهبة على ضربين أحدهما ماض لا رجوع فيه و هو الهبة لذى الرحم إذا كان مقبوضا و الضرب الآخر الهبة للأجنبي و هو على ضربين أحدهما أن تكون هبه لم يتعوض الواهب من الموهب بها شيئا فله الرجوع فيه ما كانت عينه قائمه و الآخر أن يتعوض الواهب من الموهوب عنه فليس له رجوع فيه. و إذا استهلكت الهبة لم يكن للواهب سبيل إلى الرجوع فيها و كذلك إن أحدث الموهوب له فيها حدثا لم يكن للواهب ارتجاعها. و قال المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٣، ص: ٣٠٩: إذا وهب لأجنبي أو لقريب غير الولد فإن الهبة تلزم بالقبض، و له الرجوع فيها .

٤- المراسم العلويه و الأحكام النبويه؛ ص: ١٩٩؛ ذكر: أحكام الهبة ؛ قال: الهبة على ضربين: هبه لذوى الرحم، و هبه للأجنبي. و هبه ذوى الأرحام على ضربين: مقبوضه، و غير مقبوضه. فالمقبوضه لا- يجوز الرجوع فيها. و هى على ضربين: مقبوض بيد الموهوب له، و مقبوض بيد وليه إذا كان صغيرا. و كلاهما لا- يجوز الرجوع فيه. و غير المقبوض يجوز الرجوع فيه. و الهبة للأجنبي على ضربين: هبه ما يستهلك، و هبه غيره. فما كان مما يستهلك كالمواكيل، فلا رجوع فيه. و ما لم يكن ذلك فعلى ضربين: معوض و غير معوض. فما عوض عنه لا يجوز الرجوع فيه. و ما لم يعوض فله الرجوع، و ان كان مكروها.

الاستهلاك و هو المفهوم من المرتضى حيث لم يذكره أصلا و الصحيح ما قاله الشيخان .

اما استثناء الهبه لذى الرحم فلما تقدم فى صحيحه عبد الرحمن ولصحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام): «الهبه و النحله يرجع فيها صاحبها ان شاء، حيزت أو لم تحز الا لذى رحم فانه لا يرجع فيها»<sup>(١)</sup> و غيرهما.

ثم انه يوجد فى المقابل ثلاث روايات معارضه تدل على جواز الرجوع بالهبه ولو كانت لذوى الارحام.

الاولى: موثقه داود بن الحصين عن أبى عبد الله (عليه السلام): «... و اما الهبه و النحله فانه يرجع فيها حازها او لم يحزها و ان كانت لذى قرابه»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٥٠٢

---

١- وسائل الشيعة ١٣: ٣٣٨ الباب ٦ من أحكام الهبات الحديث ٢

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٣٩ الباب ٦ من أحكام الهبات الحديث ٣

الثانى: مرسل اiban عن الصّادق (عليه السلام) فى خبر: «أمّا النحل و الهبه فيرجع فيها، حازها أو لم يحزها، و إن كانت لذى قرابه»(١).

الثالثه: خبر المعلّى بن خنيس، عن الصّادق (عليه السلام) فى خبر: «و أمّا الهبه و النحل يرجع فيها حازها أو لم يحزها و إن كانت لذى قرابه - الخبر»(٢).

اقول: والظاهر اعراض الاصحاب عنها كما وان الشيخ انفرد بروايتها فلا وثوق بها حتى تعارض ما تقدم مضافا الى ان القاعده تقتضى ترجيح الطائفة الاولى لموافقتها لإطلاق الكتاب الدال على وجوب الوفاء بالعقود { أَوْفُوا بِالْعُقُودِ } (٣).

و أمّا تفصيل الإسكافى و الشيخ فى مبسوطيه بين الولد و غيره، فبلا مستند(٤).

ص: ٥٠٣

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٥ ح ١٤

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٨ ح ٢٨

٣- المائدة: ١

٤- المختلف: ج ٦ ص ٢٦٣- ٢٦٤؛ قال: إذا وهب الأب ولده الصغير أو الكبير و أقبضه لم يكن للأب الرجوع فى الهبه إجماعاً، و لو كانت لغير الولد من ذوى الأرحام للشيخ فيه قولان، أحدهما: أنّ للواهب الرجوع مع الإقباض ذكره فى الخلاف و المبسوط و التهذيب، و الثانى قاله فى النهايه (الى أن قال): و الأوّل مذهب السيّد المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس...

و أمّا خبر جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «عن رجل وهب لابنه شيئاً هل يصلح أن يرجع فيه؟ قال: نعم، إلّا أن يكون صغيراً»<sup>(١)</sup> فمضافاً لضعف سنده محمول على عدم الإقباض، و الصغير لا يحتاج إليه لكون قبض أبيه قبضه، فلا دلاله فيه على عدم الجواز في باقى الأرحام، و إلّا ففيه ما تقدم من الروايات الثلاث المعارضه.

و أمّا ما فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام) «فى الرّجل يجعل لولده شيئاً و هم صغار ثمّ يبدو له أن يجعل معهم غيرهم من ولده؟ قال: لا بأس»<sup>(٢)</sup> فمحمول على الوصيّة فالوصيّة يصحّ الرجوع فيها مطلقاً كما هو الظاهر منه والا فهو مجمل .

و أمّا صحيح إبراهيم بن عبد الحميد، عن الصّادق (عليه السلام) «أنت بالخيار فى الهبة ما دامت فى يدك، فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن ترجع فيها، و قال: قال النّبي صلّى الله عليه و آله: من رجع فى هبته فهو كالرّاجع فى قيئه»<sup>(٣)</sup> فالظاهر منه كراهه الرجوع فى الهبة بعد قبضها بقرينه التعليل الوارد فيها فانه ظاهر فى الكراهه.

ص: ٥٠٤

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٧ ح ٢٣

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣١ ح ٩

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٨ ح ٣٠

و اما استثناء الزوجين، فروى الكافي صحيحاً «عن زراره، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «ولا يرجع الرجل في ما يهب لامرأته ولا المرأة في ما تهب لزوجها حيز أو لم يحز، أليس الله تعالى يقول «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً» و قال «فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً» وهذا يدخل في الصداق والهبة» (١).

و رواه الشيخ صحيحاً عن زراره عن أبي عبد الله ع قال: إنما الصدقة محدثة إنما كان الناس على عهد رسول الله ص ينحلون و يهبون و لا ينبغي لمن أعطى لله عز و جل شيئاً أن يرجع فيه قال و ما لم يعط لله و في الله فإنه يرجع فيه نحله كانت أو هبة حيزت أو لم تحز و لا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته و لا المرأة فيما تهب لزوجها حيز أو لم يحز أليس الله تعالى يقول و لا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً و قال فإن طبن لكم عن شيءٍ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً و هذا يدخل في الصداق والهبة (٢).

قيل: و يرد على الاستدلال بهما أن قوله تعالى {فَإِنْ طَبَنَ} (٣) قبله {وَأَتَوَا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نَحْلَهُ} و الآية صرحت بالصداق فكيف يشمل الهبة كما ويرد على نقله الأول ان قوله «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً» لا وجود له في

ص: ٥٠٥

---

١- الكافي (في ٣ من ٢٣ من وصاياه)

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٥٢ ح ١

٣- النساء ايه ٤

القران الكريم و إنما الموجود قوله تعالى {وَأْتَيْتُم مِّنْ قِبَلِكُمْ نِزَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا} (١) نعم نقله الثانى خال عن هذا الاشكال كما وانه لم نقف على من أفتى بهما من القدماء. مع أنه يعارضهما فى هبه الزوج صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «أنه سئل عن رجل كانت له جاريه فأذته امرأته فيها فقال: هي عليك صدقه، فقال: إن كان قال: «ذلك لله عز وجل» فليمضها وإن كان لم يقل فله أن يرجع إن شاء فيها» (٢) كما ويمكن حمل الخبر على التقيّه فى المبسوط بعد النقل عن بعض العامة عدم الرجوع فى الزوجين، و عندنا أنّ الرجوع فى هبه الزوج أو الزوجه مكروه» وعليه فلا وثوق بالخبر بعد ما عرفت.

(و لو عابت لم يرجع بالأرّش على الموهوب)

لأنّ الموهوب تصرف فى ملكه ما دام لم يرجع الواهب، بل قد يقال: إنّّه إذا عابت لم يكن العين قائمه بعينها فلا رجوع حتّى يقال: لا أرّش له، وهو صحيح ان صدق ذلك عرفا.

### حكم الزيادة المتّصله

(و لو زادت زياده متّصله فللواهب، و المنفصله فللموهوب له)

ص: ٥٠٦

---

١- النساء ايه ٢٠

٢- الكافى (فى ١٢ من ٢٣ من وصاياه)

لا- ريب فى كون المنفصله للموهوب له لحصولها فى ملكه، و أمّا كون المتّصله للواهب فيجىء فيه ما مرّ فى سابقه من أنّه لم يكن قائمه بعينها فلا رجوع حتّى يقال: لا أرش له.

### حكم منجزات المريض

(و لو وهب أو وقف أو تصدّق فى مرض موته فهى من الثلث إلّا أن يجيز الوارث)

عند المصنف والاقوى انه ينفذ من الاصل كما قال به المرتضى و ابن زهره عند المصنف والاقوى انه ينفذ من الاصل كما قال به المرتضى(١) و ابن زهره(٢) مدّعيان على ذلك الإجماع فى الانتصار و الغنيه وقال بكونه من الثلث الإسكافى والحلى(٣).

ص: ٥٠٧

- ١- و مما انفردت به الإماميه: أن من وهب شيئاً فى مرضه الذى مات فيه إذا كان عاقلاً مميزاً تصح هبته، و لا يكون من ثلثه بل من صلب ماله. الانتصار فى انفرادات الإماميه؛ ص: ٤٦٥؛ مسأله ٢٦٢؛ الهبه فى مرض الموت .
- ٢- و الهبه فى المرض المتصل بالموت، محسوبه من أصل المال لا- من الثلث، بدليل الإجماع المشار إليه، و لا- تجرى الهبه مجرى الوصيه، لأن حكم الهبه منجز فى حال الحياه، و حق الورثه لا يتعلق بالمال فى تلك الحال، و حكم الوصيه موقوف إلى بعد الوفاه، و حق الورثه يتعلق بالمال فى ذلك الوقف، فكانت محسوبه من الثلث. غنيه النزوع إلى علمى الأصول و الفروع؛ ص: ٣٠١؛ فصل فى الهبه .
- ٣- إذا وهب المريض شيئاً و مات فى مرضه مضت الهبه من الثلث عند أكثر علمائنا، و هو اختيار ابن الجنيد، و كذا العتق و الوقف. الى آخره. (المختلف: ج ٦ ص ٢٧٥).

و أمّا نسبته إلى المبسوط فلا- يظهر منه إلّا التردّد فقال: فى الوقف: «إذا وقف فى مرضه المخوف و كذلك صدقه التملك و الهبة لأصحابنا فيه روايتان إحداهما أنّ ذلك من الثلث، و هو مذهب المخالفين و الأخرى أنّ ذلك منجز فى الحال»(١).

و قال فى باب الهبة: «إذا وهب فى مرضه المخوف شيئاً و سلّمه إليه فإن صحّ من مرضه لزمت الهبة، و إن مات منه لزمت الهبة قدر الثلث و ما زاد، الورثه بالخيار عند من قال إنّ الهبة فى المرض من الثلث»(٢).

و كونه من الاصل هو المفهوم من الكافى و الفقيه حيث اقتصر على روايه المطلقات ولم يرويا ما يخصها بل رويما ما يدل على نفوذ تصرفات المريض بالخصوص فرويا صحيح صفوان عن مرازم عن بعض اصحابنا عنه (عليه السلام) «فى الرجل يعطى الشىء من ماله فى مرضه فقال: إذا أبان به فهو جائز و إن أوصى به فهو من الثلث»(٣) والمراد من قوله «إذا أبان فيه» اى عزله عن ماله و سلّمه الى المعطى فى مرضه و لم يعلق اعطاءه على الموت فهو جائز يعنى نافذ والتفصيل الذى فيه يدل على نفوذه ولو كان اكثر من الثلث.

ص: ٥٠٨

---

١- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٣، ص: ٢٩٨؛ إذا وقف فى مرضه المخوف .

٢- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٣، ص: ٣١٥

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٧٠٦ ومن لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٢٠٢



و اما المطلقات فرويا اولاً عن عَمَّار الساباطي عن الصادق (عليه السلام): «صاحب المال أحقّ بماله ما دام فيه شيء من الروح، يضعه حيث شاء»<sup>(١)</sup>.

و ثانياً عنه ايضاً عنه (عليه السلام): الرّجل أحقّ بماله ما دام فيه الرّوح إن أوصى به كلّ فهو جائز له<sup>(٢)</sup> وغيرهما والمراد بقوله: «إن أوصى، أي أمر كما وان المراد من قوله جائز يعني نافذ ورواه الفقيه لكنه حمله على من لا وارث له مستشهداً بمعتبر السيكوني «عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) أنّه سئل عن الرّجل يموت ولا وارث له ولا عصبه، قال: يوصى بماله حيث يشاء في المسلمين و المساكين و ابن السبيل»<sup>(٣)</sup>. قلت: و حمله كما ترى لا شاهد له .

و الروايات الدالة على النفوذ بالاطلاق فوق حد الاستفاضه الا انها لا تنفع مع وجود المخصص.

و المهم في الاستدلال هو ما دل على نفوذ تصرفات المريض بالخصوص مثل مرسل صفوان المتقدم و مرسل ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

ص: ٥٠٩

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٨٦ ومن لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٢٠٢

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٧٢ ومن لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٢٠٢

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٢٠٢

(عليه السلام) قال: في رجلٍ أوصى بأكثر من الثلث و أعتق مملوكه في مرضه فقال إن كان أكثر من الثلث ردّ إلى الثلث و جاز العتق»(١).

فانه يعارضهما موثق سماعه عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن عطيه الوالد لولده، فقال: أمّا إذا كان صحيحا فهو له يصنع به ما شاء، فأما في مرض فلا يصلح»(٢) فإنّه بظاهره من أخبار الثلث أيضا وذلك لانه وان دل باطلاقه على عدم النفوذ في مرض الموت مطلقا الا انه مقيد بما زاد على الثلث بقريته موثقه الاخر: «سألته عن الرّجل يكون لامرأته عليه الصّدّاق أو بعضه فتبرؤه منه في مرضها؟ فقال: لا، و لكنّها إن وهبت له جاز ما وهبت له من ثلثها»(٣).

و مثله صحيح الحلبيّ سئل الصادق (عليه السلام) «عن المرأة تبرأ زوجها من صداقها في مرضها؟ قال: لا»(٤).

و خبر عقبه بن خالد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سألته عن رجل حضره الموت فأعتق مملوكا له ليس له غيره، فأبى الورثه أن يجيزوا ذلك كيف القضاء فيه؟ قال: ما يعتق منه إلّا ثلثه»(٥).

ص: ٥١٠

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ١٧ ح ١

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١٥٦ ح ١٩

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ٢٠١ ح ١٣

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ٢٠١ ح ١٢

٥- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ٢١٩ ح ١٢

و خبر أبى بصير، عنه (عليه السلام): إن أعتق رجل عند موته خادما له ثم أوصى بوصيته أخرى ألغيت الوصية و أعتقت الخادم من ثلثه إلّا أن يفضل من الثلث ما يبلغ الوصية»(١).

اقول: وقد اعرض الكليني والصدوق عن نقل هذه الأخبار فلا وثوق لنا بها كما وانها لا مرجح لها على الطائفة الاولى بل قابله للحمل على التقية كما نقل الشيخ فى المبسوط من كون المنجزات فى المرض من الثلث قول العامه , مضافا الى انه لو قلنا بتعارضهما وتساقطهما فالمرجع هو عمومات النفوذ واللزوم , والحاصل هو صحة القول بنفوذ منجزات المريض من الاصل.

هذا و يكره ان يضيع الانسان من يعوله وان يضرّ بورثته كما جاء فى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قلت له الرجل له الولد أيسعه أن يجعل ماله لقرابته فقال هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت إنّ لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حيّا إن شاء وهبه و إن شاء تصدّق به و إن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت فإن أوصى به فليس له إلّا الثلث إلّا أنّ الفضل فى أن لا يضيع من يعوله و لا يضرّ بورثته»(٢) , ثم قال الكليني بعده «وقد روى أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم قال لرجل من الأنصار، أعتق ممالكك له لم يكن له غيرهم فعابه النّبىّ

ص: ٥١١

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ٢٢٠ ح ١٠

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٨ ح ١٠

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: تَرَكَ صَبِيَّهُ صَغَارًا يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» وَفِي الصَّحَاحِ: «تَكَفَّفَ: مَدَّ كَفَّهُ وَ سَأَلَ».

اقول: والخبر ان كانا ضعيفين سندا لكنهما موافقان للقران فقال تعالى {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا} (١) وقال الشيخ معنى الآية «أنه ينبغي للمؤمن الذي لو ترك ذريه ضعافا بعد موته، خاف عليهم الفقر والضياع، أن يخشى على ورثه غيره من الفقر والضياع، ولا يقول لمن يحضر وصيته أن يوصى بما يضر بورثته، وليتق الله في ذلك، وليتق الإضرار بورثه المؤمن،، وليقل قولاً- سديداً ونهى النبي (ص) أن يوصى بأكثر من الثلث، وقال: (و الثلث كثير) وقال لسعد (لأن تدع ورثتك أغنياء أحب الى من أن تدعهم عالة يتكففون الناس بأيديهم) (٢).

حصيله البحث:

الهبه: و تسمى نحلته و عطية. و يفتقر إلى الإيجاب و القبول و القبض بإذن الواهب، و لو أخذه الموهوب له من نفسه و لم يردعه الواهب مع علمه أو لم ينكر بعد علمه كفى. و لو وهبه ما بيده لم يفتقر إلى قبض جديد و لا إذن و لا مضى زمان، و كذا إذا وهب الولي الصبي ما في يد الولي كفى الإيجاب و القبول، و

ص: ٥١٢

---

١- النساء ايه ٩

٢- التبيان في تفسير القرآن، ج ٣، ص: ١٢٥

يعتبر فى الواهب البلوغ والعقل والرشد نعم تصح الهبة من الصبى البالغ عشرين بشروط كون هبته فى حد معروف.

ولا يشترط فى الإبراء القبول ولا فى الهبة القرابة، ولا يكره تفضيل بعض الولد على بعض، ويصح الرجوع فى الهبة بعد الإقباض ما لم يتصرف أو يعوض أو يكن ربحاً، ولو عابت لم يرجع بالأرش على الموهوب، ولو زادت زيادة متصلة فللواهب ان كانت قائمه بعينها والآ فلا رجوع له، والمنفصله للموهوب له، ولو وهب أو وقف أو تصدق فى مرض موته فهى من الاصل. ويكره ان يضيع الانسان من يعوله وان يضر بورثته.

## السكنى

(الثالث: السكنى ولا بد فيها من إيجاب و قبول و قبض)

لكن يكفى فى إيجابها وقبولها أى لفظ دلّ على المراد لعدم دليل على لفظ مخصوص فيه بل تكفى فيها المعاطاه كما تقدم فى نظائرها.

## فان أقتت بأمد أو عمر أحدهما لزم

(فان أقتت بأمد أو عمر أحدهما لزم)

ص: ٥١٣

كما في معتبر حمران «سألته عن السَّكْنَى والعمرى فقال: إِنَّ الناس فيه عند شروطهم، إن كان شرطه حياته، سكن حياته، وإن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم يردّ إلى صاحب الدَّار» (١) وصحيح الحلبي الاتي وغيرهما.

(والأجاز الرجوع فيها)

كما في صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل يسكن الرجل داره و لعقبه من بعده؟ قال: يجوز، وليس لهم أن يبيعوا ولا - يورثوا، قلت: فرجل أسكن داره رجلا حياته؟ قال: يجوز ذلك، قلت: فرجل أسكن رجلا داره و لم يوفّ؟ قال: جائز و يخرجّه إذا شاء» (٢).

و صحيح الحسين بن نعيم، عن الكاظم (عليه السلام): «سألته عن رجل جعل دارا سكنى لرجل إبان حياته أو جعلها له و لعقبه من بعده، قال: هي له و لعقبه من بعده كما شرط، قلت: فإن احتاج يبيعها؟ قال: نعم، قلت: فينقض بيعه الدَّار السكنى؟ قال: لا ينقض البيع السكنى كذلك سمعت أبا (عليه السلام) يقول: قال الباقر (عليه السلام): لا ينقض البيع الإجاره و لا السكنى و لكن يبيعه على أن الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى تنقضى السكنى على ما شرط و الإجاره، قلت: فإن ردّ على المستأجر ماله و جميع

ص: ٥١٤

---

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٣ ح ٢١

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٤ ح ٢٥

ما لزمه من النفقه و العماره فى ما استأجره؟ قال: على طيبه النفس و برضى المستأجر بذلك لا بأس»(١).

(و ان مات أحدهما بطلت)

اما بعد موت المالك فلانها خرجت عن ملكه و اما بعد موت من جعلت السكنى له فلانه هو الذى جعلت له حسب الفرض فتنتفى بانتفائه .

و اما ما فى صحيح ابن محبوب وهو من اصحاب الاجماع عن خالد بن رافع البجليّ، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته يعنى صاحب الدار، فلما مات صاحب الدار أراد ورثته أن يخرجوه أ لهم ذلك، فقال: أرى أن يقوم الدار بقيمه عادله و ينظر إلى ثلث الميت فإن كان فى ثلثه ما يحيط بثلث الدار فليس للورثه أن يخرجوه، و إن كان الثلث لا يحيط بثلث الدار فلهم أن يخرجوه، قيل له: أ رأيت إن مات الرجل الذى جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السيكنى لعقب الذى جعل له السيكنى؟ قال: لا»(٢) فمضافا الى ضعف سنده بخالد فقد اعرض الاصحاب عنه الا ما نسب لابن الجنيد.

ص: ٥١٥

---

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨ ح ٣٨

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٨ ح ٣٩

و رواه الشيخ و قال قوله: «يعنى صاحب الدار» غلط من الراوى لأنه لو كان كذلك بطل سكناه بموت صاحب الدار و لا يحتاج إلى تقويم الدار(١) قلت: وهو كذلك ويدل على ذلك صحيح محمد بن قيس، عن الباقر (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى فى العمرى أنها جائزه لمن أعمارها، فمن أعمار شيئاً ما دام حياً فإنه لورثته إذا توفى»(٢) و قال: أى لورثه المعمر.

### و يعبر عنها بالعمرى ان قرنت بعمر أحدهما

(و يعبر عنها بالعمرى ان قرنت بعمر أحدهما، و الرقى ان قرنت بالمدّه و كلّ ما صحّ وقفه صحّ إعمارها)

كالأرض لكن قيل: ليس كلّ ما صحّ إعمارها صحّ وقفه كما فى إخدام جاريته لغيره مدى عمره، فانه يصح عمرى بدليل صحيح يعقوب بن شعيب، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن الرجل تكون له الخادم تخدمه فيقول: هى لفلان تخدمه ما عاش، فإذا مات فهى حرّه فتأبى الأمه قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ستّه ثم يجدها ورثته أ لهم أن يستخدموها قدر ما أبقت؟ قال: إذا مات الرجل فقد عتقت»(٣) ولا يصح وقفها لأن الوقف فى شىء أبديّ. قلت: لو جعلها فى سبيل الله

ص: ٥١٦

---

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٤٢ ح ٤١

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٤٣ ح ٤٢

٣- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٤ ح ٢٣



تعالى فلا شك انها تبقى كذلك الى حين موتها وعليه فهي موقوفه الى ان تموت وبعد الموت ينتفى الموضوع اذن يمكن ان يقال ابدية كل شيء بحسبه فصح قول المصنف ان كل ما صح اعماره صح وقفه.

### و إطلاق السكنى يقتضى سكناه بنفسه

(و إطلاق السكنى يقتضى سكناه بنفسه و من جرت عادته به، و ليس له أن يؤجرها و لا أن يسكن غيره إلا بإذن المسكن)

لأن السكنى ليس بتمليك كالهبة، وإنما سلطه المالك على سكنى فتنصرف إلى سكنى نفسه و من مثله من زوجته و ولده و خادمه، و يدل على أنه ليس بتمليك أن للمسكن أن يبيع الدار لكن يشترط على المشتري انقضاء السكنى كما تقدم فى صحيح الحسين بن نعيم، و أما قول الحلبي إن الساكن استحق منافع الدار كلها(1) فوهم فالإسكان أعم و ينصرف الإطلاق إلى ما قلنا.

حصيله البحث:

السكنى: و لا بد فيها من إيجاب و قبول و قبض. فإن أقت بأمد أو عمر أحدهما لزم و إلا جاز له الرجوع فيها، و إن مات أحدهما بطلت، و يعبر عنها: بالعمري و الرقبى. و كل ما صح وقفه صح إعماره و إرقابه، و إطلاق السكنى يقتضى سكناه

ص: ٥١٧

بنفسه و من جرت عادته به و ليس له أن يؤجرها و لا أن يسكن غيره إلّا بإذن المسكن.

## التجيس

(الرابع: التجيس و حكمه حكم السكنى فى اعتبار العقد و القبض و التقييد بمده) كما تقدم فى نظائره .

و إذا حبس عبده أو فرسه فى سبيل الله أو على زيد لزم

(و إذا حبس عبده أو فرسه فى سبيل الله أو على زيد لزم ذلك ما دامت العين باقيه و كذا لو حبس عبده أو أمته فى خدمه الكعبه أو مسجد أو مشهد)

ما قاله من حبس العبد و الفرس فى سبيل الله و حبس العبد أو الأمه فى خدمه الكعبه أو المسجد أو المشهد هو من التصديق و الوقف وعليه فيشترط فيه القربه، و به قال المفيد و الديلمى و هو ظاهر الحلبي و به صرح القاضى.

و قال الشيخ فى النهايه: «و للإنسان أن يحبس فرسه و غلامه أو جاريته فى خدمه البيت الحرام و بعيره فى مؤونه الحاج و الزوار، و إذا فعل ذلك لوجه الله لم يجز له تغييره فإن عجزت الدابة أو دبرت، أو مرض الغلام أو الجارية و عجزا عن

الخدمة سقط عنه فرضها، فإن عادا إلى الصحه كان الشرط فيهما قائماً حتى يموت العبد و تنفق الدأته»(١).

و جعل المصنّف حبس العبد و الفرس على زيد و فى سبيل الله مثلين ليس بصحيح و ذلك فان جعلها فى سبيل الله فاللازم ذلك ما دامت العين باقيه و أمّا جعلها على زيد و لو مع القربه فليس كذلك لانه ان مات زيد و العين باقيه ترد العين إلى حابسها بدليل صحيح يعقوب بن شبيب، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن الرجل تكون له الخادم تخدمه فيقول: هي لفلان تخدمه ما عاش، فإذا مات فهي حرّ فتأبى الأمه قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ستّه ثم يجدها ورثته أ لهم أن يستخدموها قدر ما أبقت؟ قال: إذا مات الرجل فقد عتقت»(٢).

و صحيح محمد بن مسلم: «سألت الباقر (عليه السلام) عن رجل جعل لذات محرم جاريته حياتها، قال: هي لها على النحو الذى قد قال»(٣).

### و لو حبس على رجل و لم يعين وقتا و مات الحابس

(و لو حبس على رجل و لم يعين وقتا و مات الحابس كان ميراثا)

ص: ٥١٩

---

١- النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى؛ ص: ٦٠١؛ باب السكنى و العمرى و الرقبى و الحبس .

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٧، ص: ٣٤ ح ٢٣

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٩، ص: ١٤٤ ح ٤٤

كما في صحيح عمر بن أذينة قال: «كنت شاهد ابن أبي ليلى فقضى في رجل جعل لبعض قرابته غله داره و لم يوقت وقتا، فمات الرجل فحضر ورثته ابن أبي ليلى و حضر قرابته الذي جعل له الدار، فقال ابن أبي ليلى، أرى أن أدعها على ما تركها صاحبها، فقال له محمد بن مسلم الثقفي: أما إن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قد قضى في هذا المسجد بخلاف ما قضيت، فقال: و ما علمك؟ قال: سمعت الباقر (عليه السلام) يقول: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) برّد الحبيس و إنفاذ المواريث، فقال ابن أبي ليلى: هذا عندك في كتاب؟ قال: نعم، قال: فأرسل و أتني به، قال له محمد بن مسلم: على أن لا تنظر في الكتاب إلّا في ذلك الحديث، قال: لك ذلك، قال: فأراه الحديث عن الباقر (عليه السلام) في الكتاب فردّ قضيتّه» (١).

حصيله البحث:

التّحيس: و حكمه حكم السّكنى في اعتبار العقد و القبض و التّقييد بمدّه و الإطلاق. و إذا حبس عبده أو فرسه في سبيل الله لزم ذلك ما دامت العين باقيه و كذا لو حبس عبده أو أمته على خدمه الكعبه أو مشهّد أو مسجّد و هو نوع من التصدّق و الوقف وعليه فيشترط فيه القربه، و لو حبس على زيد لزم ذلك ما دامت العين باقيه، و لو مات زيد و العين باقيه ترد العين إلى حابسها و لو كان الحبس قربه الى الله تعالى، و لو حبس على رجل و لم يعيّن وقتاً و مات الحابس كان ميراثاً.

ص: ٥٢٠

(كتابُ الجهاد) ٣

وجوب الجهاد على الكفايه. ٧

حكم الجهاد فى زمن الغيبه. ٨

الجهاد الدفاعى. ١٤

حكم الجهاد ضد حكام الجور ١٥

شرائط الجهاد ٢١

حرمة المقام فى بلد الشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعار الإسلام. ٢٢

و للأبوين منع الولد مع عدم التعيين. ٢٤

و المدين يمنع الموسر مع حلول الدين. ٢٥

استحباب الرباط دائما ٢٦

(و هنا فصول) ٢٩

الفصل الأول فيمن يجب قتاله. ٢٩

وجوب قتال الحربى بعد الدعاء إلى الإسلام. ٢٩

و الكتابى كذلك إلا أن يلتزم بشرائط الذمه. ٣٣

شرائط الذمه. ٣٦

و تقدير الجزية الى الامام. ٣٧

و يبدء بقتال الأقرب. ٣٩

عدم جواز الفرار إذا كان العدو ضعفا ٤١

جواز المحاربه بطرق الفتح. ٤٣

كراهه إرسال الماء عليهم. ٤٤

كراهه التبييت. ٥٠

الجهاد بالمال. ٥٥

وجوب مواريه المسلم المقتول. ٥٦

(الفصل الثاني: فى ترك القتال) ٥٩

النزول على حكم الإمام أو من يختاره ٦٣

ص: ٥٢١

الإسلام و بذل الجزية. ٦٥

المهادنه على ترك الحرب مدّه معينه. ٦٥

(الفصل الثالث: فى الغنيمه) ٧٠

تملك النساء و الأطفال بالسبى. ٧٠

و يعتبر البلوغ بالإنبات. ٧٤

ما لا ينقل لجميع المسلمين. ٧٦

و لا يسهم المخذل و لا المرجف و لا القحم و لا الضرع. ٨٧

أحكام الأرض ٨٩

(الفصل الرابع: فى أحكام البغاه) ٩١

هل يجوز تقسيم أموال البغاه؟ ٩٦

(الفصل الخامس فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر) ١٠٢

شرائط الامر بالمعروف والنهى بالمنكر ١٠٧

عدم اختصاص الأمر و النهى بصنف. ١١٢

و فى التدرج الى الجرح و القتل قولان. ١١٢

وجوب الإنكار بالقلب على كل حال. ١١٤

جواز إقامة الحدود للفقهاء حال الغيبه. ١١٦

(كتاب الكفّارات) ١٢٣

فالمرتبه كفّاره الظهار و قتل الخطأ ١٢٣

و المخيره كفاره شهر رمضان. ١٢٩

كفاره خلف النذر و العهد ١٣٤

الخلاف في كفاره جزاء الصيد ١٣٨

و كفاره الجمع لقتل المؤمن عمدا ظلما ١٤٠

و الحالف بالبراءه من الله و رسوله يكفر كفاره ظهار ١٤١

حكم جز المرأة شعرها في المصاب. ١٤٧

و قيل من تزوج امرأه في عدتها فارقتها وكفر ١٥١

حكم نام عن صلاه العشاء حتى تجاوز نصف الليل. ١٥٣

كفاره ضرب العبد فوق الحد عتقه. ١٥٥

ص: ٥٢٢



كفّاره الإيلاء كفّاره اليمين. ١٥٩

و يتعيّن العتق المرتّب بوجدان الرقبه ملكا أو تسيبها ١٥٩

و إذا كسا الفقير فثوب. ١٧٧

من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز صام ثمانية عشر يوما ١٨٠

حكم كفاره الظهار عند العجز ١٨٢

(كتاب النذر و توابعه) ١٨٨

من العهد و اليمين. ١٨٨

وصيغه النذر ان كان كذا فله على كذا ١٩٥

و ضابطه أن يكون طاعه أو مباحا راجحا ١٩٦

و الأقرب احتياجه الى اللفظ. ١٩٩

حكم النذر المتبرع به. ٢٠٢

و لا بدّ من كون الجزاء طاعه و الشرط سائغا ٢٠٥

و العهد كالنذر ٢١٣

حكم من نذر انفاق جميع ماله. ٢١٤

و اليمين الحلف بالله. ٢١٥

و اتباع مشيه الله تعالى لليمين يمنع الانعقاد ٢٢٠

و التعليق على مشيئه الغير يحبسها على مشيته. ٢٢٣

و متعلق اليمين كمتعلق النذر ٢٢٣

(كتاب القضاء) ٢٣٣

القول في أحكامه. ٢٣٤

و هو وظيفه الإمام أو نائبه. ٢٣٤

و فى الغيبه ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء. ٢٣٥

و تثبت ولايه القاضى بالشياع أو بشهاده عدلين. ٢٣٧

و لا بدّ من الكمال و العداله و أهليه الإفتاء و المذكوره ٢٣٨

جواز ارتزاق القاضى من بيت المال. ٢٤٣

و المرتزقه من بيت المال. ٢٤٥

و تجب على القاضى التسويه بين الخصمين فى الكلام و السلام. ٢٤٨

ص: ٥٢٣

و له أن يرفع المسلم على الكافر فى المجالس.. ٢٤٩

و لا تجب التسويه فى الميل القلبى. ٢٥٠

و إذا بدر أحد الخصمين بالدعوى سمع منه. ٢٥٠

حرمه الرشوه ٢٥٢

حرمه تلقين أحد الخصمين حجه. ٢٥٣

استحباب ترغيبهما فى الصلح. ٢٥٤

(القول فى كيفيه الحكم) ٢٦٠

و جواب المدعى عليه اما إقرار أو إنكار أو سكوت. ٢٦٢

فالإقرار يمضى مع الكمال. ٢٦٢

حكم الإنكار ٢٦٥

حكم السكوت. ٢٨٧

(القول فى اليمين) ٢٨٩

لا تنعقد اليمين الموجهة للحقّ أو المسقطه للدّعوى إلّا بالله. ٢٩٠

و لو رأى الحاكم ردع الذمى بيمينهم فعل. ٢٩٠

و ينبغى التغليظ بالقول و الزمان و المكان فى الحقوق كلها ٢٩١

استحباب الحاكم وعظ الحالف قبله. ٢٩٣

كفايه الحلف على نفى الاستحقاق. ٢٩٤

شروط سماع الدعوى ٢٩٦

(القول فى الشاهد و اليمين) ٣٠٠

كل ما يثبت بشاهد و امرأتين يثبت بشاهد و يمين. ٣٠٠

قيام شهاده مرأتين مقام شهاده الرجل. ٣٠٤

حكم الشاهد واليمين فى جميع الحقوق. ٣٠٥

و لو كان المدعون جماعه فعلى كل واحد يمين. ٣١٢

و يشترط شهاده الشاهد أولا و تعديله. ٣١٢

و يقضى على الغائب عن مجلس القضاء. ٣١٤

(القول فى التعارض) ٣١٧

لو تداعيا ما فى أيديهما حلفا و اقتسماه ٣١٧

ص: ٥٢٤

لو لم تكن العين فى يديهما فهى لذى البينه. ٣٢٢

حكم ما لو كان تاريخ احدى البيتين أقدم. ٣٣٢

(القول فى القسمه) ٣٣٦

و يجبر الشريك لو التمس شريكه. ٣٣٧

و لو ظهر غلط فى القسمه بطلت. ٣٣٩

حكم ما لو ظهر استحقاق بعض معين بالسويه. ٣٤٠

(كتاب الشهادات) ٣٤١

الفصل الأول الشاهد ٣٤٢

العقل و الإسلام. ٣٤٨

و الايمان. ٣٥٣

و العدالة. ٣٥٦

و طهاره المولد ٣٦٢

و عدم التهمه. ٣٦٣

المعتبر فى الشروط وقت الأداء. ٣٦٩

و تمنع العداوه الدينيه. ٣٧١

و لا تقبل شهاده كثير السهو ٣٧٢

مستند الشهاده ٣٧٤

و تثبت بالاستفاضه سبعة. ٣٧٨

و يجب التحمل على من له أهليه الشهاده ٣٧٩

و يصح تحمل الأخرس و أدائه. ٣٨١

و من نقل عن الشيعة جواز الشهادة بقول المدعى. ٣٨٧

(الفصل الثانى فى تفصيل الحقوق) ٣٨٩

فمنها ما يثبت بأربعة رجال. ٣٨٩

و منها ما يثبت برجلين. ٤٠٠

و منها ما يثبت بالرجال و النساء و لو منفردات. ٤٠٤

و منها ما يثبت بالنساء منضمات خاصه. ٤١٢

(الفصل الثالث: فى الشهادة على الشهادة) ٤١٤

ص: ٥٢٥

و محلّها حقوق الناس كافه. ٤١٤

و لا يثبت فى حق الله تعالى محضا ٤١٥

و لو اشتمل الحق على الأمرين. ٤١٦

(الفصل الرابع: فى الرجوع) ٤٢٢

حكم رجوع الشاهدين قبل الحكم. ٤٢٢

و لو كانت الشهاده على قتل أو رجم أو قطع أو جرح ثم رجعوا ٤٢٤

و لو شهدا بطلاق ثم رجعا ٤٢٧

و لو ثبت تزوير الشهود نقض الحكم. ٤٢٩

(كتاب الوقف) ٤٣١

ماهيه الوقف. ٤٣١

الوقف عقد ام ايقاع. ٤٣٤

شرطيه القربه فى الوقف وعدمها ٤٣٦

عدم لزوم الوقف بدون القبض.. ٤٣٩

و يدخل فى وقف الحيوان لبنه و صوفه الموجودان. ٤٤٢

و إذا تمّ لم يجز الرجوع فيه. ٤٤٢

و شرطه التنجيز ٤٤٦

و شرطه الدوام. ٤٤٧

و شرطه إخراجہ عن نفسه. ٤٥٣

و شرط الموقوف أن يكون عينا مملوكه ينتفع بها ٤٥٥

و لو وقف ما لا يملكه وقف على اجازة المالك. ٤٥٦

جواز وقف المشاع. ٤٥٦

شرائط الواقف. ٤٥٨

و يجوز أن يجعل النظر لنفسه و لغيره ٤٦٠

و شرط الموقوف عليه وجوده ٤٦٢

و المسلمون من صلى إلى القبله. ٤٦٧

و الهاشميه من ولده هاشم بأبيه. ٤٦٧

و إطلاق الوقف على متعدد يقتضى التسويه. ٤٦٨

ص: ٥٢٦



(و هنا مسائل) ٤٧٠

نفقه العبد و الحيوان الموقوف على الموقوف عليهم. ٤٧٠

لو وقف فى سبيل الله انصرف الى كل قربه. ٤٧١

إذا وقف مسجدا لم ينفك وقفه بخراب القرية. ٤٧٣

إذا آجر البطن الأول الوقف ثم انقضوا ٤٧٤

(كتاب العطيه) ٤٧٥

شرطيه القرية فى الصدقه. ٤٧٦

حرمة الرجوع فى الصدقه. ٤٧٧

حرمة الصدقه الواجبه على بنى هاشم من غيرهم. ٤٧٨

عدم كفايه الدعوى فى ثبوت الانتساب ٤٨٢

جواز الصدقه على الذمى لا الحربى. ٤٨٣

و صدقه السر أفضل. ٤٨٦

الهبة. ٤٨٧

و تفتقر إلى الإيجاب و القبول. ٤٨٩

و القبض بإذن الواهب. ٤٩٢

و هل يكره تفضيل بعض الولد على بعض؟ ٤٩٨

صح الرجوع فى الهبة بعد الإقباض ما لم يتصرف. ٥٠٠

حكم الزيادة المتصله. ٥٠٦

حكم منجزات المريض.. ٥٠٧

السكنى. ٥١٣

فان أقتت بأمد أو عمر أحدهما لزمت. ٥١٣

و يعبر عنها بالعمرى ان قرنت بعمر أحدهما ٥١٤

و إطلاق السكنى يقتضى سكناه بنفسه. ٥١٧

التحيس.. ٥١٨

و لو حبس على رجل و لم يعين وقتا و مات الحابس.. ٥١٩

الفهرس.. ٥٢١

ص: ٥٢٧

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت عليهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه ، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفاً ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

۱. JAVA

۲. ANDROID

۳. EPUB

۴. CHM

۵. PDF

۶. HTML

۷. CHM

۸. GHB

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

۱. ANDROID

۲. IOS

۳. WINDOWS PHONE

۴. WINDOWS

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتاهای خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می‌نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه اول

وبسایت: [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

ایمیل: [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

مرکز تحقیقات رایانگی  
خاتمیه اصفهان



برای داشتن کتابخانه های تخصصی  
دیگر به سایت این مرکز به نشانی  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

